قضية

د. سعد الدين إبراهيم

في الصحافة

قـضـيـة

د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة

المجـلد الأول

إعـــــداد

مركز ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الأول

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	الكاتب/المحرر	العنـــــــوان
١	٢٠٠٠/٠١/٣١	الأسبوع		ابن خلدون .. يصر على جريمته ويشركم بالنتيجة
٤	٢٠٠٠/٠٢/٠٧	الأسبوع	زهير العربى	إلغاء خانة الدين من البطاقة وزيادة عدد المرشحين
٦	٢٠٠٠/٠٢/٠٧	الأسبوع		سعد الدين إبراهيم يطالب بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور
٧	٢٠٠٠/٠٢/١٤	الأسبوع	خالد الدخيل	تجيد خلط الأوراق..
١١	٢٠٠٠/٠٢/١٤	الأسبوع		مركز ابن خلدون يدعو إلى مؤتمر مشبوه
١٢	٢٠٠٠/٠٢/١٤	الأسبوع	سعد الدين إبراهيم	سعد الدين إبراهيم: أنتم تحرضون على اغتيالى!!
١٤	٢٠٠٠/٠٢/٢١	الأسبوع	زهير العربى	سعد الدين إبراهيم وأصدقاؤه يبيعون القدس للصهاينة
١٦	٢٠٠٠/٠٢/٢٨	الأسبوع	زهير العربى	أسئلة عن علاقة الأحزاب بالجيش وعن القيادة الملحدة
١٧	٢٠٠٠/٠٣/٠٦	الأسبوع		لجنة التعليم بمجلس الشعب تبحث تجاوزات مركز ابن خلدون
١٨	٢٠٠٠/٠٣/٢٠	الأسبوع	عصام عبد الواحد	مركز ابن خلدون ينشر بيانات مشبوهة لأقباط المهجر!
١٩	٢٠٠٠/٠٣/٢٠	الأسبوع	جلال دويدار	رئيس مركز ابن خلدون يشكو للمجلس الأعلى للصحافة
٢٠	٢٠٠٠/٠٣/٢٠	الأسبوع		ليس لديه ما يرد به.. فأرسل شكوى للمجلس الأعلى للصحافة
٢٢	٢٠٠٠/٠٤/٠٣	الأسبوع		أصل الحكاية
٢٣	٢٠٠٠/٠٤/١٠	الأسبوع	مصطفى بكرى	المستنقع الكريه!
٢٥	٢٠٠٠/٠٤/١٧	الأسبوع	زهير العربى	منظمة جديدة تمد نشاط المطبعين إلى دول الطوق
٢٧	٢٠٠٠/٠٥/١٥	الأسبوع	محمد العوضى	سعد سرق سعاد
٢٩	٢٠٠٠/٠٧/٠٢	الحياة	محمد صلاح	القاهرة: اعتقال سعد الدين إبراهيم بتهمة تهديد الوحدة
٣١	٢٠٠٠/٠٧/٠٢	الشرق الأوسط		مصر: اعتقال سعد الدين إبراهيم بتهمة التمويل الأجنبى
٣٢	٢٠٠٠/٠٧/٠٢	الشرق الأوسط		أستاذ الجامعة الأميركية.. والده أزهرى وأفكاره أثارت الجدل
٣٣	٢٠٠٠/٠٧/٠٢	الشرق الأوسط		مصر: اعتقال سعد الدين إبراهيم واتهامه بتلقى أموال أجنبية

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الأول

العنـــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
مصر: سعد الدين إبراهيم قيد التحقيق بتهم تلقى أموال من الخارج وتهديد الوحدة الوطنية	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٢	٣٥
النيابة تواصل التحقيق مع سعد الدين إبراهيم	عاطف فاروق	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٣٧
تهم التزوير والرشوة الدولية للدكتور سعد الدين إبراهيم		الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٣٨
اتهام دكتور سعد الدين إبراهيم بالنصب والرشوة الدولية	أحمد موسى	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٣٩
سعد الدين إبراهيم يقاضى "الأسبوع" لأنها اتهمته بإثارة الفتنة والعمالة الأجنبية	ياسر مشالى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٤٠
مصر: التحقيقات تشمل مساعدى سعد الدين إبراهيم		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٤١
حبس د. سعد الدين ١٥ يوماً .. وتوجيه ٦ اتهامات له	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٤٣
بعد حبس رئيس مركز ابن خلدون	على محمدى	المساء	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٤٥
مأزق التمويل يطارد الجمعيات الأهلية	تهانى تركى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٤٧
هذه هى التفاصيل الكاملة لمشاريع ابن خلدون	زهير العربى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٤٩
تدخل مرفوض للسفارة الأمريكية		الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٥٢
الطريق إلى جهنم!!	مصطفى بكرى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٥٣
الملحق السياسى الإسرائيلى زار "ابن خلدون" عدة مرات وخرج محملا بأكوام من الأوراق والمستندات	السيد جمال الدين	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٥٦
كلمة صريحة		الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٥٧
تأهيل المتطرفين والتسامح الدينى والتربية السياسية	مصطفى سليمان	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٥٨
نقابة الاجتماعيين نبذت أفكاره فامتنع عن دخولها	حسين عبد ربه	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٥٩
أستاذ علم الاجتماع المعتقل يعاديه الأصوليون واليساريون.. والوفديون طالبوا بالتحقيق معه	نبيل أبو ستيت	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٦٠
مراسلات مع الاتحاد الأوروبى تتضمن الإساءة لمصر	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٦٣
فى قضية مركز ابن خلدون		الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٦٤
حيثيات القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم	زهير العربى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٠٣	٦٥
سعد الدين إبراهيم يبكى ويعترف: أخطأت فى حق بلدى!	خالد برعى	الميدان	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٦٨

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الأول

العنـــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
سيناريو الفيلم الذى أطاح بسعد الدين إبراهيم		الميدان	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٧٠
٢١ مليون جنيه ثروة مركز الدكتور		الميدان	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٧١
ماذا فعل د. سعد الدين إبراهيم ومركزه فى مصر؟		الميدان	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٧٣
صبحي منصور: ما أعرفوش وماشفتوش وماليش دعوة بيه		الميدان	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٧٥
مشاغبات	صلاح عيسى	الميدان	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٧٧
فحص الأوراق يؤكد تورط المتهم ونصبه على دول الاتحاد الأوروبى	عادل السروجى	الأهــــــرام المسائى	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٧٩
منع سعد الدين إبراهيم من السفر		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨١
رشاوى سعد الدين إبراهيم.. تجاوزت ٦ ملايين جنيه	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨٢
مركز ابن خلدون.. أساء لسمعة مصر		عقيدتى	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨٣
مصر: اعتقال ثمانية لعلاقتهم بـ "مركز ابن خلدن"	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨٥
سعد الدين إبراهيم بقوائم الممنوعين من السفر		الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨٧
فى قضية مركز ابن خلدون:	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨٨
القبض على سعد الدين إبراهيم ليس حلا	أحمد عطية	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٨٩
تهمة الاشتراك فى تزوير بطاقات وقوائم الانتخابات	على محمدى	المساء	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٩٤
منع سعد إبراهيم والمدير المالى لمركز ابن خلدون من السفر	نجوى عبد العزيز	الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٩٦
الأمن المصرى يبحث عن آخرين فى قضية سعد الدين إبراهيم		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٩٧
على سالم: أنا وسعد الدين تخيلنا أن فيلمنا سيعجب الحكومة		القاهرة	٢٠٠٠/٠٧/٠٤	٩٨
حبس ٥ متهمين جدد ١٥ يوما	أحمد موسى	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٠٠
استدعاء على سالم للتحقيق أمام النيابة السبت القادم	على محمدى	المساء	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٠١
ابن خلدون بين تأييد المسئولين ورفض الأمن!	بشير العدل	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٠٤
اعترافات مثيرة لمدير مشروع الاتحاد بمركز ابن خلدون	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٠٧
اتصالات بين سفير أمريكا وعبيد للإفراج عن سعد الدين إبراهيم		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٠٨

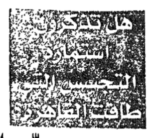
قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الأول

العنـــــــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
سعد الدين إبراهيم: أنا مع حقوق الأقليات.	سوسن أبو حسين	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٠٩
ارتفاع عدد المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون بمصر إلى١١		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١١١
زوجة سعد الدين إبراهيم لــ الشرق الأوسط		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١١٢
حبس ٥ موظفين بمركز ابن خلدون	عاطف فاروق	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١١٦
ممثلو دول الاتحاد الأوربى يجتمعون فى السفارة الفرنسية لمناقشة القضية	حازم منير	الأهالى	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١١٧
سعد الدين إبراهيم: تمويلنا الأول كويتى	سوسن أبو حسين	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٥	١٢٠
المستندات فى قضية "سعد الدين"	سمير رجب	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٢١
قضية سعد الدين إبراهيم: تطويق "هيئة دعم الناخبات"	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٣٠
نيابة أمن الدولة تتحفظ على أدلة اتهام جديدة	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٣٢
سعد الدين إبراهيم.. مواطن مصرى!!		الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٣٥
فى قضية مركز ابن خلدون		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٣٦
مدير مشروع الاتحاد بمركز ابن خلدون يعترف بأن أهالى الجيزة رفضوا استخراج البطاقات	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٣٧
الرسالة وصلت !!	إبراهيم دسوقى أباظة	الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٣٨
باحث فى "مركز ابن خلدون" أوقع بسعد الدين إبراهيم		الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٤٠
الفيلم كوميدى: يسخر من تزوير الانتخابات	دينا زكى	المساء	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٤٢
فى قضية د. سعد الدين إبراهيم: نيابة أمن الدولة تتحفظ على أدلة اتهام جديدة	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٦	١٤٤
موسى: ما يقال عن ضغوط أمريكية أمر غير دقيق		الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٤٧
القاهرة : المحكمة تأمر بكشف حسابات سعد الدين إبراهيم		الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٤٨
إلزام البنوك بإطلاع النيابة على حسابات مركز ابن خلدون	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥٠
الكشف عن حسابات مركز ابن خلدون بالبنوك	محمد عياد	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥١
مواجهة ٥ ساعات بين متهمى مركز ابن خلدون	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥٢
كشف الحسابات السرية للمتهمين بمركز ابن خلدون		الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥٣

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الأول

العنـــــــــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
موسى: لا ضغوط أمريكية فى قضية سعد الدين إبراهيم		الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥٤
الكشف عن سرية حسابات المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥٥
سيناريو على سالم دليل اتهام الدستور سعد الدين إبراهيم	حمدى رزق	المصور	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٥٦
مصر: الحملة الحكومية تتسع ضد إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٦٢
الإطلاع على الحسابات السرية لمركز ابن خلدون	عاطف فاروق	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٧	١٦٤
أدلة اتهام إضافية بداخل خزينة باربرا	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٦٥
الباحث والمباحث	عبدالله كمال	روز اليوسف	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٦٧
مصر: مصير إبراهيم يتحدد الأسبوع الجارى	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٧٦
استفزاز..!	وحيد حامد	روز اليوسف	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٧٨
السعيد: مركز ابن خلدون يمثل "كارثة"		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٧٩
الجنسية المزدوجة!	مؤمن الهباء	المساء	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٨٠
قنصل أميركا فى القاهرة يطلب لقاء سعد الدين إبراهيم وموسى ينفى وجود ضغوط		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٨٢
بحث علمي.. أم نقل معلومات.. هناك فرق!	حسين عبد القادر	أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٨٣
زعزعة الاستقرار فى مصر.. سلعة رائجة تدر ملايين الدولارات!		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١٨٥

نهاية الفهرس



ابن خلدون.. يصرّ على جريمته ويبشركم بالنتيجة: درجة ثقة المصريين فى قواتهم المسلحة ٧٨٪!!



مؤشرات الثقة في المؤسسات الدينية والمدنية

في عدد من البلدان الإسلامية - دراسة مسحية مقارنة -

زنكوغراف لما نشرته مجلة المجتمع المدني في استبيانها

هل تتذكرون استمارة التجسس التى ضبطها الزميل محمد عبدالله وهى تجوب فى شوارع القاهرة.. تسأل المصريين عن درجة ثقتهم فى قواتهم المسلحة.. بعد أن سألتهم عن ثقتهم فى ١٤ شيئًا آخر؟ هل تتذكرون هذا البحث الممول أجنبيًا والمصنوع لصالح هيئة أجنبية؟ النتيجة ظهرت وابن خلدون الذى شرع فى جريمته التى استمر فيها، والنتيجة المملاة من أى جهاز -لا نعرف- هى ٧٨٪.

فيما يبدو أن البعض أدمن اللعبة.. فحتى العلماء الحقيقيون - لا علماء البحوث الدولارية والاسترلينية - كانوا يقولون: كلامنا خطأ يحتمل الصواب.. وكلام غيرنا صواب يحتمل الخطأ.

وكنا نتصور حين ضبطنا «الاستبيان المريب» الذى يسأل المصريين عن ثقتهم فى ١٤ مؤسسة أهمها.. قضاؤهم - وأحزابهم السياسية، بل وقواتهم المسلحة، (ونكرر و«قواتهم المسلحة»).. لصالح جهة أجنبية.. أن يتوقف البعض، ويسأل نفسه:

صحيح .. أليست درجة ثقة شعب بقواته المسلحة معلومة تهم اجهزة استخبارية أو قوة معادية أو على الأقل يحتمل هذا؟ ولماذا أدخل بنفسى فى هذه «المتشابهات» على أقل تقدير. كنا نتصور أن حوارا داخليا فى لحظة صفاء مع النفس يمكن ان يتم، ونفترض أننا وليس بيننا - لا أبيض ولا أسود- بين هؤلاء بل نكاد نعرف أسماءهم بالكاد ، أن يسألوا - أو يتمهلوا- أو يرتجف القلم فى أيديهم.. لكن جماعة المقطم.. هى جماعة المقطم، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه.. ومن يقرأ جريدة «المقطم» زمان.. ويتأمل مقالات تمجيد الاحتلال تحت مسميات الاستنارة والحضارة والانفتاح على الأمم الحديثة لن يرى الفارق...

ما علينا - ندخل فى الموضوع:

فى عددها الثالث والتسعين نشرت مجلة المجتمع المدنى بحثا بعنوان: «مؤشرات الثقة فى المؤسسات الدينية والمدنية - دراسة حضارية مقارنة» زفت فيه المجلة البشرى «أن مؤشرات ثقة المصريين فى برلمانهم ٣٤٪، وفى محاكمهم ٧٦٪، وفى الخدمة المدنية ٤٤٪، وفى الأحزاب السياسية ٢٨٪، وفى الصحافة ٥٤٪، وفى التليفزيون ٤٩٪، وفى الشركات الكبرى ٤٥٪، وفى الجامعات ٧٠٪، وفى المدارس ٦٨٪، وفى المثقفين ٨١٪، وفى علماء الدين ٩٠٪، وفى أئمة المساجد ٨٣٪، وفى الأولياء ٥٢٪... وأخيرًا فى قواتهم المسلحة (٧٨٪) [!!!!!]». وبغض النظر عن أننا نشك من الألف للياء فى صحة هذه الأرقام ونعرف أن «الاستبيان» بمعناه العلمى شىء مختلف تمامًا عن توزيع أوراق اليانصيب، وأن مؤسسة مصرية كبرى دخلت فى مفاوضات أولية مع مؤسسة استطلاع رأى شهيرة لإنشاء معهد استطلاع وفشلت المفاوضات نظرا لاكتشاف المؤسسة الأولى حجم التكاليف الباهظة للحصول على نتائج دقيقة وخاصة فى ظروف «البعككة» التى تعيشها مصر.

بغض النظر عن كل هذا ، نود أن يرد علينا الدكتور المسئول: بالله عليك ماذا يهم قسم الاجتماع بجامعة فلندرز بجنوب استراليا فيما يتعلق بدرجة ثقة الشعب المصرى فى قواته

المسلحة؟ ثم ماذا ترك هذا القسم لسلاح الاستطلاع فى جيش الدفاع الصهيونى؟

الجدير بالذكر إمعانا فى التضليل -ربما - جاء ترتيب مصر بعد باكستان التى بشر الاستطلاع العبقرى بثقة شعبها بجيشه بنسبة ٨٢٪، وقبل إندونيسيا «٦٨٪»، وكازاخستان «٣٣٪».. وهى طبعا مقارنات بين دول لا يجمعها جامع. المضحك فى الأمر هو محاولة التغليف المكشوفة، وادعاء مسوح البحاثة واستخدام مصطلحات «تهويشية».. حيث يشير محرر الموضوع فى مجلة «جماعة المقطم» إلى أنه «بينت النتائج أن الدولة الدينية اللاتمايزية تقل فيها مستويات الثقة حتى فى المؤسسات الدينية نفسها.. أما الدول التمايزية مثل مصر وإندونيسيا فتزيد فيها مستويات الثقة فى المؤسسات الدينية».. وهى عبارة نتحدى أن يكون كاتبها نفسه فهمها!!! دول دينية لا تمايزية.. ودول تمايزية !!! أخيرًا ألا ترى جماعة المقطم أن شتيمتنا على الفاضى والمليان لن تحل أزمتها، وأن ما بيننا وبينهم موقف سياسى، وفكرى، وثقافى واضح وأننا نرى أن هناك حلالا وطنيا.. وحراما وطنيا.. وبينهما متشابهات!!. ألا يرون بعد هذا وذاك أن الصياح طول الوقت «اضبط .. هؤلاء غوغائيون» لا يستطيع التغطية على أشياء تتعلق بأمن أمة ووطن خاصة إذا كان المتكلم يكاد يتكلم وفى يمينه «استبياناته» وفى يساره «دفتر شيكات»؟

زهير العربى

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٧ / ٢ / ٢٠١٠

العدد ١٥٦

بروتوكلات حكماء ابن خلدون والنداء الجديد

إلغاء خانة الدين من البطاقة وزيادة عدد المرشحين الأقباط وفتح الأزهر للمسيحيين

بعد اللقاء الذى تم يوم الاثنين الماضى بمقر جمعية النداء الجديد والذى ضم كلا من الدكتور ميلاد حنا والدكتور سعد الدين ابراهيم والدكتور سعيد النجار والسفير حسين أحمد أمين وأحمد عز العرب وامين المهدى.. اتفق الجميع على تشكيل لجنة مكونة منهم تسمى «لجنة الحكماء» من أجل ادارة ما اسموه القضية الدينية فى مصر، واصدروا أمس الأول بيانا وجهوه إلى الأمة تضمن نصه:

«يا ابناء مصر فى مطلع الألفية فاجأتنا أحداث دامية فى الكشح نتيجة عراك بين مسيحى ومسلم أسفر عن مقتل ٢٠ قبطيا وعشرات من الجرحى وتعرضت سوق البلد للسلب والنهب وكذلك الممتلكات.

إن احداث الكشح الأولى والثانية تفجرت نتيجة لبيئة حبلى وليست وليدة اليوم لأنها نتيجة تراكمات بعد أن ماطلت الحكومة فى الأخذ بتوصيات اللجنة البرلمانية التى تم تشكيلها بعد أحداث الخانكة برئاسة جمال العطيفى وهو ما ساعد على استفحال الأمر وللأسف ما حذرت منه اللجنة حدث ٤٠ مرة وهذا ما يعمل على احراج مصر وتشويه صورتها الخارجية لذلك آلينا نحن الموقعين على هذا البيان أن نكون جزءا من المواجهة حتى لا نكون جزءا من الخطر.

كما تضمن البيان عشر وصايا تحت مسمى «وصايا الحكماء» وهى:

١ـ توحيد القواعد التى تحكم بناء الثقة بين المسيحيين والمسلمين.

٢ـ إلغاء الخانة الخاصة بالديانة فى البطاقات الشخصية والباسبور.

٣ـ العمل على زيادة عدد المرشحين الاقباط فى مجلس الشعب والشورى والمحليات والنقابات والاتحادات العمالية.

٣ـ وضع قواعد ارشادية بعدم التمييز فى التعيين بين المسلمين والاقباط فى الحكومة والقطاع الخاص.

٥ـ تجريم الممارسات التى تصدر من أى شخص أو جهة تميز بين المواطنين فى جميع المجالات.

٦ـ استخدام الصحافة ووسائل الإعلام فى تنمية ثقافة التسامح والتعريف بالآخر.

٧ـ اشتمال برامج الدراسة فى المدارس على القيم المشتركة فى الديانتين وتدريس الحقبة القبطية فى المدارس المصرية.

٨ـ العمل على الحد من التوسع فى المدارس ذات الصبغة الدينية.

٩ـ فتح أبواب المدارس والمعاهد والجامعات بلا استثناء بما فيها الأزهر لجميع المواطنين مسلمين ومسيحيين.

١٠ـ القيام بحملة تجمع قوافل من المثقفين وأصحاب الرأى لتجوب المحافظات خاصة فى مناطق التوتر والأحداث لجمع شمل الأمة.

ويختتم بيان الحكماء كلماته بعبارة «هذه النقاط مطروحة للدراسة والمناقشة».

وفى ندوة يوم الأثنين قبل الماضى رغم أن عنوانها كان «الكشح .. الجذور والحل» فإن المتحدثين بمقر جمعية النداء الجديد الاثنين الماضى اعتبروها فرصة لممارسة التعصب وإطلاق الأحكام الخاطئة وشن هجوم كاسح ضد الجميع،رجال دولة ورجال دين وأجهزة إعلام..



سعد الدين ابراهيم

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٧ / ٢ / ٢٠١٠

العدد ١٥٦

إلخ، وتحول الجميع إلى متهمين بالانضمام لحزب الاضطهاد الديني!.

بدأت الندوة ساخنة عندما تحدث الكاتب حسين أحمد أمين مهاجما الدولة التي تحتضن - على حد قوله - الجماعات الإسلامية التي وصفها بأنها عدو الاقباط الأول واستمر أمين في هجومه مؤكدا ان النظام السياسي منذ بداية عهد مبارك بدأ بالتصالح مع الجماعات الإسلامية واطلقهم من السجون ووفر لهم الصحف والمنابر، وجاملهم بإلغاء قانون «چيهان السادات» أو بمصادرة الكتب التي اعترضوا عليها ثم عاد النظام وانقلب عليهم بعد أن اخطأوا بمهاجمة السياح وضرب الاستثمارات الأجنبية.

يستمر حسين أحمد أمين في «تسخين» الندوة مؤكدا أن مصر لم تعرف ما يسمى بالتسامح الديني منذ العصر الفرعوني، بل ويؤكد أن تاريخ مصر مبني على الفتن الطائفية ثم ينتقد الشيخ الشعراوي ويقول إن الشيخ الراحل كان يتهكم على النصرانية ويؤثم من يتخذ صديقا نصرانيا، ويصدر حسين أحمد أمين حكما على الشعراوي مؤداه ان احاديثه كانت سببا في زيادة العداء الطائفي في مصر!.

يعتبر حسين أمين أن المدارس ضمن أسباب الفتنة الطائفية وكتب التربية والتعليم تنكر ٦ قرون من تاريخ مصر هي التاريخ القبطي، ويصف أمين في نهاية حديثه وعاظ المساجد بالجهل.

سعد الدين إبراهيم أدلى بدلوه أيضا في ندوة كهذه، ثم اكد أن البلاد شهدت ٤٠ حادث فتنة طائفية خلال ٢٨ سنة فقط بسبب انتشار ما يسميه: ثقافة التزمت وانكار الآخر والتعصب وهو ما تتبناه السلطة المصرية طوال الثلاثين عاما الماضية.

ويعيد سعد الدين على مسامع الحاضرين حكاية مؤتمر الأقليات الذي عقده بقبرص ويصف من هاجموا موقف المركز من الكشح بانهم غوغاء!.

ثم يبدأ د. ميلاد حنا حديثه مهاجما قداسة البابا شنودة الذي يتهمه بأنه يعمل وفق مبدأ «ابعد عن الشر وغني له» وينتقد بالطبع ظهوره في أجهزة الإعلام بعد حادث الكشح الأخير وهو يعانق شيخ الأزهر «!!» ويكمل حنا هجومه قائلا «منذ شهور اقترحت على د. عاطف عبيد تكوين لجنة سرية من حكماء مصر تضم من ٧ إلى ٩ افراد لهم رؤى متماسكة حول قضية الأقباط، يكونون على مقربة من الرئيس مبارك ويضعون خططا هادئة لكسب الأقباط بالداخل والخارج ثم ينفعل مؤكدا أن أحدا لم يرد على هذا الاقتراح.

الأكثر غرابة ان سعيد جلال نجم فضيحة الدفاع عن الصهاينة وسب أعداء التطبيع على الهواء بقناة الجزيرة أعلن بصوت عال أن مصر «بلد عيال» ولا توجد رجولة سياسة في مصر»، ثم يؤكد أن أجهزة الأمن تركت الفرصة في الكشح للغوغاء، ولهذا ارتفع عدد القتلى إلى ٢٠!!.

زهير العربي

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٧ / ٢ / ٢٠١١
العدد ١٥٦

فى ندوة استهدفت إثارة الفتنة وتحريض الأقباط

سعد الدين إبراهيم يطالب بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور

طالب سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون بإلغاء البند الثاني من الدستور الذى ينص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع واعتبر ان هذا النص هو سبب المشاكل فى مصر.

وروج سعد الدين فى الندوة التى أقيمت يوم الجمعة الماضى بقاعة الانبا صموئيل بالكاتدرائية لمقولات اقباط المهجر حول وجود اضطهاد دينى فى مصر وقال: إن الخلل والعلة هو فى وجود تعليم أزهرى فى مصر.. ووجه سعد الدين إبراهيم انتقادات حادة إلى الحكومة وكبار المسئولين من شأنها أن تثير الفتنة وتحرض على القلاقل.

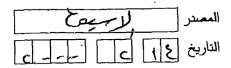
• قال أحد المشاركين فى الندوة وكيف توافق الحكومة على بناء معهد ازهرى فى الكشح بينما اكثر من ٩٠٪ من الأهالى اقباط، واتهم الدولة بالتواطؤ فى أحداث الكشح.

ووجه بعض الحاضرين انتقادات حادة لوزير التعليم العالى لأنه سيفتتح مسجدا بكلية الهندسة وقام أحد الحاضرين والمعروف بمواقفه المشبوهة بمخاطبة الأقباط المشاركين بقوله: أنا مستعد للوقوف معكم كمسلم ولكن تجمعوا ولا تسكتوا وهوه مفيش يعنى واحد فيكم ينفع محافظ؟!.

وقال احدهم: بلغة تثير الفتنة: إن أخطر حزب فى مصر هو حزب «الجمعة» لأن هناك ٢٥٠ الف منبر توجه الشتائم إلى الاقباط فى وقت واحد، وهاجم احدهم د. نادية مكرم عبيد وقال: انها اهانت الاقباط بعد أن قبلت بوزارة البيئة. وقد حوى الاجتماع العديد من عبارات الاثارة والشتائم التى استهدفت الحكومة واثارة مشاعر الاقباط وقد حضر اللقاء جمع غفير من الاقباط علاوة على عدد من الشخصيات منها نبيل عبدالفتاح، الباحث بمركز دراسات الأهرام، وأمين المهدى، ناشر وعضو تحالف كوبنهاجن، ود. محمد أبو الغار وبهيرة مختار وآخرون، ويعد هذا اللقاء طعنة موجهة إلى الوحدة الوطنية وتحريضا سافرا لحساب القوى التى لا تريد خيرًا لمصر.

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



العدد ٥٧٥

..وتعقيب «الأسبوع»

تجيد خلط الأوراق..

وعداؤنا للأفكار المغشوشة وليس للأشخاص

استهل الدكتور سعد الدين إبراهيم تعقيبه بتهمة يلصقها بـ «الأسبوع» وهى انها تحرض على القتل والاغتيال لأسباب سياسية.. وهى أبشع تهمة تواجهها «الأسبوع» منذ صدورها.

نحن لا نصدر فتاوى سرية ولا ننصب أنفسنا قضاة نحاسب الناس على اقوالهم وافعالهم.. ولسنا نشرة سرية تصدر تحت الأرض، وإنما ننشر على الملا ما نريد قوله.. وهدفنا من النشر فى المقام الأول ان يدرك من يرتكب الخطأ موقع قدمه.. فيتراجع.

وليست هناك ميليشيات سرية تابعة لنا.. ترفع على الاعناق من تمتدحه «الاسبوع» وتغتال فى الظلام من توجه إليهم النقد .

كما اننا ضد الاغتيال بجميع أشكاله ماديا كان او معنويا.. ولحسن حظ الدكتور سعد فإننا فى زمن يذهب فيه الشرفاء والوطنيون إلى منازلهم يعانون القهر والإحباط.. وترتفع اسهم من تلطخ وجوههم بالسوءات فيحتلون المناصب وتحتفى بهم اجهزة الإعلام ويجدون الف منفذ للتمويل والف طريقة لنشر ضلالاتهم.

لم تنشر الصحيفة حرفا واحدا يسىء إلى شرفاء تختلف معهم فى الرأى كما يدعى الدكتور سعد. ولم يتم اتهام أى خصم بالكفر كما يزعم.. لكنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى امام أفكار مغشوشة.. ورؤى تخدم الآخر الخارجى.. وتحاول تخليق آخر فى الداخل.. حتى يتسنى للأصابع الخارجية أن تجد ذريعة للتدخل.

وخطاب الدكتور سعد يفضحه.. فهو يعتبر الغيرة على الوطن والدين نوعا من التطرف والخبل ونحن لا نراه كذلك.. فالوسطية أيضا تلزمها الغيرة.. وإذا تخلى الإنسان عن كونه غيورا فإنما يتخلى فى الوقت نفسه عن صفه المواطنة!..

أما إذا كانت تسمية الأشياء بمسمياتها نوعا من الإرهاب فذلك شىء آخر.. فبماذا نسمى إذا اعتبار الاقباط اقلية فى مصر وعقد مؤتمر للأقليات يضع الأقباط فى نفس السلة مع الارمن ومع متمردى جنوب السودان الذين يقودهم العميل جون جارانج ؟.. وكيف نعتبر جزءا اصيلا من نسيج الشعب المصرى أقلية ينبغى حمايتها من الانقراض اليست هذه هى الفتنة بعينها وخيانة الأمن القومى بعينه. الم ترفض الكنيسة المصرية عقد هذا المؤتمر المشبوه.. لكن صاحب مركز ابن خلدون اصر على عقده فى قبرص

العدد ١٥٧

فبماذا نسمى هذا التصرف بالله عليكم ؟!.

هل تسمية الأشياء بمسمياتها أصبحت لغة متدنية ؟ وإذا كانت «الأسبوع» تعتمد مثل هذه اللغة.. فمن إذن - بين الصحف المصرية - يحاول الارتقاء بلغة الحوار.. والبعد عن السوءات الشخصية؟ .. لو كنا نعتمد لغة متدنية لأغلقت الصحيفة منذ زمن خاصة فى ضوء المعارك التى خاضتها ضد الفساد والمفسدين منذ عددها الأول.. ما أسهل أن تكال الاتهامات وما أصعب أن يصدق الناس لأنهم يعرفون من الذى تتدنى لغة خطابه ومن الذى يرتفع بها.. يعرف القراء جيدا من يحرض على الاغتيال.. ومن يحاول تنقية الأجواء حتى تتلاقح الأفكار فى الهواء الطلق وتحت ضوء الشمس.

هل نحن الذين نحاول اغتيال حق الأقباط فى المواطنة فنعقد لهم المؤتمرات المشبوهة ونحاول اغتيال حقائق التاريخ لنقول إن المسجد الأقصى موجود فى صحراء سيناء ونحاول اغتيال الوعى العام فنستضيف ممثلين عن المحتل الصهيونى ؟ !!.

هل «الأسبوع» هى التى تستحل دمك أم أنت الذى تحاول استحلال دم هذا الوطن وبتمويل خارجى ؟ .

إن ما تقوله عن الأقباط هو الذى نتنباه لكن دون أن نقول إن هناك جماعة قبطية وجماعة مسلمة.. فهذا التقسيم طائفى ونتنباه دون أن ننادى بإلغاء المادة الثانية من الدستور أو ننادى بإلغاء خانة الدين من البطاقة أو بتخصيص كوتة من مقاعد مجلس الشعب للأقباط، فليكن معظم المجلس للأقباط.. والمناصب الكبيرة لهم شريطة أن يتم ذلك على أرضية وطنية وليس على أرضية طائفية كتلك التى تحاول أنت ترسيخها!.

أنت تنكر المطالبة بإلغاء الشريعة من الدستور.. وهذا نعتبره تراجعا سنصفق له بكلتى يدينا.. وليس عرض وقائع ما يجرى لغة تحريضية ولا فاشية.. ولا ندرى كيف استطاعت «الأسبوع» فى وقت واحد أن تحرض عليه رئيس الجمهورية ومباحث أمن الدولة والمدعى العام وعناصر التطرف والفاشية؟ وكيف يتحول عرض الوقائع إلى غوغائية؟.

أظننا لا نستطيع التمادى فى رد السباب لصاحب مركز ابن خلدون وزمرته.. وهذا دليل آخر يمكن أن يضع يد القارئ على من يتكلم لغة سوقية ومن الذى يرتقى بلغة الخطاب.

فالرد السابق تسلمناه عدة مرات، المرة الأولى عبر الفاكس وفى الثانية عبر البريد وفى الثالثة على شكل إنذار على يد محضر وربما تسلم الزملاء المزيد من صور الرد خلال الأيام الماضية، ويبدو أن «الأستاذ» كما يسميه تلامذته ومريدوه قد اعتزم رد الهجوم على مواقفه بهجوم على الأشخاص.

ولم نخف اندهاشنا من تدفق هذه النسخ من رد سيادته، ومن شكل الانذار الذى جاء به المحضر، فقد تعودنا منذ أول عدد على زيارات المحضرين، يحملون بين أيديهم انذارات وخلافه كلها تنبئنا برفع قضايا سب وقذف ضد الزملاء وضد رئيس التحرير عقابا لنا على نشر بعض من وقائع الفساد التى فاحت رائحتها حتى زكمت الأنوف، اندهشنا لأن من يهددنا باحالة الأمر للقضاء الآن دائما يتباهى بمواقفه الثابتة والمطالبة باحترام الرأى الآخر، لكن ذهبت الدهشة .. ربما لأن حدة غضب «الأستاذ» تشابهت مع حدة غضب الآخرين من رموز الفساد .. وقلنا ليكن ما يكون.

رد «الأستاذ» نشرناه كاملا دون تدخل منا حتى لحذف العبارات والشتائم التى ربما تخدش الحياء العام، ليس كما قال انذار المحضر انه يجب علينا النشر .. ولكن لنكشف للقراء بأى لغة يتحدث من يكيل الاتهامات للآخرين عندما يغضب.

لنترك للقراء إذن الحكم على الحكاية برمتها، وإن كنا نفضل شغل أذهان الناس بأمور أكثر أهمية.

عموما سنحاول فقط تذكير القارئ بشخص ونشاط وآراء مركز ابن خلدون وصاحبه قبل إبداء رأينا ونرجو الا يعتبر «الأستاذ» ان النشر هذه المرة «بمثابة استحلال لدم صاحب الصورة».

منذ نحو ثلاثة أعوام وقف مدير مركزكم

العدد ١٥٧

د.أحمد صبحي منصور وأعلن بالعربية على الناس كافة ان «الرسول عليه الصلاة والسلام لم يصعد للسماء ليلة الإسراء والمعراج» ووصف الليلة المباركة بأنها «رحلة سياحية وترفيهية» وقال أيضا :«لا وجود لما يسمى بالمسجد الأقصى فى القدس الآن» (وشكرًا).

هل نحتاج أيضا لأن نذكر القراء باحتفاء المركز المحترم بالإسرائيلى عنبتاك برلسون نائب مدير المركز الأكاديمي الاسرائيلى أو المدعو يوسى اميتاى رئيس المركز الأكاديمى منذ سنوات؟

لندع هذا جانبا ونتذكر مع «الأستاذ» بالجامعة الأمريكية ما نسميه نحن بلعبة تأهيل المتطرفين ونذكره بتلك الخطابات التى ارسلها للسفارات الأجنبية بالقاهرة يطالبها بتمويل ما أسماه «مشروع تأهيل المتطرفين» وحكاية حسن كاراتيه وبقية الضحايا من فقراء إمبابة .. والشيكات على بياض التى وقعوا عليها مثلما يفعلون مع التجار الجشعين عندما يشترون تليفزيونا ومروحة وملاءات سرير بالقسط .. والنيابة والمحكمة التى جرجرهم اليها «الأستاذ» وتلامذته «المتنورون» لدفع المستحق عليهم.

ولا تحتاج حكاية استمارة التجسس الى اعادة تذكير بها، فكلنا شعرنا بالقلق «وربما بالغضب» يومها عندما فوجئنا بالاستمارة التى لف بها التلامذة والمريدون حوارى البلد وهم يتحسسون عقول الناس بأموال أجنبية ولصالح جهات اجنبية (سنترك للقارئ أن يصفها بأنها مشبوهة).

أيضا يتذكر القراء والمثقفون والقوى السياسية المختلفة هذا الاجتماع الوطنى على رفض أخطر وأهم أنشطة المركز المحترم وصاحبه، نقصد مؤتمر قبرص الشهير لاعادة «تخريط» و«توضيب» وتفسير وتحليل مشاكل الأقباط فى مصر باعتبارهم «أقلية» ثم اعادة استثمارها من جانب الموقعين ادناه على الفاتورة والشيكات وخلافه.

بأى الاتهامات نبدأ إذن؟ باللعب فى «مصارين» البلد والمتاجرة بهمومها بعد «سنفرتها» و«توضيبها» وتغليفها وتصديرها؟ أم بالاستعانة بأموال تدفعها جهات ليست بعيدة عن مستوى الشبهات لتنفيذ سياسات المركز الخلدونى؟

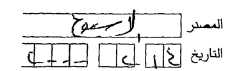
ام يكون المركز أحد أهم «بؤر التطبيع» او لنقل اهم تلك الدكاكين التي تحاول جاهدة ان تروض الناس وتثقفهم وتعلمهم ليكونوا اكثر الفة .. واكثر تقبلا للآخر الصهيونى، أكثر تقبلا لثقافة السلام والتطبيع دون ان تبذل أدنى مجهود لترويض وتثقيف العقل الصهيونى ذاته على الأقل لتنفض قليلا من ثقافة العنف والتعصب والعنصرية عن أدمغتهم أو لتؤجل بعضا من مشروعات القتل والتهجين والتوسع التى تنفذ ساعة بساعة وبدقة شديدة .. لنسأل إذن: أيها أجدر بالاهتمام من وجهة نظر «الأستاذ» المصرى العربى المسلم سعد الدين ابراهيم وتلاميذه؟

كيف نستمع لوجهات نظر بعضنا البعض وهو يتحدث أمامنا بقرف ويعتبر من يخالفه الرأى جاهلا وديماجوجيا وشموليا ومن احفاد عبدة وثن الزعيم واصحاب الفكر الحنجورى الذين لا يعرفون سوى التخوين والتشكيك فى وطنية الآخرين بحجة انهم حراس الوطن .. الى آخر هذا الخطاب الذى مللنا سماعه .. بعد ان ردده من قبل اصحاب بقالات ودكاكين التهجين والترويض.

ليكن ياجهابذة المقطم، فالاتهامات هذه نعتبرها وساما على صدورنا مادامت صدرت عنكم ومازلنا نؤكد وبصوت عال: الخيانة اصبحت وجهة نظر نتناقش حولها حتى يقنع أحدنا الآخر، فمصافحة الصهاينة والاحتفاء بهم فى بلادنا خيانة والطنطنة عن السلام بينما البلدوزارات الصهيونية والهراوات والعصى الكهربائية والرصاصات البلاستيكية والمستوطنات مستمرة على قدم وساق نعتبره خيانة .. وترويج دعاوى التخلى عن وهم القومية العربية فى هذه الظروف بالذات ونحن فى النهاية لسنا مثلك نحترم قواعد النظام العالمى الجديد ولا نعتبر محاولات الخروج منه مثل «عبث الزقاق» كما قلت أو «الخروج من الزقاق الى الأوتوستراد حتى تصدمه اول ناقلة».

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

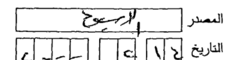


المصدر
التاريخ

العدد ١٥٧

والفارق بيننا وبينك اننا نسمى الاشياء بمسمياتها ونعرف جيدا «وفقا للتفسير التآمرى» ان عمليات الابتلاع مستمرة تحت يافطات النظام العالمى واتفاقيات التحرير والتخفف من باقى أوراق التوت ونؤمن بهذا الجبل الذى يسمونه الشعب.

خالد الدخيل



العدد ١٥٧

مركز ابن خلدون يدعو إلى مؤتمر مشبوه بمشاركة منظمة صهيونية متطرفة!

علمت «الأسبوع» أن د. سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون عقد اتفاقا مع منظمة صهيونية متطرفة فى انجلترا تدعى «الميمونيون نسبة إلى موسى بن ميمون لعقد مؤتمر لحوار الأديان فى طابا خلال الفترة المقبلة.

وتعد هذه المنظمة واحدة من المنظمات الصهيونية المتطرفة مما يلقى بظلال من الشك حول النيات الحقيقية لمركز ابن خلدون لعقد هذا المؤتمر الذى سيكون من أحد أهدافه الاساءة لمصر والعديد من البلدان العربية والإسلامية الأخرى. وكان سعد الدين إبراهيم قد وجه الدعوة إلى عبدالمنعم سعيد أحد قادة تحالف كوبنهاجن المشبوه، ورضا هلال عضو جمعية القاهرة «للاستسلام» وآخرين للمشاركة فى المؤتمر!

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

حق الرد

سعد الدين إبراهيم:

أنتم تحرضون على اغتيالى!!

تعليقا على ما نشرته « الاسبوع » ارسل سعد الدين ابراهيم الرد التالى يتهمنا فيه بتهم بشعة يقول الرد :

إن صحيفة «الأسبوع» تحرض على الاغتيال، والقتل لأسباب سياسية، فبلا دليل أو قرينة، وبلا ضمير أو احساس بالمسئولية، تكيل الصحيفة للشرفاء أبغض التهم، وتلطخ اسماءهم بأبشع الأوصاف، إن ذلك يسمى فى الأعراف الصحفية باغتيال الشخصية (Character Assassination) وهو اغتيال معنوى وأدبى، ودعوة لأى مخبول أو مهووس أو متطرف ان يحول الاغتيال المعنوى إلى اغتيال بدنى جسمانى، إن هذا ما حدث فى مسلسل اغتيال الدكتور فرج فودة ١٩٩٢ ومسلسل محاولة اغتيال نجيب محفوظ ١٩٩٣ فالذين نالت أيديهم فرج فودة ونجيب محفوظ لم يكونوا قد قرأوا حرفا واحدا كتبه أى منهما، ولكنهم قاموا بأفعالهم الإجرامية بسبب عملية تعبئة نفسية غاشمة، مثل تلك التى تقوم بها صحيفة «الاسبوع» ضد شرفاء تختلف معهم فى الراى، وبدلا من مقارعة الحجة بالحجة، وممارسة حوار جاد فإنها تلجأ إلى اتهام الخصوم بالكفر أو الخيانة.

فقد طالعت صحيفتكم قراءها فى عددها الصادر يوم الإثنين ٢٠٠٠/٢/٧ بمانشيت فى صدر صفحتها الأولى تحت عنوان «سعد الدين إبراهيم يطالب بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور، فى ندوة استهدفت اثارة الفتنة وتحريض الاقباط» ونشرت مع هذا العنوان صورة حديثة وتحتها اسم سعد الدين إبراهيم بشكل لا تخطئه عين أى متطرف غيور على الدين.

ونشرت الصحيفة فى صفحتها الثانية بنفس العدد خبرا بعنوان «بروتوكولات حكماء ابن خلدون والنداء الجديد: إلغاء خانة الدين من البطاقة وزيادة عدد المرشحين الأقباط وفتح الأزهر للمسيحيين» ونشرت ايضا صورة كاريكاتيرية واضحة المعالم وتحتها اسم صاحبها سعد الدين إبراهيم، حتى لا تخطئه عين أى متطرف غيور على الإسلام.

وفى افتتاحية نفس العدد على صفحتى ١ و٤ تحت عنوان «للصبر حدود» بقلم مصطفى بكرى رئيس التحرير تناول فيه بالاسم صراحة سعد الدين إبراهيم متهمًا إياه «ببث الفتنة فى النفوس» و«الوقاحة» و«خيانة الأمن القومى للبلاد» إلى جانب أوصاف أخرى لا تقل عنها خطورة وهولا.

وليست هذه هى المرة الأولى التى تستهدف فيها «الأسبوع» شخص سعد الدين إبراهيم، فقد فعلت ذلك عشرات المرات منذ صدورها، ولكننا كنا نتجاوز أو نتسامح فى حقنا فى الرد، تاركين للقراء الفطنين الحكم على اللغة المتدنية للصحيفة، التى تكيل الاتهامات بلا بينة أو دليل او قرينة، وكنا نعجب لماذا لم تتقدم الصحيفة أو صاحبها إذا كان فعلا يصدق ما ينشره ببلاغ للنائب العام؟ لقد اتهمت الصحيفة الشرفاء عدة مرات فى الماضى.

ولكن هذه هى المرة الأولى التى تصل فيها جريدة «الأسبوع» ورئيس تحريرها إلى درجة غير مسبوقة من الافتراء والكذب،



سعد الدين إبراهيم

وباستعداء وتحريض الناس والدولة ورئيس الجمهورية على شخص سعد الدين إبراهيم، إن الاتهامات والتحريض والاستهداف بهذا الشكل العلنى الصارخ الصريح ونشر صورة للشخص المستهدف بالاغتيال فى أكثر من مكان بنفس الصحيفة هو بمثابة استحلال لدماء صاحب الصورة، وهو أمر يتجاوز الخلاف فى الرأى والقذف والتشهير، إلى التحريض على القتل.

لقد حفلت الجريدة بالتحريف والتلفيق والكذب حول معظم ما نسب إلى شخصنا (سعد الدين إبراهيم)، لقد كانت رسالتنا واضحة تماما فى حديثنا فى جمعية النداء الجديد (٢٠٠٠/١/٢٧) وفى الكاتدرائية (٢٠٠٠/٢/٤) وفى كل كتاباتنا منذ بدأنا التصدى لهذا الموضوع منذ عشرين عاما وهو يتلخص فى الآتى:

- إن هناك احتقانا فى العلاقة بين الجماعة القبطية من ناحية وبعض قطاعات المجتمع والدولة من

العدد ١٥٧

ناحية أخرى، وأن هذا الاحتقان هو الذى يجعل من أى حادث بسيط شرارة تؤدى إلى التهاب المواجهات بين أبناء الوطن الواحد.

● إن هذا الاحتقان قد تزامن مع ظهور الجماعات الاسلامية التى تدعو إلى تغيير النظام السياسى (الدولة) والاجتماعى (المجتمع) بالقوة، منذ بداية السبعينيات.

● إن هذه الجماعات قد استغلت التعديل الدستورى الذى جعل من الشريعة الاسلامية «مصدرا» ثم «المصدر الرئيسى» للتشريع لكى تتحدى نظام الحكم القائم بدعوى أنه «لا يحكم بما أنزل الله» وأنه لا يطبق المادة الثانية من الدستور.

● إن تشخيص ما حدث فى الكشح فى يناير ٢٠٠٠ هو نفس التشخيص الذى توصلت إليه لجنة تقصى حقائق برلمانية برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطيفى، وكيل مجلس الشعب أنذاك، حول حادث مشابه فى بلدة الخانكة فى نوفمبر ١٩٧٢، وعلاج ما حدث فى الكشح سنة ٢٠٠٠ هو نفس العلاج الذى أقترحته لجنة العطيفى منذ حادث الخانكة ١٩٧٢، وهو ضرورة مراجعة السياسات التعليمية والإعلامية والأمنية، والممارسات السياسية وتلك المتعلقة ببناء دور العبادة، والتى تؤدى إلى مناخ الكراهية فى هذا البلد الأمين.

● إن تشخيص لجنة العطيفى والتوصيات التى خلصت إليها منذ ٢٨ عاما لم تطبق فى كلياتها أو حتى جزئياتها، ولذلك تكررت أحداث الفتنة الطائفية فى ٥٤ موقعا بين الخانكة فى القليوبية والكشح فى سوهاج.

هذه قراءة فى أحداث العنف الطائفى، وجهة نظر.. يمكن الاتفاق أو الاختلاف معها، وهى التى تبنى مثلها تماما كاتب إسلامى مثل الاستاذ فهمى هويدى، الذى خلص فى نهايتها إلى تقديم اعتذار من المسلمين لأقباط مصر (وجهات نظر، العدد «١٣» فبراير ٢٠٠٠) فبالله على رئيس تحرير «الأسبوع» إذا كان لديه بقية ذرة واحدة من أمانة وإنصاف أن يقرأ مقال فهمى هويدى، وعمود الاستاذ جمال الغيطانى فى نفس عدد «الأسبوع» (٢٠٠٠/٢/٧) وما كتبته أنا أعلاه، أو فى كل ما نشرته حول هذا الموضوع، وبالله على رئيس تحرير «الأسبوع» أن يدل قراء صحيفته على موضع واحد فى كل ما كتبناه، أو أعطيناه من أحاديث وهى كلها مسجلة، بما فى ذلك كلمتى المكتوبة فى الكاتدرائية (٢٠٠٠/٢/٤) أو فى النداء الجديد (٢٠٠٠/١/٢٧) على نص واحد يؤيد الاتهامات الظالمة التى قالها: أو التى تبرر العناوين الملتهبة التى استخدمها أو تدفعه بكل هذه الكراهية إلى التحريض على القتل؟ (الكلمة مرفقة لعلكم تنشرونها أيضا إذا كان لديكم أمانة وشجاعة).

- إننى لم استخدم أبدا كلمة «اضطهاد» من الدولة أو المجتمع ككل للأقباط، ولكن فقط من بعض القطاعات الاجتماعية الأكثر تزمتا وتطرفا.

- إننى لم أدع أبدا أو أطالب «بإلغاء الشريعة الاسلامية من الدستور»!

- إن انتقادى للدولة هو لإهمالها لتوصيات لجنة الدكتور العطيفى بعد أحداث الخانكة عام ١٩٧٢، رغم تكرار أحداث مشابهة، فقد اكتفت الحكومة دائما بالمعالجات الأمنية، وهو ما حذر منه تقرير لجنة العطيفى.

إن صحيفة «الأسبوع» ورئيس تحريرها منذ بدأت حملتها الكذوبة على شخصى لم تستشهد أبدا بنص واحد من أكثر من عشرة آلاف صفحة منشورة باسمى، كيف يناقش أى مثقف صحيفة تكيل الاتهامات بلا أدنى دليل؟ كيف يواجه أى مواطن صحيفة تستخدم لغة سوقية تحريضية، كما لو كانت تمارس ثأرا جاهليا؟ من الذى لم يستعده رئيس تحرير الجريدة على سعد الدين إبراهيم؟ لقد استعدى كل القوى الممكنة من رئيس الجمهورية، إلى مباحث أمن الدولة، إلى المدعى العام، إلى كل عناصر التطرف والفاشية فى هذا الوطن العزيز، إن الرجل قد لعبت بعقله أوهام الاحتكار المنفرد للوطنية وحراسة الوطن، فنصب من نفسه مدعيا عاما، ومفتشا، وقاضيا، وجلادا.

إننى اتحدى صحيفة «الأسبوع» ورئيس تحريرها أن يستشهد بنص واحد مما كتبته فى حياتى للتدليل على أى من اتهاماته.. إن الغوغائية ليست من الوطنية فى شىء، والفاشية ليست أبدا من الإيمان، فإذا كان لدى رئيس تحرير «الأسبوع» ذرة شهامة أو شجاعة أو فروسية، فلينشر هذا التعليق فى نفس الصفحة الأولى من جريدته بنفس البنط الذى نشر به قذائفه، وبنفس العنوان الذى اخترناه نحن.

اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولصحيفة «الأسبوع» ورئيس تحريرها والعاملين فيها.

/العدد ١٥٨



سعد الدين إبراهيم وأصدقاؤه يبيعون القدس للصهاينة

وما زال صاحبنا ينتقل من محطة إلى محطة بلا توقف.

وبينما تشكل قضية القدس - قلب القضية الفلسطينية - مأزقا للعدو الصهيوني يتبرع سعد وأصحابه بإصدار وثيقة لا يجرؤ الكنيسيت على طرحها. تعالوا واقرأوا معنا «الوثيقة الفضيحة» حتى لا يخرج من يقول - بدون علم - إنكم ظلمتموه أو تقولتم عليه:

بعد أربعة لقاءات جرت داخل أروقة مركز ابن خلدون بالمقطم وضمت كلاً من الدكتور «سعد الدين إبراهيم» ، رئيس المركز، و«ناداف كوهين»، سكرتير ثاني السفارة الصهيونية ، و«إيليت برام» مديرة مكتب السفير الصهيوني بالقاهرة، والسفير «تحسين بشير» مندوب مصر السابق بالأمم المتحدة، و«رضا هلال» و«بهي الدين الإبراشي» أعضاء جماعة كوبنهاجن المشبوهة.

اتفق الجميع على طرح ما أسموه بـ«ورقة الموقف العربي لمشكلة القدس» في إطار مفاوضات الوضع النهائي للدولة الفلسطينية.

وذلك بعد إجراء الاتصالات بأطراف عربية مشبوهة وصهيونية متطرفة بهدف الحصول على تأييد لما تقترحه وثيقتهم من حلول وسط.

وفي مؤتمر حوار الأديان الذي عقد يومي الأحد والاثنين الماضيين بطابا برعاية المركز الأمريكي لدفع السيرة الأمريكية وهو إحدى الجهات التمويلية لمركز ابن خلدون ومنظمة «الميمونيون» نسبة إلى موسى ابن ميمون وهي إحدى المنظمات الصهيونية المتطرفة برئاسة الصهيوني مناحم كلاين.. طرح سعد الدين إبراهيم الوثيقة المشبوهة التي كتبت بأيد صهيونية وتضمنت (٧) مبادئ هي :

١- تظل مدينة القدس كعاصمة مدينة موحدة تتولى إدارتها الدولة الصهيونية.

٢- تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقترحة.

٣- تبقى مدينة القدس الموحدة مفتوحة لكل الفلسطينيين والإسرائيليين.

٤- تبقى مدينة القدس القديمة كجزء من القدس حتى تستطيع جميع الطوائف الدينية أداء مراسمها الدينية.

٥- تتكون إدارة المدينة من ثلاثة مجالس منها مجلسان منتخبان على أساس عدد السكان ، حيث تقوم كل مدينة بانتخاب مجلسها وهي بمثابة مجالس محلية محدودة الإدارة بينما المجلس الثالث هو مجلس موحد يتم تعيينه من البرلمان المحلي داخل المدينتين.

٦- يبقى الاتصال بين القدس الشرقية وبقية الأراضي التي ستقع في الدولة الفلسطينية المرتقبة عبر ممر آمن.

٧- تقوم الدولة الصهيونية بتعويض الأطراف العربية التعويض العادل لأملاكها في القدس الغربية ، كما تقوم الدولة الفلسطينية بتعويض يهود القدس الشرقية عن أملاكهم بها والأغرب من ذلك هو تلك العبارة التي ذُيلت بها الوثيقة وتقول: «هذه رؤيانا للحل الوسط الذي يمكن أن يتم في مسألة القدس ونحن نريد سلامًا عادلاً ودائمًا وهذا كان واضحًا جدًا للإسرائيليين».

الكاتب الصحفي الفلسطيني عبدالقادر ياسين علّق على الوثيقة والجماعة المشبوهة التي أصدرتها قائلاً: «حتى الدين لم يسلم من تشويهاتهم وإساءة استخدامهم له وهذا الدين المتسامح أبدًا لن يتسامح مع مغتصبي الأوطان وسارقي الحقوق وقاتلي الأبناء والإخوة وكذا أصدقائهم الموجودين بيننا.. كما أن أي تفريط في ذرة تراب واحدة من أي بقعة في الوطن العربي تضع صاحبها في خانة الخائن أيًا كان موقعه ويتساءل كيف يرتضي سعد الدين إبراهيم وحلفاء كوبنهاجن لأنفسهم أن يعطوا القدس العربية للصهاينة في مقابل إسكات الشعب الفلسطيني بـ٢ كيلو متر مربع هي مساحة القدس الشرقية؟!

بينما أحمد حمروش، رئيس اللجنة المصرية للتضامن مع الشعوب العربية، يرى أن الوثيقة التي روجوا لها في مؤتمر حوار الأديان بطابا هي مصادرة لحق الشعب الفلسطيني في القدس، ويرى

حـمـروش ان تدخل انصـار السـلام فى مـثل هذه الأمور العربية امر يرفضه جميع المثقفين العرب على اختلاف وجهاتهم وإذا كان هناك من له التدخل فهى لجان التضامن والمنظمات الحكومية والحزبية التى تقف على أرضية سياسية وطنية لكن أن تأتى هيئات أهلية وأشخاص مجهولو النسب وتحاول أن تتحدث باسم السـلام دون أن تكون مـرتبطة بأى حـزب أو هيئة أو جماعة شرعية فهذا مما يحدث نوعا من القلق والشك والضبابية ويثبت ان هذه الجماعات تتـعـامل مع الموسـاد، ويرى الكاتب والمناضل الفلسطينى «مـحـمـد خـالد الأذعـر» مـا حـدث أنه استحلال من قِبَل جمعيات أهلية تجاوزت القانون المحدد لعملها واختـراق له بتـدخلها فى العمل السياسى ، والاغرب من ذلك أن تسمح لنفسها أن تأخذ دور المفاوض العربى!!.. كما يرى «الأذعر» أن عدم وجود مـرجعية ثابتة لقضية التفاوض سمح لجمعيات أهلية ورموز ثقافية ومراكز بحث ومدعى أفكار للإدلاء بدلوهم فى مستقبل قضية تاريخية عربية وهو نوع من التجاوز السياسى الذى يسمح بتجاوزات أخرى لا نعلم عنها شيئا كما أنه يشوش على المرجعية التاريخية والدولية التى تؤكد عروبة القدس.

- ويضـيف «الأذعـر»: إنهم يقـولون دائمًا إنهم من مثقفى هذه الأمة.. كيف والمثقف قـائم على أساس أنه حارس على ضمير الأمة وقضاياها وحقوقها وثوابتها التاريخية وهويتها الثقافية وهى الشعرة التى تفصل بين السياسى الذى يناور ويتحرك فى حدود الممكن وما يتوفر لديه من حسابات ، بينما المثقف حسـاباته هى تاريخ الأمـة وتراثها وثوابتـها وهى التى يحـاسب عليـهـا بمقـدار تفـريطه فى أى منها.. بينما انتقاله من خندق الحارس الوطنى إلى خندق المفاوض كما حدث يعوم موقعه ويجعله يفقد واحدة من أهم خصائصه هذا إذا كنا نتحدث عن مثقف قـومى عروبى ملتزم.. بينما جماعة التطبيع المذكورة سبق أن اختبرت نواياهم فى مؤتمرات عامة وخاصة وأبرزوا مواقفهم وفى مقابلها أبرز جميع مُثقفى الأمـة الوطنيـة الملتـزمين خندقـهم الحـارس لضمير الأمة وثوابتها!!

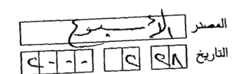
ويعتبر مـحمد خالد الأذعر توقيت هذه «الوثيقة الفضيحة» وموازاتها للعدوانية الصارخة لإسرائيل فى لبنان يجعل الشعب العربى يتوجس من الوظيفة التى تؤديها بياناتهم ووثائقهم هذه ؛ لأنها قائمة على أساس التعميم والتعتيم كما انهم ليس لديهم فكرة عن القدس التى يتحدثون عنها ؛ لأنها بتلك تضم ١٧٠ الف مستوطن يهودى جاءوا بعد ٦٧ وهو ما أدى إلى اختـلال التوازن السكانى الذى تنادى وثيقتهم بمراعاته.

ويضيف الأذعر: إن القدس التى يتحدثون عنها هى نفسها الـ٢٠٪ من الضفة الغربية التى يحددها المخطط الجـغـرافى الإدارى الإسـرائيلى.. والأغـرب من كل المفاجآت هى أنها تجاوزت فكرة الشـرعية الدولية والعدالة بمفـهـومـهـا القـانونى، ويعطى الصهاينة صك البراءة من جُرمها وبلا ثمن وهو ما لم تجرؤ أكثر الدول انحيازًا إلى الجانب الإسرائيلى الصهيونى على تجاوزه بل لم تتعد هذه الدول فكرة أن القدس مدينة عربية محتلة!!

ومن الناحية المنطقية فإن تطوع جهة أهلية بالتعاون مع جهات أخرى لوضع حل لقضية يُفترض أنها حُسمت قانونيًا بشرعية الأمم المتحدة ناهيك عن الشرعية التاريخية العربية لذلك فإن وثيقتهم هذه تُهدر فكرة العدالة والقانون على الصعيد الدولى.. وأى جهة جاءت بهذه الحلول أيًا كانت تلغى الحلول الدولية وتعطى المجال لتحل محلها الاجتهادات لأفراد لا نعرف نواياهم الحقيقية.

بقى أن نقول لكم : إن كلمة سعد الدين إبراهيم فى مـؤتمر حـوار الأديان كـانت بعنوان «التطرف والإرهاب الإسلامى فى مصر» ونُعْلِمُكُم بأن سعد الدين إبراهيم حصل على شيكين لتمويل المركز بعد انتهاء المؤتمر وهو ما سوف نتابعكم به لاحقًا!!

زهير العربى



فى استبيان لمركز ابن خلدون

أسئلة عن علاقة الأحزاب بالجيش وعن القيادة الملحدة

كتب - زهير العربى:

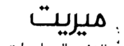
لن نتحدث عن شبهة اختراق أمننا القومى لحساب جهات التمويل الأجنبى، ولن نتهم أحدًا بالجاسوسية والخيانة، فقط نترك للقارئ الحكم على الاستبيان الذى طرحه مركز ابن خلدون بقيادة الدكتور سعد الدين إبراهيم. الاستبيان موجه للنخبة السياسية فى الأحزاب المصرية، وعلى الرغم من تأكيد أصحاب الاستمارة أن الإجابات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمى. ويكفى أن نستعرض سؤالين من بين ٤٣ سؤالاً تضمنها الاستبيان.

الأول: يسأل قيادات الأحزاب عن علاقة الحزب ببعض مؤسسات الدولة ومن بينها القوات المسلحة، وحدد الاستبيان درجة العلاقة التى تبدأ من صفر حتى رقم عشرة حسب درجة العلاقة.

والسؤال بلا شك يبدو غريبًا؛ لأن القوات المسلحة المصرية درع الوطن كله لا تشارك فى العمل الحزبى، ومن المعروف طبقًا للقوانين والقواعد التى ينطلق منها أمن مصر القومى أن الجيش لا يستقبل قادة الأحزاب أو كوادره إلا فى حالة واحدة تتعلق بمشروعات التدريب الكبرى التى يحضرها رئيس الجمهورية والوزراء ورؤساء الأحزاب. أما السؤال الآخر «اللغز» وصياغته كالتالى: «السياسى الذى لا يؤمن بوجود الله هل يصلح لإدارة البلاد؟!» بالإضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق باختيار القيادة السياسية (من بين العسكريين أو الإسلاميين).

سعد الدين إبراهيم

بقى أن نؤكد أن قيادات الأحزاب التى تلقت استبيان ابن خلدون لم تجب عن هذين السؤالين بالتحديد، فاضطر مركز ابن خلدون إلى اللجوء إلى القيادات الشابة.. الاستمارة تحت يد «الأسبوع».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

العدد: ١٦٠

لجنة التعليم بمجلس الشعب تبحث تجاوزات مركز ابن خلدون

كتب ـ محمد عبد الواحد الحسيني :

أحال الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب البيان العاجل المقدم من النائب أمين حماد عن التجاوزات الخطيرة لمركز ابن خلدون .. إلى المناقشة بلجنة التعليم بالمجلس.

وتساءل النائب ـفى بيانه لرئيس الوزراء ـعن الأسس التى تتم عليها الموافقة للجمعيات والجهات العلمية والمنظمات غير الحكومية علي القيام بعمل استمارات استبيان ومدى علاقة الأسئلة المطروحة بالأمن القومي المصرى ،وهل تمت موافقة الجهات الامنية على هذه الأسئلة؟.

د.سعد إبراهيم

وطالب النائب الحكومة بالكشف عمن وراء هذا المركز والجهة التى يعمل لصالحها، خاصة أن هذا المركز داب على إثارة علامات الاستفهام بين الحين والآخر.

فى مؤتمر دولى وتحت رعاية الحكومة

مركز ابن خلدون ينشر بيانات مشبوهة لأقباط المهجر!

«ثبت أن المتهمين فى قضية الكُشح كلهم من نفس القرية .. وثبت أن كثيرًا من أحداث القتل والإتلاف والتخريب وقعت جزافًا فأصابت المسلمين أنفسهم بأيدى مسلمين وهو الأمر الذى حدث بالنسبة للمسيحيين حيث أصيب عدد منهم بأيدى مسيحيين.. وثبت أن كثيرًا من المسيحيين من أهالى الكشح ودار السلام كانوا يحتمون بمنازل جيرانهم وأهل بلدتهم المسلمين.. والتحقيقات انتهت إلى أن الأحداث لا تنبئ عن تعصب دينى ولا تدل على انقسام فى الوحدة الوطنية ولا تعدو أن تكون انحرافات لقلة من الجانبين».

تلك كانت كلمات النائب العام فى ١١ من مارس الماضى فى ختام التحقيقات التى أجريت حول حادث الكشح واستمرت لمدة شهرين ولكن - وكالمعتاد- كان لمركز ابن خلدون الذى يرأسه سعد الدين إبراهيم رأى آخر. استبق مركز ابن خلدون تحقيقات النائب العام ولعب على النعرات الطائفية وقام بالتشهير بالحكومة وقوات الأمن وقام بتصوير حادث الكشح كله على أنه مؤامرة مشتركة بين المسلمين وقوات الأمن ضد المسيحيين. كما قام بتسويق هذا الرأي على الملأ فى مؤتمر عالمى ترعاه الحكومة ويحضره رئيس الوزراء. والأكثر أنه مقابل هذا التشهير حصل سعد الدين إبراهيم على تمويل للمركز الذى يرأسه من جهات عديدة «٥ حكومات - ٩ هيئات دولية ومحلية + ٦ شركات قطاع خاص مصرية».

فى المؤتمر العالمى «منتدى التنمية المتوسطى الثالث» الذى افتتحته الأسبوع الماضى السيدة سوزان مبارك وملكة الأردن الملكة رانيا والدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء قام مركز ابن خلدون بإصدار نشرة وزعها فى المؤتمر وحملت بيانًا أصدرته الجمعية القبطية الكندية وجمعية الأقباط بالولايات المتحدة (وهما أهم جمعيتين للأقباط المهاجرين فى أمريكا الشمالية تقومان بالتشهير بالحكومة وتجهزان حملات ضدها قبل كل زيارة للرئيس للولايات المتحدة).. البيان المشبوه بعنوان «الألفية الجديدة تجلب مذبحة جديدة للمسيحيين فى مصر».. اتهم البيان قوات الأمن ليس فقط بترك المسيحيين الأقباط فى القرية فريسة سهلة للمسلمين ولكن المؤامرة - على حد زعم المنشور- وصلت إلى حد قيام الأمن بحث بعض المسلمين على إحداث بعض التلفيات البسيطة فى متاجرهم حتى يمكنهم الادعاء بعد ذلك بأن المسيحيين هم الذين كانوا وراء هذه التلفيات. ويمضى المنشور للقول إن رجال الدين الإسلامى طلبوا من المسلمين فى القرى المجاورة التجمع والتوجه نحو الكشح ومقاتلة المسيحيين الكفار بينما كانت الشرطة ترعى ذلك على الملأ وتحمى المسلمين. وللتدليل على ذلك يقول البيان إن أحد المسلمين اقتحم منزل «ممدوح نوشى صادق» وقتله وقتل زوجته وأطفاله الثلاثة. بل وأكثر من هذا - يزعم المنشور- أن هذا المسلم القاتل قام بسحب جثة «ممدوح نوشى صادق» خارج المنزل بعد ذبحه وأشعل فيه النار على الملأ. وبعد ذلك ذهب عدد من المسلمين لمنزل مسيحى آخر هو «الفار لبيب» وقتلوه وقتلوا أخاه وأحرقوا جثتيهما. ومن جانبها تعلق الجمعية القبطية الكندية داخل المنشور نفسه وتقول: «إنها لا تشعر بالغرابة من دور قوات الأمن (وكلها قوات مسلمة كما تقول الجمعية) فى الانحياز ضد المسيحيين حتى أن الوزارة قامت بمكافأة الضباط الذين قاموا بعمليات تعذيب للأقباط فى نفس القرية فى عام ١٩٩٨. وبناء عليه توجه الجمعية مع المركز نداء للمجتمع الدولى لإنقاذ مسيحيى مصر من أيدى قوات الأمن وقامت بنشر قائمة بأسماء الأقباط الذين تعرضوا للمذبحة فى الكشح وتضم ١٨ ضحية بينما لم يجرح مسلم واحد- على حد زعم المنشور.

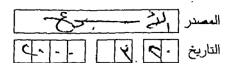
هكذا وبكل بساطة قام مركز ابن خلدون بطبع منشور ضمن نشرته يطعن فى الوحدة الوطنية فى مؤتمر دولى ترعاه الحكومة، والأكثر من هذا أنه فى المقابل حصل على تمويل دولى واسع النطاق!!.

الغريب أن مركز ابن خلدون نفسه خصصت له قاعة وورشة عمل مستقلة من بين سبع ورش عمل مثلت أعمال المنتدى - الذى اعتبره البعض بحق تمهيدا لمؤتمر «مينا» المقرر انعقاده فى القاهرة الخريف القادم ويسعى لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل.. الورشة التى خصصت لمركز ابن خلدون تحت عنوان «ورشة المجتمع المدنى» ناقشت موضوعات متنوعة على رأسها قانون الجمعيات الأهلية الذى استضاف فيه الدكتورة منى ذو الفقار.

سعد الدين إبراهيم

وأخيرًا ولأن المؤتمر كان فرصة هائلة لمركز ابن خلدون للانتشار، قام سعد الدين إبراهيم بنشر مقال فى مجلة المركز هاجم فيه البيان الذى نشرته «الأسبوع» فى ١٧ يناير الماضى لـ٢٥ عالما أزهريا نددوا فيه بقانون الأحوال الشخصية ووصف نداءهم للرئيس مبارك للتدخل وتأجيل التوقيع على القانون بأنه «محاولة مكشوفة لتحميل الرئيس المسئولية أمام الله والأمة عن الكوارث التى قد تلحق بعد تنفيذ القانون».

عصام عبد الواحد



رئيس مركز ابن خلدون يشكو للمجلس الأعلى للصحافة

السيد الأستاذ رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»
تحية طيبة وبعد ..
وصلتنا شكوى من السيد الأستاذ سعد الدين إبراهيم رئيس امناء مركز ابن خلدون ونقيب الاجتماعيين بالقاهرة بخصوص ما نشرته جريدتكم فى اعدادها بتاريخ ٢/٧ و٢/١٤ و٢/٢١/٢٠٠٠.
رجاء اتخاذ اللازم والإفادة خلال أسبوع حتى لا تقع جريدتكم تحت طائلة المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

الأمين العام -جلال دويدار

ليس لديه ما يرد به .. فأرسل شكوى للمجلس الأعلى للصحافة

يادكتور سعد .. ناقش ما نشرناه بدلا من رفع المصحف على أسنة الرماح!!

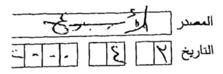
أصابنا د.سعد الدين ابراهيم بالحيرة .. ولم نعد نفهم ماذا يريد!، خاصة وهو يحاول ان يسلبنا حق الاختلاف معه والرد على اطروحاته، فبعد ان نشرنا ما ذكره فى ندوة الكاتدرائية وجمعية النداء الجديد عاجلنا برد لم يناقش فيه ما نشرناه بل اتهمنا بالجهل والغوغائية والفاشية والى آخر تلك المصطلحات التى يستخدمها فى التحاور مع (أو الهجوم على) معارضيه! وأكد لنا من جديد انه يقول مالا يؤمن به، وان هذا اللسان الذى يلوك كلاما جميلا عن الديمقراطية والحرية .. إلخ .. إلخ، لا يستطيع فى كثير من الأحيان ان يظل ملتزما بالخطاب الأكاديمى الفوقى فى الجامعة وعلى صفحات الدوريات والنشرات وان هناك عقلا متحجرا لا يقبل الآخرين سوف يطل عليك من بين مصطلحات السباب التى يزدحم بها الرد.ليس هذا فقط بل انه (تقصد د.سعد الدين) حاول ان يرتدى مسوح الضحايا، ربما ليؤلب علينا الجميع، فظل يصرخ بصوت عال: الأسبوع تحرض على اغتيالى! وكان علينا ان نلتزم الصمت ونهمس لبعضنا البعض «احذروا حتى الاشارة لما قاله الرجل، هل تريدون قتله إذن؟وقلنا فى تعقيبنا على الرد الذى ارسله على يد محضربعضا مما نريد قوله .. وحاولنا تذكير أستاذ الجامعة الأكاديمى وصاحب ابن خلدون بان ما نفعله أمر طبيعى للغاية وان هناك لغة افضل للتحاور يمكن اعتمادها .. وناقشنا معه ومع القارئ هذه المحاولة الساذجة لتلوين الكلام وارتداء مسوح الضحايا.د.سعد الدين فاجأنا هذه المرة بشكوى ارسلها الى المجلس الأعلى للصحافة، الشكوى عبارة عن مجموعة من الأوراق تبدأ بصور مما نشرته «الأسبوع» فى ثلاثة أعداد ماضية ثم البيان الشهير الذى وجهه الى الأمة (عقب أحداث الكشح) ثم ٦ أوراق تحمل اسم د.سعد وعنوان «طريق الأشواك من الخانكة (١٩٧٢) «الى الكشح (٢٠٠٠)، لم نعرف هل نعتبرها ردا؟ واذا كانت فعلا؟ طبعا كل هذه الأوراق بالاضافة لجدول شمل ما اسماه د.سعد باحداث العنف ضد الأقباط من ٧٢:٢٠٠٠، قدمه د.سعد للمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها شكوى (!!) شكوى ممن؟ لا يهم، لكنه وللمرة الثالثة أو العاشرة أو الألف عاد يحدثنا كمعلم واحد لا تجب مخالفته، يحمل فى يده خاتم الجهل والغوغائية يختم به على قلب كل من يخالفونه الرأى.لم تطلنا شتائم سعد الدين ابراهيم هذه المرة لكنه تعمد تكرار تلك المحاولة الساذجة فى خلط الأمور والأوراق وإعادة ترتيب الحقائق وفق منطق معين يعرفه هو، وبهذا الشكل يروى بالتفصيل وكما شاء تفاصيل الاضطهاد الواقع على الأقباط منذ ٢٨ سنة حتى الآن (!!).هذا بالطبع ليس فى صالح د.سعد (حتى على المستوى المادى) فهو يعلم تماما ان لهذا الخطاب سوقا واسعا يمتد من دوران شبرا وحتى كليفلاند و نيوجيرسي، وكبار رجال هذا السوق محترفون، يجيدون صنع الافلام المشبوهة وإعادة تلوين الحكايات المشوقة عن الارهاب الاسلامى فى البلاد التى تركب الجمال وتشرب من دماء الأقباط كلما شعرت بالظمأ.المشكلة أيضا ان د.سعد يحاول ان يوهم الجميع انه الأحق بطرح قضايا ربما نتفق عليها جميعا، لكنه لا ينسى ان يذيل السطور دائما بالخواتم المفيدة فى عملية إعادة قص ولزق الحكايات!فنحن نتفق معه على نقاط عدة تضمنها الرد وخاصة ما ذكره حول تقييم كارثة الكشح الأخيرة لكننا نشعر بعدم الراحة تجاه هذا الاحتفاء الكبير بتوصيات لجنة العطيفى (التى لا نرفضها) دون غيرها من الاطروحات الأخرى التى نرى انها جادة أيضا، فتوصيات العطيفى جاءت معبرة تماما عن المناخ عام ١٩٧٢، عندما كانت البلاد تتهيأ للانفتاح وأستاذ الاجتماع السياسى يعلم (قبلنا بالطبع) ان ملامح جمة تغيرت، وان الثوب المتين تحول الى خرقة مهلهلة ملأتها الثقوب، نعم الأمر جد مختلف.ربما نتفق معه فى بعض ما طرحه لكننا نؤمن ان هناك صورا وأساليب عدة للاختراق الذى فتت وشوه قيما قديمة كانت تساعد كثيرا على تماسك المجتمع حتى يبدأ (أو يكمل) مشروعا حضاريا جديدا، لكن

امتلأ القارب بالثقوب وأوشك على الغرق، تغيرت الناس وتغير ما فى الصدور، اصبحوا أكثر ميلا للعنف فى الانتخابات النيابية او فى الميكروباص، مثلما هم اكثر ميلا لتصديق شائعة خائبة عن تسميم المياه فى الكشح، اصبحوا اكثر ميلا لانفجار جماعى ينفثون فيه غضبهم من المخبر والأفندى والعمدة وموظف الجمعية الزراعية والباشا معاون المباحث، ولا بأس اذا ارتدى هؤلاء الغاضبون ثوبا دينيا مزيفا. نعم نحن نتفق على ان هناك وجعا فى جسد المجتمع، لكن نختلف على طريقة العلاج، وفى اختلافنا فائدة، لك اذن ان تضع ما شئت من حلول ولك ان تركز على قضايا دون غيرها، ولك ان تعيد تشكيل المزاج الوطنى لمساعديك وطلابك، ولنا ان نرفض هذا وأن نقاومه .. وأن نخرج على الناس بطرح آخر، نراه نحن أكثر وطنية، تراه أنت تخلف وديماجوجية، لن يهم، فالحكم للقارئ فى النهاية.

بقى هذا الجدول الذى قدمه د.سعد الدين تحت عنوان أحداث العنف ضد الأقباط ١٩٧٢ - ٢٠٠٠ والذى دفعنا بعد قراءة ما فيه لان نحاول تذكير د.سعد بابجديات البحث العلمى، ومنها التزام الحيادية، وعدم الخلط، لكن جدول د.سعد ضم ٤٤ حادثا ارتكب ضد الأقباط (من وجهة نظره) .. منذ أحداث الخانكة وحتى الكشح.

أستاذ الاجتماع السياسى والباحث الأكاديمى تجاهل (عن عمد) الفارق الكبير للغاية، بين أحداث عنف شارك فيها الأهالى وأشعلتها نار الجهل وبين أحداث أخرى وقعت ضمن سلسلة من الأحداث عاشت فيها البلاد والناس طويلا خلال هذه المعركة حامية الوطيس بين الدولة ممثلة فى جهازها البوليسى الضخم وبين جماعات العنف الدينى فى صعيد مصر .. وتناسى متعمدا ان تلك المعركة سقط فيها ضحايا كثيرون منهم رجال الدولة نفسها (ممثلين فى ضباط الشرطة وضباط الصف والجنود) ومنهم مواطنون أبرياء دفعوا أرواحهم ثمنا لمعركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، هؤلاء الأبرياء منهم مسلمون وأقباط، فالبنادق المتعصبة سواء فى أيدى أشقياء العنف الدينى أو فى أيدى رجال الشرطة متهورين لم تفرق بين مسلم وقبطى، لكن د سعد الدين ابراهيم اعتبر (مثل غيره من تجار هذا السوق) ان الاقباط وحدهما ضحايا بعد ان انتقى ما يريد من الأحداث ورصها بعناية بقى ان نقول: منطق كهذا يصعب علينا محاولة الوصول الى نقاط تلاق ولان حوارا بين شخص يرى انه الأعلم والأفضل والماسك بيده زمام الحقيقة وبين آخرين لا يدعون ذلك هو حوار الطرشان.

«الأسبوع»



العدد ١٦٤

أصل الحكاية

رؤية مختلفة وخطيرة لاستمارة التجسس الصادرة من ابن خلدون

بعد فترة طويلة وصلتنا هذه الرؤية المتعلقة باستمارة التجسس التى صدرت من ابن خلدون والتى ضبطتها «الأسبوع» فى شوارع القاهرة، مضمون رئيسى فى هذه الرؤية ان الاستمارة لا تستهدف ما استنتجناه .. وإنما هى بالون اختبار لاشياء أخرى .. التفاصيل:

عالم السياسة ـ عالم بعيد الأغوار، خاصة لمن يعنى بالنسبة لهم شيئا غير الحقائق والوقائع المعلنة ولكن للمهتمين بالكواليس ـ وكواليس الكواليس ـ رؤية وصلتنا عن استمارة التجسس التى كانت تسأل المصريين عن ثقتهم فى المؤسسات المدنية والدينية ـ لا ترى فى الاستمارة ـ استمارة ـ ولا الاستطلاع استطلاعا ـ ولا جامعة فلندرز الاسترالية جامعة .. الى هنا ونبدو متفقين .. لكن المختلفين عليه ان هذه الرؤية تكاد ترانا ـ وقد وقعنا ضحايا للخطة السرية .. بنشرنا للواقعة .. بلغة أخرى ـ وكما فهمنا ـ كما لو انه كان المطلوب احداث ضجة ما حول الأمر.

تبدأ الرؤية (بعد مرور عامين ونصف العام على ظهور استمارة المسح الاجتماعى فى عدد من البلدان الاسلامية ـ قام مركز ابن خلدون بنشر البحث)..

ويقف هنا كاتب الرؤية ان هذا ـ يقصد مرور عامين ونصف العام على البحث ـ يتناقض مع أبسط القياس الموضوعى للرأى العام.

ثم يقفز الكاتب من هذه الملحوظة (البعد الزمنى بين البحث ونشر نتائجه) الى ملحوظة أخرى وهى عبارة (هذه البيانات سرية للغاية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى) ويتساءل (كيف سرية؟! وكيف يتم نشرها فى مجلة؟!).



يمضى كاتب الرؤية (ان هذا يدحض النتائج المنشورة من أساسها إلا اذا كان هذا المركز يعتبر أحد اقسام المخابرات التى تستخدم الخداع للتضليل، وهنا نتساءل .. لكن تضليل من اذا كانت الجهة المستفيدة هى جامعة فلندرز الاسترالية).

يضيف الكاتب (ان السيد الدكتور المشرف على التعريب للاستمارة المشار اليها والمشبوهة هو الدكتور حسن الكاشف من باكستان فأين السرية .. والغريب انه اذا كانت هناك فعلا فئة من المثقفين وابتلعوا هذا الطعم فالطامة اكبر).

يلفت الكاتب نظرنا الى التوزيع الجغرافى للاستمارة والاحداث التى شهدها ويقول ان أهم أحداث من ١٩٩٧ لليوم هى:

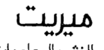
- مصر وأحداث الكشح ٩٨ ـ ٢٠٠٠.
- اندونيسيا وتيمور الشرقية وتوابعها.
- باكستان وصراعها مع الهند أو من طوائفها.

ثم يتساءل كاتب الرؤية (من هنا نتساءل هل جاءت النتائج لتطمئن الرأى العام المصرى بأنواعه ومستوياته؟ أم لتخدع الجهة العلمية المدعية والمسئولة عن البحث بخبث أبعاده ومفردات عينته).

يستمر كاتب الرؤية (ان أهم سؤال فى البحث كان يتعلق بالعامل السياسى والمتمثل فى مدى الثقة فى البرلمان (٣٤٪) والاحزاب السياسية (٢٨٪).

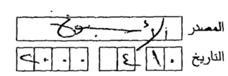
ثم ينتقل كاتب الرؤية الى (خطورة اشارة الاستمارة الى انخفاض الثقة فى وسائل الإعلام لانها المسئولة عن الحملات الإعلامية التى تستهدف خلق الرأى والتثقيف والتنوير حول قضايا الوطن والمسئولة عن الحملات الدعائية والدعائية المضادة التى تستهدف تعديل وتغيير اتجاهات الرأى العام وشحنه معنويا.

ثم (هل نشر هذه البيانات لا يؤثر فى الأمن القومى فى ظل ارتفاع مستوى وعى وادراك جهات الرصد والتحليل وتخطيط الحملات المعادية؟! ـ سؤال مهم تتبعه آلاف الأسئلة والألغاز.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



المستنقع الكريه!



لا أعرف من أي مستنقع جاءوا؟!! وجوه كالحة، منفرة، لسان لا ينضح إلا كذبًا، كلمات تنطلق في حب إسرائيل وإهانة كل ما هو مصري وعربي.

تابعت قناة الجزيرة وبرنامجها «الاتجاه المعاكس»، رأيته أمامي، يطل بعينيه التائهتين دومًا، يبدو أنه مريض نفسي، يتحرك ذات اليمين واليسار.. أشعر كأنه يولي وجهه الأغبر باتجاه قبلته في تل أبيب.

انطلقت الكلمات من فمه تلعن العرب، تتهم شعبًا عربيًا شقيقًا بأنه بلا كرامة.. يتغزل في الصهاينة، ويهيل الثرى على ماضي وحاضر أمة عظيمة.

سألني الكثيرون: من هذا؟ وماذا يعمل؟ وهل يستحق بالفعل أن يخرج على شاشة قناة تليفزيونية ليوجه إهاناته إلى الوطن ويسيء لسمعة المصريين؟

لم يكن هذا الشخص هو وحده الذي يهين مصر والمصريين، هناك أمثلة كثيرة تعج بها القنوات الفضائية العربية، إنه سباق محموم من أجل تمزيق ثوب الوطن، وتشويه رموزه، والإساءة إلى سمعته وتاريخه ونضاله..

والأمر لا يقتصر هنا على حلف كوبنهاجن المشبوه، لكنه يمتد إلى تجار الكلام، وأصحاب البوتيكات المشبوهة والمراكز الممولة من أعداء الوطن، جميعهم ينهشون في عرض الوطن، ويتاجرون فيه.

خذ مثلاً عندك ما يفعله هذا الأفاق الذي يلبس ملابس الأستاذ الجامعي، فإذا به يغمد خنجره كل يوم في ظهر الوطن من خلال مركزه المشبوه.. يتدخل في كل شيء ويخترق المجتمع ويقدم المعلومات لجهات معادية مقابل أموال تتدفق عليه في البنوك ومن خلف ستار..

هذا الشخص يقف في المنتديات ليوجه السباب إلى الوطن، بل وإلى كل الرموس بلا استثناء، ومع ذلك فهو حر طليق، يطل علينا أحيانًا من شاشة التليفزيون المصري أو بكلمات رديئة ينشرها في صحيفة محترمة كـ«الأهرام»، أو هو ضيف دائم على ندوات تحضرها أحيانًا شخصيات كبرى في البلاد..

ماذا فعلتم لهذا المشبوه؟ هل حاسبتموه على الجرائم التي يرتكبها في حق الوطن؟ هل تعرض للمساءلة على إثارته الفتنة الطائفية بالمؤتمرات المشبوهة والمنشورات التي يوزعها باسمه، مركزه صباح مساء بغرض إشعال نار الفتنة على أرض الوطن؟

كيف يسمح لهذا الشخص بأن يتجول في طول الوطن وعرضه، ويقيم الندوات تحت زعم تشكيله لجنة لمراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة لضمان حيدتها وعدالتها، وينسى أننا ندرك أن مشروعه الجديد ليس سوى سبوبة يستولي من خلالها على مئات الآلاف من الدولارات التي تتدفق إلى مركزه المشبوه ؟!.

ماذا فعلتم لهؤلاء الذين لم تعد لهم من وظيفة سوى الدعاية لإسرائيل، والتنسيق مع أجهزة الموساد تحت زعم الاتصال بجماعة السلام الآن؟.. إنهم تحولوا بالفعل إلى جواسيس بالملابس الرسمية.. ومن المؤسف أن بعضهم يحتل مواقع إعلامية مهمة ولا يجد غضاضة في تسخير كل ما يمتلك من أدوات إعلامية لمصلحة «إسرائيل» وقادة «إسرائيل»!!

ماذا فعلتم لهذا الشخص الذي راح يؤسس جمعية للصداقة المصرية – الإسرائيلية ولا يكف عن التنسيق مع السفارة الإسرائيلية في القاهرة دون خجل أو حياء؟

لماذا نترك الوطن هكذا، لعبة في يد هؤلاء المتواطئين؟ أين هو الأمن القومي لمصر؟ من يحمي هذا الوطن إذا كنا نسمح لأمثال هؤلاء بالاعتداء على كل المحرمات واختراق كل الحصون؟

لقد وصل الأمر بأحدهم إلى أن يطلب من إسرائيل رسميًا معونة مالية كبيرة لإصدار صحيفة تحمل اسم «التحول» في مصر تحت زعم دعم السلام والتطبيع.. ولم أصدق الأمر إلا حينما قرأت موضوعا في جريدة «هاآرتس» الإسرائيلية يتضمن هذا المطلب..



لم ينكر، ولم يرفع قضية ضدى وأنا أنشر الوقائع كاملة، بل كان يقول لأصدقائه: فلينشروا ما يريدون، فكلما نشروا ساعدنى ذلك فى الحصول على المال من الإسرائيليين.

إنه حلف مسموم، حتى ولو كان محاصرًا بجماهيرنا الرافضة، يصدرون الكتب والنشرات والصحف والمجلات بهدف تشويه الذاكرة الوطنية، وطرح المقولات الصهيونية فى الشارع المصرى والتشكيك فى كل ثوابتنا الوطنية والقومية.

لقد جاء الزمن الذى بدأنا نقرأ فيه وعلى صفحات مجلات رسمية تصدر فى مصر مقالات تشكك فى كل شىء وتفتح الطريق واسعًا أمام الدعاية الإسرائيلية الكاذبة ضد انتصاراتنا ورموزنا والقوى الجهادية التى تقاتل من أجل شرفنا..

قولوا لنا: ما هى الحكاية بالضبط؟!

هل أنتم راضون على ما يجرى؟ وإذا كنتم غير راضين، فماذا فعلتم؟ ولماذا الصمت أمام هؤلاء؟!

أدرك أن أمريكا والغرب والصهاينة يسبغون حمايتهم على هؤلاء، ويعتبرون المساس بهم هو مساس بسيادتهم العليا، ولكننا يا سادة نحن أصحاب هذا الوطن، ونحن المعنيون بحمايته والدفاع عنه فى مواجهة الخطر.

إننى أوجه ندائى إلى السيد المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام للتحقيق مع كل من يتلاعبون بمصير هذا الوطن ويهددون أمنه القومى.

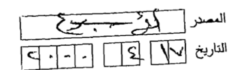
أطالب بمواجهة كل من يعتدون على القانون ويتحولون إلى بوق للقوى المعادية على أرض مصر.

إننى أدرك أن الشعب المصرى كفيل بمواجهة هذه الشرذمة، لكننى أهيب بالسلطة القضائية أن تُعمل القانون لمواجهة أعداء الداخل، الذين هم لا يقلون خطورة عن أعداء الخارج.

إن أمثال هؤلاء مصيرهم مزبلة التاريخ، لكننا لن نسكت ويجب ألا نسكت أمام جرائمهم البشعة فى حق الشعب وحق الوطن.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



العدد ١٦٦

كلما سمعنا عن مركز بحث جديد أصبحنا نتحسس رءوسنا!

منظمة جديدة تمد نشاط المطبعين إلى دول الطوق

بعد عدة اجتماعات اتفق عدد من انصار التطبيع فى مصر والمعروفين باسم «جماعة.. كوبنهاجن» على إنشاء منظمة بحثية تحقق اغراضهم التطبيعية وتنفذ عملية الاندماج الثقافى مع العدو الصهيونى المنظمة الجديدة اطلق عليها اسم.. المنظمة العربية للدراسات والاتصال» ويجرى حاليًا تأسيسها كمنظمة اهلية «شركة تضامن» لاتهدف للربح وفى ٢٧ سبتمبر الماضى تم تكليف مركز ابن خلدون بالقيام بأعمال المنظمة الجديدة بعد أن اتفق على ذلك كل من الدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور سعد الدين إبراهيم وعدد من انصار التطبيع.

الاختراق الجديد ظاهرة البحث العلمى الذى وضعت ضوابطه «جماعة كوبنهاجن» المشبوهة.. فالمنظمة الجديدة تهدف إلى تنمية البحث فى مجال علم السياسة والمنظمات البحثية فى العالم العربى والشرق الأوسط من خلال التوثيق والاتصال والطابع الالكترونى وخدمة التوزيع لابحاثها سواء فى العالم العربى او ما وراءه اضافة لإعداد أجندة من طرق البحث المشترك وتطوير وسائل الاتصالات بين الباحثين فى «الشرق الأوسط» وتشجيع البحث فى العلوم السياسية والاجتماعية.. كما تهدف المنظمة الجديدة إلى تأسيس شبكة للتبادل والحوار والتعاون بين الباحثين والمؤسسات البحثية داخل كل بلاد الشرق الأوسط.

ويتم تمويلها من جانب المؤسسات الأجنبية الداعمة لمركز ابن خلدون وعلى رأسها منظمة الوقفية الأمريكية التابعة لجهاز المخابرات المركزية الأمريكية CIA.. بينما قيادة المؤسسة يتولاها عدد من علماء الاجتماع والمؤسسات الرائدة فى علم الاجتماع السياسى فى مصر ولبنان وسوريا والاردن هذا طبعًا بالاضافة إلى «فلسطين» والتي يقصدون بها إسرائيل حيث يتم اتخاذ القاهرة كقاعدة على أن يتم إنشاء منظمات فرعية فى «فلسطين!!» ولبنان ودمشق والاردن بينما يتضمن برنامجها خدمات وتسهيلات وأنشطة لتحقيق غرضها وأهدافها!!

وعلى الجانب الاخر يتضمن برنامج المنظمة الجديدة تكثيف العمل بهذه الدول من خلال ورش للبحث وشبكة اليكترونية تضمن تبادل المعلومات يشارك فى هذه الورش اساتذة رفيعو المستوى وباحثون صغار من منظمات البحث القائمة بالتدريب على أن يتم التعاون فى إطار التحليلات السياسية والدراسات الاستراتيجية وقضايا الحكومات المدنية مثل الاصلاحات الاقتصادية والشئون الدينية ويسمح للمشاركين بتقديم أبحاثهم على أن يتم تقويم هذه الابحاث ودراستها ومناقشة مشكلاتها بعد دعوة «خبراء» من خارج المنطقة(!!) للمناقشة والمشاركة.

المنظمة الجديدة بدأت إنشاء موقع مشترك على الانترنت يتضمن تجمعا لعشرين مركزا بحثيا ومنظمة بالمنطقة باسم «ASSB.ORG »، ويتم عرض كتب المراكز والمنظمات البحثية فى معارض الكتاب بالقاهرة وأبوظبى والدول الأخرى!!

برنامج المنظمة المشبوهة يتضمن أيضًا إبرام اتفاقيات البحث العلمى مع منظمات الدول المختلفة سنكتفى اذن بتعليقين نبدأهما بما قاله الدكتور هاشم توفيق أحد الذين قطعوا شوطا كبيرة داخل الجمعيات الأهلية والذى بادرنا متسائلاً:

ما المقصود بدول المشرق العربى ولماذا لم يحدد أسماء هذه الدول.. ولماذا ذكرت أبوظبى فقط. وما هو المقصود بالشرق الأوسط وماذا تعنى كلمة «فلسطين» لدى جماعة كوبنهاجن؟!

ويضيف: من الذى سوف يتولى الانفاق على هذه الابحاث وهل سيكون هذا من أجل

الله والوطن؟! أم أن هناك أجهزة فى دول معينة ستستفيد من هذه الأبحاث خصوصًا وأن نظم التجسس الحديثة تعتمد على المعلومات الخاصة بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية أى أنها أصبحت تمثل العامل الرئيسى فى الانتصار على العدو.

يستمر د.هاشم فى تساؤلاته قائلاً: من هم علماء الاجتماع المشاركون فى هذه المنظمة؟ الدكتور عبدالمنعم سعيد معروف لدينا بانه باحث سياسى ممتاز لكن ما هى علاقته بالبحث الاجتماعى؟!.. ثم يضيف العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسى هى علاقة مخابراتية فى التحليل والمضمون.. ومن هم الباحثون الصغار الذين سوف يتم تدريبهم والانفاق عليهم للقيام بهذه الابحاث هل هو استغلال لأزمة البطالة لتجنيد الشباب للعمل فى مشروعات على سبيل أنها أبحاث؟!

ويكمل قائلاً: الباحث الصغير له مواصفات محددة فعلى أى أساس سوف يتم الاختيار؟ ومن الذى يقوم بذلك؟ هل يكون المعيار هو درجة القرب أو البعد من عملية التطبيع مثلاً؟!

المشروع لايخلو من الشبهة مع احترامى وتقديرى للدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور سعد الدين إبراهيم لأننى اعرف جيدًا أن كل الأبحاث التى يقدمها مركز ابن خلدون هى ابحاث ذات أغراض وأهداف فى اتجاه واحد «معروف» وليست ابحاثًا يستند إليها أى فرد يعمل فى مجال علم الاجتماع.

الدكتور عاصم الدسوقى أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة حلوان وأحد المهتمين بسياسات المجتمع المدنى علق قائلاً: على طريقة كوبنهاجن.. يتم التخفى وراء اسم عام وعلمى يستهدف الدراسات لكن المقصود منه وكما نفهم من برنامج المنظمة الجديدة هو إعداد المنطقة لمرحلة «الاستسلام» للقوى الصهيونية والأمريكية تحت اسم «السلام».

ويضيف د.عاصم ان الدول الأربع المختارة لإنشاء فروع بها هى دول «الطوق» حول العدو الصهيونى وبالتالى فهى ليست أكثر من منظمة اختراق ويكمل.. من المهم أن نوظف العلم لخدمة السياسة الوطنية المصرية لكن أهداف مثل هذه المنظمات المشبوهة سوف يصب بالطبع لصالح بلاد اخرى.. تمامًا كما يحدث فى جامعات أمريكا حيث يشترط على الطلاب العرب أو أى جنسيات أخرى أن تكون رسائلهم للماجستير أو الدكتوراة معلقة بموضوع بحثى داخل بلادهم اى توفير معلومات من مصادر عربية بلغة انجليزية وبالتالى فهى أيضًا مهام استخبارية.

زهير العربى

سعد سرق سعاد

بقلم: محمد العوضى

عن الرأى العام الكويتية بتاريخ : ٢٠٠٠/٥/٦

سعد هو الدكتور سعد الدين ابراهيم أستاذ علم الاجتماع فى الجامعة الامريكية فى القاهرة، وأحد رموز الدعوة الى الارتماء فى احضان العدو الصهيونى، والمشكك فى احكام الشريعة مثل الحجاب وغيره.

اما سعاد فهى الدكتورة الشاعرة سعاد الصباح وهى غنية عن التعريف.

فى حلقة «الاتجاه المعاكس» فى قناة الجزيرة الثلاثاء قبل الماضى، كان الموضوع عن التطبيع مع اسرائيل، وكان ضيفا الحلقة مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» المصرية المعارض بشدة للتطبيع والثانى نبيل فودة رئيس جمعية الصداقة المصرية - الاسرائيلية.

ولما كان الشعب المصرى من أقوى الشعوب العربية فى رفض التطبيع فقد تورط نبيل فودة على الهواء مباشرة .. كما انه ظهر من خلال آراء بانه ممسوخ للغاية من هويته العربية .. لدرجة انه صرح بكل صفاقة بأن اسرائيل ليست عدوة!!!

وعندما زادت سخونة النقاش قال مصطفى بكرى ان كل جماعة التطبيع وقعوا فى مستنقع الخيانة .. ثم ذكر منهم الدكتور سعد الدين ابراهيم وقال: هذا الذى سرق اموال الدكتورة سعاد الصباح.

ولم يعرف أحد تفاصيل قصة هذه السرقة التى أعلنها مختصرة مصطفى بكرى على «الجزيرة».

واليكم ما أعرفه عن القضية ..

سعد الدين ابراهيم حتى عام ١٩٩٣ كان العضو المنتدب وشريكا فى شركة سعاد الصباح للنشر فى القاهرة.

ثم اثبتت الدفاتر ان هناك تلاعبا فى المال .. فاضطر الدكتور سعد الدين الى الاستقالة من منصبه، وقبلت سعاد الصباح استقالته فورا. وبعد تدقيق الحسابات وبعد مطالبة خالد قطمة المدير العام لدار سعاد الصباح

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الاسبوع
التاريخ: ١٥ / ٥ / ٢٠٠٠
العدد ١٧٠

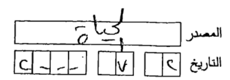
بتصحيح الحسابات لصالح سعاد افردت هيئة التحكيم برئاسة الدكتورعبد العزيز حجازى - رئيس وزراء مصر الأسبق - فقرر تغريم سعد الدين ابراهيم ٦٠٠ ألف جنيه مصرى لصالح سعاد الصباح .. ثم ابلغ خالد قطمة بقرار التحكيم فوافق على الحكم .. لكن سعد الدين ابراهيم رفض دفع المبلغ واقترح تسوية الأمر بدفع ٣٠٠ ألف جنيه الى سعاد الصباح .. أى اسقط نصف المبلغ .. ومع ذلك وافق خالد قطمة المدير العام لدار سعاد لانه لا يريد لاسم الدكتورة سعاد ان يكون مطروحا فى المحاكم والصحافة فى مصر.

وفعلا سدد سعد الدين ابراهيم داعية التطبيع المبلغ لسعاد الصباح.

والسؤال: هل لو كان د.سعد الدين بريئا كان سيدفع من جيبه هذا المبلغ؟ .. انها مأساة كبرى.

عبادة المال صفة من صفات بنى اسرائيل وأكيد ستكون من صفات أحبابها من مطبعى العرب والعجم.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



أدلة على تلقيه أموالاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

القاهرة: اعتقال سعد الدين ابراهيم بتهمة تهديد الوحدة

□ القاهرة - محمد صلاح

■ وضعت السلطات المصرية حداً لجدل استمر سنوات حول نشاط «مركز ابن خلدون للدراسات التنموية» ورئيسه الدكتور سعد الدين ابراهيم، واعتقلت الأخير في منزله وصادرت منه كميات كبيرة من المستندات رأت انها ادلة على تعاونه مع «جهات ودول اجنبية» بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما دهمت قوات الأمن مقر المركز في ضاحية «المقطم»، واعتقلت سكرتيرة ابراهيم نادية عبدالنور (سودانية) وصادرت كميات مماثلة من الوثائق واجهزة الكومبيوتر والمطبوعات. واحيل ابراهيم والسكرتيرة على نيابة أمن الدولة التي اخضعتهما لتحقيقات استمرت نحو عشر ساعات، وانتهت الى حبسهما احتياطاً لمدة ١٥ يوماً. (راجع ص ٥)

وعلمت «الحياة» ان النيابة واجهت ابراهيم باتهامات تتعلق بـ«التحايل على المؤسسات الدولية الأجنبية للحصول على مبالغ كبيرة بلغت اكثر من ٦ ملايين جنيه على مدى السنوات الثلاث الماضية، للإنفاق على مشروع ضار بالدولة يتبناه مركز ابن خلدون» وكذلك «إمداد المؤسسات الدولية والأجنبية بمعلومات مغلوطة وخاطئة عن الأوضاع في مصر والمنطقة العربية، اتخذت على أساسها تلك المؤسسات مواقف من قضايا اضرّت بالأمن القومي لمصر ودول أخرى عربية».

وكشفت مصادر مطلعة ان بين تلك المعلومات معطيات استند إليها الكونغرس الأميركي لدى إقراره قانون مراقبة حرية الأديان في العالم.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢ / ٧ / ٢٠٠٠

والذي أثار اعتراضات دول بينها مصر.

وشملت الاتهامات الموجهة الى سعد الدين ابراهيم «الحصول على اموال من جهات ودول اجنبية من دون الرجوع الى الأجهزة الرسمية أو إبلاغها، مخالفاً القانون باعتباره ما زال محتفظاً بالجنسية المصرية رغم حصوله على الجنسية الاميركية» و«التربح من جهات أجنبية بزعم تمويل بحوث من دون إنفاق الأموال التي حصل عليها في المسارات المحددة لها، واستغلال مركز ابن خلدون للإساءة الى سمعة البلاد وموقفها من بعض القضايا الشائكة، من خلال الترويج لمزاعم تهدد الوحدة الوطنية والإساءة الى العلاقة بين المسلمين والأقباط المصريين».

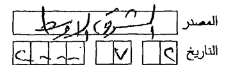
ويرجح أن تطلب السفارة الأميركية في القاهرة الإطلاع على التحقيقات كون ابراهيم يحمل الجنسية الأميركية، وقالت المصادر ان السلطات سلّمت النيابة عدداً من الشيكات الصادرة باسمه ومركز ابن خلدون من جهات أجنبية، وكذلك فواتير ورسائل رأت انها تمثل انحرافات مالية، مشيرة الى أن التهم شملت ايضاً «محاولة استغلال الانتخابات البرلمانية» المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ولم تخلُ الاتهامات من وقائع تتعلق بقضية قرية «الكُشح» إذ تضمنت «تقديم معلومات مغلوطة الى الاتحاد الأوروبي في مقابل مبالغ مالية استند إليها الاتحاد في قرار كان يعتزم إصداره، يسيء الى موقف مصر في المحافل الدولية لولا تدخل رئيس البرلمان الدكتور أحمد فتحي سرور الذي بيّن الحقائق لأعضاء الاتحاد فتراجعوا عن القرار». وشملت الوقائع التي واجهت النيابة ابراهيم بها «امتداد نشاطه الى دول عربية بينها تونس وفلسطين وبعض الدول الخليجية لاستقطاب معارضين بزعم كونهم باحثين لإعداد تقارير عن الأوضاع الداخلية في تلك الدول، للإضرار بمواقفها لدى المؤسسات الدولية والاساءة الى العلاقات بينها وبين مصر».

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

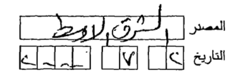


مصر: اعتقال سعد الدين إبراهيم بتهمة التمويل الأجنبي والإساءة للبلاد

القاهرة: «الشرق الأوسط»

اعتقلت سلطات الامن المصرية امس الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع الشهير ورئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون مع أثنين من معاونيه، واتهمته النيابة بالحصول على تمويل خارجي والتعامل مع جهات اجنبية بما يضر مصالح البلاد وانتاج فيلم يسيئ الى سمعة مصر بخصوص الانتخابات والترويج لافكار تهدد الوحدة الوطنية، والفيلم المقصود بعنوان «تعالى انتخب، تعالي انتخبي» وينتقد فيه اسلوب ادارة الانتخابات السابقة وعمليات التزوير التي جرت فيها.

ووجهت لسعد الدين ابراهيم ايضا تهمة إعداد تقارير عن الوضع الداخلي في مصر والمغرب وتونس. ونفى ابراهيم الاتهامات خلال التحقيق معه، وقال ان ابحاثه تستند الى اسلوب علمي، ورافقه في التحقيقات 10 محامين، بينهم حافظ ابو سعدة الامين العام لمنظمة حقوق الانسان المصرية. (تفاصيل ص 4)



أستاذ الجامعة الأميركية.. والده أزهري وأفكاره أثارت الجدل

القاهرة: «الشرق الأوسط»

كانت أفكار رئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم مثيرة للجدل في مجال حقوق الانسان وللأقليات في الوطن العربي وتعرض لانتقادات شديدة كان آخرها بسبب مطالبته تعديل مناهج التعليم وتوصيفه للأقباط أنهم أهل ذمة وأحياناً بالأقلية.

ونجا ابراهيم في معظم الأزمات التي واجهها، لكن هذه المرة كانت سلطات الأمن له بالمرصاد ولم يسبق القبض عليه أي صخب اعلامي أو جدل في أوساط المثقفين والسياسيين بما شكل مباغتة للجميع والدكتور سعد نفسه الذي أخذته الصدمة فظل متماسكاً إلى انتهاء التحقيقات.

ولد ابراهيم في قرية صغيرة تدعى «بدين» تابعة لمحافظة الدقهلية والده أزهري وتلقى تعليمه الأول في الكتاتيب ويحتفظ بصورة لوالده بزيه الأزهري وإلى جواره والدته في بهو الفيلا التي يقطنها في ضاحية المعادي في جنوب القاهرة.

وعمل ابراهيم استاذاً لعلم الاجتماع في الجامعة الاميركية لسنوات ويعد من أشهر العلماء في الوطن العربي وله العديد من المؤلفات منها الملل والنحل الذي ثارت حوله ضجة في أعقاب صدوره، أما كتابه الأخير فكان عنوانه رد الاعتبار الرئيس الراحل أنور السادات ويعترف فيه ابراهيم بخطئه حينما قال ان السادات كان يستحق القتل.

وهاجم بشدة الجماعات الأصولية في مصر ولم ينج من التهديدات إذ تلقى في الأشهر الأخيرة خطابات تهديد من متطرفين تتهمه بالكفر والعمالة للزنادقة حصلت «الشرق الأوسط» على صورة منها.

كما لم ينجح أيضاً من تحفظات قبطية بسبب وصفه لهم أنهم أهل ذمة وأقلية، وعاتبه بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية على ذلك في حوار طويل طرح خلاله الدكتور ابراهيم تساؤلاً إذا لم يكن الأقباط أقلية فهل هم أغلبية، وكان من المدافعين عن حقوق الأقباط من خلال شعاره حق المواطنة للجميع ولام على جماعات أقباط المهجر.

ويدعم الدكتور سعد الدين ابراهيم مفهوم الاعتراف بالآخر وهو ما أثار جدلاً حول آرائه في عملية السلام مع عضويته في جمعية القاهرة للسلام ولقاءاته التي لم ينكرها مع الساسة والمسؤولين الاسرائيليين.

أما مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية فتم انشاؤه عام 1988 كمنظمة مهنية تقوم بالدراسات والأبحاث والاستشارات التطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية في مصر والوطن العربي.

مصر: اعتقال سعد الدين إبراهيم واتهامه بتلقي أموال أجنبية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

في خطوة مباغتة لسلطات الامن المصرية القي القبض على رئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية الدكتور سعد الدين ابراهيم واخضاعه واثنين من معاونيه للتحقيق في نيابة امن الدولة العليا بتهم الحصول على تمويل خارجي والتعامل مع جهات اجنبية بما يضر مصالح البلاد وانتاج فيلم يسيء لسمعة مصر عن الانتخابات والترويج لافكار تهدد الوحدة الوطنية بين المسلمين والاقباط، وقررت حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

وكانت سلطات الامن قد القت القبض على الدكتور ابراهيم في الفيلا التي يملكها في ضاحية المعادي في ساعة مبكرة من صباح امس واصطحبته الى مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في منطقة المقطم لحضور عملية التفتيش وسط حراسة امنية مشددة. وتحفظ الامن بحضور ممثلي النيابة على الخزينة المالية للمركز واجهزة الكومبيوتر التي يتم تسجيل المعلومات والبيانات عليها والملفات الخاصة بإنتاج فيلمه الاخير عن الانتخابات، والقت هناك القبض على اثنين من المحاسبين هما نادية أبو النور واسامة حماد فيما تبحث الشرطة حتى بعد ظهر امس على خالد حسن وهو احد العاملين في المركز.

واستمعت النيابة الى حسام جوهر احد المسؤولين في شركة فيديو كايرو سات وهي شركة خاصة تملك قناة على القمر الصناعي المصري نايل سات بخصوص انتاج فيلم عن الانتخابات البرلمانية المقبلة بعنوان «تعالى انتخب. تعالي انتخبي» ينتقد اسلوب ادارة الانتخابات الماضية وعمليات التزوير التي جرت فيها. وخلال تحقيقات نيابة امن الدولة العليا نفى الدكتور ابراهيم التهم الموجهة اليه، واكد ان التقارير والابحاث التي يعدها تستند الى اسلوب علمي ولا يسعى من خلالها الى الاساءة لاية دولة أو تعريض امنها للخطر.

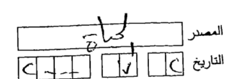
ووجه المحققون الى الدكتور ابراهيم عدة تهم هي الاستيلاء على مبالغ مالية باستخدام اساليب احتيالية، واعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة، وجمع اموال بدون تصريح من الجهات المختصة، واعداد وسيلة من الوسائل الاعلانية تحمل عبارات مثيرة من شانها الحاق ضرر للمصلحة العامة، وقبول مبالغ مالية من دول اجنبية بقصد الاضرار بمصلحة قومية لانتاج فيلم يسيء الى سمعة مصر. كما وجهت إليه تقارير باستغلال المركز لمخاطبة دول عديدة وإعداد تقارير عن الأوضاع الداخلية في مصر والمغرب وتونس.

ورافق الدكتور سعد الدين ابراهيم في تحقيقاته امام نيابة امن الدولة العليا نحو عشرة محامين من بينهم الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان حافظ أبو سعدة ومساعده نجاد البرعي والمحامون ناصر امين واحمد حبيب وعبد السلام فهمي.

وقال المحامي حافظ أبو سعدة لـ«الشرق الأوسط» ان التحقيقات بدأت بعد فجر امس منذ القبض على الدكتور سعد الدين، ونرى ان

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الشرق الأوسط
التاريخ ٢ / ٧ / ٢٠٠٠

التهم الموجهة إليه غير موثقة، واستغرب موقف النيابة في هذه التحقيقات لافتا الى تشابه ما يحدث لمركز ابن خلدون مع ما تعرضت له المنظمة العربية لحقوق الانسان - التي سبق ان تم اتهامها بالحصول على تمويل من السفارة البريطانية لدى مصر مقابل اعداد تقرير عن احداث الكشح .. وسبق أن تعرض ابراهيم لحملة مشابهة عام 1995 احتجاجاً على ندوة موسعة كان يعتزم تنظيمها في مصر لمناقشة مستقبل الأقليات في العالم العربي، لكن مقالاً لاذعاً للكاتب الصحافي محمد حسنين هيكل والحملة الإعلامية والشعبية أدت إلى رفض السلطات المصرية اقامة الندوة على أراضيها ونقلها في نهاية المطاف إلى قبرص.



آراؤه في قضية الاقباط والتطبيع أثارت جدلاً واسعاً

مصر: سعد الدين ابراهيم قيد التحقيق بتهم تلقي أموال من الخارج وتهديد الوحدة الوطنية

☐ القاهرة - محمد صلاح

■ قررت نيابة أمن الدولة العليا في مصر أمس حبس رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات التنموية» الاستاذ في الجامعة الاميركية الدكتور سعد الدين إبراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بعدما وجهت اليه تهماً عدة بينها «الحصول على أموال من جهات ودول أجنبية بالمخالفة للقانون بهدف الاساءة الى موقف مصر في المحافل الدولية وتهديد الوحدة الوطنية»، واتهمت عبد النور بـالتربح والتواطؤ والتستر على انحرافات مالية وعدم ابلاغ السلطات عنها».

وكانت الشرطة، بناء على قرار من النيابة، دهمت فجرا منزل ابراهيم وقبضت عليه وصادرت كميات كبيرة من الاوراق والوثائق والملفات التي تتعلق بنشاطه وأبحاثه والدراسات التي يقوم بها والمؤتمرات والندوات التي شارك فيها، اضافة الى شيكات مالية صادرة من جهات أجنبية ورسائل متبادلة بين مؤسسات أجنبية وأجهزة وديسكات كومبيوتر اضافة الى كتب ومطبوعات ونشرات صادرة من مصر والخارج. كما اعتقلت الشرطة في الصباح السكرتيرة عبد النور بعدما دهمت مقر المركز في ضاحية «المقطم» وصادرت منه كميات اكثر من الوثائق والأوراق وشرائط فيديو وأجهزة وديسكات كومبيوتر. واقتاد رجال الامن الاثنين الى مقر نيابة أمن الدولة حيث خضعا للتحقيق كل على انفراد.

وظل إبراهيم خلال السنوات الاخيرة مثيراً للجدل. وكان نظم من خلال مركزه العام ١٩٩٥ مؤتمراً للاقليات اثار اعتراضات في الأوساط الرسمية بعدما طرح آراء من بينها اعتبار الاقباط المصريين اقلية يعيشون بين غالبية مسلمة، كما واجه غضباً حكومياً اثناء احداث الكُشح التي جرت العام ١٩٩٨وبداية العام الجاري حينما اصدر تقارير حوت هجوماً على الاجهزة الرسمية للدولة وانتقادات لاداء اجهزة الأمن.

ويحمل ابراهيم الجنسية الاميركية لكونه متزوجاً من مواطنة أميركية، لكنه ما زال محتفظاً بالجنسية المصرية وهو الأمر الذي استندت اليه النيابة في توجيه التهم اليه قبل حبسه على ذمة التحقيق. واللافت أن السلطات المصرية كانت عينت حارساً لحماية ابراهيم بعد تلقيه تهديدات من الاصوليين اثناء سنوات العنف التي امتدت منذ ربيع العام ١٩٩٢ وحتى نهاية العام ١٩٩٧ بعدما دخل في مواجهات فكرية عنيفة معهم.

وإضافة الى رئاسته مجلس ادارة «مركز ابن خلدون للدراسات التنموية» في القاهرة يعمل ابراهيم استاذاً لعلم الاجتماع في الجامعة الاميركية. وهو حصل على البكالوريوس من جامعة القاهرة العام ١٩٦٠ ونال الدكتوراه العام ١٩٦٨ من جامعة جورج واشنطن والتحق بالعمل في الجامعة الاميركية منذ العام ١٩٧٥، وهو عضو في «مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية».



وله مؤلفات وابحاث عدة في مجالات الاسلام السياسي والجماعات الدينية والاقليات في الشرق الاوسط والقرار السياسي العربي والديموقراطية في مصر. ويتبنى إبراهيم مواقف مؤيدة للتطبيع مع إسرائيل، مما ادخله في صدامات مع قوى المعارضة السياسية.

وكان من اللافت ان المحامي رجائي عطية الذي رشحه الحزب الوطني لخوض انتخابات مجلس نقابة المحامين على مقعد النقيب حضر التحقيقات امس مع ابراهيم باعتباره محاميه. وقدم عطية طلباً الى النيابة لإطلاق موكله على اساس انه شخصية عامة وله محل سكن معروف مع التعهد بحضوره التحقيقات في الوقت الذي تحدده النيابة، لكن

الطلب رفض على اســـاس ان التـحـقـيـقـات لم تستكمل بعد، اضافة الى أن التهم المنسوبة الى ابراهيم خطيرة. ورأى عطية ان القضية «تعبر عن موقف سياسي ضـــد مـــوكله» ونفى عنه أي انحرافات مالية أو تجاوز القانون في شان تلقي اموال من جـهـات اجنبية، لافتاً إلى ان «مركز ابن خلدون» قـــائم منذ سنوات وأن ابراهيم يحاضـر في جـامـعـات تشـرف عليـهـا وزارة الـتـعليم العالي، كما يستضيفه التلفزيون الرسمي للدولة في برامجـه من دون اعتراض من أي جهة أمنية أو سياسية.

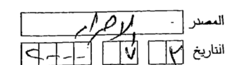
ولوحظ أن التهم التي وجهت إلى ابراهيم تركز غالبيتها على مـواقـفـه من قـضـيـة «الوحـدة الوطنيـة في البـلاد» واوضـاع الاقباط المصريين، وهو كان دائماً يتبنى مواقف اعتبرتها الأوساط المصرية الرسمية «لا تختلف كثيراً عن مـا يصدر عن اقباط المهجر الذين يطالبون بامتيازات إضافية للاقـبـاط داخل مـصـر». ورغم أن لائحة الاتهام تضمنت معلومة عن انحرافات مالية في اسلوب إدارة المركـز وتلقي أمـوال من جـهـات اجنبيـة غـيـر انهـا حـفلت بتـهـم أخرى كـانت صـحـيـفـة «الوفـد» الناطقـــة باسم حـــزب الوفـــد المعارض وجـهـتـهـا إلى ابراهيم الاسبوع الماضي عبر مقال كتبه رئيس التحرير سعيد عبد الخالق تساءل فيـه عن اسـبـاب «سكوت» السلطات على افـــعـــال ابراهيم وممارسـاته. بعـد أن رأى أنهـا «تصب في الاتجـاه نفـســه الذي يهدف إليه اقباط المهجر».

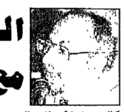
وكـان ابراهيم كـثـف نشـاطه للمطالبة بامتيازات للاقباط عقب أحداث الكشح الثانية بداية العام الجـاري، وعـقـد ندوة تحت عنوان «وما بعد مبادرات المثقفين وبيان المئة»، تناول فيها مواقف المثقفين في قضيـة العلاقة بين المسلمين والأقـبـاط، والذين كـانوا وقـعـوا بيـانـاً حـــمل ذلك العنوان، ورد عليـهم خلال الندوة ببيـان حمل عنوان «نداء إلى الأمـة» تضـمـن وقـائع الأحـداث الطائفـيـة التي شهدتها مصر منذ بداية العام ١٩٧١ وحـتـى الآن والأسـبـاب والعوامل التي ادت إليها. وانتهى البيان المذكور إلى عشر توصيات أطلق عليـــهــا ابراهيم اسم «الوصايا العشر للوحدة الوطنية» اكد أن على الدولة تحـقـيـقـهـا لتـفـادي وقـوع مـصـادمـات بين المسلمين والأقباط مستقبلاً. ورأت الأوساط الحكومية وقتها أن ما جـاء في البـيــان والوصـايا لا يختلف بحال عن ما يراه أقباط المهجر. وعقد ابراهيم ندوة أخرى في مـقـر كـاتدرائيـة الأقـبـاط الأرثوذكس في منطقة العباسة تناول فيها أسباب احداث الكشح وطرح آراء أخرى سببت غضبـاً حكومـيـاً شـديداً، كـمـا تعـرض لانتـقــادات حــادة من جــانب الصحف المعارضة والمستقلة.

وانتهى الى ندوة ثالثة عقدت في مقر «جمعية النداء الجديد» وزع فـيـهـا بيـان «نداء إلى الأمـة» وأكـد إصـراره على نشـره في الصــحف المصـرية وطالب المشاركين في الندوة جمع مليون توقيع على البيان نفسه. وهدد بنشر البيان في الصحف الأجنبية إذا صدرت تعليمات حكومية بمنع نشره في الصحف المصرية.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





النيابة تواصل التحقيق مع سعد الدين إبراهيم

كتب عاطف فاروق:

واصلت امس نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها مع الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وجهت النيابة عدة اتهامات له من بينها الحصول على اموال بطرق غير مشروعة وممارسة نشاط الجمعيات الاهلية بدون ترخيص والاتصال بدولة اجنبية وامدادها بمعلومات تمس الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مصر ومحاولة احداث فتنة طائفية بين المسلمين والاقباط وزعزعة النظام فى البلاد وتكدير الأمن العام. كشفت التحقيقات ان الدكتور سعد الدين ابراهيم حصل على ملايين الجنيهات من دول اجنبية مقابل اعداد تقارير مشبوهة عن الاوضاع الداخلية فى مصر وفى بعض الدول العربية حيث تخالف هذه التقارير الواقع وتتضمن تشويها لسمعة البلاد فى الخارج.

من جانبه رفض المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام الادلاء باية بيانات او تصريحات عن آخر التطورات فى القضية وابدى الصحفيون استياءهم لامتناع المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا عن الادلاء باية تصريحات عن القضية التى [illegible] فيها التحقيق تحت اشرافه.

تهم التزوير والرشوة الدولية للدكتور سعد الدين إبراهيم

وجهت نيابة أمن الدولة العليا للدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، ونادية أبوالنور المدير المالى للمركز، تهم النصب والتزوير والرشوة الدولية، وبث دعايات مثيرة من شأنها زعزعة الاستقرار والمساس بالأمن العام ومصلحة البلاد، وتقاضى مبالغ مالية من جهات أجنبية، ومخالفة الأمر العسكرى رقم ٤ لعام ١٩٩٢ بالحصول على دعم مالى خارجى دون استئذان الجهات المختصة.

في تحقيقات نيابة أمن الدولة

اتهام دكتور سعد الدين إبراهيم بالنصب والرشوة الدولية والمساس بمصالح البلاد

مركز ابن خلدون خالف الأمر العسكري بتقاضي أموال من جهات أجنبية

واجهت نيابة أمن الدولة العليا الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للإنماء بما نسب إليه من اتهامات تتعلق بأستغلال المركز في القيام بأعمال نصب دولية وتقاضي أموال من مؤسسات وجهات أجنبية من ألمانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأكد في أقواله أن عملية التمويل تأتي من الجهات المانحة للمشروعات التي يعدها المركز... وكشفت التحقيقات عن تحويل مبالغ مالية ضخمة من تلك الجهات إلى الحساب الخاص له ببنك مصر الدولي فرع المعادي.



مركز بن خلدون بعد اغلاقة

سعد الدين ابراهيم — نادية عبد النور — اسامه هاشم

وقد باشرت النيابة التحقيق في التحريات التي قدمها جهاز مباحث أمن الدولة عن استغلال المركز في أعمال تسيء إلى سمعة مصر، وتابع السيد حبيب العادلي وزير الداخلية الاجراءات التي اتخذها جهاز الأمن تجاه تقنين إجراءاته القانونية والتنسيق مع نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سريا المحامي العام الأول، وقد باشر التحقيقات هشام بدوي رئيس النيابة وأشرف العشماوي وكيل أول النيابة.

وفي بداية التحقيقات طلب الدكتور سعد الدين ابراهيم حضور محاميه معه وسمعت أقواله في حضور ٥ محامين ورفض عدد آخر المشاركة في حضور التحقيقات، وخلال مواجهته بالأوراق الرسمية المضبوطة التي تخص العملية الانتخابية نفى مسئوليته عنها واتهم الباحثين العاملين بالمركز بالمسئولية عن أي تجاوزات أرتكبت، كما أشارت التحقيقات إلى تكليفه للباحثين بتدوين أسماء الناخبين (المفبركة) في صور نماذج بطاقات انتخابية لنحو ١٠ الاف ناخب يسجلهم كل باحث مقابل حصوله على ٣٠٠ جنيه فقط ويتم إبلاغ الاتحاد الأوروبي عن حصول الناخبين المدونة أسماؤهم على مبالغ تتراوح بين ٥ جنيهات لمن في القاهرة و ٦ جنيهات في خارجها، واعترف بأن الأموال التي يحصل عليها من الاتحاد الأوروبي تحول من مكتب مفوضية الاتحاد في مصر، وذكر أن المركز منشأ طبقا للقانون كشركة مدنية تتولى أعداد

إعداد أسماء وهمية للناخبين في مصر لإرسالها للاتحاد الأوروبي نظير تقاضي أموال

متابعة:
أحمد موسى

الدراسات والبحوث والاستشارات مجانا أو بأجر دون تحقيق ربح، كما أنه ينظم دورات وورش عمل ويصدر كتيبات للتوعية السياسية والانتخابية وإعداد فيلم كان مقررا عرضه قبل الانتخابات، كما كشفت التحقيقات عن مخاطبة الاتحاد الأوروبي من جانب الدكتور سعد إبراهيم وحدد تكاليف انتاج الفيلم بمبلغ ٢٠ ألف دولار، بينما ظهر ان الفيلم لاتتجاوز قيمته ربع هذا المبلغ، حيث حصل على موسيقى الفيلم مجانا من الفنان محمد نوح والسيناريو من الكاتب المسرحي علي سالم وقد طلب من القائمين على المشروع فواتير تدون فيها ١٠ الاف اسم ويحدد كل واحد بتكاليف ٨ جنيهات في حين ان التكلفة للاستمارة الواحدة جنيه واحد، وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مبلغ ١٧٠ الف «يورو» لمشروع القيد في الجداول الانتخابية وآخر مبلغ كان سيتم صرفه قبل الانتخابات المقبلة وقد تم صرف ٣ دفعات.

كما كشفت التحقيقات عن تلقي المركز دعما ماليا من مؤسسة «فورد» لاعداد برنامج عن أساليب الحكم للمجتمع المدني مع جامعة «سكس» الانجليزية وتقاضي مليون دولار وأكد الدكتور ابراهيم في أقواله ان الاتحاد الأوروبي يراجع مصادر أوجه الصرف للدعم المالي المقدم إليه ومن بين المضبوطات التي تحفظت عليها النيابة عدة خطابات من الاتحاد الاوروبي موجهة إلى مدير مركز ابن خلدون مدون فيها أساليب صرف المبالغ المالية كما أكدت التحقيقات تلقي المركز مبالغ مالية ضخمة من عدة جهات تضم مشروع التعليم والتسامح الديني والذي تموله مؤسسة EXE الألمانية الغرض منه غرس المواطنة لدى الطلاب وأوكل الإشراف عليه للباحث سامح فهمي وتبلغ قيمة المنحة ١٥٠ ألف دولار في حساب بنك مصر الدولي بالمعادي.

- مشروع آخر عن الأحزاب السياسية في الوطن العربي قيمة المنحة ٤٠ ألف دولار مقدمة من مؤسسة «فورد» الأمريكية.
- مشروع رعاية الفتيات بمنحة قدرها ١٠٠ ألف دولار.
- هيئة دعم الناخبات ٢٠٠ ألف دولار

وقد استجوبت النيابة نادية أبو النور المديرة المالية للمركز واسامة هاشم حماد أمين الخزينة وحددا في أقوالهما أوجه الدعم الواردة إلى المركز وأرقام حساباته كما أكدت التحقيقات أن هناك نوعين من المنح التي يحصل عليها المركز الأولى تكون بعقد من الجهة المانحة وتتطلب حساب خاصا بالمشروع والثانية لاتشترط وجود العقد بل يتم ايفاد مندوب من الجهة المانحة لمعرفة أوجه الصرف.

وقد وجهت نيابة أمن الدولة العليا للدكتور سعدالدين ابراهيم ونادية أبو النور عدة تهم شملت النصب والتزوير والرشوة الدولية وبث دعايات مثيرة من شأنها زعزعة الاستقرار والمساس بالأمن العام ومصلحة البلاد، والاشتراك بأعمال النصيب والتزوير وتقاضي مبالغ مالية من جهات أجنبية ومخالفة الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ٩٢ بشأن الحصول على دعم مالي خارجي دون استئذان الجهات المختصة.

قبل حبسه على ذمة هذه التهم

سعد الدين إبراهيم يقاضي «الأسبوع» لأنها اتهمته بإثارة الفتنة والعمالة الأجنبية

لم يكن القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس إدارة مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية مفاجأة لنا في «الأسبوع» وكذلك في بعض الصحف الأخرى التي تتابع نشاطات المركز الذي يدعو إلى أفكار ظاهرها النبل باطنها السعي إلى التمويل المشبوه.

وجاءت اتهامات نيابة أمن الدولة لسعد الدين إبراهيم مقاربة تماما للاتهامات التي وجهتها له «الأسبوع» على مدار أكثر من ٣ سنوات منذ صدور عددها الأول في فبراير ١٩٩٧. فقد وجهت نيابة أمن الدولة لسعد الدين إبراهيم تهم: الاتصال بجهات أجنبية – تقاضي أموال منها تحت ادعاء القيام بأعمال بحثية تقدر بملايين الجنيهات ـ محاولة الإساءة إلى سمعة مصر في الداخل والخارج وتصوير فيلم سينمائي يسخر فيه من الدولة ـ اثارة قضايا داخلية من شأنها زعزعة الاستقرار في مصر – واعداد تقارير عن الأوضاع الداخلية وعدد من البلدان العربية نظير مبالغ مالية من دول أجنبية.

الغريب انه رغم هجوم «الأسبوع» المستمر على نشاطات مركز ان خلدون ورئيسه سعد الدين إبراهيم منذ اكثر من ٣ سنوات إلا أنه لم يحاول اللجوء للقضاء للدفاع عن نفسه ولم يرسل ردودا للجريدة إلا في الفترة الأخير.

ويوم الخميس قبل الماضي فقط وصل إلى الجريدة إعلان على يد محضر محكمة عابدين موضوعه جنحة سب وقذف مباشرة رفعها الدكتور سعد الدين إبراهيم ضد كل من مصطفى بكري رئيس التحرير والمحررين زهير العربي وعصام عبدالواحد مخاطبين مع رئيس نيابة قصر النيل وذلك للمثول امام محكمة جنح قصر النيل بجلسة الخميس ٢٧ يوليه الحالي وسماع الحكم عليهم بأقصى العقوبة ـ كما جاء بالإعلان ـ عملا بمواد قانون العقوبات أرقام ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧.

واحتوت صحيفة الدعوى المتضمنة في الإعلان الذي صاغه محامي الدكتور سعد الدين أن الثلاثة المعلن إليهم تعمدوا محاصرة المدعي بالأكاذيب والافتراءات والتشهير وبالسب في حقه والتحريض عليه بما يلي:

١ـ نسبوا إليه العمل والعمالة في اطار توجهات اجنبية تسعى إلى اختراق المجتمع المصري والتجسس عليه ونشر الفرقة والانقسام بين المواطنين.

٢– نسبوا إليه العمل والعمالة في إطار توجهات العدو الصهيوني وأجهزته الاستخبارية لبث الفرقة والانقسام والبلبلة وتمرير المخططات الصهيونية لتهويد القدس العربية واستلاب الأراضي الفلسطينية.

٣– نسبوا إليه عمل الاستبيانات واستطلاعات الرأي العام حول علاقة الصفوة السياسية في مصر بمؤسسات الدولة وأهمها القوات المسلحة.

٤– العمل على تغيير الدستور بالتحريض على إلغاء المادة الثانية منه التي تقول بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لكل التشريعات في مصر.

٥– اتهامه بالعمالة وقبض الأموال من الدول الأجنبية والسفارات ومؤسسات خارجية لها ارتباطها بأجهزة الاستخبارات الأجنبية وهو ما يمثل تهمة الرشوة الدولية للإضرار بمصالح مصر الوطنية والقومية.

وهكذا يقدم سعد الدين إبراهيم أستاذ الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية وصاحب الجنسية الأمريكية ورئيس مركز ابن خلدون بنفسه دليل براءة «الأسبوع» من سبه وقذفه، حيث إن هذه الاتهامات التي ساقها في دعواه هي التي وصمته بها نيابة أمن الدولة أمس الأول «السبت» وقررت حبسه هو وسكرتيرته ١٥ يوما على ذمة التحقيقات بعد أن أخلت سبيل الموظف المختص بالحسابات في مركز ابن خلدون. وكما أن سعد الدين إبراهيم ادعى بالحق المدني ضد صحيفة «الأسبوع» بمبلغ ٢٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت.. فإن من حق كل وطني شريف لم تلوثه دولارات الغرب المشبوهة أو أفكار «التصهين البغيضة» أن يسارع برفع دعوى تعويض مدنية ضد هذا الرجل الذي أضر بمصر وكلف شعبها الكثير بتحركاته ونشاطاته التي لم تهدف إلا لمزيد من الفتنة الطائفية بين المصريين ومزيد من تشويه صورتهم لصالح قوى تعادي استقرار مصر.

ياسر مشالي

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الشرق الأوسط
التاريخ ٢ ٧ ٢٠٠٠

مصر: التحقيقات تشمل مساعدي سعد الدين إبراهيم والسفارة الأميركية منعت من الاتصال به

القاهرة: «الشرق الأوسط»

اتسعت دائرة التحقيقات في قضية رئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي اعتقل اول من امس، وشملت امس اثنين من الباحثين هما خالد فياض المسؤول عن مشروع المشاركة السياسية وبرنامج تسجيل الناخبين، والباحث ممدوح السيسي اضافة الى المحامي امين ابوجبل.

في غضون ذلك قالت السفارة الاميركية في مصر انها منعت من الاتصال بسعد الدين ابراهيم. وأكد المتحدث باسم السفارة ديفيد بلار لوكالة الصحافة الفرنسية (أ.ف.ب) «ان السفارة طلبت مقابلته غير انها لم تتمكن من الاتصال به حتى الآن، وتأمل في حدوث ذلك قريبا».

وكان ابراهيم القي القبض عليه اول من امس ووجهت اليه تهمة التعاون مع دول اجنبية في مشاريع تسيء الى مصر، وقررت النيابة وقفه قيد التحقيق لمدة 15 يوما. ويحمل ابراهيم الجنسيتين المصرية والاميركية.

وخضع الثلاثة الى استجواب المحققين في نيابة امن الدولة العليا فيما نفى الدكتور سعد الدين ابراهيم لليوم الثاني كل الاتهامات الموجهة إليه ونفى علمه بحدوث تزوير في جداول الناخبين او مشاهدته لفيلم «تعال انتخبني تعال انتخب» في صورته النهائية.

وقال ابراهيم في التحقيقات ان السيناريو اعده الكاتب المسرحي علي سالم ونفذته شركة فيديو كايرو سات ويحث المواطنين على المشاركة السياسية والادلاء باصواتهم في الانتخابات، ونفى تهمة التربح من



د. سعد الدين ابراهيم (أ.ب)

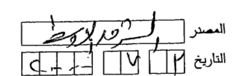
انشطة المركز والحصول على اموال بطريقة غير مشروعة، كما اكد ان قرار الحاكم العسكري رقم 4 للعام 1992 لاينطبق على مركز ابن خلدون.

وأعرب المتحدث الاميركي عن قلقه على مصير ابراهيم.

وأكدت باربرة زوجة ابراهيم ان زوجها تلقى تهديدات بالقتل خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة.

من جهة اخرى اعلن امس الدكتور احمد صبحي منصور الاستاذ المفصول من جامعة الازهر ومدير رواق ابن خلدون الذي يقوم بتنظيم الندوة الاسبوعية ويصدر نشرة شهرية تعنى بنشاطاته السياسية والفكرية بأنه لم يعد له أي علاقة بمركز ابن خلدون.

وقال الدكتور صبحي

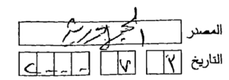


لـ«الشرق الأوسط» لقد اضطررت للعمل مع مركز ابن خلدون في ادارة الرواق الثاني من يناير 96 في ندوة اسبوعية مستمرة حتى الأسبوع الماضي ويعلم بعض الاصدقاء انني منذ شهرين قررت أن أبدأ بالاستقلال والعمل بعيداً عن الرواق والمركز وقمت بانشاء مكتب صغير للكومبيوتر ويديره ابنائي وكان مقرراً افتتاحه اول من امس، وحين جاءت الأحداث الأخيرة للدكتور سعد الدين ابراهيم قررت أن أتفرغ لهذا المكتب كمصدر رزق وأتفرغ لأبحاثي ومؤلفاتي.

وأعلن للجميع من خلالكم انه لم يعد لي أي علاقة بمركز ابن خلدون، لان هناك من يريد مهاجمتي وكان يتخذ من عملي في رواق ابن خلدون ذريعة، مع ان هذا الرواق كان مفتوحاً للجميع وكان بعض الحاضرين يهاجم مركز ابن خلدون وسعد الدين ابراهيم، وكانت تتاح فيه حرية لكل الآراء بشرط عدم التخوين وعدم التكفير وعدم التحقير، وأرسى هذا الرواق على مدى اربع سنوات ونصف السنة مدرسة من المثقفين وعلاقات حميمة بين المختلفين سياسياً وفكرياً وهي تجربة أفخر بها، لولا ان الهجوم على مركز ابن خلدون وسعد الدين ابراهيم هو ما اضطرني للتوقف عنها، وأتمنى أن تتاح نفس التجربة في مكان آخر.

وعن تفسيره لحالة الارتياح التي سادت أوساط غالبية من المثقفين السياسيين للقبض على سعد الدين ابراهيم قال هذا يرجع للهجوم المتكرر على المركز ومديره وهذا ما أدى الى ما يسمى بالاغتيال المعنوي عبر ما يزيد على عام.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

التحفظ على مبنى مركز ابن خلدون

حبس د. سعد الدين ١٥ يوماً .. وتوجيه ٦ اتهامات له جمع الأموال بالاحتيال.. والنيابة تطلب ضبط المتورطين

كتب ـ جمال عقل :

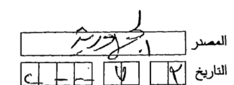
أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بالتحفظ على مركز ابن خلدون للسلام بالمقطم والمستندات الدالة على تورط د.سعد الدين ابراهيم رئيس المركز أستاذ الاجتماع بالجامعة الأمريكية حصوله على أموال بطرق احتيالية من منظمات ودول أجنبية.

حبيب العادلى

نجحت أجهزة الأمن بوزارة الداخلية فى وضع خطة مكثفة باشراف حبيب العادلى وزير الداخلية.. تضمنت وضع سعد الدين إبراهيم والمترددين عليه وزوار المركز تحت المراقبة والسيطرة الكاملة.. حتى أكدت تحريات مباحث أمن الدولة تورطه بالاتصالات بالخارج.. ونشاطات المركز المريبة.. وجهت النيابة باشراف هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف عشماوى وكيل أول النيابة ٦ تهم.. الاتصال بدولة أجنبية وامدادها بمعلومات عن الشئون المالية والاقتصادية والسياسية بمصر مقابل الحصول على أموال بطرق غير



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

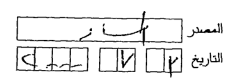


مشروعة وممارسة نشاط الجمعيات الأهلية بدون ترخيص ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار بالبلاد وتهديد السلام الاجتماعي واحداث فتنة طائفية بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط.

أمرت بحبس رئيس المركز ونادية عبدالنور المدير المالى والادارى ١٥ يوما واخلاء سبيل محاسبين بعد أن كشفت التحريات عدم تورطهما.. يتابع المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام نتائج التحقيقات أولا بأول.

روى مصدر أمنى للجمهورية قصة تورط د سعد الدين فى علاقات مشبوهة ببعض الدول الأجنبية وكيفية القبض عليه.. قال إن تحريات أمن الدولة وبعض الأجهزة الرقابية أكدت أن رئيس المركز المقيم بالمعادى يحصل على أموال طائلة من جهات أجنبية فى مقابل امدادها بمعلومات مشبوهة عن اضطهاد الأقباط بمصر.. تم استئذان المستشار هشام سرايا لضبطه.. ومداهمة مسكنه والمركز والتحفظ على مستنداته.. قام فريق من نيابة أمن الدولة ورجال مباحث أمن الدولة بمداهمة المسكن وعثروا على كميات كبيرة من الأوراق والمستندات والفاكسات الدالة على اتصاله بالجهات الأجنبية ومنظمات حقوق الانسان وخطابات وأوراق تغيير حسابات المتهم فى عدة بنوك ومستندات تورطه بالمشاركة فى مشروعات بتمويل أجنبى والتحفظ على كميات كبيرة من بطاقات انتخابات مجلس الشعب المزورة.

فرضت أجهزة الأمن بالقاهرة حراسة مشددة على المركز لحين الانتهاء من التحقيقات.. قال المصدر إن هناك معلومات تؤكد تورط بعض العاملين بالمركز ومن خارجه وأمرت النيابة بسرعة ضبطهم.



بعد حبس رئيس مركز ابن خلدون

وزير الداخلية يأمر بالقبض على أي متورط في القضية.. مهما كانت شخصيته

الكشف عن شيكات بـ ٣ ملايين دولار مقبولة الدفع على ١٢ بنكاً

ضبط وإحضار مدير مشروع المشاركة السياسية بالمركز ومساعديه


اللواء حبيب العادلى

كتب- على محمدى وابراهيم العزب:

علمت «المساء» أن اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية اصدر تعليمات مشددة بضبط اى شخص يثبت تورطه فى قضية المتهم د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون من خلال تحقيقات النيابة.. وأى شخص حاول المساس بأمن واستقرار البلاد او شارك من قريب او بعيد في اى فساد يضر بمصر.

كشفت نيابة امن الدولة وجود ١٥ شيكاً بنكياً لدي مركز ابن خلدون وهى شيكات مقبولة الدفع بقيمة ٢٠٠ الف دولار تقريباً لكل شيك واردة من دول اجنبية عديدة ومسحوبة على ١٢ بنكاً داخل مصر وخارجها.. كما تم العثور على ديسكات كمبيوتر ومعلومات عن الاقليات فى الوطن العربى!!

كما تم العثور على خزينة حديدية بها مبالغ مالية ادعى د. سعد الدين ابراهيم ان زوجته معها الرقم السرى للخزينة.

من الاسماء التى وردت فى تحريات اجهزة الامن الخاصة بالقضية الدكتور احمد صبحى منصور الذى سبق فصله من جامعة الازهر بسبب

مهاجمته للسنة النبوية الشريفة وكان يتولى تنظيم ندوات فى المركز يدعو اليها شخصيات مؤيده لافكاره.

كانت مباحث امن الدولة واجهزة الامن التى شاركت فى القبض على د. سعد الدين ابراهيم واعوانه قد كشفت عن قيامه بانتاج فيلم تسجيلى يسئ الى الوطن من خلال شركة «جوهر فيديو كايرو» وانه دفع ٢٠ الف دولار للشركة واتفق مع الفنان محمد نوح على اعداد الموسيقى التصويرية للفيلم مقابل خمسة الاف دولار.

كما اتفق المتهم مع السيناريست على سالم «وهو كاتب مفصول من اتحاد الكتاب لعلاقاته مع اسرائيل» على اعداد سيناريو الفيلم ودفع له ستة الاف دولار.. واتفق ايضاً مع الممثل احمد صيام وممثلة ناشئة اسمها صفاء على بطولة الفيلم مقابل اربعة الاف دولار لكل منهما.. واتفق المتهم على بيعه للاتحاد الاوروبى مقابل ٢٠٠ الف «يورو».

امرت نيابة امن الدولة بضبط واحضار ثلاثة اشخاص هاربين هم: خالد فياض مدير مشروع المشاركة السياسية فى الانتخابات بالمركز ومساعداه ايمن جبل وممدوح منصور.

ادلى سعد الدين ابراهيم باقوال تفصيلية عن القضية امام نيابة امن الدولة رداً على الاتهامات التى وجهت اليه على النحو التالى:

س: انت متهم بالاحتيال والحصول على اموال من دولة اجنبية من خلال اعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة.. فما قولك؟

جـ- انا لا اعد كشوفاً ولا بطاقات انتخابية سليمة او مزورة لان ذلك ليس من اختصاصى كرئيس الامناء بمركز ابن خلدون للدراسات والابحاث.

س: انت متهم بالقيام بتزوير محررات رسمية وهى كشوف البطاقات الانتخابية فى استطلاعات الراى المزورة التى اجريتها؟

جـ- انا لا حرر كشوفاً او بطاقات انتخابية او حتى المشاركة فى عملية تحرير هذه البطاقات..

س: انت متهم بجمع اموال من الجهات الاجنبية دون الحصول على تصريح من الجهات المختصة وهى وزارة الشئون الاجتماعية؟

جـ- ان مركز ابن خلدون شركة خاصة تخضع للقانون المدنى رقم ٥٠٥ الذى يسمح لها بالتعاقد مع اطراف اخرى لانجاز المهام المنصوص عليها فى عقد تاسيسها ولم يطلب هذا القانون الرجوع الى الهيئات الرسمية للحصول على اية موافقة من الجهات المختلفة.

س: انت متهم باعداد وسيلة من وسائل العلانية تتضمن عبارات واساليب كاذبة بغرض بث دعايات مثيرة من شانها الحاق الضرر بالمصلحة العامة؟

جـ- انا لا اعرف يقيناً ماذا يشير او يقصد هذا الاتهام المرسل المغرض الذى يسئ الى سمعتى كاستاذ جامعى له مكانة فى المجتمع.

س: انت متهم بالحصول على اموال من دولة اجنبية من خلال التحايل عليها لانتاج فيلم سينمائى يسئ الى سمعة مصر بعنوان «ادخل شريك وشارك» وهو فيلم مزيف.

جـ- هذا الاتهام باطل وليس هناك ما يثبت ادانتى واننى لم اطلع على هذا الفيلم ولم اشاهده حتى الان واننى كمواطن مصرى مخلص لبلدى احافظ على سمعتها وان اصحاب الاحتراف والتخصص هم القادرون على الحكم على كل ما جاء بالفيلم.

س: هل لديك اقوال اخرى؟

جـ- لا

ثم اغلق المحضر وقد حضر مع المتهم فى التحقيق حافظ ابو سعده المحامى والامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان بالقاهرة.

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٣ / ٧ / ٢ - - -
العدد ١٧١

مأزق التمويل يطارد الجمعيات الأهلية



وضع القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم صاحب ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية اصحاب الجمعيات الاهلية فى مأزق جديد بعد الآمال التى راودتهم فى تغيير القانون الذى قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته مؤخراً.

فعلى رأس الاتهامات التى وجهت الى الدكتور سعد الدين ابراهيم تهمة تلقى اموال من جهات خارجية لاعداد تقارير لصالح جهات اجنبية.. وهذه التهمة -التمويل الخارجى- كانت السبب الاساسى الذى دفع الحكومة الى وضع قانون الجمعيات الاهلية المطعون بعدم دستوريته واليوم تعاد الكرة الى الجمعيات الاهلية.. فماذا تقول عن تلقى الاموال الاجنبية وهاهو كبيرهم فى قفص الاتهام بسبب التمويل؟!

نحن هنا لابد ان نؤكد حقيقة هامة وهى ضرورة الدور الذى يلعبه العمل الاهلى فى مصر على مدى سنوات عديدة والذى تزايدت الحاجة له.

حول المأزق الذى تواجهه الجمعيات الأهلية التى تقوم بنشاط مشابه لمركز ابن خلدون سألنا اثنين من الخبراء المهتمين بهذا الشأن.

فى البداية يؤكد الدكتور عطية حسن الافندى استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ملاحظة هامة جدا وهى ضرورة التفرقة بين الجمعيات الاهلية التى انشئت وفقا لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ وبين المراكز العلمية التى اشهرت وفقا للقانون المدنى وقانون

العدد ١٧٧

الشركات، فهذه المراكز العلمية والتى تعمل غالبا فى انشطة بحثية سياسية كانت لا تعمل فيظل القانون الذى حدد اثنى عشر مجالا لعمل الجمعيات الاهلية والذى نص ايضا على حق وزيرة الشئون الاجتماعية فى اضافة مجال جديد تعمل فيه هذه الجمعيات وكانت هذه المجالات لا تشمل المراكز العلمية او مراكز حقوق الإنسان والاقليات وخلافها، ولذلك فقد قامت الدكتورة امينة الجندى بإصدار قرار وزارى بإضافة مجال حقوق الإنسان الى المجالات الاثنى عشر التى ينص عليها القانون.

ويقول الدكتور الافندى انه بإضافة هذا المجال للقانون لم يصبح للقائمين على هذه المراكز سوى الالتزام بالعمل تحت ستار القانون والبعد عن شبهة التمويل الخارجى وتقنين العمل السياسى فى جو من الشفافية، وفى هذا الاطار لابد ان يمر اى تمويل خارجى بالجهات المسئولة ووزارة الشئون الاجتماعية ولا يترك الامر لمجلس الامناء الذى يقر الميزانيات والحساب الختامى دونما حسيب أو رقيب.

ويشير الدكتور الافندى الى انه لا يجب ان يفهم من كلامنا ان كل الناس متهمون بالعمالة والتخابر والتمويل الاجنبى فهناك اساتذة افاضل قدموا استقالاتهم لمنظمة حقوق الإنسان بمجرد فضح موضوع الشيك الذى تلقته فى احداث الكشح، لكنه يقول ان هناك البعض ممن يتلقون دعما وتمويلا من المنظمات الاجنبية يروجون لأكاذيب بأنهم يأخذون الاموال من تلك المنظمات فقط دون ان يعطوها المعلومات المطلوبة غير ان ذلك لم يحدث بطبيعة الحال فالحديث عن حقوق الإنسان والاقليات وخلافه من الموضوعات الشائكة هى جل اهتمام تلك المنظمات الممولة.

ويذكر أن مركز ابن خلدون قد اثار عددا من القضايا التى كانت كامنة وأثرت بشكل سلبى كبير على المجتمع ومنها على سبيل المثال قضية الاقليات واضطهاد الاقباط وهو ما دعا الاجانب الى اختراق المجتمع، ومتابعة احداث الكشح.

وينبه الدكتور الافندى الى خطورة التمويل الخارجى والذى يفرض على المراكز البحثية التى تتلقاه شروطا بعينها قد تكون فى بعض الاحيان مضرة بمصلحة البلاد، ويطالب بضرورة ان تقوم هذه المراكز بالعمل تحت مظلة القانون أولا ثم تفكر بعد ذلك فى مصادر تمويل اخرى غير التمويل الاجنبى الذى يحمل كثيرا من الشبهات.

استغلال الظروف

ويشير عبدالإله عبدالحميد رئيس الاتحاد الاقليمى للجمعيات بالقاهرة وعضو الاتحاد العام للجمعيات ورئيس جمعية خدمة البيئة بالأزبكية إلى أن قانون الجمعيات الاهلية المطعون بعدم دستوريته قد نص فى احد بنوده على حظر العمل بالنشاط السياسى واقتصار دور الجمعيات على تقديم الخدمات الاجتماعية، خاصة بعد تقلص دور الدولة فى تقديم مثل هذه الخدمات.

ويؤكد ان هناك بعضا من هذه الجمعيات تستغل هذه الظروف وتتلقى اعانات تضر بالأمن القومى حيث يفرض التمويل الاجنبى على بعض المراكز التى بعدت عن الدور المنوط بها واتجهت الى النشاط السياسى الى تقديم معلومات دقيقة عن المجتمع المصرى وهذا ما حدث مع مركز ابن خلدون والذى حذر الكثيرون من انشطته التى أثارت كثيرا من الجدل.

ويقول: ان قانون الجمعيات الاهلية كان قد تضمن فى احد بنوده انشاء صندوق عام بوزارة الشئون الاجتماعية لجمع التبرعات وتوزيعها على الجمعيات المختلفة طبقا لحجم نشاطها ونوعيته، غير ان هذا الوضع قد تعارض مع مصالح بعض الاشخاص الذين يستغلون الجمعيات لاغراضهم الشخصية والذين أثروا ثراء فاحشا من خلال تلك الابحاث المشبوهة، ومن ثم كانت الحملة الضارية التى شنت ضد قانون الجمعيات الاهلية وطعنت بعدم دستوريته.

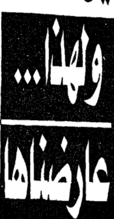
تهانى تركى

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٢ / ٧ / ٢---
العدد ١٧٧

لم يكن بيننا خلاف شخصي.. ولا نزاع على أرض

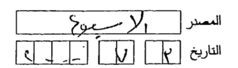
هذه هى التفاصيل الكاملة لمشاريع ابن خلدون



هل تتذكرون كلمات النائب العام عقب انتهاء التحقيقات النهائية بعد شهرين من احداث الكشح وبالتحديد فى ١١ من مارس الماضى؟ قال: ثبت أن المتهمين فى قضية الكشح كلهم من نفس القرية كما ثبت أن كثيرا من احداث القتل والاتلاف والتخريب وقعت جزافا فأصابت المسلمين أنفسهم بأيدى مسلمين وهو نفس الأمر الذى حدث مع المسيحيين فسقط مسيحيون بأيدى مسيحيين.

وأضاف النائب العام: ثبت أن كثيرا من المسيحيين من اهالى الكشح ودار السلام كانوا يحتمون بمنازل جيرانهم وأهل بلدتهم المسلمين.

بينما انتهت التحقيقات إلى ان الأحداث لا تنبىء عن تعصب ديني ولا تدل على انقسام فى الوحدة الوطنية ولا تعدو أن تكون انحرافات لقلة من الجانبين وهو ما أجمع عليه الموقف الاجماعى الوطنى (قبطيا ومسلما) بينما قبل ان يقول النائب العام كلمته أو حتى تضع التحقيقات التى تجرى فى الأمر عدتها كان الدكتور سعد الدين إبراهيم وعدد من رفاقه المتاجرين بمشاكل الأقباط قد أجادوا حبك المسرحية لتكتمل فصولها بما هو ضد الوطن، فكانت الندوة الأولى بجمعية النداء الجديد التى شنوا فيها هجومهم الشديد ضد النظام المصرى والإسلام ثم ندوة أخرى فى أسقفية الشباب بالكاتدرائية والتى كانوا قد أعدوا قبلها عددا من البروفات فى شكل اجتماعات سرية ووضعوا فيها أوراقهم المستوردة من الخارج كالعادة فخرج علينا الدكتور سعد الدين ابراهيم فى البداية ليؤكد أن البند الثانى من الدستور الذى ينص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع هو سبب كل ما يحدث للأخوة الأقباط - كما يدعى - فى مصر مطالبا بضرورة تغيير هذا البند على أن يوضع بدلا منه عبارة «مبادئ الشريعة الاسلامية ثم اختتم كلمته النهائية بما أسماه «بيان المائة» الذى وضعه مجموعة «لجنة الحكماء» من المتاجرين بقضايا الطائفية فى مصر فمثلا البيان بنقاطه العشر.. فكانت بداية المواجهة مع الدكتور سعد الدين ابراهيم فنقلنا ما حدث بالكاتدرائية مضافا إليه ما حدث قبلها بعدة أيام بجمعية النداء الجديد بقدر ما استطعنا من الأمانة إلا أن المفاجأة الكبرى كانت فى لغة الخطاب أو الرد التى رد بها سعد الدين إبراهيم متهما لنا بالكذب والادعاء والتلفيق وتحريضنا على اغتياله كا تم اغتيال الدكتور فرج فودة، وبالفعل نشرنا رد الرجل دون تغيير أو تحريف وقمنا بالتعقيب عليه موضحين أننا لم نتخذ موقفا شخصيا منه وإنما عداؤنا لتلك الأفكار الخبيثة التى يتم نشرها عن عمد بين أبناء الوطن لأننا على علم بجوانبها كما نشرنا شهادات هؤلاء الذين حضروا الندوة بالكاتدرائية وشهدوا على ما قاله الدكتور سعد الدين إبراهيم وكانوا كثيرين لكننا اكتفينا بشهادة اثنين فقط وحتى لا يدعى الدكتور صاحب الجنسية الأمريكانى أننا كذبنا على القراء أو ينكر أنه طالب بما طالب به من إلغاء للشريعة الاسلامية من الدستور لكن فيما يبدو أن تعقيبنا على الدكتور ونشرنا لشهادات الحاضرين لندوة الكاتدرائية لم يعجبه وكان أجدر بنا فى نظره أن نقول إننا كذابون، لذلك فقد أرسل شكاوى عديدة إلى مجلس نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى



العدد ٣٧٧١

للصحافة يتهمنا فيها بالتحريض على اغتياله بلا دليل أو قرينة وأننا نسبه ونلعنه دون مبرر أو ذنب ارتكبه في الوقت الذى لم نوجه إليه لفظ إهانة أو تجريح فى شخصه، ومع ذلك فقد استمررنا فى تناولنا المهنى لما يحدث داخل المركز وخارجه ويتعلق بالمجتمع المدنى الذى دأبنا على تخصيص مساحة مناسبة بشكل مستمر لتغطيته والتعبير عما يدور بالمجتمع المدنى وجوانبه المختلفة، ثم ظهر العدد رقم ٩٨ من نشرة المجتمع المدنى لتحمل كيل اتهامات لنا وشتائم وصحف أخرى قومية وحزبية تتهمها بالتحريض على الاغتيال وتارة يسموننا الصحافة الصفراء وأخرى الصحافة الحمراء ولا يفوت الرجل مناسبة سواء أكانت ندوة أو لقاء صغيرا أو مؤتمرات إلا سبنا وقذفنا فيه.. فتابعنا ما قام به ويخص القضية الفلسطينية وكذا مؤتمر حوار الأديان الذى عقد بمدينة طابا وروج فيه للورقة الفضيحة التى لم يجرؤ الكنيست الاسرائيلى نفسه على طرحها بخصوص تقسيم القدس وبنود الاتفاق الذى تبرع به سعد واصدقاؤه من امثال ديفيد كيمحى ومناحم كلاين بدعم من مؤسسة الميمونيون الصهيونية المتطرفة ومنظمات أجنبية لها علاقتها المعروفة بجهاز الاستخبارات الأمريكى.. إلا أن ما حدث لم يرض عنه الدكتور مرة أخرى لنفاجأ بسيل الاتهامات والشكاوى مرة أخرى.

فجرنا بعدها تلك الاستمارة البحثية أو استطلاع الرأى الذى أعد فى اطار مشروع بحثى يقوم به المركز عن الأحزاب المصرية العربية ويسأل فيه رؤساء وأعضاء الأحزاب المصرية ورجال الشارع عن علاقتهم بالقوات المسلحة:

وهذا البحث الممول من الوقفية الأهلية الأمريكية التابعة لجهاز CIA ومؤسسة E2 الألمانية وجهات مانحة أخرى سبق ان هاجمنا قبله بحثا صدر منه استطلاع رأى للمواطنين العاديين يسأل عن درجة ثقة المصريين فى قواتهم المسلحة .. وعدد من المؤسسات الأخرى .. بينما البحث الجديد زاد فى السؤال الذى يسأل أعضاء ورؤساء الأحزاب والمواطنين عن مدى تقبلهم لرئيس دولة ملحد .. وهو ما لم نفهمه رغم وضوح ما كانت ترمى اليه الاستمارة البحثية التى عثرنا عليها دون أى محاولة للاتهام أو التخوين فقط طالبنا الرجل بالرد ولكنه لم يفعل وواصل سلسلة ادعاءاته ضدنا جنبا الى جنب مع ادعاءاته عن اضطهاد الأقباط والترويج لمنشورات أقباط المهجر كما حدث فى منتدى المتوسطى بفندق كونراد بالقاهرة .. وايضا استمرت سلسلة المشاريع الاستفزازية مثل التعليم والتسامح بزعم ان وزير التعليم بارك مشاريعه ومناهجه التعليمية التى وضعها باحثو المركز وعلى الرغم من نفى الوزير الا انه حتى الآن يدعى ويواصل ادعاءاته ليصفنا وعددا من الصحف القومية والحزبية بالصحافة الصفراء.

ثم يستمر الرجل فى وضع نفسه فى خانة «المفكر» المجنى عليه فيزيد من معدل حراسته ويغير الكثير من نظام الأمن بالمركز مدعيا ان هناك المتطرفين الذين يريدون اغتياله وبعثوا له خطابات التهديد جنبا الى جنب مع الاتصالات التليفونية ليظهر بصورة الضعيف الطيب.

وفى الوقت الذى يصدر فيه محافظ القاهرة قرارا بوقف نشرة المجتمع المدنى التى يصدرها المركز فى ظرف أيام يحصل على ترخيص وأمر موافقة آخر من محافظة الجيزة بالمخالفة للقانون ولوائح اصدار النشرات غير الدورية وإمعانا فى التضليل يصدر العددين رقمى (١٠١) و(١٠٢) من نشرة المجتمع المدنى يروجان للوهم الذى أراد ان يصوره للرأى العام «اغتيال مواطن» ليجد لنفسه مبررا لمواصلة ادعاءاته عما يسميه الصحافة الصفراء والحمراء وذلك الحصار المادى والمعنوى الذى يتعرض له بفعل الصحف وعدد من الخطابات التى يدعى انها وجهت له ثم يدعى ان أيا من هذه الصحف لم تنشر رده على ما تم نشره!!! ولتزداد المسرحية اكتمالا وداخل العدد (١٠٢) الذى صدر فى أول يونيه ٢٠٠٠ وبالتحديد فى الصفحة الثامنة كان العنوان «من الصحافة الصفراء الى الصحافة الحمراء .. اغتيال مواطن» حيث أجرى اثنان من العاملين بالمركز هما خالد فياض وأشرف بيدس ما أسمياه حوارا مع الدكتور سعد الدين ليؤكد فيه انه لم يقل شيئا مما نشر وان جميع من كتبوا عنه كذابون فاذا تركنا ذلك جانبا نجد ان الصفحة الخامسة من النشرة نفسها دعوة لحضور مناظرة بين الدكتور سعد وعدد من مناهضى المركز هم الزميل مصطفى بكرى والدكتور محمد عمارة والاستاذ عادل حسين بينما يتحمس للمركز كما يدعى الدكتور طارق حجى والدكتور سعيد النجار ويدير المناظرة صاحب فكرتها الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس وزراء مصر الاسبق فى ١٢ يوليو الماضى .. بينما الأكثر غرابة هو ذلك الحوار الذى أجرى بمقر مركز ابن خلدون - مع أحمد فؤاد عبدالعزيز رئيس لجنة التعليم بمجلس

الشعب على اعتبار انه ينكر ان لجنة التعليم بمجلس الشعب هاجمت مركز ابن خلدون أو مشاريعه التعليمية وهو ما ثبت كما قيل صراحة فى عمود مخصص بعنوان «عودة الصحافة الصفراء» ان جميع الجرائد التى نشرت خبر مهاجمة لجنة التعليم بمجلس الشعب ووزير التعليم للمناهج التعليمية التى وضعها المركز بينما ينتهى العمود الصحفى المقام فى نفس صفحة الحوار ببيان مذا الفارق بين الحقيقة والزيف .. الاغرب من ذلك كله هى القائمة التى تم نشرها باسماء الصحف والصحفيين الزملاء الذين هاجموا مركز ابن خلدون ورئيسه فى برواز جرافيك بعنوان «القائمة الصفراء» مدعين ان هذه الصحف وهؤلاء الزملاء الصحفيين هاجموا المركز ورئيسه دون سند أو دليل وانما اضطروا لنشرها حتى يعرف قارئ النشرة «الغث من السمين .. فكانت أولى الجرائد «جريدة الأسبوع» ومنها الزملاء: مصطفى بكرى وزهير العربى وعصام عبدالواحد ومحمد عبدالواحد وجمال أسعد ومصطفى سليمان والمستشار ممدوح محمد صالح ورجائى فايد وخالد الدخيل .. وايضا الزميلة «عقيدتى» ومنها الزملاء عمرو أبو الفضل ومجدى سالم وطارق عبدالله ومحمد الأبنودى وجمال سالم وأحمد محمود بدر، وجريدة «الأحرار» ومنها احمد الدسوقى وعيد حسن وأشرف عبدالحميد وجريدة «الوفد» حمادة خيرى وجريدة «الحقيقة» محمد عامر ومحمد حنفى وجريدة «الشعب» سامى السهم وجريدة «الأخبار» محمد رجب بيومى وجريدة «السياسى المصرى» ابراهيم أبو داه وجريدة «الأهرام» عبدالعزيز محمود وفى باقى الصفحات شرع سعد الدين ابراهيم ليدافع عما نشرناه بجريدة «الأسبوع» عن عملية النصب التى تعرضت لها الدكتورة سعاد الصباح على يديه بينما فى يومى ٢٧ و٢٨ من مايو الماضى عقد الدكتور ومركزه - المشبوه - المؤتمر السادس للملل والنحل والأعراق فيما أسماه - تأكيدا على سياسة الاستمرار فى مناقشة هموم وقضايا الاقليات والجماعات الاثنية والعرقية المضطهدة فى مصر وكردستان وفلسطين والعراق والسودان وأرمينيا . وهو المؤتمر الذى استغله الدكتور وأصدقاؤه من أجل تأكيد استمرار ما يسمونه بسياسة الاضطهاد الدينى الذى يدعون أنه يمارس ضد الأقباط فى مصر وامتد هجومهم أيضًا إلى العديد من الأنظمة العربية.. لينتهى الدكتور سعد الدين إبراهيم وأصدقاؤه الستون إلى عشر وصايا أخرى لا تقل خطورة عن الوصايا العشر للوحدة الوطنية والتى سبق أن أعلنوها.

ويمضى الدكتور سعد بعد ذلك إلى تصوير فيلم (مطلوب شريك شارك) سيناريو رجل التطبيع على سالم أحد باحثى المركز ويشرف على انتاجه نادر جوهر صاحب شركة فيديو كايرو حيث تم تصوير بعض المشاهد الساخرة التى تحكى عن مساوىء العمليات الانتخابية وعمليات التزوير الحكومى للانتخابات البرلمانية اضافة إلى عبارات تخدش الشعور الوطنى.. وهو الفيلم الذى كان من المقرر أن يشارك بالتمثيل فيه الفنان حسين فهمى والفنانة صفية العمرى والفنان المنتصر بالله والفنان أحمد صيام وعدد من الفنانين المغمورين.

وهو الفيلم الذى يأتى فى إطار مشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية الذى يقوم به المركز بتمويل من الاتحاد الأوربى الذى سبق وأن أعد الدكتور سعد الدين إبراهيم تقارير للاتحاد الأوربى فى مصر وبعض الدول العربية حتى كان ١٢ من يونيو الماضى حيث عقد بمقر جمعية النداء الجديد ندوة.. «مركز ابن خلدون وقضايا الوطنية».. ونظرًا لأن جميع مناهضى المركز رفضوا المشاركة حتى أن الدكتور طارق حجى الذى استقال منذ أيام من عضويته بمجلس أمناء المركز رفض المشاركة أو الدفاع عن المركز والدكتور سعد الدين إبراهيم لاقتناعه بعدم جدوى ذلك.. لذلك كان جميع الحضور هم من أبناء المركز وأعضاء جمعية النداء الجديد فاستغل الفرصة الدكتور سعد الدين إبراهيم ليشن هجومًا عنيفًا على الأستاذ هيكل ووصل الأمر به إلى حد اتهامه للأستاذ هيكل بالظلامية والجهل والانغلاق الفكرى بما يضر بصالح الوطن ويؤكد - على حد زعمه - تهمة أن الأستاذ هيكل - وراء مصالح شخصية حتى عندما حاول أسامة عرابى الاقتراب من مهاجمة الدكتور سعد بشكل مهذب فتحت عليه نيران جهنم.

وعندما حاول أسامة عرابى اقامة نقاش موضوعى نهره الدكتور سعيد النجار رئيس الجمعية ومدير الندوة وطلب منه الخروج أو الصمت لأنه كما قال «شغال عندى» ثم يتجه سعد بعدها إلى إحدى الصحف القومية المغمورة ليشترى مساحة اعلانية مدفوعة الأجر يجرى عليها حوارًا باسم صحفى وهمى يدافع فيها عن نفسه ومخططاته التى هاجمها الجميع وعلى رأسها لجنة مراقبة الانتخابات التى يستغلها للنصب على الجهات والدول المانحة.

تقرير: زهير العربى

تدخل مرفوض للسفارة الأمريكية

نقلت وكالة «فرانس برس» أمس عن ديفيد بلار -الناطق باسم السفارة الأمريكية فى القاهرة- أن مصر منعت الاتصال بسعد الدين إبراهيم الذى زعم المتحدث أنه معتقل وأنه «مدافع عن حقوق الإنسان» وقال المتحدث: إن السفارة الأمريكية تقدمت بطلب للقاء به منذ صباح السبت إلا انها لم تتمكن حتى الآن من لقائه. وعبر الناطق عما وصفه بقلقه حيال مصير سعد الدين إبراهيم قائلاً: «نشعر بقلق دومًا لدى حبس أمريكى» مشيرًا فى ذلك إلى الجنسية الامريكية التى يحملها مدير مركز ابن خلدون.

تعليق لـ«الأسبوع»

عجيب أمر السفارة الأمريكية والتى لا تتوانى عن إقحام نفسها فى قضايا معروض أمرها أمام جهات التحقيق التى تشهد كل الدنيا بحياديتها ونزاهتها.

والأعجب أن من يرفعون شعارات القانون والنظام يتناسون كل مايرفعونه من لافتات حين يتعلق الأمر ببعض أدواتهم.. ناهيك عن أن الأمر يشكل تدخلاً مرفوضًا فى الشئون المصرية الداخلية، وافتئاتًا كريهًا على قدسية القضاء المصرى.. وسلوكًا معوجًا ماكان ينبغى على دولة مثل أمريكا أن تقع فيه.

ونحن إذ نشيد بأجهزة الأمن الوطنية التى ضبطت هذه القضية.. فإننا نشيد برفض الطلب الأمريكى الغريب الرامى إلى التدخل فى شئون أجهزة التحقيق المصرية..

العدد ١٧٣

الطريق إلى جهنم!!



تحركت جحافل الإعلام الدولى تبكى الثائر الشهيد، تلطم الخدود على الديمقراطى الذى راح ضحية الفاشية والديكتاتورية فى مصر، صدرت البيانات من المنظمات والتنظيمات الدولية تطالب بالإفراج عن الضحية، وراحت الآلة الصهيونية تتحرك فى كل اتجاه.. سعد الدين إبراهيم اتسجن يا رجالة!!

ياه.. إنه قرار متأخر جدًا، نعم.. كان يجب أن يصدر منذ أكثر من ست سنوات.. يوم أن راح يعبث بأمن الوطن، ويدعو لمؤتمر أسماه «حماية الأقليات».. تاجر خلاله بالأقباط، وقدمهم على أنهم أقلية مضطهدة.. لعب على وتر الطائفية، وراح يبث فى النفوس نار الفتنة، والثمن أموال تتدفق إلى الجيوب.

باسم الحرية انتهك محرمات الوطن، وباسم البحث العلمى راح يتواصل مع الأعداء، ويقدم إليهم التقارير التى تلتقى مع أهدافهم.. زيف الحقائق وافتعل الأكاذيب، وراح يعلن الحرب على مصر فى كل مكان..

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٢ / ٧ / ٢ ـ ـ ـ

العدد ١٧٣

ذهب إلى العدو الصهيونى، والتقى برجال الموساد فى القدس وتل أبيب.. راح يعقد المؤتمرات التى ترضى أطماعهم، وحتى القدس لم يرحمها من مؤامراته.. فدعا جوقة من الصهاينة والمتصهينين إلى طابا ليزيف التاريخ ويعتدى على الحقيقة.

كان يتحرك فى طول البلاد وعرضها، لا يحترم قانونًا، ولا يحرص على مصلحة الوطن، كان يبغى فقط رضاء الغرب وسادة النظام العالمى الجديد، الذين يمنحون الدولارات بلا حساب، ويسبغون حمايتهم على كل المتعاونين.

وقد وظف سعد الدين إبراهيم كل مهاراته فى عمليات النصب وبيع الوطن بأرخص الأثمان، فراح يشكل فريقًا من المارقين والمطبعين مع العدو الصهيونى ليجرى الأبحاث والاستفتاءات وفقًا للأجندة الأجنبية، حتى وصل به الأمر إلى جمع معلومات تخص قواتنا المسلحة وأمننا القومى!!

وعلى مدى أكثر من ثلاثة أعوام ونحن نكتب ونكشف الجرائم الواحدة تلو الأخرى.. كنا نصرخ بكل قوة مطالبين بالحساب والمحاكمة.. عرضنا التجاوزات الرهيبة بالأدلة والمستندات، إلا أن أحدًا لم يتحرك، بل تركوه يعيث فى البلاد فسادًا، يشترى أصحاب النفوس الضعيفة بالمال الحرام، ويطل علينا من كافة وسائل الإعلام..

ومنذ أكثر من عام مضى، كشفت «الأسبوع» فضيحة «مركز تأهيل التائبين»؛ حيث حصل على مئات الآلاف من الدولارات من جهات أجنبية مشبوهة تحت دعوى تأهيل العناصر التائبة من الإرهابيين وتقديم مبالغ مالية إليهم بهدف إدخالهم فى نسيج المجتمع وإبعادهم عن جماعات العنف والإرهاب..

يومها تساءل الكثيرون عن حقيقة الهدف، ولكن سعد الدين إبراهيم لم يعط أحدًا فيهم فرصة للسؤال، بل بادر بكشف القناع على الفور، عندما راح يجبر التائبين على كتابة شيكات بأضعاف المبالغ التى تسلموها.. فإذا ما حل موعد السداد وجدوا أنفسهم مهددين بدخول السجون بتهم النصب وتقديم شيكات بدون رصيد.

وراح التائبون يستنجدون بـ«الأسبوع» والعديد من الصحف الأخرى، ونشرنا الوقائع مدعمة بالشيكات والمستندات، لكن الدولة التزمت الصمت، ورفضت اتخاذ أى إجراء فى مواجهة عمليات النصب التى تشن ضد المواطنين.

ولم تحرك الدولة ساكنًا.. أمام التقارير المريبة التى كان يصدرها سعد الدين إبراهيم أو تلك التى كان يرسلها إلى الخارج، وهى كلها تقارير تدخل فى دائرة المحظورات لتعلقها بقضايا خطيرة تمس أمننا القومى ووحدتنا الوطنية.

تركته يعبث بكل شىء، يسافر إلى إسرائيل، وينسق مع الموساد.. يعلن العداء للدين، ويطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الشريعة مصدر رئيسى للتشريع.. علمت أنه تقاضى مبلغ مليونى دولار من الغرب تحت زعم تنفيذ برنامج يهدف إلى تطوير التعليم، ولم توجه إليه مجرد سؤال عن هذه الأموال التى تدفع بلا حساب.

وإذا ما تحدث أحد معه وحذره من خطورة وعواقب ما يقوم به، كانت إجابته التقليدية: أنا فى حماية الغرب وأمريكا والحكومة المصرية أضعف من أن تتخذ ضدى موقفًا أو تحاسبنى من قريب أو بعيد.

وجاء وقت من الزمن، ظننا فيه أن سعد الدين إبراهيم اقوى من الدولة، وأنه يحتمى -شأنه شأن بقية المارقين والمطبعين- بقوات المارينز، وحاملة الطائرات ايزنهاور، وحضن العجوز الشمطاء مادلين أولبرايت.

ولكننا نحمد الله أن الأوضاع مضت أخيرًا فى طريقها الصحيح.

وأنا شخصيا لم أندهش وأنا استمع إلى بعض عبيد التمويل الأجنبى المشبوه وهم يدافعون من القنوات الفضائية عن زميلهم صاحب بوتيك ابن خلدون، فالكل شركاء مصير.. والكافة من نشطاء جمع الأموال، لكن ما يحزننى هو تجاوز الحقيقة وتصوير هذا الرجل الذى احترف مهنة النصب والمتاجرة بالوطن وكأنه شهيد الديمقراطية وحقوق الإنسان!

والقضية التى تم القبض عليه بموجبها أخيرًا، هى فضيحة بمعنى الكلمة، تكشف حقيقة الأهداف، وتصب فى إطار عمليات النصب على المولين أنفسهم..

والحكاية يا سادة يا كرام، أن الدكتور المحترم الأستاذ بالجامعة الأمريكية وصاحب مركز ابن خلدون، راح يقدم مشروعًا للاتحاد الأوربى قال فيه إنه أعد برنامجًا لتوعية المواطنين المصريين، وحضهم على استخراج بطاقات انتخابية قبيل انتخابات مجلس الشعب التى ستجرى فى نهاية العام الجارى.

إلى هنا والحكاية لا تشوبها شائبة، إلا أن سعادة الدكتور طلب أن يحصل على ستة جنيهات مقابل كل «رأس» يستخرج لها بطاقة انتخابية وحدد الأمر على الوجه التالى:

٤ جنيهات ثمنًا لاجرة التاكسى من المنزل إلى قسم الشرطة، وجنيهان نثريات.

قد يسخر البعض من الكلمات، ولكن تلك هى الحقيقة التى اعترف بها الجميع فى التحقيقات، وهكذا جاء سعد الدين إبراهيم بأربعة من الشباب أحدهم طارق حسان أحد التائبين فى قضايا الإرهاب..

بدأ المشروع مع أوائل عام ١٩٩٨، واعتمد له مبلغ مليونى يورو أى نحو ستة ملايين جنيه مصرى، وبدأت الأموال تتدفق إلى جيب رجل واحد فقط هو سعد الدين إبراهيم.

والتقى سعادة الدكتور بفريق العمل وقال لهم: احصلوا على أية أسماء وأية كشوف للموظفين من أية مصلحة، ثم هاتوا بطاقة انتخابية خالية من البيانات، صوروا منها عشرات الآلاف، وابدأوا فى تسجل البيانات الوهمية، وسوف نحصل عن كل استمارة تقدم مبلغ ستة جنيهات، يحصل الباحث على خمسين قرشًا فى الاستمارة، ويحصل سعد الدين إبراهيم على خمسة جنيهات ونصف الجنيه، شريطة أن يوقع الباحث على شيك يؤكد أنه حصل على المبلغ كاملاً أى ستة جنيهات للفرد، وأنه قام بصرفها حتى ينجز البطاقات.

وهكذا أصبحنا أمام عمليات نصب تتماشى مع التطور التكنولوجى وثورة الاتصالات، وتعكس دونية فى التعامل الردىء حتى مع الأصدقاء والأسياد.

ولا تندهش يا عزيزى القارئ، إن وجدت اسمك بين عشرات الآلاف من الأسماء التى تم تقديمها للاتحاد الأوربى، فقد قبض سعادة الدكتور نيابة عن الجميع، وقتل القتيل ومضى فى جنازته بكل ثقة وأمان.

وعندما ألقى القبض على الدكتور ومديرة مكتبه للشئون المالية اعترفت تفصيليًا بالعديد من الوقائع

الخطيرة، كما شاركها في الاعتراقات أحد رجال الدكتور القريبين، وكان أخطر ما قيل هو حصول سعادته على مبلغ مليوني دولار لصالح برنامج التعليم والتسامح الديني.

وإذا كانت الوقائع كثيرة ومتعددة، فإنها تحوى حجمًا من الفضائح توجب شنق هذا الرجل في ميدان عام جراء ما ارتكبه في حق هذا الوطن وفي حق أبنائه.

إن السؤال الذي يتردد الآن على لسان كل مصري: ترى إلى أي مدى نستطيع مقاومة الضغط الأمريكي والأوربي للإفراج عن هذا النصاب الذي باع وطنه وضميره؟ إلى أي مدى سوف نحترم القانون ونترك أمره للعدالة حتى لا يلحق صاحبه المعروف؟!

إن لدى ثقة كبيرة في احترام الرئيس مبارك للقضاء، ودفاعه عن الأمن القومي؛ فهذه القضية سوف تضع حدًا فاصلاً لهذا العبث الذي يمارس باسم العمل الأهلي وحقوق الإنسان.

وإذا كان سعد الدين إبراهيم قد سقط، فهناك العشرات الذين يعيثون في الوطن فسادًا، ويزحفون على بطونهم إلى تل أبيب ذهابًا وإيابًا ويسخرون مراكز أبحاث الدولة ومؤسساتها لخدمة إسرائيل وأهدافها.

ترى إلى متى يسمح لهؤلاء بأن يلعبوا دور سعد الدين إبراهيم بصورة أو بأخرى، تارة تحت يافطة دعاة السلام، وتارة أخرى تحت يافطة حقوق الإنسان، وقس على ذلك كثيرا؟!!

إن الفرحة اجتاحت الجماهير بعد تحرك الدولة دفاعًا عن أمنها، والقبض على سعد الدين إبراهيم، ولذلك عاد الأمل يتجدد في النفوس بعد أن سادت الفوضى لفترة طويلة وأصبح الأمن القومي عرضة للتآمر من قبل المرتزقة والنصابين.

إن مصر العظيمة لن تهزم أبدًا، ولن تنكسر مهما طوقتها المؤامرات وتكالب عليها المجرمون، فهذا الوطن قادر على النهوض ودحر الخونة والمارقين.

بقي أن أوجه تحية خاصة إلى جهاز مباحث أمن الدولة والأجهزة الساهرة على أمن الوطن والذين يتعقبون كل من يتجرأ على مصر ويسعى لغرس بذور الفتنة بين أبنائها.. والتحية كل التحية للسيد اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية على كافة مجهوداته الوطنية والمخلصة.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٣ / ٧ / ٢٠٠٠

العدد ١٧٧

بعد حبس «سعد إبراهيم».. العاملون بالمركز يكشفون معلومات مهمة لـ«الأسبوع»:

الملحق السياسى الإسرائيلى زار «ابن خلدون» عدة مرات وخرج محملاً بأكوام من الأوراق والمستندات

كتب السيد جمال الدين:

لم تكد تمضى ساعات على القبض على سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون حتى تلقت «الأسبوع» العديد من الاتصالات من العاملين داخل المركز «المشبوه» الذى يديره، حيث أدلوا بمعلومات مهمة حول الأنشطة المشبوهة لمدير المركز إبان السنوات الماضية، والتى استهدفت بث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد تحت زعم «اضطهاد الأقليات» فى محاولة مكشوفة لإثارة الفتنة الطائفية لصالح جهات تتربص بمصر وأمنها فى الخارج.

وأكد العديد من العاملين أن الملحق السياسى بالسفارة الإسرائيلية «ناداف كوهين» زار المركز عدة مرات وكان يخرج فى كل مرة محملا بكومة هائلة من الأوراق والمستندات الأمر الذى أثار امتعاض بعض العاملين من المصريين الذين ساءهم أن يتحول المركز بمديره إلى مجرد واجهة لعناصر صهيونية ومعادية لمصر، استخدمته لتحقيق أغراضها فى هز الاستقرار وزعزعة الجبهة الداخلية.

وكان جهاز مباحث أمن الدولة قد تمكن من متابعة التحركات المشبوهة لمدير مركز ابن خلدون، ونجح فى كشف العديد من التجاوزات التى تسىء إلى مصر.. وفى ضوء توجيهات اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية بالمواجهة الحاسمة لكافة العناصر التى تسىء إلى الأمن الوطنى والقومى للبلاد، وعناصر الفساد والانحراف والتطرف ومراكز الخيانة والعمالة للجهات الأجنبية تحرك جهاز مباحث أمن الدولة لضبط مدير المركز وسكرتيرته نادية أبو النور وأحالهما والموظف أسامة حامد إلى نيابة أمن الدولة العليا التى أمرت بحبسهما ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

وكانت أجهزة الأمن قد عثرت على ملفات البطاقات الانتخابية التى استخدمها سعد الدين ابراهيم فى النصب على الاتحاد الأوربى فى منزله.. وهو ما يؤكد أدانته بشكل مباشر.

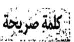
ويذكر أن سعد الدين ابراهيم قد نظم على مدار السنوات الماضية العديد من المؤتمرات تحت زعم بحث حقوق الأقليات فى مصر والعالم العربى، مستهدفا من وراء ذلك إثارة القلاقل فى المنطقة العربية تحقيقا لأهداف صهيونية وغربية.

وكانت الأبحاث والمؤتمرات التى نظمها ابراهيم من ضمن الأسباب التى استند إليها الكونجرس الأمريكى لإصدار القانون الشهير بحماية الاقليات والذى يعرض العديد من الدول ومن بينها مصر لعقوبات أمريكية تحت زعم اضطهادها لحقوق الأقليات، وهى المزاعم التى رددها مركز ابن خلدون ومديره طيلة السنوات الأخيرة.

حبيب العادلى

ويذكر ان نيابة أمن الدولة العليا اتهمت مدير مركز ابن خلدون بالاتصال بجهات أجنبية وتقاضى مبالغ مالية تحت ادعاء القيام بأعمال بحثية فى مجالات عديدة، حيث حصل على الملايين من الجنيهات من تلك الجهات، واتهمته النيابة كذلك باستغلال مركز ابن خلدون لمخاطبة العديد من الدول وإثارة قضايا داخلية من شأنها زعزعة الاستقرار فى مصر وإعداد تقارير حول الأوضاع الداخلية لمصر وعدد من البلدان العربية مقابل مبالغ مالية من دول أجنبية واتهمته كذلك بمحاولة الاساءة لسمعة مصر فى الداخل والخارج وتصوير فيلم سينمائى يسقط فيه بالسخرية على الدولة. جدير بالذكر أن سعد الدين ابراهيم يواجه حكمًا بالسجن قد يصل إلى ١٥ عاما.

كلمة صريحة



عقبال الباقى



محمود بكرى

يوم الخميس الماضى .. وبينما كنت أواصل عملى فى مكتبى، بعث لى السيدة عبير أبو رية، مديرة مكتب رئيس التحرير واحدة من القضايا العديدة التى يرفعها ضدنا بعض من نلاحق انحرافاتهم على صفحات «الأسبوع». رحت كعادتى أتأمل القضية الجديدة، وأقرأ عريضة الدعوى حتى أجرى الاتصالات بالمستشارين القانونيين لـ«الأسبوع» الذين أنهكهم حجم وعدد القضايا الهائل الذى يرفعه ضد رئيس تحرير ومحررى الصحيفة بعض الملوثين وأصحاب الذمم الخربة والضمائر الميتة من سدنة الفساد ورموزه .. أو المتعاملين مع العدو والمهددين لأمن الوطن، والذين تشهر «الأسبوع» فى مواجهتهم أسلحة الحقيقة ، وتعرى تخاذلهم وتواطؤهم، وإساءاتهم للأمن القومى. وما أن طالعت أوراق الدعوى، حتى فوجئت بأن رافعها هو سعد الدين ابراهيم صاحب مركز ابن خلدون لإثارة الفتنة بين أبناء الشعب المصرى .. حيث اختصم كلا من الاستاذ مصطفى بكرى رئيس التحرير، والزميلين زهير العربى وعصام عبدالواحد المحررين بالصحيفة .. حيث اتهمهم بأنهم واصلوا الهجوم عليه على صفحات «الأسبوع» فى الأعداد الصادرة أيام ٢١ و٢٨ من فبراير و٢٠ من مارس و٣ و١٠ و١٧ من ابريل وجاء فى عريضة الدعوى أن «المتهمين» تعمدوا القذف والسب والتشهير والافتراء فى حقه والتحريض عليه بأن نسبوا اليه العمل فى اطار توجهات أجنبية تسعى الى اختراق المجتمع المصرى والتجسس عليه ونشر الفرقة والانقسام بين الأمة والمواطنين .. كما اتهموه بالعمالة وقبض الأموال الأجنبية من الدول والسفارات ومؤسسات خارجية لها ارتباطها بأجهزة الاستخبارات الأجنبية. ومضى سعد الدين ابراهيم فى دعواه ينسب لـ«الأسبوع» وقائع كفيلة بسجن مصطفى بكرى وزميليه. وما أن فرغت من قراءة عريضة الدعوى حتى رحت أتأمل هذا الواقع الذى نعيشه، والذى فقد فيه البعض «الحياء» ذاته، وراحوا يدّعون أنهم ضحايا .. متناسين ما يغمدونه فى ظهر الوطن من خناجر مسمومة .. ووجدتنى أقول فى أعماقى: «ان سعد الدين ابراهيم قد ينجح فى سجن مصطفى بكرى وزميليه وفقا لنصوص قانون حبس الصحفيين .. تماما كما نجح غيره من سدنة الفساد فى الحصول على احكام ضدنا .. رغم ان الله يعلم ان ما يرتكبون من موبقات - نعرفها جميعها - يعف اللسان عن ذكرها» .. ورحت أردد مع نفسى: «الى متى يظل سيف السجن مصلتا على رقاب الصحفيين الشرفاء، الذين لا يفعلون ما يفعلون الا دفاعا عن مصالح الشعب والوطن والأمن القومى؟». ولم تمض أكثر من ٢٤ ساعة، حتى بلغنا خبر القبض على سعد الدين ابراهيم صاحب مركز ابن خلدون منسوبا إليه غالبية الاتهامات التى وجهتها ضده «الأسبوع» .. كان الاتهام موجها من نيابة أمن الدولة العليا .. والوقائع المنسوبة اليه جازمة ومؤكدة، وبدون ان أفكر فى شىء وجدتنى أردد بينى وبين نفسى: «الحمد لله .. الحمد لله، لقد سقط واحد جديد ممن تتعقبهم «الأسبوع» فى حملاتها الوطنية الناجحة .. ويبقى ان تواصل حملاتها بذات الضراوة حتى تسقط البقية الباقية من باعة الوهم ومثيرى الفتن والمتلصصين على أمن الوطن .. والمتاجرين بأسرارنا لأعداء الخارج».

العدد ١٧٧

ثلاثة مشاريع مشبوهة للمركز

تأهيل المتطرفين والتسامح الديني والتربية السياسية

كانت «الأسبوع» أول من نبه إلى أبحاث د. سعد الدين إبراهيم المشبوهة وخطورتها وكانت أول من نشر قصته مع التائبين من الجماعات الإسلامية ومحاولته تشويه صورة مصر من خلالهم.

البداية كانت عندما خرج حسن سلطان الشهير بحسن كاراتيه من معتقله في أحداث قضية تنظيم جمهورية إمبابة حيث كان حسن كاراتيه» هو قائد الجناح العسكري في هذا التنظيم الذي أجرى معه الدكتور سعد الدين إبراهيم لقاء في التليفزيون لاستدراجه إلى مركزه وبالفعل استطاع رئيس مركز ابن خلدون بعد عدة لقاءات استخدام حسن كاراتيه كمخلب قط واخترع د. سعد مشروع تأهيل المتطرفين كان هذا المشروع يهدف ـ كما ذكرت مجلة «المجتمع المدني» ـ إلى محاولة دمج المتطرفين في المجتمع المدني عن طريق تأهيلهم ماديا لعمل مشاريع اقتصادية لهم وكان حسن كاراتيه هو أول وآخر فرد من الجماعة الإسلامية يستفيد من هذا المشروع فعن طريق رجل الأعمال هاني رزق حصل حسن كاراتيه على مبلغ من المال وافتتح كشكا لبيع الأطعمة إلا أن د. سعد الدين إبراهيم استطاع جر حسن كاراتيه إلى دوائره الأجنبية من خلال تسليط الأضواء الإعلامية الغربية عليه سواء من الصحف أو الإذاعات الأجنبية خاصة الـ «B.B.C».. كان حسن ـ كما قال لنا ـ مكلف كان بأن يجمل صورة الدكتور سعد الدين إبراهيم في هذه القنوات وانه كان وراء توبته وايجاد فرصة عمل له وانه استطاع أن ينخرط في المجتمع المدني وانه يكون محبا للاقباط الذين كان في وقت من الأوقات على استعداد لاستخدام سلاحه ضدهم.. وفي المقابل كان حسن كاراتيه مكلفا بأن يشوه صورة الحكومة المصرية زاعما انها وراء موجة الإرهاب والتطرف من خلال عدم اهتمامها بالمناطق العشوائية التي تفرخ هذه الجماعات.. ويذكر حسن أنه بعد اذاعة هذه اللقاءات القت مباحث أمن الدولة القبض عليه وحذرته من هذه اللقاءات.. بالفعل استجاب حسن كاراتيه للتعليمات.. ولكن د. سعد الدين إبراهيم استمر في تحريكه خاصة بعدما انهالت التبرعات المالية على المركز من السفارتين الفنلندية والهولندية لدعم هذا المشروع وتعميمه على مستوى المناطق العشوائية وكان أول مبلغ حصل عليه د. سعد هو ١٠ آلاف دولار من السفارة الفنلندية، ثم ١٠٠ الف دولار من إحدى المنظمات ذات الاتجاهات التبشيرية.. ولكن المشروع فشل بعد خلاف دب بين د. سعد وحسن كاراتيه فقد أكد الأخير أن أموال المشروع لم تذهب لمستحقيها كما أن د. سعدالدين إبراهيم لم يرض عما قاله حسن كاراتيه بشأن الأقباط في تصريحات نشرتها «الأسبوع» من أنهم جزء من هذا الوطن وأنهم غير مستهدفين من أحد.. لم يعجب هذا الكلام د. سعد لأن ذلك بالطبع لن يعجب منظمات التمويل المشبوهة التي تسعى إلى تفتيت الوطن وتقسيمه طائفيا من خلال الدق على ناقوس اضطهاد الأقباط، وعلى هذا الأساس ذهب المشروع إلى شخص آخر هو محامي الدكتور سعد. وظهرت مشاكل عديدة في هذا المشروع منها أن القروض ذهبت إلى عدد كبير من المواطنين في عزبة المفتي بإمبابة ولم يسددوا الأقساط المستحقة عليهم وقام د. سعد الدين إبراهيم برفع دعاوى قضائية ضد هؤلاء المواطنين لاسترداد ما أخذوه من هذه القروض. مشروع آخر لمركز ابن خلدون يعد أخطر بكثير وهو مشروع «التعليم من أجل التسامح» وفي هذا المشروع حاول د. سعد اختراق منظومة التعليم المصري من خلال تكليفه لعدد من خبراء مركزه بتأليف منهج دراسي متكامل يشمل المراحل التعليمية المختلفة وكان هؤلاء الخبراء هم د. كمال مغيث للتاريخ القبطي ود. مكاري ارمانيوس سرور لوضع المنهج الديني المسيحي وأحمد صبحي منصور لمنهج الدين الإسلامي وقد ثار حول هذا المشروع جدل كبير وهاجمه أعضاء مجلس الشعب وذلك لأنه حاول تكريس الطائفية في مصر وتقسيم المجتمع وغرس هذا التقسيم في نفوس الأطفال وقد نفى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم موافقته على هذا المشروع وأكد في اكثر من تصريح ان التعليم المصري كان وسيظل مثالا يحتذى به في ـ الوحدة الوطنية. أما المشروع الثالث والأخير وهو مشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية فيركز على الاقباط والمرأة حيث إن المركز يعتبرهما الفئتين الاكثر ضعفا في المشاركة السياسية لذلك فقد حصل المركز وصاحبه على مبالغ مالية من جهات أجنبية لتفعيل مشاركتهم في الانتخابات العامة.

مصطفى سليمان

العدد ١٧٧

نقابة الاجتماعيين نبذت أفكاره فامتنع عن دخولها

لم يستطع أعضاء مجلس نقابة المهن الاجتماعية بالقاهرة السكوت على أفكار نقيب الاجتماعيين الدكتور سعد الدين إبراهيم.. بل دخلوا فى مشاحنات معه ونبذوا افكاره واهتمامه بالترويج لافكار الفرقة والاقليات فى المجتمع. ولم يجد النقيب من يؤيده أو يقتنع بافكاره فامتنع عن حضور اجتماعات مجلس النقابة منذ عامين بعد أن وجد نفسه منبوذا من الجميع فى مجلس النقابة.

وكثيرًا ما رفض أعضاء المجلس محاولاته لإقحام النقابة فى بعض مشروعاته البحثية.

وانقطعت صلته بالنقابة وامتنع اعضاء المجلس عن دعوته لحضور الاجتماعات أو إدارة النقابة التى اصبحت تدار من خلال وكيل النقابة. ومن المتوقع بعد القبض على النقيب بهذه الاتهامات أن يتخذ مجلس النقابة قرارًا بتجميد عضويته أو دعوة الجمعية العمومية غير العادية لإقالته من منصبه كنقيب للاجتماعيين بالقاهرة. وكانت النقابة العامة للاجتماعيين قد أوصت مجلس نقابة القاهرة باتخاذ موقف ضد النقيب الذى يروج لافكار تهدد أمن الوطن.

حسين عبدربه

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢ / ٧ / ٢٠٠٠

أستاذ علم الاجتماع المعتقل يعاديه الأصوليون واليساريون.. والوفديون طالبوا بالتحقيق معه

القاهرة: نبيل أبو ستيت



فجأة، وفي تطور درامي مثير وجد استاذ علم الاجتماع الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الذي اعتقل اول من امس نفسه محاصراً باتهامات من كل جهة، أقلها ما وجهته إليه نيابة أمن الدولة العليا في مصر، أما الجهات الأخرى فهي باختصار شديد معظم القوى السياسية والاتجاهات الفكرية في مصر، فاليساريون يعتبرونه احد كبار المتحولين من الخندق اليساري لأحضان الغرب الإمبريالي، والاصلاحيون يعتبرونه خصماً تقليدياً قبل التحول وبعده، ويضيفون له تهمة «المتاجرة بالأزمات» سواء كانت تلك الأزمات متمثلة في أحداث العنف التي تورطت فيها الجماعات الأصولية، أو قضية إعادة إدماج المفرج عنهم من السجناء الأصوليين في المجتمع. حتى الليبراليون اتهموه بتهم مشابهة، فالوفد (الحزب والصحيفة) كان ابرز المعارضين والمعترضين على الرجل ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الذي يديره، وطالبوا السلطات مراراً في صحيفتهم بالتحقيق معه حول أنشطته.

أما قوى اليسار والليبرالية والإسلاميون فاتهموه بأنه «أحد رموز التطبيع مع إسرائيل بسبب زياراته المتكررة لها وتعاونه مع مراكز الأبحاث بها».

ويذكر أن ابراهيم حاصل على الجنسية الأمريكية بجانب الجنسية المصرية وهو ما ادى لتشكك البعض في عدم امكانية اتخاذ السلطات المصرية اجراءات حادة ضده وضد مركز ابن خلدون الذي يديره، ولعل الحدث الأبرز الذي كان قد أثار موجة من الاحتجاجات والجدل، وهو عقده مؤتمراً عن الأقليات في العالم العربي وآخر عن الملل والنحل والأعراق وأصدر بعده بياناً أثار جدلاً واسعاً في أوساط النخب السياسية والثقافية في مصر، بعنوان «نداء إلى الأمة»، قال فيه: «إن أحداث العنف ضد الأقباط وخاصة أحداث قرية الكشح لم تكن لتتطور لولا وجود بيئة ومناخ مفعم بالشكوك وعوامل الضغينة والكراهية».

سعد والأصوليون

والأصوليون هم الأكثر حدة في توجيه الاتهامات للرجل المثير للجدل ومركز ابن خلدون الذي يديره.

وقصة عداء سعد الدين ابراهيم مع الأصوليين بدأت حينما أعلن ابراهيم عن مشروع يقوم به مركز ابن خلدون وصفه حينئذ بأنه يهدف إلى توفير فرص عمل «للمتطرفين الأصوليين التائبين» لإعادة دمجهم في المجتمع، ومنذ أعلن عن مشرعه، هاجمته الفصائل الأصولية على اختلاف توجهاتها في مصر بسبب ما يشاع عن تمويل المركز من جهات أجنبية فضلاً عن تخصصه في قضيتين وهما «الأقليات»

و«الحركات الاسلامية» وهما قضيتان تشكلان حالياً محور عمل أجهزة المخابرات في الغرب، كما يؤكد الأصوليون. ومما زاد من شكوك الوطنيين في المشروع انه سبق الاعلان عنه بأيام قليلة ضبط استمارة صادرة عن مركز ابن خلدون وتهدف إلى معرفة آراء قيادات العمل الاسلامي حول علاقة التدين بالمؤسسات السيادية في الدولة، وعلاقة الاسلاميين باسرائيل ومستقبل صراعها مع الغرب.

بداية المشروع

وفصول قصة مشروع «تأهيل التائبين» بدات في حي «إمبابة» الشعبي بالجيزة، عام 1992 وهو نفس العام الذي شهد قمة المواجهات الدامية بين قوات الشرطة المصرية وتنظيم الجماعة الاسلامية المحظور، إذ حشدت وزارة الداخلية آنذاك قواتها لتخليص إمبابة من سطوة المتطرفين، وزاد الأمر اشتعالاً ما صرح به الدكتور ابراهيم أن حي امبابة «بمثابة معمل اجتماعي مهم، وأن مركز ابن خلدون سيقوم بدراسات ميدانية متعمقة ومكثقة حول أنشط قوة في المجتمع المصري، وهي «القوة الأصولية» وأنه سيسعى لاثبات رؤية يتبناها مركز ابن خلدون في دوائر الأبحاث الغربية وهي أن التطرف وليد الفقر وهو الوجه الآخر له» وبالفعل بدا باحثو المركز في عملية مسح ميداني في حي امبابة.

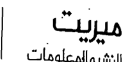
وروى ابراهيم تفاصيل بحوث المسح الميداني في ندوة بمركز ابن خلدون، وقال «في البداية وجدنا صعوبة كبيرة في الاتصال باعضاء الجماعة إلا أنه مع مرور الوقت جذبنا إلينا بعض القيادات وأبرزهم حسن علي سلطان الشهير بحسن كاراتيه قائد الجناح العسكري السابق للجماعة، حيث وثق فينا للغاية، مما دفعني إلى أن أقدم حلقة من برنامجي التلفزيوني «بعيداً عن الضوء» حول امبابة والتطرف الديني، وفي البرنامج تحدثت مع حسن وروى قصته بصورة مأساوية وأعلن فيها توبته ورغبته في الحياة الكريمة».

واستمر سعد الدين وباحثو مركز ابن خلدون في مشروعهم، وما صاحبه من أنشطة دعائية، وندوات كانت تعقد في مركز ابن خلدون «لشرح تفصيلات المشروع والترويج له، ورصد أفكار المتطرفين وسلوكياتهم مقترحاً على مؤسسات أجنبية عديدة تقديم قروض للمركز لانشاء مشاريع اقتصادية صغيرة تساعد هؤلاء على بدء حياتهم الجديدة، ووافقت المعونة الفنلندية على مشروعنا وقدمت عشرة آلاف دولار وتم تقديم قروض لـ40 مواطناً بإمبابة من بينهم 24 ينتمون لجماعات الجهاد وطلائع الفتح والجماعة الاسلامية و16 آخرين مثلوا أرامل أعضاء الجماعات المتوفين أو ضحايا عمليات العنف وخاصة من الأقباط».

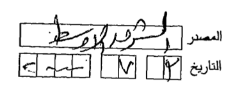
اعتراضات وتحفظات

وتسود أوساط النخب المصرية مشاعر متضاربة حيال ما يجري لسعد الدين ابراهيم، فكما كان موضع اختلاف وجدل في أنشطته السياسية والفكرية، فقد أصبح موضع الجدل نفسه في اتهامه الرسمي. ورغم اختلاف الأغلبية معه في طروحاته، إلا أن ثمة اعتراضاً مماثلاً على الاتهامات التي يواجهها الآن التي وصفها البعض بانها «اتهامات تنتمي للتاريخ».

وبداية مع التيار الاصولي حيث يتساءل منتصر الزيات - محامي الجماعات الاسلامية - قائلاً: «كنت أستغرب أداءه العلني الفج الذي كان يهدد الوحدة الوطنية وتبنيه قضايا مفتعلة عن الطائفية والأقباط، واستغربت تركه طيلة كل هذه السنوات دون مساءلة، ومع هذا فالآن بعد تقييد حريته يجب أن تعطى له الفرصة للدفاع عن



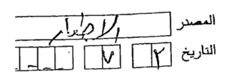
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



نفسه وفقاً للقانون، ورغم كل ذلك لا يمكنني أن أقول في هذا الظرف الدقيق الذي يمر به الرجل إلا أنه ينبغي أن تهيأ له الفرصة للرد على ما يواجهه من اتهامات قاسية».

وفي المقابل يفتح عدد من الباحثين بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية النيران على سعد الدين ابراهيم ومشروعاته، فيقولون: كنا دائماً نندهش ونتساءل كيف تسمح الدولة له بمشاريع وأبحاث ممولة تمويلاً غربياً. فمنذ أن أشرف مركز ابن خلدون على جمع معلومات لجهة غربية عن موقف الاسلاميين من علاقة التدين بمؤسسات هامة في المجتمع، وضبطت أجهزة الأمن حينذاك الاستمارة التي يوزعها لهذا الغرض، لكنها لم تتخذ ضده أية اجراءات، وقد حدث بين مركزنا أيام رئاسة الدكتور أحمد خليفة ومركز ابن خلدون خلافات واسعة بعد أن شوه أبحاثنا، مما دفع الدكتور خليفة لوصف سعد بخيانة الأمانة العلمية، ومع هذا فالتهم التي يواجهها كما قرأنا في الصحف لا نوافق عليها.

أما الدكتور رفعت السعيد، الذي أصدر عدة كتب عن الاختراق الأجنبي لمصر فيقول: «انه لم يجد تهمة محددة يمكن توجيهها لسعد الدين ابراهيم، فمهما كان موقفنا منه إلا أن الاتصال بجهات أجنبية ليس تهمة واضحة المعالم يمكن أن تكون مقبولة في ظل ثورة الاتصالات والانترنت والعولمة، إنها باختصار تهمة تنتمي للقرن التاسع عشر»، ويمضي الدكتور رفعت مؤكداً أن «القضية بالأساس متصلة بالتركيبة السياسية والفكرية السائدة الآن في المجتمع المصري، التي لم تصل حتى الآن لاتاحة حرية الفرد أو الرموز الفكرية، مهما تنوعت اجتهاداتها، لأن التقدم الفكري هو القاطرة التي تقود المجتمع للتقدم، وهذا يعني بالضرورة اتاحة الحرية الفكرية والمناخ الملائم للبحث والاجتهاد في مختلف الاتجاهات وطرح كل الرؤى، وقد نختلف أو نتفق مع مسلك سعد الدين وأنشطته، إلا أن الحل ليس بضرب أي اتجاهات قد نراها مختلفة عن السياق العام بقدر ما نرى أن الحل في ترك مساحة لإلقاء الأضواء على كافة القضايا، وترك الحكم عليها للمجتمع المدني ومؤسساته المختلفة».



تفاصيل التحقيقات مع د.سعد الدين ابراهيم:

مراسلات مع الاتحاد الأوروبى تتضمن الإساءة لمصر وزعزعة الاستقرار

ضبط شيكات بنكية بـ١٫٧ مليون يورو واخرى بالدولار جار حصرها

كتبت خديجة عفيفى:

كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة مع الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات البحثية عن حقائق مذهلة اسفرت عمليات التفتيش التى قامت بها نيابة أمن الدولة عن وجود ١٧ ألف بطاقة انتخابية من محافظات مصر المختلفة تحتوى على اسماء وهمية تبين انه حصل عليها من شبكات كمبيوتر لعدد من الشركات العاملة فى مصر وذلك ضمن برامج التوعية الانتخابية للمواطنين بهدف زعزعة الاستقرار الاجتماعى..كما كشفت التحريات انه كان يقوم باتصالات مع جهات اجنبية وتقاضى مبالغ مالية كبيرة بمختلف العملات الاجنبية سواء بالدولار او اليورو.. كما قدم معلومات مضللة الى الاتحاد الاوروبى بما يسىء إلى سمعة مصر..وتبين ان الفيلم السينمائى الذى اشرف على اعداده وتناول العملية الانتخابية فى مصر يشمل الكثير من الاسقاطات السياسية والاساءة إلى سمعة مصر بما يشكل تهديدا للأمن القومى المصرى وقام بكتابة السيناريو على سالم. لم يستطع الدكتور سعد الدين ابراهيم تبرير وجود عدد من الشيكات البنكية بالدولار واليورو التى ضبطت بحوزته من نحو تسعة بنوك اضافة الى مستندات وتقارير محملة على اجهزة الكمبيوتر تتعلق بابحاث عن الاقليات فى الوطن العربى والملل والاعراق بهدف اثارة القلاقل وزعزعة الاستقرار. وكشفت التحقيقات عن ان المركز البحثى الذى يديره يمارس نشاطا من خلال مجموعة من الدارسين والباحثين تحت اسم «مجلس امناء المركز.. رواق ابن خلدون» ويديره الدكتور احمد صبحى منصور وله تبادلات مع الاتحاد الاوروبى وشيكات بنكية باليورو تتجاوز مليونا وسبعمائة الف يورو واخري بالدولار جار حصرها.

ومما يذكر ان الدكتور صبحى مفصول من جامعة الازهر لانكاره السنة وكان يعقد ندوات كل يوم ثلاثاء. واشارت المصادر الى انه فيما يتعلق بالخزانة الحديدية التي رفض فتحها بزعم انها تخص زوجته كانت موجودة بداخل مسكنه. أشرف علي التحقيقات المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للنيابة وباشرها هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف العشماوى وكيل النيابة.

ويأتي ضبط الدكتور سعد الدين ابراهيم في اطار جهود مباحث أمن الدولة باشراف اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية لتأمين الجبهة الداخلية.

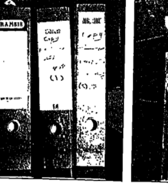
وقد وجهت نيابة أمن الدولة إلي الدكتور سعد الدين أبراهيم عدة اتهامات من بينها الاحتيال والحصول على اموال دولة اجنبية من خلال اعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة وجمع اموال من الجهات الاجنبية دون الحصول على تصريح من الجهات المختصة «وزارة الشئون الاجتماعية» وبث دعايات مثيرة من شأنها الحاق الضرر بالمصلحة العامة والحصول على اموال من دولة اجنبية من خلال التحايل عليها لانتاج فيلم سينمائى للمخرج على سالم يسىء الى سمعة مصر ويحمل عنوان «ادخل شريك وشارك» ويدعو الناخبين الذين يجرى عليهم ابحاثا ودراسات استطلاعية للابحاث المزيفة التى تجريها .

حضر مع المتهم حافظ ابو سعدة المحامى والامين العام لمنظمة حقوق الانسان كما حضر معه ٤ محامين اخرين ونفى المتهم الدكتور سعد الدين ابراهيم مسئوليته عن كل هذه الاتهامات وعن اية تجاوزات حدثت بالمركز وقد امرت النيابة بسرعة ضبط واحضار الهاربين ممدوح منصور وايمن جبل وخالد فياض



اللواء حبيب العادلي

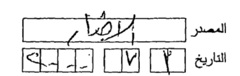
مقر مركز ابن خلدون



جانب من المستندات المضبوطة

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



في قضية مركز ابن خلدون

اموال وشيكات وتقارير تسيء الى مصر

واصلت نيابة امن الدولة العليا أمس التحقيق في قضية الدكتورسعدالدين ابراهيم مديرمركز ابن خلدون للدراسات البحثية.. كشفت التحقيقات عن حصوله على مبالغ كبيرة بمختلف العملات من جهات اجنبية عديدة مقابل تقديمه معلومات مضللة تسيء الى سمعةمصر وتهدد الأمن القومي.. وقد تم ضبط عدد من الشيكات البنكية بالدولار واليورو في منزل الدكتورسعدالدين ابراهيم لم يستطع تبرير مصدرها بالاضافة الي مستندات وتقارير محملة على اجهزة الكمبيوتر تتعلق بابحاث عن الاقليات في الوطن العربي والملل والاعراق بهدف اثارة القلاقل وزعزعة الاستقرار بالاضافة الى مراسلات مع الاتحاد الاوروبي.

العدد ١٧٧

حيثيات القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم

لم يكن هدفنا منذ بداية إصدار «الأسبوع» أن نتجنى على أحد أو نجرّح في أحد.. خاصة مثل هذه المراكز التي تزعم تحريك المجتمع نحو الديمقراطية وآليات المجتمع المدني.. ولعل مركز ابن خلدون من أكثر المراكز التي سلّطت عليها الأضواء وكان مثار جدل بين المثقفين المصريين .. رصدنا -بأعيننا الباحثة عن الحقيقة وليس الادعاء- ما حدث داخل هذا المركز .. ورصدنا تحول رئيسه من القومية العربية الرافضة التعامل مع إسرائيل إلى مقبّل لأيادي الغرب .. كنا نشعر بأن ما يدور بداخل هذا المركز قنابل وألغام توشك أن تنفجر في قلب هذا الوطن لكننا أبطلنا مفعولها على صفحات «الأسبوع».

بتاريخ ٢١ من يوليو ١٩٩٧ نشر الزميل «محمد عبدالله» في الصفحة الثالثة نص استمارة تجسس جابت شوارع مصر وحوت أسئلة مشبوهة عن القوات المسلحة والقضاء والروح المعنوية للشعب المصري ووجود الله، وتطبيق الشريعة، والختان، وكان ممول هذه الاستمارة استراليا ونفذها د. سعد الدين إبراهيم.

● في ١٥ من مارس ١٩٩٩ نشرت «الأسبوع» تقريرا في صفحتها الثانية عن صرخات أهالي عزبة المفتي بإمبابة من صاحب مركز ابن خلدون وجرجرتهم إلى المحاكم بسبب قروض التأهيل المتطرفين.

● ٢٢ من مارس الزميل محمد أبو النور يكشف لنا عن دعوة خبيثة للزواج من إسرائيليات دعا إليها مركز ابن خلدون بحجة أن ذلك يكسر حدة العنف بيننا وبين الصهاينة!

● في ٢٤ من مايو ٩٩ تنشر «الأسبوع» نص المشروع المشبوه للمركز حول التعليم والتسامح الديني.

● في ٣١ من مايو ١٩٩٩ تصدى الأزهر الشريف على صفحات «الأسبوع» لمشروع مركز ابن خلدون «التعليم والتسامح» ووصفه تقرير الأزهر بأنه يشعل النار في مصر.

● في ١٤ من يوليو ٩٩ ينشر المستشار ممدوح محمد صالح المرسي مقالا يرد فيه على هذا المشروع وقال: «إن تمييع العقيدة ليس في صالح المسلمين أو الأقباط وإنما في صالح الأعداء».

● ٢٢ من نوفمبر ١٩٩٩ يكتب الزميل بلال فضل مقالا يسخر فيه من دعوة د. سعد الدين إبراهيم لعودة مصر إلى الملكية ويصفه بأنه مفكر «ليبرو» يجيد اللعب في كل المراكز وعلى رأسها مركز ابن خلدون طبعًا!

● وفي ٣١ من يناير ٢٠٠٠ حصل الزميل زهير العربي على نتائج الاستمارة ونشرها المركز المشبوه بعد ذلك في نشرته وجاء في النتيجة أن درجة ثقة المصريين في قواتهم المسلحة ٧٨٪.

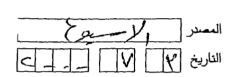
● بتاريخ ٧ من فبراير ٢٠٠٠ نشرت «الأسبوع» تفاصيل ندوة استهدفت إثارة الفتنة وطالب فيها د. سعد بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور!!

● في ١٤ من فبراير ٢٠٠٠ علمت «الأسبوع» أن د. سعد عقد اتفاقا مع منظمة يهودية في إنجلترا تدعى الميمونيون نسبة إلى موسى بن ميمون لعقد مؤتمر لحوار الأديان في طابا، وتعد هذه المنظمة واحدة من المنظمات الصهيونية.



ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ


العدد ١٧٧

أخيرًا بعد كل هذه السنوات تم القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم -رئيس مركز ابن خلدون- صباح أمس الأول وبعدها بدأ التحقيق معه .. بدأت الوقائع فجر يوم السبت الماضي عندما توجهت قوة من مباحث أمن الدولة العليا إلى منزل الدكتور سعد الدين إبراهيم بالمعادى بعد استئذان النيابة فوجدوه نائما فألقى القبض عليه وتمت مصادرة كميات كبيرة من المستندات رأت النيابة أنها أدلة تعاونه مع جهات أمنية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى.. كما تم العثور على شيكات مالية كانت صادرة من جهات أجنبية وتم تحريز خزانة حديدية كبيرة تم ضبطها أسفل بدروم الفيلا بالطريق المؤدى إلى الحديقة حيث رفض سعد الدين ابراهيم فتحها بحجة انها خاصة بزوجته «باربرا ابراهيم» الأمريكية والمغادرة للبلاد الآن بينما ادعى انه لا يعرف ارقامها السرية كما لا يعرف تليفون زوجته بأمريكا حتى يتصل بها فتم تحريز المضبوطات واصطحاب الدكتور سعد الدين ابراهيم الى مقر مركز ابن خلدون بالمقطم حيث تمت مصادرة كميات مماثلة من الوثائق وأجهزة الكمبيوتر والمطبوعات والشيكات وايضا بطاقات انتخابية مزورة كان يزمع ارسالها الى الاتحاد الاوربى حتى يحصل بعد خداعها على شيكات ومنح تربح للمركز.

كانت الاتهامات التى وجهتها إليه نيابة أمن الدولة هى: تلقى أموال من الخارج بالمخالفة للقرار العسكرى رقم ٤ لسنة ٩٢ وارسال بطاقات انتخابية مزورة الى جهات اجنبية والحصول على مبالغ مالية وصلت الى ٦ ملايين دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية للانفاق على مشروعات بحثية ومؤتمرات تضر بالأمن القومى وكذا امداد المؤسسات الدولية والاجنبية بمعلومات خاطئة عن الأوضاع فى مصر وعدد من الدول العربية بهدف زعزعة الاستقرار بها واتخذت على اثرها هذه الدولة مواقف ضرت بالأمن القومى المصرى مثل قرار مراقبة حرية الاديان فى العالم وتهديد الوحدة الوطنية وكذا الاتصال بجهات أجنبية وتقاضى مبالغ مالية منها تحت ادعاء القيام بأعمال بحثية فى مجالات عديدة إضافة إلى محاولاته المستمرة الإساءة لسمعة مصر فى الداخل والخارج واستغلال مركزه كجهة بحثية اهلية فى مخاطبة العديد من الدول وإثارة قضايا داخلية من شأنها زعزعة الاستقرار فى مصر وإعداد تقارير حول الأوضاع الداخلية لمصر وعدد من البلدان العربية نظير مبالغ مالية تدفعها دول أجنبية.. كما تم إلقاء القبض على اثنين من العاملين بالمركز هما السيدة نادية عبدالنور - مديرة حسابات المركز- وأسامة حماد مراقب الحسابات حيث قررت نيابة أمن الدولة حبس رئيس مركز ابن خلدون ١٥ يومًا على ذمة التحقيق ومعه السيدة نادية عبدالنور بينما افرجت النيابة عن المحاسب أسامة حماد وتم اعتقاله مرة أخرى من قبل مباحث أمن الدولة، هذا وقد رفضت النيابة طلب رجائى عطية محامى المتهم طلب الافراج عنه باعتباره شخصية عامة وقالت ان الاتهامات الموجهة خطيرة ولا يجوز لها الافراج عنه بضمان محل الاقامة لذلك سوف يتم عرض سعد الدين ابراهيم والمتهمين معه على ذمة القضية رقم ١١١٣٤ حصر أمن دولة عليا فى ١٢ يوليو الجارى.

وعلى الجانب الآخر بدأت بالفعل السفارة الامريكية بالقاهرة ضغوطها للافراج عن سعد الدين ابراهيم باعتباره مواطن امريكى يحمل الجنسية الامريكية بعد طلب السيدة باربرا ابراهيم ذلك من السفير الامريكى بالقاهرة على حسب ما قالته لنا مصادرنا الخاصة. وفى نفس الجهة يبذل العديد من اصدقاء الدكتور سعد الدين ابراهيم وما نسميهم بالمتاجرين فى مشاكل الاقباط جهودهم لتكثيف الضغط الامريكى وغير الامريكى للافراج عن الدكتور سعد.

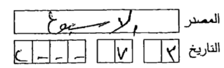
ما يهمنا أن مركز ابن خلدون أنشئ فى الأساس ليكون مركز بحث مستقلا فى العلوم الاجتماعية وتم تسجيله كشركة توصية بسيطة مدنية غير هادفة للربح وبعد عدة سنوات أصبحت له بطاقة ضريبية على اعتبار انه يحقق فائضًا سنويا من خلال الفرق بين الإيرادات والمصروفات وحتى يتهرب المركز من مراقبة وزارة الشئون الاجتماعية لم يتم إشهاره كجمعية أهلية بل كشركة مدنية على اعتبار أن دفع الضرائب أفضل بكثير من رقابة الشئون الاجتماعية.

برامج المركز عكست توجهاته فهناك برنامج المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى وبرنامج الملل والنحل والأعراق الذى يعتمد على إثارة النعرات الطائفية واللعب بورقة الوحدة الوطنية والمتاجرة بمشاكل الأقباط إضافة إلى برنامج الحركات الدينية الذى يعتمد على التشكيك فى ثوابت الشريعة الإسلامية والدين الحنيف ومحاولات الهدم المستمرة التى ظهرت فى شكل إنكار «السُنّة النبوية المطهرة» وادعاء أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يصعد إلى السماء ليلة الإسراء والمعراج!!

ما يهمنا أن مركز ابن خلدون ورئيسه الدكتور سعد الدين إبراهيم كانت عينه على أموال وهبات الدول والجهات المانحة ونفذ المركز على مدار السنوات الماضية بدعم من الجهات المانحة ابحاثا مثيرة للجدل .. فقد نفذ بحثا بعنوان «المشروع المصرى التركى حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأنظمة السياسية» بدعم من مؤسسة فورد الأمريكية فى عام ١٩٩١ ، وفى عام ١٩٩٢ نفذ لها بالاشتراك مع الأكاديمية الدولية للسلام بحثا بعنوان الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى وعدة ابحاث بعنوان «المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى» .. شاركت فى تمويلها مؤسسات «كونراد» و«أديناو» و«الوقفية» الأمريكية الأهلية للديمقراطية وكذلك بحث بعنوان «المرأة والتحول الديمقراطى فى مصر» بدعم من مؤسسة «فريدريش أيبرت» وبحث بعنوان «الوجوه المتغيرة للعنف السياسى فى مصر» بتمويل من إحدى المنظمات الأمريكية التى مولت بحوثا أخرى أثناء الانتخابات البرلمانية الماضية ، وأعلن الدكتور سعد الدين إبراهيم وقتها قيام اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات!! .. وأعلن عزمه الاستعانة بخبراء امريكان وأجانب من أجل مراقبة الانتخابات التى تجرى هذا العام!!

وظل الدكتور سعد الدين إبراهيم على مدى الأشهر الماضية عقب أحداث الكشح الأخيرة يشارك فى ندوات يصرح فيها بآراء اعتبرها البعض تستهدف إثارة الفتنة وتحريض الأقباط ضد المسلمين فى الداخل والخارج وأصدر هو وعدد ممن أطلقوا على انفسهم اسم لجنة الحكماء بيانًا اسموه بيان المائة وتضمن ١٠ نقاط يطالبون بتنفيذها كنوع من الضغط على الحكومة المصرية.

الأغرب من ذلك كله هو تلك المنظمة البحثية الجديدة التى كان يشرع الدكتور سعد الدين إبراهيم بالتعاون مع الدكتور عبدالمنعم سعيد وعدد من مجلس امناء المركز فى ربط علم السياسة بالاجتماع فى عدد من الأقطار العربية التى تمثل دول الطوق حول العدو الإسرائيلى وبالطبع كان المقصود منها كما قلنا سابقا محاولة دمج إسرائيل



في المحيط العربي وتقديم الأبحاث المشتركة في مجال العلم والاتصال والاجتماع.

سألت «الأسبوع» عددا من الناشطين في حقل المجتمع المدني عن وقع خبر القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم عليهم.

اجاب رجائي فايد قائلا: نحن على ثقة من ان في مصر عيونا ساهرة على أمن الوطن ونحن أيضا على ثقة في نزاهة وعدالة هذه العيون كما أن الشماتة ليست من طبائع الشعب المصري وفي هذا الإطار فنحن لا نحب أن نرى مصريا واحدا أو حتى نصف مصري أيا كان خلافنا معه في مثل هذا الموقف كما أننا على ثقة من أن تحقيقا عادلا من جهات عادلة ونزيهة في انتظاره.

واذا ثبتت لها سلامة موقفه فانها ستفرج عنه فورا ونحن نامل في ذلك رغم اختلافنا المعلن معه واذا ثبت لها جرم ارتكبه في حق الوطن فنحن على ثقة أيضا انه لا يوجد أحد على أرض مصر فوق مستوى المساءلة والحساب حتى ولو كان يحمل الجنسية الأمريكية ودليل على ذلك هو تلك الأحكام الرادعة في قضية نواب القروض.

يضيف رجائي فايد قائلا: أتمنى ألا يجعل البعض هذه المساءلة مجالا للمزايدة في الخارج أو الداخل فيزعم بعض أقباط المهجر مثلا ان ما حدث كان بسببهم لأن الأمر أكبر من ذلك بكثير ورغم اختلافي المعلن مع سعد الدين إبراهيم الا انني اتمنى ان أكون مخطئا في خلافي ويكون هو على صواب كي تبرأ ساحته.

المهندس حسن شامي قال أيضا : لا أحد يساند الخطأ أو الخطيئة لأن الوطن أكبر من أن نتاجر به كما أنني اتمنى محاكمة عادلة يعلن فيها مبررات مقنعة لنشاطه لا تكون كتلك التي قالها في ندوته الأخيرة بالنداء الجديد التي لم يجب فيها بشكل مقنع عن علاقاته بالصهاينة والتمويل الأجنبي وقضايا الوحدة الوطنية.

المحامي مرسي الشيخ اضاف هو الآخر قائلا:

إن المشكلة هي في تلقي أموال كتبرعات أو هبات أو دعم لمراكز حقوق الإنسان بلا ضوابط قانونية وهذا من شأنه أن يعرض صاحبه للمساءلة القانونية والجنائية ويطالب الشيخ بأن توضع كل الأمور في نصابها الصحيح فمن يخالف القانون عليه أن يتحمل العقاب.. لأن الاجماع الوطني والقانون المصري يرفض أن يتم البحث العلمي بأموال لا يعرف شيئا عن مصدرها والأهداف من ورائها لذلك فإن سعد الدين إبراهيم كإنسان له حرية الرأي والتعبير كما يشاء لكن اذا ثبت ان هناك تخابرا أو تعاونا مع دول أجنبية فلابد من محاكمته بشكل عادل.

ويكمل الدكتور عبدالرحمن سعد رئيس جمعية الصداقة المصرية - الهولندية: نحن لا نشمت في أحد كما أننا باستمرار ضد التعاون فيما يضر بمصلحة الوطن وسمعة مصر وطالبت بذلك علنا سابقا فما يدعيه سعد الدين إبراهيم في مسألة الوحدة الوطنية رفضه الرأي العام .

ويضيف الدكتور عبدالرحمن سعد قائلا: التمويل كله لابد أن يكون من خلال القانون حتى لا يستغل البعض ذلك لإذكاء روح الفتنة الطائفية وبالفعل اسفت لهذا الخبر . ويكمل الدكتور حسين قاسم عاشور: أعتبر أن ما يقوم به مركز ابن خلدون لا يندرج تحت بند الأبحاث العلمية وانما دراسات لها أهداف محددة مثل دراسات الأقليات التي لا تلتزم بالموضوعية أو مناهج البحث العلمية لأنه يمثل الظاهرة ثم يسعى للخروج بنتائج على غير الواقع بينما ما يدعى انه أعمال خيرية لاتحقق نتيجة بأي شكل من الأشكال لأن اي كنيسة او مسجد يقوم بأعمال أكثر من ذلك وبالجهود الذاتية وليس بالتمويل الخارجي ، ويضيف عاشور بأن طرح موضوع مثل «النوبة» كأقلية لم يظهر على الساحة من قبل والهدف منه ابراز اقلية جديدة لذلك نجد أن جميع ندوات ابن خلدون تظهر نفس الطرح ونفس الفكر الذي يسيء للدين وتزعزع العقيدة مثل انكار السنة وفي المقابل هناك الوصايا العشر التي أعلنها في احدى المحاضرات فهي أفكار تغذي الفتنة الطائفية.

لم أندهش

الدكتور محسن لطفي السيد قال: لم أشعر مطلقا بالثقة فيه كباحث.. لذلك فالخبر لم يدهشني على الإطلاق فمركز ابن خلدون لا يتعدى أكثر من كونه طبالا للسياسة الأمريكية.. فالتمادي في اثارة قضايا الأقباط لا يقل خطرا عن التعصب وهذا لا نقبله.. ونشكر يقظة الدولة في كشف مثل هذه الأنواع من الانحرافات.

المهندس محسن عاطف اضاف: ان الخبر اكد ان السلطة في مصر واحدة ولها القوة في اتخاذ القرار الحاسم لمواجهة أي تعديات على أمن الوطن داخليا وخارجيا ومهما كان متخفيا تحت أي مسمى وهذا القرار يجب أن يفجر قضية مهمة هي وجود مجموعة من البوتيكات التي أصبح مصدر استرزاقها على حساب أمن هذا الوطن وهموم ابنائه لقضية الأبحاث الممولة لخدمة بعض الموضوعات التي تهمهم في الخارج تذكرني بالأسلوب الذي كنا نراه في الأفلام عن المخابرات المعادية لذلك فهذه البوتيكات لعبت ومازالت تلعب دورا كبيرا في خلق أوضاع نحن بعيدون تماما عنها . الدكتور أحمد الصاوي قال: في تقديري ان الاتهام الأهم ليس الجنائي الذي صدر حديثا بل الأخطر منه هو الاتهام الوطني الذي أصدره بحقه الضمير الشعبي منذ سنوات طويلة وقبل أن تقوم أجهزة الأمن بهذا العمل الذي جاء متأخرا فالاتهام الجنائي والأمني صار ملكا لأجهزة تحقق وتحاكم وتصدر أحكاما وهو ما لا يتدخل فيه أحد ولكننا سنظل نقول دائما من قبل هذا الاتهام ومن بعده إن سعد الدين إبراهيم قد خرج على الاجماع الوطني ووضع نفسه تحت امرة وخدمة أهداف أعداء هذه الأمة ورغم أن هذا الاتهام قد ينتهي إلى لا شيء فإن براءة سعد الدين إبراهيم ستظل معلقة بحكم الحركة الوطنية ورؤية الشعب العربي في مصر وخارجها لما يقوم به من أعمال تمثل في حقيقتها عدوانا كاملا وواضحا ومتعدد الجهات.

تحقيق: زهير العربي

سعد الدين ابراهيم يبكى ويعترف: أخطأت فى حق بلدى!

كتب ـ خالد برعى

فى عملية امنية اتسمت بالدقة الشديدة، وبعد عدة شهور من المتابعة المكثفة والتحريات السريعة التى تولاها جهاز مباحث أمن الدولة ألقت اجهزة الأمن فى العاشرة والنصف من مساء يوم الجمعة الماضى القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون واستاذ الاجتماعى السياسى بالجامعة الامريكية بفيلته (١ ميدان النصر - المعادى الجديدة). وقد بدأت وقائع القبض عليه - والتى تابعت الميدان تفاصيلها - بعملية تفتيش واسعة لمنزله ادت الى اصابته بحالة من الهياج الشديد والبكاء وظل يردد: أنا اخطأت فى حق بلدى..

واسفرت عملية التفتيش عن ضبط اكثر من ١٥ الف صورة بطاقة انتخابية من مختلف محافظات مصر مدون بها اسماء اشخاص وهميين من خلال ديسكات كمبيوتر خاصة باحدى الشركات كما تم العثور على خزينة حديدية كبيرة رفض د. سعد الدين فتحها بحجة انه لايعرف ارقامها وزعم انها تخص زوجته. كما عثر ايضا على عدد من الشيكات والخطابات البنكية الواردة له من اكثر من ٦ بنوك مصرية ومشتركة وفى تحقيقات النيابة حاول المراوغة ومحاولة ابعادها عنه. كما عثر على عدد كبير من ديسكات الكمبيوتر مدونا عليها العديد من المعلومات تتعلق باوضاع العرقيات والملل والنحل فى الوطن العربى ومصر بالاضافة الى رسائل متبادلة بينه وبين العديد من الجهات الاجنبية المشبوهة. كما عثر ايضا على مراسلات للدكتور سعد مع الاتحاد الاوروبى وخطابات تحتوى على مطالبات له من دول الاتحاد بمبالغ كبيرة وردوا عليه بانهم وافقوا على اعتماد مبالغ مالية له وصلت الى ٢ ملايين يورو (١٠ ملايين جنيه مصرى) تحت بند برنامج التربية السياسية والذى بدأه منذ عام ١٩٩٧.

وقام بأخذ المبالغ وابلغ الاتحاد الاوروبى انه لكى يقنع المواطن المصرى بالمشاركة فى الحياة السياسية لابد ان يوزع خمسة جنيهات على كل مواطن منهم ٢ جنيه للباحث وكل ذلك تحت اسم مصروفات الذهاب لاستخراج بطاقة انتخابية. وشرع فى التنفيذ بان كلف اشخاصا داخل المركز بتسجيل اسماء وهمية على صور بطاقات انتخابية وابلغ الاتحاد الاوروبى باسمائهم وبلغ عدد الاسماء اكثر من ١٤ الف اسم واخذ عن كل واحد منهم ٥ جنيهات واعطى لمساعديه من الباحثين دفعات كل دفعة ٢٥٠ و ٣٠٠ جنيه ودخل جيبه ما بين ٢.٥ الى ٣ ملايين جنيه.



سعد الدين ابراهيم بملابس السجن

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر | الميدان
التاريخ | ٤ | ٧ | ٢٠٠٠

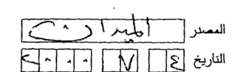
العدد ٢٥٧

كما قام بابلاغ الاتحاد بانه اقنع ٢٠ الف مواطن مصرى بالمشاركة فى برنامجه وقام ايضا بعمل استيكرز للتوعية للمشاركة الانتخابية وطلب من اصحاب احدى المطابع ان يتم تدوين ثمن الاستيكرز فى الفاتورة ثمانية جنيهات بينما فى الحقيقة يبلغ ثمنه جنيها واحدا. كما قام بعمل فيلم تكلف ٣٠ الف جنيه اسمه «ادخل شريكا وشارك» وطلب على الجانب الاخر من الاتحاد ٢٠ الف دولار مقابلا له. وحدث ان خاطبه الاتحاد الاوروبى ذات مرة بان تقديراته جزافية ومبالغ فيها ورغم ذلك استمروا فى صرف المبالغ له. كما قام بمخاطبة عدد من الشخصيات ذات الاهتمامات المماثلة لتوجهاته فى بعض البلدان العربية ومنها تونس والجزائر والمغرب وطلب معلومات عن اوضاع البربر والبشارية فى حلايب وشلاتين وعن النوبيين والشيعة والاكراد وكان يدفع على كل بحث ٢٥٠٠ دولار. وذكر بعض العاملين فى مركز ابن خلدون ان ملحقا بالسفارة الاسرائيلية زار د. سعد فى المركز لمدة يومين متتاليين قبل القبض عليه بفترة وجيزة. وكانت نيابة امن الدولة العليا قد اصدرت قرارا بالتحفظ على المركز لحين انتهاء التحقيقات. اما عن المتهمة الثانية السودانية نادية محمد احمد عبد النور فقد تكشف ان لها دورا مؤثرا وكبيرا فى كل عمل يقوم به د. سعد الدين ابراهيم فقد كانت بمثابة المدير المالى وبتعليمات منه ساهمت فى البحث عن اشخاص تتوفر عندهم اسماء يتم تسجيلها فى البطاقات المزورة وهى التى تقوم بتقفيل الحسابات.

من ناحية اخرى عقد مجلس امناء مركز ابن خلدون اجتماعا بمنزل سعد الدين ابراهيم للبحث فى امر حبسه وتجرى حاليا نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات مكثفة مع الدكتور سعد الدين ابراهيم، وقد انتهت النيابة فى قرارها الى حبسه هو والمتهمة الثانية (سودانية الجنسية).

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون /.فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



العدد ٧٥٣

سيناريو الفيلم الذي اطاح بسعد الدين ابراهيم

ادخل شريك.. هذا هو عنوان الفيلم الذي اطاح بالدكتور سعد الدين ابراهيم ووجهت اليه بسببه تهمة الاساءة لمصر، وان كان من قبيل الصدفة او الاختيار «والعلم عند الله» ان يكون الكاتب المسرحي علي سالم هو كاتب سيناريو وحوار الفيلم المعروف عنه بانه من اشهر المطبعين مع اسرائيل واول من جري وقام بزيارتها بعد معاهدة كامب ديفيد من المصريين وبعد رجوعه نشر كتاب بعنوان «رحلة الي اسرائيل» وحتي لا نخلط الاوراق ببعضها البعض نسرد ما قاله علي سالم عن الفيلم الذي اطاح بالدكتور سعد الدين ابراهيم فيقول: ان الفيلم تدور احداثه في ١٧ دقيقة وهو فيلم دعائي لحث الناس علي الحضور للانتخابات وذلك من خلال مشاهد تتسم بالفكاهة المقصود منها تفعيل مشاركة الناس في صنع مستقبل الوطني وهو اجراء ديمقراطي وذلك كما يعتقد علي سالم ويضيف انه تخيل ان الحكومة ستسعد بهذا العمل وستقوم بعرض هذا الفيلم في التليفزيون المصري مع اقتراب انتخابات مجلس الشعب والفيلم لا يتكلم عن سلبيات طوال الوقت وان كل شيء يدعو لليأس بل ان هناك العديد من الجوانب الايجابية التي تدعو للتفاؤل بالمشاركة باصواتنا في الانتخابات لتدعيم روح الديمقراطية كما ان مخرج الفيلم طلب مني بعض التعديلات الفنية وبالفعل قمت بتعديلها حتي يكون عملا ناجحا ويدور سيناريو الفيلم علي شخصيتين محوريتين هما البطل الذي يدعي مصري المصري والبطلة تدعي نصره المصري وهما يفكران في عمل مشروع ناجح مثل شراء تاكسي او محل لعمل سوبر ماركت وغير ذلك الي ان يصلوا لعمل مشروع المشاركة في نجاح بلد وهو الدعوة لدفع الناس للتصويت في الانتخابات وينهي علي سالم كلامه بقوله «ان هناك طرف غير منطقي غير ان من هذه القضية» وعندما سألته من هو هذا الطرف يا عم علي؟ قال لي الحدق يفهم

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الميدان
التاريخ: ٤ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٣٥٧

رأس جبل الجليد

٢١ مليون جنيه ثروة مركز الدكتور

رغم كل ما قيل عن حجم التمويلات التي يتلقاها مركز ابن خلدون الا ان الحقيقة لا يعلمها احد وتحاول تحقيقات النيابة الان الوصول لحجم المبالغ التي تقاضاها المركز واوجه صرفها والجهات التي كانت تقوم بالتمويل والعلاقة بين التمويل واي شبهات تحيط بها وهناك ارقام كثيرة طرحت ومازالت تطرح منها.

ان الدكتور سعد الدين ابراهيم انشأ مركز ابن خلدون من الجائزة التي حصل عليها من احدي المسابقات التي اجراها ولي عهد الكويت التي كانت بعنوان «جائزة الكويت للتقدم العلمي في العلوم الاقتصادية والاجتماعية» ومقدارها نصف مليون جنيه صرف منها ١٨٠ ألف جنيه لبناء المركز علي الارض التي يملكها وذلك في عام ١٩٨٥ ثم في عام ١٩٩٠ وصلت الايرادات للمركز ١٦١ ألف جنيه من المؤسسات الدولية كتمويل لمشروع اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات كما تلقي المركز تمويلا قدره ٦٠٠ الف جنيه كتمويل لمشروع اقراض افقر الفقراء وقام المركز بتوزيع هذا القرض علي فقراء منطقة امبابة وتقاضي فائدة نظير ذلك ٦٪ كمصروفات ادارية ومرتبات للموظفين وذلك حسب ما كانوا يؤكدوه للمقرضين. وعلي مدار العشر سنوات الماضية تلقي مركز ابن خلدون تمويلا من عدة جهات منها الهيئات الدولية الممولة التابعة لهيئة الامم المتحدة كمنظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولية واليونسيف والبنك الدولي وكذلك تلقي تمويلا من مؤسسات خارجية.

اخري مثل الجماعة الاوروبية في بروكسل والوقفية الاهلية الديمقراطية واشنطن ومجلس السكان الدولي بنيويورك وجماعة حقوق الاقليات بلندن ومؤسسة فورد الامريكية بالقاهرة وغيرها ومن المشروعات البحثية التي قام بها المركز اكثر من ٤٦ مشروعا وكان من اول المشروعات التي اثارت ضجة مشروع الاقليات في الوطن العربي الذي تم بالتعاقد مع مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت سنة ٨٤ وجماعة حقوق الاقليات الدولية بلندن سنة ٩٤ وكان من المفترض أن يتم عقد مؤتمر بعد هذا التعاقد في مصر لكن الحكومة رفضت وحاصرت مركز ابن خلدون من اجل منع الحضور وعقد النقاش لكن تم عقد المؤتمر في ليماسول في قبرص بعيدا عن أعين الحكومة ومن المشروعات التي اثارت

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الميدان
التاريخ: ٤ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٣٥٧

ضجة ايضا مشروع اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات الذي كان يهدف لعمل لجنة لمراقبة ومتابعة الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب سنة ١٩٩٥ وقد اعترضت الحكومة علي هذه اللجنة. وهناك ايضا مشروع ثالث وهو المشاركة السياسية والشعبية في مصر وهذا المشروع واجه العديد من المواقف السلبية والايجابية من جميع الاتجاهات سواء الحزبية او الشعبية كان مجموع ايرادات المركز خلال عشر سنوات ٢١,٩٢ مليون جنيه ومصروفاته ٢٥,٠٣٨ مليون جنيه وحسب اخر التقارير التي نشرها المركز ان هناك عجزا في ميزانيته وصل الي ٢٩٤ الف جنيه. ومن المنطقي لو حاولنا حساب هذه الايرادات التي تلقاها المركز وتوزيعها علي عدد الهيئات والمؤسسات التي تلقي منها التمويل ستجد ان متوسط مخصصات المركز لكل مشروع تتجاوز ٤٥٠ الف جنيه وهو مبلغ غير قليل لانشطة المركز التي يبلغ عددها ٤٦ مشروعا.

وفي النهاية نحن في انتظار ارقام جديدة من الممكن ان تكشفها الايام القادمة.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الصـديـ ادنـا
التاريخ: ٤ / ٧ / ٢---

العدد ٣٥٧

ماذا فعل د. سعد الدين إبراهيم ومركزه فى مصر؟

أعد الملف:
حسن الزوام، احمد المنسى
مطاوع بركات. وخيد رأفت

هل كان سعد الدين ابراهيم الاستاذ الجامعي ورئيس مركز ابن خلدون يتخيل ان يتهم بالنصب والاحتيال علي جهات دولية؟ بالطبع لا. . لو كان هذا ما حدث خلال الايام الماضية عندما اتهم بالتزوير والنصب والاحتيال وهو الان سجين ليمان طرة!! وهو الذي حصل علي الدكتوراة في الاجتماع السياسي ليدرسه بالجامعة الامريكية وبعد اتهامه للسادات بالعمالة اصدر كتابا يرد فيه الاعتبار للسادات واصبح نجما من نجوم التطبيع في مصر ومن نجوم اعلان كوبنهاجن ودائما يصف المثقفين المصريين

بانهم عذاري يخافون الغواية والفتنة.. وكان رئيسا لمجلس ادارة الجمعية المصرية للتنوير التي تقبل التمويل بالجنيه والدولار والاسترليني.. وكان له برنامج تليفزيوني يذاع علي القناة الثانية اسبوعيا يتحدث فيه عن دور الجمعيات الاهلية في بناء المجتمع المدني وهو نفس اسم النشرة التي يصدرها مركز ابن خلدون وعندما قامت حرب الخليج وقف ضد صدام ومع الكويت لعلاقاته الشخصية والمالية بالدكتورة سعاد الصباح التي كانت تتخذ من مقر مركزه بالمقطم مقرا لجائزتها الادبية



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الميدان
التاريخ: ٤ / ٧ / ٢٠٠٠

العدد ٣٥٧

كما شاركها في انشاء مركز بالاردن للتنمية البشرية وهو اكبر ممول لكل المؤتمرات التي تثير المشاكل والبلبلة في الشارع المصري والعربي سياسيا ودينيا واخر هذه المؤتمرات مؤتمر مائة عام علي تحرير المراة العربية ومؤتمرات الملل والنحل والاقليات والاقباط والتعليم والتسامح والصراع العربي الاسرائيلي.. وبسبب تبنيه الحملة الدعائية للدكتور اسماعيل سراج الدين الذي كان مرشحا لمنصب مدير عام منظمة اليونسكو احرج الحكومة المصرية.. وعندما حدثت مأساة كنيسة ابو قرقاص تزعم العاملين بمركزه واصدر بيانا وصف فيه مركزه بأنه تنويري وحذر من ان تتحول مصر الي جزائر اخري؟

والدكتور سعد الدين ابراهيم لا يهدأ له بال الا بعد اشعال المعارك في الشارع المصري والعربي لدرجة ان مركزه اتهم بأنه مركز «تخصص اقليات» لانه يحاول دائما ان يمزق نسيج مصر الوطني ومنذ افتتاحه وهو يعمل جاهدا علي ذلك وكان من تأليفه حكاية تدريس الحقبة القبطية ووضع مناهج كي تدرس للتلاميذ تحت عنوان جعل التعليم اكثر تسامحا واقام ندوة لذلك بمركزه حضرها د. حسين كامل بهاء وزير التعليم ود. علي الدين هلال ولفيف من التربويين وقال يومها د. بهاء الدين سوف نعرض مشروع التعليم المقترح. مشروع د. سعد. علي لجان متخصصة لفحصه والخروج بأقصي استفادة وطالبت الدكتورة امينة الجندي رئيسة مجلس الامومة والطفولة حينئذ والتي حضرت الندوة بمركز ابن خلدون: طالبت بضرورة توسيع مساحة للمرأة في المشروع. اي ان ثلاثة من وزراء الحكومة الحالية كانوا في ضيافة مركز ابن خلدون في يناير ١٩٩٩ أو في ضيافة د. سعد الدين ابراهيم سجين ليمان طرة الان.

د. سعد الدين ابراهيم اكبر حيتان التمويل الاجنبي في مصر خاصة الامريكي والمتزوج من امريكية دائما يؤكد ان مركزه صاحب فضل تحت كلمة «الشفافية» في اللغة العربية لكن عندما يطالبه المثقفون باعلان مصادر تمويل مركزه بشفافية تصيبه الحساسية!! وهو الذي اعلن اختلافه مع رئيس منظمة الشفافية المصرية لاختلافهما علي تقسيم التمويل الاجنبي الممنوح لمنظمة الشفافية وطلب من الجهات الممولة ان يمر التمويل عبر جيبه في مركز ابن خلدون اولا فهدده الاخر بكشف الاوراق واعلان مصادر تمويل مركز ابن خلدون بشفافية.

سعد الدين ابراهيم ومركز ابن خلدون هو الذي اخترع حكاية ان الاقباط المصريين اقلية لولا صحوة الاستاذ هيكل الذي كتب رافضا تصنيف الاقباط المصريين كأقلية لانهم اصحاب وطن ورغم ذلك عقد مركز ابن خلدون مؤتمرين عن المشاركة السياسية للاقباط في مصر طرحت خلالهما اسئلة شائكة وردد البعض فيهما معلومات مغلوطة.

المؤتمر الاول عقد في الكنيسة الانجيلية وحضره سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون والقس صموييل حبيب وشهده عدد كبير من الاقباط وبدأ سعد الدين ابراهيم يتساءل اسئلة مشبوهة مثل هل المسيحي مواطن من الدرجة الثانية؟ وما اسباب تهميش المسيحيين في مصر؟ واحرجه القس صموييل حبيب عندما قال اننا لا نعيش غرباء في وطننا بل نتطلع الي قضايا مهمة تربطنا به.

ودائما يشن هجوما ضاريا علي الفكر القومي العربي والزعماء التاريخيين للامة العربية فقال في ندوة «مستقبل الثقافة العربية» في مايو ١٩٩٧ بالمجلس الاعلي للثقافة انه يبدأ من وهم الانتماء للامة العربية بلا مسئولية وقال انه ما ان يخرج اي عابث من هذا الزقاق الي الاوتوستراد حتي تصدمه اول ناقلة وهذا ما فعله محمد علي وعبدالناصر وصدام حسين.. فهاجمه الكاتب محمد عودة وقال عبدالناصر لم يكن فتوة وراح الاوتوستراد ودهسته العربية ويعدين الحكومة الاستبدادية دي يادكتور هي التي بعثتك امريكا لتدرس الدكتوراه وهاجمته الدكتورة يمني طريف الخولي وقالت: هل الندوة يادكتور سعد اسمها مستقبل الثقافة العربية ام العبرية؟

وهو الذي فتح باب مركزه لاستضافة موسي امتياي في ندوة مغلقة ويستضيف دائما الصهاينة في مركزه بالمقطم حتي اطلق المثقفون علي مركز ابن خلدون مركز بن صهيون.. واقام ندوة عن ليلة القدر بين العلم والحديث والقرآن تحدث فيها د. احمد صبحي منصور واكد في محاضرته نفيه للمعراج وصعود النبي صلي الله عليه وسلم للسماء وقال المسجد الاقصي ليس في القدس الشريف بل في سيناء المصرية وقد اثارت هذه الاقوال ردود فعل غاضبة في الشارع المصري وكان السبب فيها مركز ابن خلدون وما يدور فيه.

يذكر ان مجلس امناء مركز ابن خلدون عام ١٩٩٧ كان منهم د. امينة الجندي ود. حازم الببلاوي ود. حسين احمد امين ود. سعيد النجار ود. سمير سرحان ود. عبدالرؤوف الريدي ود. عبدالعزيز حجازي ود. عبدالمنعم سعيد ود. علي الدين هلال ود. محمد صبحي عبدالحكيم ود. محمود محفوظ ود. محمد محمود الجوهري ود. مصطفي الفقي والمحامية مني ذو الفقار ود. مني مكرم عبيد وغيرهم.. وهم كما نري كبار رجال الدولة والفكر في مصر فكيف خدعهم د. سعد الدين ابراهيم اثني عشر عاما بداية من ١٩٨٨ حتي الان.. من سيتقدم منهم ليرد الاعتبار لسعد الدين ابرهيم رئيس مجلس ادارة مركزهم اعتقد لا أحد؟

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الغربان
التاريخ ٤ ٨ ٢٠٠٢
العدد ٣٥٧

ليلة القبض على «سعد»

صبحي منصور: ما أعرفوش وماشفتوش وماليش دعوة بيه

عبد الصبور شاهين: سعد يعمل لصالح جهات أجنبيه لكن للأسف لا أملك دليلا

صلاح عيسى: الحكومة تلعب بطريقة أضرب المربوط يخاف السايب



ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ ٤ / ٧ / ٢---

العدد ٣٥٧

فى أعقاب انتشار خبر القبض على سعد الدين إبراهيم تباينت ردود الفعل.. بقدر تباين مواقف هذا الرجل.. فهو يتمتع بقدرة كبيرة فى لفت الأنظار إليه.. وكثيرا ما قاد بمركز ابن خلدون للدراسات الأمنية الذى يرأسه معارك شديدة مع الاسلاميين تارة ومع الناصريين فى مرحلة أخرى بل ومع الاقباط ايضا بالرغم من دفاعه المستمر عنهم واثارة قضاياهم.

ولعل مواقفه السياسية من التطبيع مع إسرائيل وعلاقته القوية بهم فتحت عليه النار كثيرا كما اثارت القضايا التى تخص الإسلام فى رواقه ابن خلدون غضبا شعبيا ورسميا حادا.

من هنا فأن ارضية الخلافات فى علاقة سعد الدين إبراهيم بالمثقفين ورجال الدين متسعة للغاية ومن هنا تباينت ردود الأفعال ما بين مؤيد ومعارض للقبض عليه.

فى البداية يقول الدكتور. عبد الصبور شاهين:

ان الحديث الان سابق لأوانه، لأنه لم يصدر حكم بإدانته إلا بعد التحقيقات.

وعموما فإن د. سعد الدين إبراهيم عرف عنه إتصالاته بالجهات الأجنبية، وتعامل مع جهات خارجية، وهى الجهات التى تساعده على استمرار دوره فى المجتمع المصرى.

وإنه إذا ثبت عليه ما يقال عنه فهذا شأن الجهات التى وجهت له الاتهام.

وإتمنى وأرجوا ان يتم كشف النقاب عن الحقائق كاملة، حتى يعرف الناس ماذا يدور من خلف ظهورنا، وماذا يحدث من بعض الأفراد ضد مجتمعهم وضد مصلحته وتوجهاته.

لكن الجميع يعرف ان د. سعد إبراهيم معاد للفكر الإسلامى وهذه العداوة موجهة لصالح جهات أجنبية، وهذا هو ظنى، ولكن مع هذا لا أملك دليلا، وعلى هذا فالرجل ليس وحيدا فى هذا الاطار، ولكن هناك نماذج أخرى تقوم بهذا الدور.

ولذلك لابد من معرفة الحقائق ليهلك من هلك عن بينه، ويحيا من حيا عن بنيه.

والأفراد لا يستطيعون توجيه اتهام له، ولكن النيابة الأن هى التى تملك الأدلة.

وانتى اعتقد ان هذه القضية سوف تعدل من توجهات الرأى العام فى مصر، وسوف يسفر الغد فى ظل انكشاف الأسرار التى لا يعلمها إلا عالم الأسرار.

أننى أرى أن هذا التوقيت فى القبض على هذا الرجل ربما كان لجمع الأدلة عنه، حيث أنه لا إتهام إلا بدليل والحصول على الدليل هو المشكلة الكبرى فى أى إتهام، والدولة معذورة فى ان تتمهل حتى تكون على ثقة فيما تقول، حيث انه لا يمكن ان تغامر بسمعتها بتوجيه اتهام ضد فرد من الأفراد خاصة إذا كان فى وزن واتصالات وعلاقات سعد إبراهيم.

■ أما صلاح عيسى الكاتب الصحفى ورئيس تحرير جريدة القاهرة فيرى.

أنه من الممكن ان الدولة تريد ان تقوم بإبلاغ رسالة لشخص اخر.

فعلى رأي المثل أضرب المربوط يخاف السايب وهذا ماحدث فى ظروف أخرى مثل الذى حدث لحافظ أبوسعدة عندما تم حبسه لمدة خمسة عشر يوما، وتم حلق شعره زيرو، وبعد هذا كله تم الإفراج عنه. إنما د. سعد فهو رجل له مكانه اجتماعية ولا يجوز إتهامه بقضايا بدون قرائن.

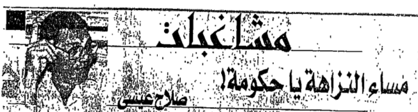
ولكننى وإن كنت مختلفا معه فى قضية التطبيع، الا انني اتفق على انه شخصية مؤثرة فى المجتمع المصرى،

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٠٠

العدد ٣٥٧



مساء النزاهة يا حكومة!

صلاح عيسى

لا اعرف علي وجه الدقة وقائع الاتهام المنسوبة للدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ الاجتماع السياسي بالجامعة الامريكية ومدير مركز ابن خلدون لكن عبارات الاساءة لسمعة مصر وتلقي تبرعات من هيئات اجنبية بالمخالفة للاوامر العسكرية وتزوير بطاقات انتخابية!!

واعداد فيلم تليفزيوني قصير يحرض الناخبين علي المشاركة في الانتخابات العامة القادمة التي اقتبستها الصحف من مذكرة التحريات التي القي القبض عليه وحبس احتياطيا استنادا اليها تؤكد باننا امام زوبعة في فنجان وقضية من ذلك النوع الذي لا تذهب اوراقه الي القضاء ابدا اذ لو وصلت اليه لالقي بها من النافذة.

ذلك نوع من المكائد السياسية التي تتخذ شكلا قضائيا يعود الفضل في ابتكاره الي عهد السادات الذي كان يطلب من اجهزته البحث عن وسيلة قانونية لتاديب خصومه بحيث يفرمهم بالقانون، ويضربهم بجزمته الديمقراطية القديمة من دون حاجة الي اتخاذ اجراءات استثنائية ضدهم تعطيهم الذريعة لاتهامه بانه اعاد عهد مراكز القوي الذي ثار عليه واعاد فتح المعتقلات التي صفاها، وتشوه سمعته الديمقراطية في الداخل والخارج فاذا عز عليه ذلك فصل لهم قانونا يتيح له ان يحبسهم بصرف النظر عن مدي معقوليته او دستوريته.

وهكذا عرفنا هذا النوع من القضايا التي تبدأ بمذكرة تحريات تتضمن تهما غير محددة تستند اليها النيابة العامة للقبض علي عدد من المشتغلين بالعمل العام وحبسهم احتياطيا وتنشغل بالتحقيق فيها وتهدر وقتا وجهدا واوراقا واقلاما ولمدة اسابيع او شهور يقبل القضاء تظلم المتهم من قرار الحبس فيفرج عنه او تفرج عنه النيابة ولا يصدر قرار اتهام في القضية اذ الهدف منذ البداية هو قرص اذانهم او تامين الوضع باحتجازهم لفترة او تنبيه غيرهم الي ان هناك خطوطا حمراء لا يجوز لهم ان يتخطوها وسلم لي علي الباذنجان وعلي سيادة القانون!

وما يفعله الدكتور سعد الدين ابراهيم لم يكن خافيا علي احد، ومركزه هو شركة مدنية مسجلة طبقا للقانون المدني وما يصدر عنه من تقارير يطبع ويوزع علي الكافة وهي تقارير رفيعة المستوي تهتم بالمناحي المختلفة للتطور الديمقراطي في مصر والعالم العربي والتمويل الاجنبي الذي يحصل عليه ليس سرا لانه يكتبه في تلك التقارير ثم انه علي علاقة وثيقة بدوائر كثيرة في الحكم.

ولا تفسير للقبض علي الدكتور سعد الدين سوي انه طبقا لما نشر من مذكرة التحريات كان يسعي لتحريض الناخبين علي المشاركة في الانتخابات العامة القادمة والي القيام بنشاط لمراقبة مدي نزاهتها فكان لابد من ضربه بسيادة القانون علي نافوخه حتي يعدل عن ذلك ولا يفكر فيه غيره!

وبصرف النظر عن ان الذين نسبوا لمدير مركز ابن خلدون تهمة الاساءة لسمعة مصر قد اساءوا لسمعة مصر بالقائهم القبض علي شخصية لها مكانتها الدولية مثله من دون مبرر معقول فان هذا الاجراء قد اثار الشكوك حول مدي جدية الحكومة في تنفيذ توجيه الرئيس مبارك بان تكون الانتخابات العامة القادمة نزيهة وخالية من التدخل الاداري ما لم تكن الحكومة قد القت القبض عليه لانها تفضل الا تتفاخر بنزاهتها او تمن علينا وعلي العالم بما ترفل فيه من ديمقراطية ولا تريد ليدها اليسري ان تعرف ما تصدقت به علينا يدها اليمني من نزاهة وحرية!

ومساء النزاهة يا حكومة!

والشمالى والبربر والعرب، وعلى هذا الأساس فإن عملية الديمقراطية طويلة المدى، وكل العناصر فى حاجة إلى أن تعمل فى سبيل الديمقراطية.

والتقرير الاخر، وهو الثانى عن المجتمع المدنى وهى فكرة لن تكون فى مواجهة الدولة ولكن المجتمع فى مواجهة الحاكم العسكرى أو الدينى، وهذه فكرة لا تنتقص من الدولة، بل انها تزيد من قوتها وطرح عدد من الآليات من المجتمع المدنى، منها الشفافية.

ويقوم بأبحاث جيدة تساعد فى خدمة المجتمع المصرى.

■ أما د. كمال مغيث الباحث بالمركز القومى للبحوث التربوية.

فيرى أن الدكتور سعد الدين يقوم فى المركز بعمل تقريرين ان فى العام، أولهما تقرير عن الاقليات، وهو مصطلح ينتهى تماما عندما تسود الديمقراطية فى كل الوطن العربى على هذا الأساس ينتهى التمييز بين الكردى، العربى والشيعة والسنه، وبين الجنوبى

وهذه هى معلوماتى عن ما يفعله سعد الدين إبراهيم، وإن كنت على خلاف معه على تناوله لفكره الاقليات، إلا أن هذا لا ينتقص من الدور الذى يقوم به سعد الدين فى خدمة المجتمع.

■ أما الكاتب الصحفى جمال فهمى فيرى.

أن الخلاف السياسى مع مواقف سعد الدين إبراهيم مسألة أعلنها، ولكن ما يتعلق باتهامات الحكومة لست متيقنا منها، وعامة فإن علاقاته المتعلقة بالممارسة السياسية معروفة للحكومة، وهى التى ساعدت عليها:

وهناك جهات رسمية استخدمت سعد الدين وغيره فى علاقات خارجية مع دول أخرى، وهذه لعبة خطرة تلعبها الحكومة مع أشخاص، لتكوين علاقات مع دول أخرى فى النهاية انقلبت عليهم.

وهذه كواليس لا نعرف خباياها.

ولكن فى البداية والنهاية فإن حادثه الدكتور سعد إبراهيم ما هى إلا خلط لأوراق كثيرة، ودرس لسعد وآخرين غيره، أى أن «المتغطى بالحكومة عريان بالحكومة».

اما إذا كانت الحكومة شاهده على الدكتوز سعد، فانا لا أستطيع ان اقف مع الحكومة، ولا أدين سعد بتهمة لا أعرفها.

■ ولكن د. أحمد صبحى منصور، فوجىء بأن الدكتور سعد الدين إبراهيم تم القبض عليه، وعندما تم سؤاله عن تعليقه عما حدث للدكتور سعد، كان رده اننى لا علم لى بكل هذه الاتهامات الموجهة اليه وان كانت علاقتى بالمركز لا تتجاوز مدة الرواق والندوة الأسبوعية لمدة ثلاث ساعات والتى استمرت من ٩٦/١/٢ حتى ٢٠٠٠/٦/٢٧ وكل ما أعلمه أن المركز يقوم على الشفافية وكل حساباته خاضعة للرقابة المحاسبية ورقابة الدولة.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

بعد قرار النائب العام بمنع مدير مركز ابن خلدون من السفر

فحص الأوراق يؤكد تورط المتهم ونصبه على دول الاتحاد الأوروبى وتدوين أسماء وهمية فى بطاقات انتخابات مجلس الشعب المقبلة

فى تطور جديد للأحداث التى تشهد مخالفات قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون قرر النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد وضع اسم المتهم ونادية عبدالنور على قوائم الممنوعين من السفر خارج البلاد، وقد تم إخطار جميع الموانئ والمطارات بالقرار لتنفيذه.

على صعيد آخر واصلت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها الموسعة فى قضية مركز بن خلدون، حيث بدأ فريق من رؤساء النيابة بفحص الآلاف من الأوراق التى ضبطت فى منزل ومركز ابن خلدون، وكذلك تفريغ عدد كبير من الديسكات التى تضم معلومات دونت عليها.

وصرح مصدر قريب من دوائر التحقيق بأن الفحص المبدئى للمضبوطات يرجح إضافة تهمة جديدة للمتهم وهى تهمة الاحتيال على مؤسسات دولية والحصول منها على أموال من غير حق للإساءة لسمعة البلاد.

كما أكد الفحص المبدئى لعدد من البطاقات الانتخابية المزورة لمجلس الشعب التى ضبطت بحوزة المتهم أنه دونت فيها اسماء غير حقيقية وبيانات مزيفة قام المتهم بأبلاغ الاتحاد الأوروبى بأنه اقنع أصحاب الاسماء الواردة فيها بتدوين اسمائهم فى الكشوف الانتخابية للمشاركة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة مقابل ٥ جنيهات لكل واحد منهم.

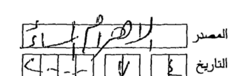
كما أكد الفحص أيضا وجود ملف عن مشروع التعليم والتسامح الدينى الذى تموله وكالة ألمانية مقابل ١٥٠ ألف دولار وضعت فى حساب بنك مصر الدولى، وأوراق وشرائط فيديو وسيناريو لفيلم تسجيلى عنوانه «ادخل شريكا وشارك» يتناول توعية المواطنين للمشاركة فى الانتخابات البرلمانية، كما تم العثور على ملصقات للتوعية الانتخابية قام بطبعها المركز مقابل جنيه واحد للمصق فى حين ارسلت إلى الاتحاد الأوروبى أن تكلفتها ٨ جنيهات، ومازالت النيابة تجرى فحصها للأوراق والمستندات، كما تواصل النيابة تحقيقاتها مع نادية محمد عبدالنور حيث نفت المتهمة تورطها فى مخافات مالية أو إجراء اتصالات مع جهات أجنبية أومدها بمعلومات عن الأوضاع فى مصر، وأكدت المتهمة أنها تعمل فى مركز ابن خلدون منذ عام ١٩٨٨ وظلت خلالها تتولى ضبط دفاتر الموازنة فى المركز، وقد قامت النيابة بمواجهة المتهمة بأرقام متضارية فى الدفاتر وتناقض بين التكلفة الحقيقية لمشاريع المركز وما يبلغ للجهات الاجنبية الراعية لتلك المشاريع، فأشارت المتهمة إلى أنها تدون ما يصل إليها من أوراق دون التدخل فى محتواها، وأشارت إلى أن مدير المركز كان يقوم بصرف مكافآت لها.

ومازالت النيابة تجرى تحقيقاتها الموسعة مع المتهمين لكشف أبعاد وملابسات القضية ويتابع النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد التحقيقات أولا بأول مع المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للنيابة.

الجدير بالذكر أن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية تم انشاؤه عام ١٩٨٨ كمنظمة مهنية

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



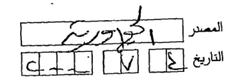
تقوم بالدراسات والأبحاث والاستشارات التطبيقية فى مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية فى مصر والوطن العربى.

عادل السروجى

منع سعد الدين إبراهيم من السفر

امر المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام بادراج اسم الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للسلام على قوائم الممنوعين من السفر. كانت نيابة أمن الدولة العليا قد وجهت عدة اتهامات لمدير مركز ابن خلدون تمثلت فى تلقيه اموالا من منظمات اجنبية تعمل فى مجال حقوق الانسان عن طريق استخدام اساليب احتيالية والاشتراك في تزوير محررات رسمية باعداد كشوف انتخابية وهمية لجهات اجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها واعداد بطاقات انتخابية مزورة عن الانتخابات القادمة لمجلس الشعب. وقررت النيابة حبس المتهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق فى اعقاب القبض عليه فجر السبت الماضى. كشفت التحقيقات مع المتهم حصوله على مبلغ ٣,٥ مليون جنيه من احدى الدول الاجنبية مقابل قيامه باعداد مواد اعلامية وتقارير تسيء الى سمعة مصر بالخارج ومحاولته احداث فتنة طائفية بين المسلمين والاقباط عن طريق بثه تقارير مغلوطة ومعلومات غير حقيقية وانتاجه فيلما سينمائيا يتضمن اسقاطات على الرموز الوطنية ويسيء الى مصر ويهدد الاستقرار الاجتماعي للبلاد

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



تحقيقات نيابة أمن الدولة :

رشاوى سعدالدين ابراهيم.. تجاوزت ٦ ملايين جنيه

مركز ابن خلدون أعد أبحاثاً.. تسيء لمصر.. تضر بالوحدة الوطنية

كتب ـ جمال عقل :

كشفت تحقيقات نيابة امن الدولة مع د.سعدالدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون انه تلقى امـوالا ورشـاوى من عـدة جـهـات اجنبية تجاوزت ٦ ملايين جنيه لامدادهم بمعلومات سياسية واقتصادية وامنية تضر بالمصالح الوطنية.. وان مجلس إدارة المركز يضم العديد من الصحفيين والفنانين.

اوضحت تحقيقات هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف العشماوى وكيل اول النيابة بإشراف هشام سرايا المحامى العام الأول أن المركز تلقى اموالاً من مؤسسة فورد الأمريكية التى أعد لها المركز عدة ابحاث بعنوان «الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى».

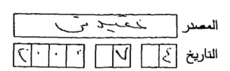
كشفت التحقيقات حصول المركز على دعم مالى على هيئة رشاوى من مؤسسات «كونراد» وأدينا ومؤسسة فريدريش ايبرت وغيرها من منظمات حقوق الإنسان مقابل ابحاث تسيء لمصر وتهدف لضرب الوحدة الوطنية بالبلاد خاصة بعد أحداث قرية الكشح الأولى والثانية.

واجه فريق التحقيق د.سعدالدين ابراهيم ونادية عبدالنور المدير المالى والإدارى بمركز ابن خلدون وأسامة حماد مراقب الحسابات بأصول الشيكات التى تلقاها المركز من تلك المؤسسات الاجنبية.

قامت أجهزة الأمن بمشاركة فريق من رؤساء النيابة بالتحفظ على خزينة حديدية من ذات الحجم الكبير عثر عليها بفيلا د.سعدالدين ابراهيم بمنطقة المعادى أثناء تفتيشها ورفض فتحها بزعم انها خاصة بزوجته الامريكية الجنسية لكن فريق البحث تمكن من فتح الخزينة وعثر بداخلها على مستندات هامة وشيكات ومستندات وكل ما يخص مركز ابن خلدون.

انتهت نيابة امن الدولة من سماع عدد من العاملين بالمركز وتم اخلاء سبيلهم بعدما اكدت التحريات عدم تورطهم بينما امرت بضبط واحضار عدد من المسئولين بالمركز.

قالت مصادر مطلعة أن مركز ابن خلدون كان يستعد لانتخابات مجلس الشعب المقبلة وتم التحفظ على ١٥ الف بطاقة انتخابية للناخبين بالقاهرة والمحافظات تبين أن المركز كان قد جمعها لوضع خطة خوض المعركة الانتخابية بعد شرائها من الناخبين مقابل جنيه واحد للبطاقة.


المصدر
التاريخ

عقيدتى
دائماً
على حق:

مركز ابن خلدون.. أساء لسمعة مصر

تلقى أموالاً من جهات أجنبية.. وزور محررات رسمية

بعد تحقيقات استمرت عدة ساعات مع الدكتور سعدالدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية، ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.. أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة بحبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات واتهامه بعدة تهم من بينها جمع أموال بدون ترخيص من الجهات المختصة، وقبول مبالغ مالية من جهات أجنبيه بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية لمصر عن طريق انتاج فيلم سينمائى يسىء الى سمعة مصر بالخارج، وتلقى أموال من منظمات أجنبية تعمل فى مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام طرق احتيالية، والاشتراك فى تزوير محررات رسمية باعداد كشوف انتخابية وهمية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.
وقد بلغت جملة ما تلقاه من أموال من الخارج أكثر من مليون جنيه لاعداد تقارير مشبوهة

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: عقيدتي
التاريخ: ٤ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٩٧

ومغلوطة عن أوضاع الاقباط في مصر والأوضاع بالدول العربية مما يمس السلام الاجتماعي.

وكان قد تمت مداهمة مسكن الدكتور سعدالدين ابراهيم بالمعادي ومركز ابن خلدون الذي يديره بمنطقة المقطم بمعرفة نيابة امن الدولة وعثر على العديد من الاوراق التي تؤكد جملة الاتهامات التي وجهتها له النيابة

وكشفت التحقيقات عن الدور الذي يقوم به مركز ابن خلدون في إثارة قضايا داخلية تستهدف زعزعة الاستقرار الاجتماعي للبلاد. وقد ضبط داخل المركز سيدة سودانية الجنسية تحوم حولها الشبهات، وكانت هذه السيدة وتدعى نادية عبدالنور هي بداية الخيط في كشف النقاب عن خفايا المركز واتصالاته بجهات أجنبية، وانها حققت ربع مليون جنيه للتستر على المبالغ التي كانت تأتي للمركز من الجهات الأجنبية.

عقيدتي ومركز ابن خلدون

كانت عقيدتي أول من كشف مخالفات وتجاوزات مركز ابن خلدون ونشرت عدة موضوعات عن مشروعاته المشبوهة وأكدت من خلالها أن المركز ورئيسه الدكتور سعدالدين ابراهيم يتلقون أموالاً من الخارج للقيام باعمال من شأنها أن تسيء الى سمعة مصر وتضر بمصلحة الوطن وتحاول فرض الوصايا على الشعب المصري دون تفويض شعبي أو حكومي.. وتتعمد تشويه صورة الإسلام وتحاول الوقيعة بين المسلمين والاقباط

فقد بدأت عقيدتي منذ بداية العام الماضي سلسلة موضوعاتها عن مركز ابن خلدون ومتابعة الندوات المشبوهة التي يعقدها المركز بين الحين والآخر ونبهت مؤخرا الى الدور الخطير الذي يحاول أن يلعبه المركز بين الشباب وفي التجمعات العشوائية وكذلك محاولته وضع مناهج دينية مشبوهة للتعليم الديني في مصر.. وحذرت عقيدتي من هذه المناهج التي اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين براءته منها واعتراض مجلس الشعب عليها ورغم ذلك ظل المركز ينظم ندوات تدريبية للمدرسين والطلبة لتطبيق هذه المناهج المشبوهة التي كشفت عقيدتي ضلالها وزيفها على مدى ثمانية اعداد متتالية بدأت في أول ابريل من العام الماضي.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الحياة
التاريخ ٤ / ٧

إدراج اسم سعد الدين ابراهيم على قوائم الممنوعين من السفر

مصر: اعتقال ثمانية لعلاقتهم بـ"مركز ابن خلدون"

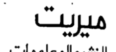
□ تحولت الاجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية الى حملة استهدفت تطويق «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» بعدما أمرت النيابة بالقبض على ثمانية من العاملين في المركز من مساعدي الدكتور سعدالدين ابراهيم واخضعتهم لتحقيقات بدأت مساء أمس تتعلق بالادوار التي قاموا بها منذ تأسيس المركز العام ١٩٨٨. ومعروف أن سكرتيرة ابراهيم تقضي مثله فترة حبس احتياطي لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.

□ *القاهرة - محمد صلاح*

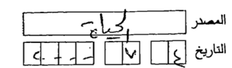
■ اتخذت قضية القبض على رئيس مركز «ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم ابعاداً جديدة بعدما ألقت السلطات المصرية أمس القبض على عدد من العاملين في المركز وأحالتهم على نيابة أمن الدولة العليا، التي اخضعتهم لتحقيقات في شأن معلومات عن تورطهم في مخالفات مالية ووقائع تتعلق بالتعامل مع جهات أجنبية.

واصدر النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد امس قراراً بإدراج اسم ابراهيم ضمن قوائم الممنوعين من السفر لاتهامه بجمع أموال من دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة وقبول مبالغ مالية من دولة اجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية لمصر عن طريق انتاج فيلم سينمائي يسيء الى سمعة مصر في الخارج، وتلقي أموال من منظمات اجنبية تعمل في مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام اساليب احتيالية والاشتراك في تزوير محررات رسمية بإعداد كشوف انتخابية وهمية لجهات اجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها، كذلك إعداد بطاقات انتخابية مزورة عن الانتخابات القادمة لمجلس الشعب».

وعلمت «الحياة» أن من بين الذين صدرت قرارات من النيابة باعتقالهم كلا من مدير مشروع المشاركة السياسية في الانتخابات في المركز خالد فياض والعاملين في المركز ممدوح السمبيسي ومحمد عمران وطارق حسان وتامر نبيل وأحمد عطة وابراهيم كمال وحسن سيد صالح، وورد اسم الكاتب علي سالم ضمن التحقيقات باعتباره كتب سيناريو فيلم «ادخل شريكا وشارك» الذي اعتبرته النيابة دليل إدانة لابراهيم والعاملين في المركز على اساس أنه يضم اسقاطات سياسية تسيء إلى الأمن القومي للبلاد. لكن حتى مساء أمس لم يتلق سالم ما يفيد استدعاء النيابة له، لكن مصادر مطلعة رجحت أن يستدعى في وقت لاحق لسماع اقواله. وواجهت النيابة المتهمين بمعلومات أدلت بها سكرتيرة ابراهيم السيدة نادية أحمد عبدالنور التي تقضي فترة حبس احتياطي لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات والتي كانت الشرطة قبضت عليها قبل ثلاثة أيام. كما عرضت عليهم وثائق



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



ومـلـفـات ضـبطت داخل المركز اعتبرتها أدلة على تورطهم في نشاطات مضرة بالبلاد، وكذلك ايصالات عليها توقيعهم تثبت تلقيهم أموالاً في مقابل ادائهم أدواراً في قضايا الانتخابات والاقباط والتركيبة السكانية لمصر وبعض الدول العربية، وتنظيم والمشاركة في ندوات ومؤتمرات واجتماعات تمت خلالها مناقشة الاوضاع الداخلية في مصر ووضع خطط لإجراء ابحاث لتسليمها إلى جهات اجنبية لتستغل في الإساءة إلى مركز مصر لدى تلك الجهات.

وسمحت السلطات أمس للسيدة باربرا ابراهيم زوجة رئيس «مركز ابن خلدون» بزيارته في سجن طرة، وقالت لـ«الحياة» عقب الزيارة إنها وجدته في صحة جيدة، وحال معنوية عالية، مشيرة إلى ان زوجها أعرب عن ثقته بإطلاقه في وقت قريب لكونه «لم يرتكب أي جريمة»، وأن الاعتبار «سيرد إليه سريعاً». واضافت ان «زوجها لم يشك من سوء معاملة أو إجراءات خاصة داخل السجن»، وانها لاحظت «معاملة طيبة وكريمة من جانب الضباط والجنود في السجن، لكونهم على علم بالمكانة العلمية التي يمثلها سعد الدين ابراهيم».

واستغرب علي سالم اعتبار فيلم «ادخل شريكاً وشارك» دليل إدانة لابراهيم، ونفى أن تكون السلطات حققت معه في شأن توليه كتابة السيناريو. وروى لـ«الحياة» تفاصيل تعاقده مع «مركز ابن خلدون» لإعداد الفيلم، وقال: «قبل نحو شهرين طلب مني ابراهيم إعداد فيلم يحث الناس على الذهاب الى الدوائر الانتخابية والمشاركة الإيجابية في العملية الديموقراطية، وارسل لي المسؤول السياسي في المركز خالد فياض الذي أبلغني أن الفيلم يأتي ضمن مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي. وهذه مسألة لا تهمني. ورأيت أن الصعوبة الوحيدة تتعلق بالعملية الإبداعية وكتابة فيلم دعائي لا تزيد مدته عن ربع ساعة. وحضرت مع مسؤولي المركز ندوة عقدت في إحدى قرى محافظة الدقهلية عن المشاركة السياسية وتبينت أن الغرض من الفيلم دفع المسؤولين في الدولة إلى الإيمان بفكرة المشاركة، وهي مسألة لمصلحة نظام الحكم. واعتبرت أن أي جهة رسمية يمكنها إعداد فيلم عن الموضوع نفسه». وأضاف: «بعدما انتهيت من كتابة السيناريو جلست مع المخرج سامح بهلول وتناقشنا فيه وطلب إجراء بعض التغييرات واحترمت رغبته وتركته يكمل بقية الخطوات. ثم عرضت على المركز أن يلجأ إلى منتج منفذ حتى يخرج الفيلم بصورة جيدة لعرضه في التلفزيون المصري ليشاهده أكبر عدد من الناس. وبالفعل تم الاتفاق مع مدير شركة «فيديو كايرو» محمد جوهر. وأخيراً فوجئت بالضجة التي أحدثها الفيلم بعد القبض على سعد الدين ابراهيم»، ورأى سالم «أن البيروقراطية في مصر لا تكون سعيدة بهؤلاء الذين يقومون بتنفيذ ما تعتقد بانه مهمتها». ووصف التطورات الأخيرة بانها «منحى خطير تمر به البلاد. وتولد لدي شعور كنت تخلصت منه بعد انتهاء حقبة الستينات بأن تذهب إلى منزلك وتسأل نفسك متى سيتم القبض عليك اليوم أو غداً».

وأبدى سالم استعداده لمناقشة سيناريو الفيلم امام أي جهة، ووصف التهم التي وجهت إلى ابراهيم والمشاركين في إعداد الفيلم بانها «غريبة للغاية»، لافتاً الى أن تهمة «التعامل مع جهات اجنبية كان يمكن تصديقها إذا أطلقت في الستينات». وتساءل: «لماذا اسيء الى سمعة مصر؟ وما هو المقابل؟»، وكشف انه تقاضى مبلغ ألف جنيه فقط نظير كتابة السيناريو، لافتاً إلى أن المبلغ يساوي كتابة مقال ينشر في أي صحيفة عربية.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٤ / ٧ / ٢٠٠٠

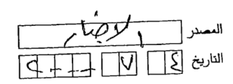
سعد الدين إبراهيم.. بقوائم الممنوعين من السفر

أمر المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام امس بادراج اسم الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للسلام المتهم بتلقى أموال من الخارج دون الحصول على اذن مسبق من الجهات المختصة على قوائم الممنوعين من السفر.

علمت «الجمهورية» أن مركز ابن خلدون له مقر آخر بالعقار رقم ١٤ شارع الجمهورية يديره د. سعد الدين باسم «مركز هدى لدعم الناخبات».

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



فى قضية مركز ابن خلدون:

سعد الدين إبراهيم اشترى شقة بـ١٥٨ ألف جنيه وأجرها بـ٢٤٠ ألف جنيه للمشروع
النيابة تحقق مع ٨ متهمين لتزوير ١٤ الف بطاقة انتخابية

كتبت خديجة عفيفى ومحمد صلاح الزهار:

بدات نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات مع ٨ متهمين من اعضاءمركزابن خلدون لاتهامهم بالمشاركة والاتفاق الجنائى فى تزوير ١٤ الف بطاقة انتخابية وامرت النيابة بحبس خالد فياض مدير المشروع بالمركز واخلاءسبيل زينب جمعة الموظفة بالمركز، ومازالت التحقيقات مستمرة مع باقى المتهمين قام المحامون بتقديم طلب الى المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول بأنهم حضروا مع المتهمين حتى منتصف الليل ولم يتمكنوا من الحضور معهم اثناء التحقيق.. وبمواجهة المتهمين اعترف البعض بتزوير البطاقات الانتخابية لبعض المواطنين، وأنكر البعض الآخر معرفتهم بعملية التزوير، وقرر المتهم خالد فياض بأن هناك اتفاقا بين مركز ابن خلدون والاتحاد الاوروبى على برنامج للتنمية السياسية والوعى الانتخابى حيث كانوا يستعينون بمثل هؤلاء الشبان ليقوموا باصطحاب المواطن الى قسم الشرطة لاستخراج بطاقة انتخابية مقابل ٥٠ جنيهات عن البطاقة الواحدة وتقيد بالدفاتر كمصاريف انتقال. من المنتظر أن تواجه النيابة الدكتور سعد الدين ابراهيم المتهم الاول فى القضية بأقوال خالد فياض. ومازالت التحقيقات مستمرة.

كشفت التحقيقات ان د. سعد الدين ابراهيم تقاضى مبلغ ثلاثة ملايين يورو من الاتحاد الاوروبى نظير قيامه بعمل مشروع يهدف الى توعية المواطنين وحثهم على المشاركة فى الحياة السياسية. ومازالت التحقيقات جارية باشراف المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام.

الاشخاص الذين تم القاء القبض عليهم هم ممدوح منصور السبنسى بمركز المعلومات بمركز ابن خلدون ومحمد ابراهيم عمران وطارق حسان من الارهابيين التائبين المفرج عنهم وهو من منطقةامبابة وخالد احمد فياض باحث بمركز ابن خلدون وتامر محمد نبيل واحمد عطا من الموظفين


ماهر عبد الواحد

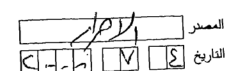
العموميين وابراهيم كمال وحسن سيد صالح من المشاركين فى مشروع البطاقات الانتخابية..

كشفت التحقيقات ان الدكتور سعد الدين ابراهيم كان يدفع لهؤلاء الأشخاص مبلغ ٧٥ قرشا عن كل اسم من الاسماء التى يتم تدوينها فى البطاقات الانتخابية فى حين كان يحصل لنفسه على ستة جنيهات عن كل شخص من مبلغ المنحة التى دفعها الاتحاد الاوروبى.. كشفت التحقيقات ايضا ان سعد الدين ابراهيم عندما شعر بكثرة مطالبات ومتابعات الاتحاد الاوروبى بنتيجة تنفيذ مشروع توعية الناخبين لجأ بواسطة الاشخاص العشرة الى تزوير نموذج للبطاقة الانتخابية وباستخدام ديسكات مسجل عليها اسماء ١٠ الاف شخص قام بملء البطاقات الانتخابية باسماء هؤلاء الأشخاص.

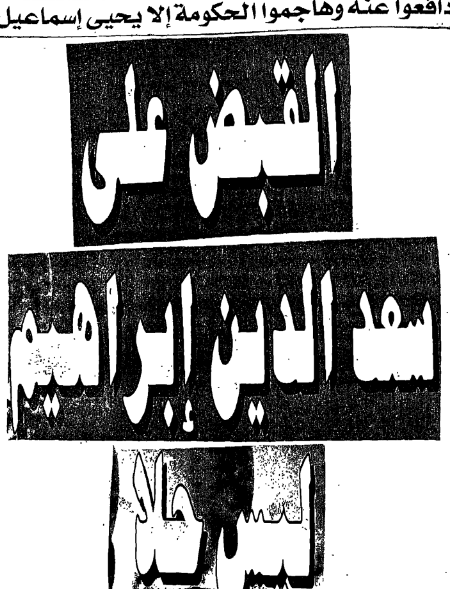
كشفت التحقيقات ايضا ان د. ابراهيم قام بشراء شقة بميدان الجمهورية بمبلغ ١٥٨ الف جنيه وقام بتاجيرها لأحد المشروعات التى يشرف عليها المركز وهو مشروع الناخبات بمبلغ ٢٠ الف جنيه شهريا خصما من اجمالى النفقات المقدمة كمنحة لاجراء المشروع.. ومن المنتظر ان يصدر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا قرارا باستدعاء المنتج المنفذ لفيلم «ادخل شريك وشارك» وكاتب السيناريو على سالم والفنان محمد نوح موزع موسيقى الفيلم.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



دافعوا عنه وهاجموا الحكومة إلا يحيى إسماعيل



ميريت
للنشر والمعلومات

٦ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الأحرار
التاريخ ٤ / ٧ / ٢٠٠٠

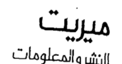
حافظ أبوسعدة:

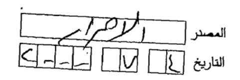
مركز ابن خلدون ليس الجهة الوحيدة التى تتلقى أموالاً من الخارج

تختلف ردود الافعال بين المثقفين وجمعيات حقوق الانسان حول قضية القبض على د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بتهم تلقى اموال من الخارج وتصدير افكار ومعلومات تسئ الى مصر.. واتفق الجميع على ان المركز يعمل منذ سنوات طويلة بنفس الاسلوب والمنهج فلماذا تذكرته الحكومة هذه الايام..

ردود الفعل المتباينة فى السطور التالية.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





يؤكد حافظ ابوسعدة الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ان قرار القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم قرار عصبى لانه يخالف ما يصرح به المسئولون وتوجهات الحكومة نحو اقرار حقوق الانسان والتعاطف مع قضايا حقوق الانسان بالاضافة الى انه فى الوقت الذى توافق فيه وزارة الشئون على التصريح لهذه المنظمات والجمعيات بحرية العمل نجد مثل هذه الاجراءات التى تمثل تهديدا شديدا لها.

اغلاق الابواب

ويتساءل هل نلتزم الصمت حتى تغلق جميع المنظمات والجمعيات ابوابها وحتى تظل هذه التوجهات تروعنا وتفزعنا وتظهر مصر بمظهر الدولة التى تقمع حقوق الانسان مشيرا الى ان هذه الاجراءات ومن بينها القبض على الدكتور سعد الدين تسئ الى سمعة مصر ومضادة لجهود منظمات حقوق الانسان التى تعمل على اقرار الحريات ومنها حرية البحث والدراسة وحرية الكلام والرأى والتعبير.

ويضيف ان مصر توجد بها بنية اساسية لدولة ديمقراطية ننادى بتدعيمها من خلال تقوية الاحزاب ومنظمات حقوق الانسان والجمعيات الاهلية وغيرها من المنظمات التى تمثل سياجا ضد الافكار المتطرفة او استهداف مجتمعاتنا الديمقراطية.

ويشير الى ان الديمقراطية هى الحل وهى الوسيلة لمواجهة الفساد وحماية المال العام اما كيل الاتهامات والقاء القبض على المواطنين جزافا فلن يكون حلا ابدا.

والقبض على الدكتور سعد هو رسالة موجهة الى كل منظمات حقوق الانسان وتستهدف وقف مبادرات المجتمع المدنى وتفريغ المجتمع من مؤسساته مشيرا الى ان المنظمة اعربت عن تضامنها مع الدكتور سعد وناشدت جميع مؤسسات المجتمع المدنى بالدفاع عنه.

وحول اتهامه بتشويه سمعة مصر والعمالة للخارج وتلقى الاموال من جهات اجنبية يؤكد حافظ أبوسعد ان هذه [illegible] الزمن وان [illegible]

اليها عندما تريد وقف نشاط اية مؤسسة او تحجيمها فقد استخدمت هذه المقولات حتى مع الاحزاب.

قرار الحاكم العسكرى

ويرى عبدالعزيز محمد نقيب المحامين بالقاهرة سابقا ان الاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين ابراهيم مركز على انه تلقى تمويلا من جهات اجنبية دون الحصول على اذن من وزارة الشئون الاجتماعية وهذه المخالفة تخضع للقرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ الصادر من الحاكم العسكرى والذى يمنع جمع اية تبرعات دون اخطار وزارة الشئون الاجتماعية موضحا ان القبض على الدكتور سعد الدين موزون بامر الحاكم العسكرى وليس بميزان الدستور والقانون ويشير الى ان مخالفة احكام الاوامر العسكرية منصوص عليها فى قانون الطوارئ ويعاقب عليها بالحبس وهذه مخالفة ادارية وتنظيمية وعقوبتها تافهة موضحا ان الحكومة ضخمت فى القضية وبالغت فى حين ان المسألة لا تستحق ذلك كله.

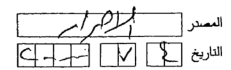
ويضيف ان مركز ابن خلدون ليس هو الجهة الوحيدة التى تتلقى تمويلا من الخارج فحتى الحكومة وهيئاتها تقبل التمويل الاجنبى.

وحول اتهام الدكتور سعد بالعمالة لجهات أجنبية يؤكد عبدالعزيز محمد ان العمالة لفظ مفكوك ويتساءل من الذى يحدد وجود عمالة او عدم وجودها مشيرا إلى ان الترجمة القانونية لكلمة عمالة هى التجسس فهل كان سعد الدين ابراهيم يتجسس بمعنى ان نشاطه كان يمس الاسرار العسكرية او الامن القومى؟ ويرى ان هذه امور سياسية وان المسألة خاصة بما ذكر عن تشكيل لجنة لمراقبة نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وحماس سعد الدين ابراهيم لتشكيل هذه اللجنة مشيرا الى ان الحكومة ارادت قطع الطريق على تشكيل هذه اللجنة ومنعها من الظهور على ارض الواقع لان اللجنة السابقة التى تشكلت فى انتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٩٥ من شخصيات ومنظمات عديدة هاجمت الانتخابات وادانت ممارسات الحكومة والحزب الحاكم ولذلك جاء



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



تحقيق- أحمد عطية

القبض على سعد الدين ابراهيم للحيلولة دون ظهور هذه اللجنة لان الحكومة تضيق باى تحرك من جانب الرأى العام لضمان نزاهة الانتخابات.

ويرى ان الاتهامات التى وجهت للدكتور سعد الدين بالعمالة وتشويه سمعة مصر وتلقى تمويل من جهات اجنبية اتهامات مشلولة لان اى انسان يستطيع اجراء دراسة او كتابة مقال فى صحيفة وتقوم وسائل الاعلام الاجنبية بنقلها او بثها على شبكة الانترنت كذلك تحصل الجهات الاجنبية على الدراسات التى تجرى فى مصر وغيرها فهل نتهم من اجروا هذه الدراسات بالعمالة؟ ان اجهزة الاتصال الحديثة تنقل كل شئ وليس من المعقول ان نعاقب اصحاب الدراسات على ذلك وليس من المعقول ان نخاف من اجراء الدراسات والبحوث.

ويؤكد ان القانون الموجود والتى لا تخلو نصوصه عن شئ من الخروج على الدستور يمنع الباحثين من اجراء استفتاء بدون استئذان الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ويخلص الى ضرورة ان تظل حرية التعبير والبحث مصونة وان تطلق حرية الافراد فى اجراء الدراسات والاستفادة من نتائجها على كافة المستويات.

يقول شمس الدين محمد السيد عضو المنظمة المصرية لحقوق الانسان وعضو لجنة الحريات بنقابة المحامين ان سعد الدين ابراهيم تجاوز حدود الحريات المكفولة لاى مواطن طبقا لما تنص عليه القوانين فهو يجمع معلومات مشبوهة تضر بمصالح مصر وامنها مشيرا الى انه ضد القبض على اى شخص دون وجه حق ودون وجود اتهام محدد.

ويرى ان الحكومة تركت الحرية لسعد الدين ومركز ابن خلدون اكثر من اللازم مع انه يتصل بجهات خارجية منذ سنوات طويلة ويحصل على دعم واموال موضحا انه كان ينبغى أن يوقف عند حده منذ سنوات.. والقبض على د.سعد تأخر كثيراً وكان يجب ان يتم منذ زمن طويل موضحا انه رغم كونه عضواً فى منظمة حقوق الانسان ولجنة الحريات بنقابة المحامين ويدافع عن الحريات وعن المتهمين فى قضايا الرأى لكنه يرى ان الدفاع يجب ان يكون عن هؤلاء الذين يحملون فكرا له قيمته واهميته اما سعد الدين فلا يحمل فكرا وانما يميل الى الصهيونية وينتهز مناخ الديمقراطية والحريات ويستغل كل ذلك ضد الشعب المصرى.

ويضيف: نحن لا نتدخل فى الاتهامات التى وجهها امن الدولة للدكتور سعد لأن هذا الجهاز رأى بكل تاكيد ان هناك اتهامات ومخالفات بالاضافة الى المعلومات التى يبثها المركز والاموال التى يحصل عليها من الخارج والتى تفوح منها رائحة نتنة وهذا ما نضع عليه علامات استفهام وتعجب.

ويؤكد اننا دافعنا عن اصحاب الفكر فقد سبق ان دافعنا عن الدكتور محمد السيد سعيد عندما القى القبض عليه فى بداية التسعينات ووقفنا الى جانبه كاعضاء فى لجنة الحريات وكذلك دافعنا عن منتصر الزيات كما دافعنا عن مجموعة المحامين الاسلاميين الذين القى القبض عليهم لان هؤلاء جميعا رغم اختلاف توجهاتهم يحملون افكارا ويدافعون عنها ولا يتصلون بجهات اجنبية ولا ينشرون معلومات تضر بامن البلاد ومصالحها.

ويشير الى ان مصلحة مصر يجب ان توضع فى المقام الاول وان نكون واعين وان نفرق بين الذين يسيئون الى سمعة مصر والذين يعملون على خدمتها وخدمة شعبها موضحاً انه بالنسبة لقضية الدكتور سعد الدين فاننا لانريد التمحك بالحريات وحقوق الانسان والا كنا كمن ينادى باطلاق العنان للذين يريدون ان يعبثوا فى الارض فسادا ويعبثوا بامن البلاد.

ويخلص الى القول ان مشروعات سعد الدين تشم فيها رائحة الصهيونية والماسونية فهو يستغل مناخ الحريات وقضايا الاقليات لمصالح شخصية ومادية.

خلافات موضوعية

وحول الخلافات والمعارك التى دارت بين جبهة علماء الازهر ومركز ابن خلدون ورأى الجبهة فى القبض على الدكتور سعد الدين يقول الدكتور يحيى اسماعيل امين عام جبهة علماء الازهر السابق ان خلافات اساتذة الازهر مع سعد الدين ليست لشخصه وانما لان مركز ابن خلدون ممثلاً فى الكثيرين من العاملين فيه قاموا بالهجوم على الثوابت وازدراء المقدسات وهو احد المراكز التى تدعو للتطبيع مع الصهاينة بل ان الدكتور سعد الدين يفاخر بانه زار اسرائيل ويعلن انه سيزور اسرائيل فى كل مناسبة.

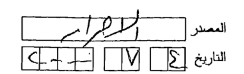
ويضيف الدكتور يحيى ليس بيننا وبين سعد الدين خصومات شخصية وانما مواقف نؤمن نحن بها ولا يؤمن هو بها ونحن ندافع عما نراه صحيحا من وجهة نظر الدين.

ويشير الى ان القبض على سعد الدين مثل القبض على غيره ممن يسيئون الى سمعة البلد ويتصلون بعملاء فى الخارج من اجل مصالح خاصة ونحن يجب علينا ان ننتظر ما تسفر عنه التحقيقات.

ويعرب عن دهشته لالقاء القبض على سعد الدين فى هذا الوقت رغم انه معروف منذ زمن طويل للعامة والخاصة بنشاطه المشبوه وافكاره التى لا تخدم البلد.

ويتساءل عن اسباب السكوت على سعد الدين وتركه يمارس انشطته المشبوهة طوال السنوات الماضية وترك مركز ابن خلدون يضرب يسارا ويمينا وينهش فى قضايا عديدة ما كان يحق له الحديث عنها.

وحول سؤال بان القبض على سعد الدين بغض النظر عن توجهه يعد انتهاكا لسيادة القانون ومن



المكن ان يمارس مع غيره مثلما تم ممارسته معه
اجاب الدكتور يحيى اسماعيل قائلا: اتمنى ان تحكم مصر بالقانون الطبيعى وان تسودها الشريعة الاسلامية والا تحكم بقوانين الطوارئ لان مصر اكرم من ان تحكم بقانون وضعه الانجليز فهم الذين فرضوا الاحكام العرفية على مصر اثناء الحرب العالمية الاولى.

ويضيف نحن نرجو من الله ان يطهر ساحتنا من هذا القانون الظالم وان تحيا الامة كلها وتحكم بالقانون الطبيعى.

ويؤكد انه لايجوز طبقا لذلك القبض على اى مواطن الا باتهامات محددة مشيرا الى ان سعد الدين ابراهيم معروف منذ سنوات طويلة باتصالاته بالجهات الاجنبية وقد نشرت عنه الصحف الكثير ولا اعرف لماذا لم تتحرك الحكومة الا فى هذا الوقت المتأخر؟

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: المساء
التاريخ: ٠٤ - ٠٧ - ٢٠٠٠

فى قضية مركز ابن خلدون

تهمة الاشتراك فى تزوير بطاقات وقوائم الانتخابات لـ ٧ أشخاص

مواجهة المتهمين ببعضهم.. وأخرى مع سعد الدين إبراهيم

إخلاء سبيل زينب جمعة لعدم ثبوت أدلة ضدها

الفيلم التسجيلى تضمن إسقاطات متعمدة ضد نظام الحكم

كتب - على محمدى وإبراهيم العزب:

وجهت نيابة امن الدولة العليا تهمة الاشتراك والاتفاق الجنائى فى تزوير البطاقات والقوائم الانتخابية للمتهمين السبعة فى قضية مركز ابن خلدون وهم: خالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية ومعاونوه محمد ابراهيم عمران وابراهيم كمال وحسن صالح وطارق حسان وممدوح منصور وتامر نبيل واحمد عطا.

قامت النيابة بإجراء مواجهة بين المتهمين وعرض اقوالهم واعترافاتهم.. وتواصل تحقيقاتها مع المتهمين بعد ان تم اخلاء سبيل «زينب جمعة» احدى المعاونات لمدير المركز لعدم ثبوت اتهامات وادلة ضدها..

اعترف بعض المتهمين فى التحقيقات بأنهم قاموا بملء البطاقات الانتخابية باقوال واراء اشخاص وهميين دون ان يتقابلوا معهم او يصطحبوهم إلى اقسام الشرطة لاستخراج بطاقات انتخابية صحيحة لهم وقد قدموا قوائم انتخابية باسماء مزيفة الى مركز المشاركة السياسية وحصلوا على مبالغ مالية كبيرة وتقدر بخمسة جنيهات عن كل بطاقة من الـ ١٧ بطاقة انتخابية التى تم ضبطها بحوزة الدكتور سعد الدين ابراهيم.

ذكر خالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية فى التحقيقات أن هناك اتفاقا مع الاتحاد الأوروبى ومركز ابن خلدون على وضع برنامج للتنمية السياسية والوعى الانتخابى للمواطنين ينفذ على اربع مراحل.. الاولى هى إعداد البطاقات الانتخابية والثانية عمل ندوات سياسية يدعى اليها كبار الشخصيات ليتحدثوا عن العملية الانتخابية والمرحلة الثالثة هى انتاج فيلم تسجيلى عن العملية الانتخابية ثم المرحلة الرابعة وهى مراقبة انتخابات مجلس الشعب القادمة.

أضاف.. ان تعليمات وزارة الداخلية بمنع عمليات القيد الجماعى للناخبين جعلته يستعين ببعض الشباب واتفق معهم على مبلغ ٥ جنيهات عن كل بطاقة انتخابية يجرى استخراجها لبعض المواطنين فى ٤ محافظات هى.. القاهرة والجيزة وقنا والدقهلية وان هذا المبلغ يصرف للشاب كمصاريف انتقال..

وتقوم النيابة باستدعاء منفذ الفيلم التسجيلى «جوهر كايرو فيلم» وعلى سالم صاحب السيناريو والحوار كما تقوم النيابة بمواجهة سعد الدين إبراهيم باقوال واعترافات مدير مركز المشاركة السياسية والمتهمين الستة بتزوير البطاقات الانتخابية.

قدم المحامون الخمسة وبرأسهم حافظ أبوسعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان طلبا إلى المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا بأنهم توجهوا إلى مقر النيابة للحضور مع المتهمين لكن الظروف داخل النيابة حالت دون مثولهم معهم فى غرف التحقيقات.

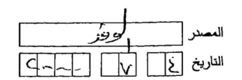
قامت النيابة بمعاينة مقر مركز ابن خلدون للمرة الثانية.

كانت اجهزة الأمن بوزارة الداخلية قد تمكنت من القبض على المتهمين السبعة وقدمتهم إلى النيابة تنفيذا لقرارها بضبطهم بعد ان ثبت تورطهم فى عمليات ملء البطاقات والقوائم الانتخابية المزورة باسماء وهمية وتم التحفظ عليها بواسطة النيابة.

تابع عملية القبض على المتهمين اللواء حبيب العادلى

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

وزير الداخلية الذى اصدر تعليمات مشددة لرجال الشرطة بضبط واحضار اى شخص يصدر ضده قرار من نيابة أمن الدولة وتقديمه على الفور لسلطات التحقيق وقد وضعت مباحث أمن الدولة كل امكانياتها لسرعة ضبط اى متهمين اخرين تكشف التحقيقات عن تورطهم فى القضية..كشفت اجهزة الأمن ان الفيلم الذى قام بتمويله الدكتور سعد الدين إبراهيم مدته ١٧ دقيقة ويتضمن حوارا بين بطلة الفيلم الشابة صفاء والممثل أحمد صيام ويركز على سير العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة علاوة على انه يتضمن اسقاطات كثيرة على النظام بتزوير الانتخابات باسلوب عمدى يحث على الإثارة وقام بإجراء السيناريو والحوار له الكاتب المفصول من اتحاد الكتاب على سالم الذى كتب هذه الاسقاطات ضد النظام والدولة وسوف تستدعيه النيابة لسماع أقواله حول هذا الفيلم المشبوه بالتعاون مع الفنان محمد نوح الذى قام بإجراء الموسيقى التصويرية.



منع سعد إبراهيم والمدير المالى لمركز ابن خلدون من السفر

كتبت ـ نجوى عبد العزيز:

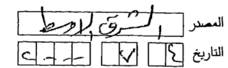
اصدر المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام، قرارا بادراج اسم الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون على قوائم الممنوعين من السفر، كما تقرر ادراج اسم نادية عبدالنور المدير المالى للمركز «سودانية الجنسية» على قوائم الممنوعين، تم ابلاغ المنافذ والموانئ والمطارات بالقرار بناء على طلب جهات التحقيق،

كشفت معاينة نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام، وجود اوراق ومستندات وتقارير داخل المركز، كما تبين تورط سعد ابراهيم فى تلقى اموال من الخارج تبلغ ٢٢٠ الف دولار، كما تم القبض على خالد فياض مدير مشروع المشاركة السياسية وكان قد قام بتسجيل المواطنين فى الانتخابات عن طريق بطاقات مزورة منذ سنوات.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



الأمن المصري يبحث عن آخرين في قضية سعد الدين إبراهيم

القاهرة: «الشرق الأوسط»

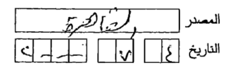
بدأت سلطات الأمن المصرية عمليات تحريات واسعة للكشف عن اي شخص يثبت انه متورط في القضية المتهم فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

وكان اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية المصري قد اصدر توجيهات صارمة بضبط كل من يثبت تورطه في هذه القضية.

وكشفت التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة عن العديد من المستجدات من بينها وجود 15 شيكاً بنكياً في المركز مقبولة الدفع بلغت قيمتها 200 ألف دولار. وهي شيكات وردت من العديد من الدول الأجنبية، وكذلك اقراص كومبيوتر ومعلومات عن الأقليات في الوطن العربي. وعثرت سلطات الأمن على خزينة حديدية تضم مبالغ مالية نفى المتهم توفره على رقمها السري، مؤكداً ان الرقم السري في حوزة زوجته. ووردت في تحريات الأمن بعض الأسماء منها الدكتور أحمد صبحي منصور الأستاذ السابق بجامعة الأزهر والذي سبق فصله من الجامعة بعد أن هاجم السنة النبوية الشريفة وقام بتنظيم ندوات في المركز دعا إليها من يؤيد أفكاره. وكشفت التحقيقات عن إقدام رئيس مركز ابن خلدون على انتاج فيلم تسجيلي عن الانتخابات في مصر من خلال شركة «جوهر فيديو كايرو» وسدد 20 ألف دولار للشركة. واتفق مع الفنان محمد نوح علي اعداد الموسيقى التصويرية للفيلم مقابل خمسة آلاف دولار. وعقد اتفاقاً مع السيناريست علي سالم على كتابة السيناريو مقابل ستة آلاف دولار. واتفق مع الممثل أحمد صيام وممثلة ناشئة على بطولة الفيلم مقابل 4 آلاف دولار لكل واحد منهما على ان يتم بيع الفيلم للاتحاد الأوروبي مقابل 200 ألف يورو.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



ردود أفعال مختلفة للقبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم

على سالم: أنا وسعد الدين تخيلنا أن فيلمنا سيعجب الحكومة

أثارت واقعة القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم ردود افعال متباينة تتراوح ما بين استقبال الواقعة بنوع من الأرتياح عند البعض مشيرين إلى موقفه من قضايا التطبيع وبين الاحساس بالقلق عند البعض الآخر الذى استند إلى أن لسعد أعمالا كثيرة ساهمت فى الدعوة للمجتمع المدنى .

وقد صرح للقاهرة الكاتب المسرحى على سالم ـ كاتب سيناريو الفيلم التسجيلى الذى انتجه الدكتور سعد ووجهت له بسببه تهمة الإساءة لسمعة مصر أن الفيلم من النوع الدعائى وهدفه الدعوة لمشاركة الناس فى التصويت للانتخابات تدعيما للمشاركة السياسية وأضاف «على سالم» أنه كتب بعض المشاهد الفكاهية التى تدعم الموضوع ـ ولكنها لا تسىء لأحد ولا لسمعة مصر وأنه تصور أن الفيلم سيعجب الحكومة وستطلب عرضه فى التليفزيون مع اقتراب الانتخابات . وأضاف «على سالم» أن الفيلم يدور بين شخصيتين محوريتين « مصبرى المصرى» و« نصره المصرى» يفكران فى عمل مشروع فيختارا مشروعا يسميانه « نجاح بلد» يقومان فيه بدعوة الناس للمشاركة السياسية وليس فيه أى شىء يسىء لسمعة مصر .

من جهته صرح الدكتور أحمد صبحى منصور أن علاقته بمركز ابن خلدون كانت لا تتجاوز ثلاث ساعات يوميا وأنه كان قد عزم على ترك إدارة الحوار فى رواق ابن خلدون(!!).. وأن بعض الأصدقاء يعلمون هذه المعلومة إلا أن الله عجل بتركى لهذه الوظيفة نظرا للأحداث الأخيرة وذلك لأتفرغ لمركز الكمبيوتر الذى أنشأته.

واستدرك صبحى منصور: أنه بالرغم من هذا فإنى اشهد والشهادة لله أنه على الرغم من اختلاف وجهات النظر بينى وبين الدكتور سعد إلا أنه لم يحاول طيلة الفترة التى عملت فيها معه مصادرة حريتى.

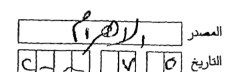
هذا وطبقا للأرقام والتقارير التى طرحت فى الفترة الأخيرة فإن مركز ابن خلدون قد تلقى إيرادات تجاوزت الـ ٢١,٥ مليون جنيه.

الجدير بالذكر أن نيابة أمن الدولة وجهت ٦ اتهامات للدكتور سعد الدين إبراهيم هى الاتصال بدول اجنبية وإمدادها بمعلومات تمس الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مصر والحصول على أموال بطرق غير مشروعة وممارسة نشاط الجمعيات الأهلية بدون ترخيص ومحاولة إحداث فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط ومحاولة زعزعة النظام والاستقرار فى مصر وتهديد السلام الاجتماعى .

وقد أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس الدكتور سعد الدين إبراهيم ١٥ يوما على ذمة القضية التى حملت رقم ١١١٣٤حصر أمن دولة عليا لسنة ٢٠٠٠ كما أمرت بحبس زينب عبد النور ١٥ يوما وإخلاء سبيل أسامة حماد ونادر جوهر . وذكرت بعض المصادر القانونية أن الدكتور سعد الدين إبراهيم طبقا للتهم المنسوبة إليه ـ قد يواجه حكما بالسجن لمدة ١٥ عاما.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



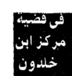
الخارجية الأمريكية تؤكد سلامة التحقيقات مع سعد الدين إبراهيم

واشنطن ـ من هدى توفيق: أكد مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية سلامة التحقيقات الجارية مع سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ومطابقتها للطرق القانونية المتعارف عليها. وأشار المسئول، في تصريحات خاصة لـ «الأهرام» إلى ان مستشارا في السفارة الأمريكية بالقاهرة زار سعد الدين إبراهيم بوصفه حاملا للجنسية الأمريكية، وأكد في تقرير بعثه إلى الوزارة بواشنطن، معاملته باحترام كامل خلال التحقيق في التهم المنسوبة إليه. وأضاف المسئول ان الوزارة اطلعت على تلك التهم التي تتعلق بسلسلة مخالفات ارتكبها، ويقع بعضها تحت طائلة قانون العقوبات، وأخرى تمس الأمن القومي المصري.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٥ / ٧ / ٢٠٠٠



حبس ٥ متهمين جدد ١٥ يوما والتحقيق مع ٣ آخرين

مدير المركز كلف المتهمين بتحرير البطاقات الانتخابية المزورة

كتب ـ أحمد موسى:

بعد تحقيقات استغرقت ٦ ساعات أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بحبس خمسة متهمين من بينهم منسق عام مشروع البطاقات الانتخابية لمركز ابن خلدون لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، ووجهت النيابة لهم تهمة الاشتراك بالتزوير فى تحرير البطاقات الانتخابية والاشتراك فى تقاضى أموال من جهات أجنبية.

وقد استجوبت نيابة أمن الدولة العليا المتهمين الخمسة وهم: خالد أحمد فياض منسق عام المشروع، وتامر محمد نبيل، ومحمد إبراهيم عمران، وطارق حسان، وأحمد عطا موظف بغرفة الأوراق المالية، وجرت مواجهتهم بالاتهامات المنسوبة إليهم، وما ورد فى التحقيقات التى يجريها هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف العشماوى وكيل أول النيابة عن قيامهم بتحرير أسماء على البطاقات الانتخابية، وقد تركزت اعترافاتهم على أن التجاوزات المالية لا علاقة لهم بها حيث إنهم لم يتقاضوا سوى مبالغ مالية بسيطة برغم قيامهم بالتوقيع على شيكات بمبالغ كبيرة كانت تصرف لمصلحة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير المركز، كما اعترفوا بأن كتابة الأسماء على البطاقات الانتخابية نفذوها بناء على تكليف من مدير المركز. وذكر المتهم محمد إبراهيم عمران أنه حرر بطاقات انتخابية لنحو ثلاثة آلاف مواطن، بينما أكد المتهم طارق حسان أن البطاقات الانتخابية كانت تأتى إليهم من مدير المركز الذى كان يعطى الإذن بصرف قيمة الشيكات المالية.

وشملت التحقيقات التى جرت عن مشاركة المتهمين القائمين على المشروع بتدوين الأسماء الخاصة بمشروع القيد فى الجداول الانتخابية التى كان يتولى المركز تنفيذها بناء على اتفاق مع الاتحاد الأوروبى نظير أموال كان يحصل عليها المركز بالإضافة إلى قيام المركز بالتعاون مع مؤسسات أجنبية أخرى والتى كانت تقوم بتمويل البرامج التى ينفذها المركز على هيئة منح، وأكد أحمد عطا الذى يعمل بغرفة الأوراق المالية أنه فقد ديسك الكمبيوتر داخل مركز ابن خلدون وكان يحتوى على أسماء المساهمين فى البورصة، وعندما أراد استرداد ديسك الكمبيوتر اكتشف تفريغ الأسماء واستخدامها فى البطاقات الانتخابية.

وسوف تقوم نيابة أمن الدولة العليا بمراجعة عدد من البنوك للتأكد من شخصية الذين قاموا بصرف الشيكات من مركز ابن خلدون وتحديد أرقام الحسابات التى أودعت فيها، وأوجه الصرف التى تمت لكشف النقاب عن الاختلاسات التى حدثت.

وقد أبلغ عدد من الشخصيات البارزة فى المجتمع الجهات المعنية بأنهم فوجئوا بأسمائهم فى مجلس أمناء مركز ابن خلدون، وأكدوا عدم مشاركتهم فى أى اجتماعات، وقد تنصل هؤلاء من أى علاقة لهم بالمركز، وأنهم فوجئوا بمخالفة مدير المركز للقانون بشأن الحصول على دعم من جهات أجنبية حيث إن قرار الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ٩٢ يحظر تقاضى أموال من جهات خارجية دون الحصول على إذن. وتواصل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع باقى المتهمين الذين طلبت القبض عليهم من العاملين فى مركز ابن خلدون والذين شاركوا فى تحرير البطاقات الانتخابية المزورة.

المصدر
التاريخ

في تحقيقات مركز ابن خلدون

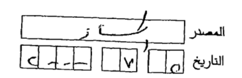
استدعاء على سالم للتحقيق أمام النيابة.. السبت القادم

زار إسرائيل عدة مرات..وأقام في فندق داود مع أجمل الفتيات

تواصل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها لليوم الثالث على التوالي مع خالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث وذلك لاستكمال التحقيقات التي تمت معه ووجهت له النيابة

عدة تهم هي المشاركة في الاحتيال على دولة أجنبية والاستيلاء على أموالها من خلال البطاقات والقوائم الانتخابية المزورة والإساءة إلى سمعة البلاد عن طريق إعداد تقارير مشبوهة والتزوير في محرر رسمي.

على محمدى
ابراهيم العزب



روى المتهم خالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون كيفية تعرفه على سعد الدين ابراهيم منذ بداية عام ٩٤ عندما اتصل بالدكتور سعد الدين تليفونياً من خلال تليفون مكتبه الذى يدونه على النشرة الدورية التى يصدرها مركز ابن خلدون عن نشاطه وتحدث معه خالد عن امكانية مشاركته فى القيام بأبحاث بصفته خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دفعة ٨٥ وانه لديه القدرة على اجراء ابحاث ودراسات ميدانية واستطلاعات للرأى وبالفعل عمل مع خالد فياض كباحث فى المركز بمكافأة شهرية ١٥٠ جنيها «بدون عقد» حتى تسلم عمله فى وزارة الاعلام كباحث عام ٩٧ واثناء قيامه باعداد ورشة عمل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكان يشرف على تنظيمها تقابل مع الدكتور سعد الدين ابراهيم أحد الحاضرين والمتحدثين فى هذه الندوة وعرض على خالد فياض أثناء تقابلهما فى الندوة ان يعمل معه كباحث في مركز ابن خلدون وبالفعل تسلم عمله مرة اخرى كباحث بمكافأة شهرية ١٥٠ جنيها وطلب منه سعد الدين ابراهيم ان يعد موضوعاً عن تنمية الوعى السياسى لدى المواطنين بالانتخابات وحثهم على المشاركة فى العملية الانتخابية وطلب منه ان يستعين ببعض الشباب ليقوموا بتسجيل اسماء الموطنين ببطاقات انتخابية حقيقية فى منطقتى ارض اللواء ببولاق الدكرور وامبابة وظلوا على مدى ثلاثة اشهر يقومون باجراء اتصالات مع الناس ومحاولة اقناعهم بتسجيل اسمائهم فى مراكز الشرطة

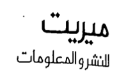
● ليحصلوا على بطاقات انتخابية حقيقية ولكن لم يستطيعوا اقناع سوى خمسة اشخاص فقط واستخرجوا لهم بطاقات حقيقية طوال الـ ٣ شهور.

● اضاف خالد فياض لم يكن يعلم ان سعد الدين ابراهيم يزور البطاقات والقوائم الانتخابية وعندما اكتشف ذلك من خلال الصور التى كان يرسلها للاتحاد الاوروبى حيث اكتشف ان بعض الصور عليها تصحيحات وكتابة اسماء بعد شطب الاسماء الحقيقية «بالكوريكتور» وعندما حاول الاستفسار عن هذا قام سعد الدين ابراهيم بنهره وطلب منه عدم مناقشته فى هذا الموضوع لانه ليس من اختصاصه وعندما تحرى وسأل من وراء سعد الدين ابراهيم اكتشف انه والمتهمة نادية عبد النور التى تمثل العقل المدبر لكل الجرائم والاعمال المخالفة والمتهمة الثانية فى قضية مركز ابن خلدون اكتشف ان هذه القوائم والسجلات خاصة باسماء بعض المستثمرين فى البورصة الاوراق المالية التى احضرها احد المعاونين بالمركز ويعمل كباحث بالبورصة وانه كان يقوم بشطب هذه الاسماء «بالكوريكتور» ويترك باقى بيانات الاسماء صحيحة بالاشخاص الاصليين.

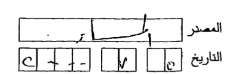
سعد الدين ابراهيم

اوضح أنه اكتشف تصحيحات كثيرة فى صور هذه القوائم الانتخابية ومكتوبة بقلم جاف أزرق مما جعله يشك فى الأمر..

وعندما واجهته النيابة بالأموال التى حصلوا عليها من الاتحاد الأوروبى.. قال خالد فياض: اننى اقيم فى شقة مفروشة مع عدد من اصدقائى فى منطقة الشرابية حيث انه يقيم باحدى قرى محافظة الغربية وان حسابه باحد البنوك الوطنية لا يزيد عن ١٠ الاف جنيه وانه لن يتسلم سوى مكافأة شهرية من الدكتور سعد الدين ابراهيم الذى يرغب فى ان يبعد كل الاتهامات الموجهة له ويحاول الصاقها بى لكنه يؤكد ان كل المستندات والفاكسات التى كان يرسلها الى الاتحاد الاوروبى كانت باسمه ويوقع عليها باسمه شخصيا وان دوره فى المركز كباحث يتقاضى مكافأة شهريا وان شخص يدعى «كريم» احد اعوان الدكتور سعد



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الدين «هارب» فى ايطاليا كان همزة الوصل بين الدكتور سعد الدين ابراهيم والاتحاد الاوروبى.

حضر التحقيقات مع المتهم خالد فياض المحامى مرتضى منصور وطلب فى بداية حضوره عن النيابة ان تسجل فى أوراق التحقيق بانه حضر مع «خالد» بصفته مبلغا عن الانحرافات والاعمال المشبوهة للدكتور سعد الدين ابراهيم..

قال المتهم «أحمد عطا» احد المعاونين لخالد فياض والمحبوس على ذمة القضية ١٥ يوما بتهمة المشاركة فى تزوير البطاقات الانتخابية.. انه لا يعرف سعد الدين ابراهيم ولن يتعامل معه وان علاقته كانت «بخالد فياض» حيث كان يشاركه فى برنامج المشاركة السياسية وكان يحصل على مبالغ زهيدة عن هذه البطاقات لاتزيد عن ١٠٠ جنيه ثم علم عقب ذلك ان الدكتور سعد الدين يحاسب الاتحاد الاوروبى على مبلغ ١٥ الاف دولار للبطاقة الانتخابية الواحدة.

علمت المساء ان على سالم هو كاتب سيناريو فيلم «ادخل شريك وشارك» والذى يسىء الى النظام وسيمثل امام النيابة يوم السبت القادم لسماع أقواله فى سيناريو الفيلم الذى كتبه مع علمه بان يسىء إلى وطنه وشعبه.. ان على سالم زار إسرائيل عشرات المرات وكان يقيم فى فندق داود فى تل ابيب وكانت السلطات الإسرائيلية تقوم باحضار اجمل الفتيات له بالاضافة الى مصاريف جيب وزيارة المدن والمعالم الموجودة داخل الاراضى المحتلة.. وان على يحضر الجلسات الخاصة فى مركز ابن خلدون مع سعد الدين ابراهيم والقنصل الإسرائيلى والملحقة الإسرائيلية وكانوا يتبادلون الاوراق والمستندات وانه على علم بالفيلم الذى يكتبه على سالم وشاركوا فى ملاحظاته والنقاط التى يسير عليه السيناريو.

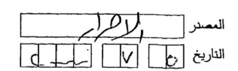
ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٥ / ٧ / ٢٠٠٠

مشاركة بعض الوزراء وكبار رجال الدولة فى ندواته

ابن خلدون بين تأييد المسئولين ورفض الأمن!

- صفوت الشريف يدعو رئيس المركز فى مؤتمر الطفولة ويفاجأ بهجومه على الإعلام
- شيخ الأزهر يأمر بدراسة المناهج الدينية بعد مشاركته فى احدى ندوات ابن خلدون
- وزير التعليم لم يتأخر عن المشاركة فى ندوات تغيير مناهج التعليم



٣ طلبات احاطة تفتح باب المناقشة حول مشروع ابن خلدون لتطوير المناهج فى مجلس الشعب!

تقرير: بشير العدل

اثارت قضية القبض على د.سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون ردود افعال واسعة النطاق والعديد من التساؤلات حول ماهية التجاوزات التى وقع فيها المركز خاصة وان نشاطه لم يكن خارج رقابة الحكومة.. واكد ذلك ايضا تحمس رئيس وزراء مصر الاسبق وبعض الوزراء الحاليين لنشاط المركز خاصة فيما يتعلق بقضية مسودة المشروع الذى تقدم به المركز لتطوير التعليم.. وكان فى مقدمتهم كل من د.حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم ود.سيد طنطاوى شيخ جامع الازهر.

واكد ذلك ايضا المؤتمرات الدولية التى عقدت تحت رعاية الحكومة وحضرها رئيس المجلس.. ويبقى السؤال: اذا كانت الحكومة قد اعترفت بالمركز وبنشاطه.. فلماذا تغير موقفها من المركز.. ولماذا لم تحاسب المسئولين الذين شاركوا في اعمال وندوات ومؤتمرات مركز ابن خلدون.

يعود تاريخ انشاء مركز ابن خلدون الى عام ١٩٨٨ كأحد المركز البحثية التى تخصصت فى مجال التنمية وقد جاءت فكرة انشاء المركز بشكل علمى يعتمد على اسلوب الاستبيانات العلمية.. وللمركز العديد من الانشطة فى مجالات عديدة كما كانت له اراء فى بعض القضايا القومية كالتطرف وتأثيره على طبيعة العلاقات بين المسلمين والاقباط. وقد سبق المركز تحقيقات النائب العام فى احداث الكشح الاخيرة وقام باصدار بيانات تدين الحكومة وجهازها الامنى.. ولم يعتبر نشاط المركز على قضايا الطائفية في مصر بل امتد ليشمل العديد من اوجه النشاط منها العملية التعليمية التى كان للمركز فضل الخوض فيها بهدف تطويرها الامر الذى شجع الحكومة ووزراءها وكذلك مجلس الشعب على التعرض لها بالدراسة والبحث لمعرفة مدى قبول مقترحاته وخروجها الى حيز التنفيذ العملي.

الاقباط

منذ انشاء مركز ابن خلدون دأب سعد الدين ابراهيم رئيس المركز على عقد الندوات واللقاءات مع بعض الشخصيات بهدف الغاء نصوص الشريعة الاسلامية من الدستور كما اصدر بعض الدراسات حول اوضاع المسيحيين فى مصر مطلقا عليهم لفظ «اقليات» ولم تكن هذه الاجتماعات داخل مصر وحدها بل امتدت الى العديد من بلدان العالم التى تروج لاضطهاد المسيحيين ومنها انجلترا وقد حرص سعد الدين ابراهيم على عقد الندوات بحضور العديد من الاشخاص الذين يؤيدون فكرة اضطهاد الاقباط فى مصر ومنهم د.ميلاد حنا ود.سعيد النجار والسفير حسين احمد امين واحمد عز العرب الذين دعاهم رئيس المركز فى اوائل فبراير من العام الحالى لعقد لقاء انتهى باتفاق الجميع على تشكيل لجنة مكونة منهم تسمى «لجنة الحكماء» من اجل ادارة ما اسموه القضية الدينية فى مصر واصدروا بيانا كان نصه «يا ابناء مصر فى مطلع الالفية الجديدة فاجأتنا احداث دامية فى الكشح نتيجة عراك بين مسيحى ومسلم اسفرت عن مقتل ٢٠ قبطيا وعشرات الجرحى وتعرضت سوق البلد الى عمليات السلب والنهب.. ان احداث الكشح الاولى والثانية تفجرت نتيجة تراكمات افرزتها مماطلات الحكومة فى الاخذ بتوصيات اللجنة البرلمانية التى تم تشكيلها بعد احداث الخانكة برئاسة جمال العطيفى وهو ما ساعد على استفحال الامر وللاسف فان ما حذرت منه اللجنة حدث ٤٠ مرة وهذا ما يعمل على احراج مصر وتشويه صورتها الخارجية ولذلك قررنا ان نكون جزءا من المواجهة حتى لا نكون جزءا من الخطر.

احتضان ورعاية

واثناء الندوة تحدث الكاتب حسين احمد امين مهاجما الدولة التى تحتضن الجماعات الاسلامية التى وصفها بانها عدو الاقباط الاول واستمر امين فى هجومه مؤكدا ان النظام السياسى منذ اوائل الثمانينيات بدأ بالتصالح مع الجماعات الاسلامية واطلق سراحهم من السجون ووفر لهم الصحف والمنابر وجاملهم بالغاء قانون مصادرة الكتب الذى اعترضوا عليها. واشار حسين امين اثناء الندوة الى ان مصر لم تعرف ما يسمى بالتسامح الدينى منذ العصر الفرعونى واكد على ان مصر وتاريخها قد بنى على الفتن الطائفية منتقدا الشيخ الراحل الشعراوى وواصفا اياه بانه كان يتهكم على النصرانية ويؤثم من يتخذ صديقا نصرانيا واكد كذلك على ان احاديث الشيخ الشعراوى كانت سببا فى زيادة العداء الطائفى فى مصر.

كما اعتبر حسين امين ان المدارس تعد احد اسباب الفتنة الطائفية وكتب التربية والتعليم تنكر ٦ قرون من تاريخ مصر وهى التاريخ القبطى.

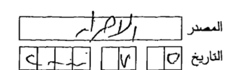
ظهور اعلامى

وبدأ د.ميلاد حنا حديثه مهاجما قداسة البابا شنودة الذى اتهمه بانه لم يشارك فى الازمة واكتفى بالظهور الاعلامى بعد حادث الكشح الاخير وهو يعانق شيخ الازهر مشيرا الى انه اقترح على عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء تكوين لجنة سرية من حكماء مصر تضم من ٧ الى ٩ اقباط لهم رؤى متماسكة حول قضية الاقباط وقريبين من الرئيس مبارك ويضعون خططا لكسب الاقباط بالداخل والخارج.

ولم تكن القضايا التى تابناها مركز ابن خلدون برئاسة د.سعد الدين ابراهيم محل اهتمام من جانبه فقط بل شاركه فيها العديد من الوزراء منهم صفوت الشريف وزير الاعلام الذى دعا سعد الدين ابراهيم للمؤتمر القومى للطفولة فى نوفمبر من العام الماضى حيث تكلم وزير الاعلام عن قضية الطفولة مشيرا الى خطوات التغيير والتطوير التى ترتفع بالاداء البشرى الى مستوى الاداء التكنولوجى وعندما اعطى الوزير الكلمة للدكتور سعد الدين ابراهيم فوجئ الجميع ومنهم الوزير بالهجوم الشديد الذى شنه على الاعلام المصرى ووصف القنوات التليفزيونية بالتخلف عن مثيلاتها وكى يبعد الوزير عنه الحرج عن نفسه بدأ فى الرد على سعد الدين ابراهيم الذى كان يعتقد -اى الوزير- انه جاء لانصافه.. وكان ذلك من الاسباب التى عملت على استبعاد د.سعد الدين



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥١١ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



ابراهيم من برامج التليفزيون وكان اخرها برنامج ماسبيرو فى فبراير من العام الحالى.

ومن الذين شاركوا فى الندوات ايضا د.عادل صادق استاذ الطب النفسى الذى استضافه المركز لعقد ندوة عن زواج المصريين من الاسرائيليات متحمسا للفكرة التى عرضها مركز ابن خلدون والتى تدعى بان اليهودية ديانة وليست قومية مزعومة وابدى موافقته على زواج المصريين من يهوديات لما ادلى فى هذه الندوة الباحث سعيد صادق الذى تم تقديمه باعتباره متخصصا فى مجال الزواج المختلط.

ولم يعترض على فكرة الزواج المختلط بل كان من الواقع تحمسه لها.. كما عقد مركز ابن خلدون مؤتمرا دوليا تحت رعاية الحكومة فى مارس من العام الحالى.

فى اعقاب حادث الكشح بعنوان «منتدى التنمية المتوسطى الثالث» الذى افتتحته السيدة سوزان مبارك وملكة الاردن الملكة رانيا ود.عاطف عبيد رئيس الوزراء وفى هذا المؤتمر قام مركز ابن خلدون باصدار نشرة وزعها فى المؤتمر وهى عبارة عن بيان اصدرته الجمعية القبطية الكندية وجمعية الاقباط بالولايات المتحدة وكان البيان تحت عنوان «الالفية الجديدة تجلب مذبحة جديدة للمسيحية فى مصر» واتهم البيان قوات الامن ليس فقط بترك المسيحيين فريسة للمسلمين بل وصلت الى حد قيام الامن بحث بعض المسلمين على احداث بعض التلفيات البسيطة فى متاجرهم لامكانية الادعاء بان هذه التلفيات من عمل الاقباط واكد البيان على قيام رجال الدين الاسلامى بحث المسلمين على الذهاب لقرية الكشح ومقاتلة المسيحيين بينما كانت الشرطة ترعى ذلك.

هجوم مضاد

واذا كانت اعمال مركز ابن خلدون تثير غضب البعض الذين يعبرون عن ذلك بكتاباتهم او ارائهم التى اعتبرها المركز اهانة له ولدوره وكذلك سبا فى حق رئيسه.. الغريب ان القضاء المصرى انصف مركز ابن خلدون ضد الصحافة وذلك حينما اصدرت محكمة جنح قصر النيل حكمها فى ٢٠٠٠/١/٢٧ ضد صحفيى جريدة آفاق عربية فى القضية رقم ١٠٨٤٨ فى الدعوى المرفوعة من د.سعد الدين ابراهيم بسبب ما كتبه كل من عطية النعمانى ومحمود عطية وعادل الانصارى ضد المركز مستخدمين الفاظا يعاقب عليها القانون.

تطوير التعليم

ومن القضايا الهامة التى القت بظلالها على الساحة مشروع التعليم الذى اوضح المركز انه يهدف الى اصلاح التعليم المصرى حتى يكون اكثر استجابة نحو التنوع والتعددية وخاصة فى المرحلة قبل الجامعية.. وركز المشروع الذى تقدم به المركز على مواد التاريخ والمطالعة واللغة العربية والتربية الدينية والتربية الوطنية مع اقتراح حصة تربية دينية مشتركة وبعض المسلمين والاقباط.. وقد لقى هذا المشروع ترحيبا من جانب كبار المسئولين بالدولة فى مقدمتهم د.سيد طنطاوى شيخ الازهر الذى احاله لمجمع البحوث لدراسته وكذلك د.حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم الذى شارك فى ندوات المركز لمناقشة مسودات المشروع التى قام باعدادها ١٠ من خبراء التربية.

ورغم المعارضة الشديدة لهذا المشروع الا ان نشاط المركز فى هذا السياق كان ابناء على موافقة رئيس وزراء مصر الاسبق ووزراء سابقين واساتذة جامعيين.

واكد المستشار الاعلامى السابق لوزير التربية والتعليم محمد عبدالسلام على حضور د.حسين كامل بهاء الدين اجتماعا بمركز ابن خلدون لمناقشة بعض المفاهيم فى التعليم وذلك بمشاركة لفيف من قيادات الفكر والثقافة والفن وبعض الشخصيات العامة وان ذلك امر طبيعى فى مجتمع ديمقراطى يتمتع افراده بحرية الفكر والبحث والاجتهاد.

ومن جانبه اعترف د.حسين كامل بهاء الدين بمشاركته في ندوات مركز ابن خلدون التي ناقشت تطوير المناهج الدراسية وذلك بعد ان اعلن د.سعد الدين ابراهيم عن هذا الامر بعد الهجوم الذي تعرض له بسبب مشروع تطوير المناهج.

كما كلف د.سيد طنطاوي د.محمد الفيومي عضو مجمع البحوث الاسلامية بدراسة المناهج الدينية التي اعدها مركز ابن وهو ما يعد موافقة صريحة من جانب الازهر علي نشاط المركز وذلك بعد ان باركه رئيس الوزراء الاسبق د.كمال الجنزوري الذي تدخل شخصيا للاطلاع على المشروع.

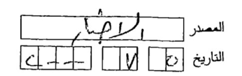
مجلس الشعب

ووسط هذه الضجة احال د.فتحى سرور رئيس مجلس الشعب طلبات الاحاطة التى تقدم بها ثلاثة من نواب المجلس حول كتاب «المناهج المفتوحة للتربية الدينية» الذى وضعه مركز ابن خلدون الى لجنة التعليم بالمجلس لمناقشتها.. واشار النواب الى ان المناهج تتهم صحابة الرسول «ص» بالخيانة والنفاق.. وقال النواب ان اتصالات مكثفة قد جرت بين مركز ابن خلدون ووزير التربية والتعليم لبحث امكانية ادخال هذه المناهج ضمن المقررات الدراسية المقررة على التلاميذ.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



اعترافات مثيرة لمدير مشروع الاتحاد بمركز ابن خلدون

د. سعد حصل على ملايين الجنيهات والدولارات من الاتحاد الأوربى

إسرائيل تآمرت مع المركز للإساءة إلى سمعة مصر بأفلام مزورة

وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على القرار الصادر من نيابة امن الدولة العليا بحبس ٥ متهمين اعضاء فى مركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة فى قضية د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ومدير المركز الذى تخصص فى الاقليات الاثنية والدينية فى العالم العربى.

اصدر قرار الحبس المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة وباشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى وكيل النيابة حدثت مفاجأة اثناء التحقيق مع المتهم خالد فياض.. حيث رفض حضور ممثلى هيئة الدفاع عن د. سعد الدين ابراهيم للدفاع عنه وطالب حضور محاميه مرتضى منصور.

وجهت النيابة للمتهمين الخمسة عدة تهم منها المشاركة فى الاتفاق الجنائى مع المتهم الاول فى تحرير محررات مزورة عبارة عن كشوف وهمية للناخبين باعتبار أنه حدثت توعيتهم بالعملية الانتخابية واعداد بطاقات انتخابية مزورة لتقديمها الى دول اجنبية مقابل الحصول على اموال باهظة. كما شمل الاتهام الاشتراك فى اعداد فيلم سينمائى يسىء الى سمعة مصر فى الخارج.

المتهمون هم خالد احمد فياض مدير المشروع بالمركز ومحمد ابراهيم عبدالعزيز وطارق حسان (الارهابيان التائبان والمفرج عنهما) وتامر محمد نبيل واحمد عطا الموظفان بالمركز.

وفى بداية التحقيقات مع خالد فياض امام

متابعة:
خديجة عفيفى

اشرف العشماوى وكيل النيابة.. سجل محاميه فى محضر الجلسة بأنه يدين تصرفات د. سعد واتهمه بالخيانة من خلال متاجرته بآلام الشعب المصرى ويسىء الى سمعة وطنه مقابل حفنة من الدولارات. واكد المحامى انه اذا ثبت تورط المتهم خالد فياض فسوف ينسحب على الفور.

واعترف خالد فياض امام جهات التحقيق بانه شك فى تصرفات الدكتور سعد الدين ابراهيم وذلك من خلال مشاهدته باستمرار مع القنصل الاسرائيلى والملحقة الاسرائيلية اللذين يقيمان اقامة دائمة فى مركز ابن خلدون بدعوة من د. سعد الدين ابراهيم.

وقرر المتهم خالد فياض انه فوجىء بأن القنصل والملحقة كانا يحضران معهما بمقر المركز عددا من الافلام ليشاهدها الدكتور سعد لمحاولة اثبات تعرض الأسرى الاسرائيلين للتعذيب فى مصر. وقد تبين له أن هذه الافلام مركبة وتم التلاعب بها لمحاولة اثبات وجهة النظر الاسرائيلية.

واعترف المتهم خالد فياض بأن د. سعد والقنصل والملحقة الاسرائيلية كانوا دائما يتبادلون المستندات والاوراق فيما بينهم بسرية تامة. واضاف بأن العقل المدبر واليد اليمنى للدكتور سعد المتهمة نادية عبدالنور - المدير المالى للمركز - حيث قاموا بالاتفاق فيما بينهم بتزوير البطاقات الانتخابية وذلك عن طريق اسماء وهمية بحضور اشخاص يصطحبونهم الى قسم الشرطة لاستخراج بطاقة انتخابية مقابل ٢٠٠ جنيه وفى مقابل ذلك يقومو بمحاسبة الاتحاد الاوربى على الشخص الواحد بمبلغ ٥ الاف جنيه.

واضاف فى اعترافاته المثيرة بانه اكتشف بأن د. سعد الدين ابراهيم يقوم بعمل مؤتمرات تكلفتها الحقيقية ٥ آلاف جنيه ويقوم بعمل فواتير (مضروبة) بـ ١٠٠ الف جنيه ويرسلها الى الاتحاد الاوربى للحصول على الأموال.

الفيلم السينمائى

وعن ظروف وملابسات الفيلم السينمائى (ادخل شريك وشارك) والذى يسىء الى مصر.. قرر المتهم خالد فياض أنه فوجىء بالدكتور سعد يخبره بأن ظروفه المالية صعبة ويحتاج الى مبلغ كبير من الخارج ففكر فى انتاج الفيلم واحضر كاتب السيناريو على سالم واعطى له مبلغ الف جنيه بينما قام محمد نوح بتأليف وتلحين موسيقى الفيلم بالمجان بعد اقناعه انه لصالح سمعة مصر ثم أرسل مستندات للاتحاد الاوربى تفيد بان تكلفة الفيلم ٣٠ الف دولار.

واكد خالد فياض امام جهات التحقيق أن د. سعد الدين ابراهيم يتسلم كل شهر ملايين الدولارات من الخارج مقابل النشرات التى تسىء الى سمعة مصر وتثير الفتنة الطائفية والتى يزعم فيها بأن مصر تحارب الاقليات.

وما زالت النيابة تواصل تحقيقاتها مع باقى المتهمين.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الاهرام
التاريخ: ٥ / ٧ / ٢٠٠٠

اتصالات بين سفير أمريكا وعبيد للإفراج عن سعد الدين إبراهيم

الاتحاد الاوروبى: ابن خلدون تلقى المعونات بطرق رسمية!

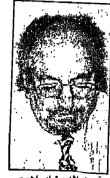
اكدت امس مصادر دبلوماسية ان السفير الامريكى بالقاهرة دانيال كيرتزر اجرى اتصالات مكثفة مع مسئولين كبار فى الحكومة بشأن التهم المنسوبة الى الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون.

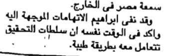
ذكرت جريدة البيان الاماراتية نقلاً عن مصادر مقربة من التحقيقات ان الاتصالات شملت الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء وعددا كبيرا من المسئولين للافراج عن الدكتور ابراهيم الامريكى الجنسية.

وفى تطور جديد زعمت متحدثة باسم مكتب الاتحاد الاوروبى فى القاهرة ان جميع الاموال التى قدمت الى مدير مركز ابن خلدون كانت عن طريق القنوات الرسمية وانها كانت لغرض محدد وهو زيادة الوعى الانتخابى.

كان النائب العام قد اصدر امس الاول قرارا بادراج اسم الدكتور سعد الدين ابراهيم على قائمة الممنوعين من السفر لحين الانتهاء من التحقيقات فى التهم المنسوبة اليه والتى تشمل تلقى اموال من دول اجنبية واصدار تقارير تسئ الى سمعة مصر فى الخارج.

وقد نفى ابراهيم الاتهامات الموجهة اليه واكد فى الوقت نفسه ان سلطات التحقيق تتعامل معه بطريقة طيبة.


سعد الدين ابراهيم



سعد الدين ابراهيم: أنا مع حقوق الأقليات. وأمناء المركز صفوة المجتمع المصري

دافع عن نفسه ضد الاتهامات في مقابلة قبل أيام من اعتقاله

القاهرة: سوسن أبو حسين

دافع الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون بشراسة عن نفسه ضد الاتهامات التي وجهت اليه ومنها تهمة تلقي أموال من جهات اجنبية والعمل على اثارة الفتنة بين المسلمين والاقباط.

وقبل ايام قليلة من القاء القبض عليه حيث كان يتعرض الى حملة هجوم عليه قال في حديث خاص لـ«الشرق الأوسط» اننا نؤمن ببناء المجتمع المدني والتربية السياسية وندافع عن حقوق الأقليات في الوطن العربي خاصة مصر، السودان، لبنان، العراق. مؤكداً انه يساهم في تقديم الحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع العربي.

وفي ما يلي نص الحوار:

● أنت متهم بتلقي تمويل أجنبي اضافة الى أن مركز ابن خلدون متهم بأنه مؤسسة مشبوهة، وقد قاطعها معظم المفكرين والمثقفين المصريين؟

- أولا المركز مسجل ومعلن منذ عام 1982 كشركة توعية مدنية غير هادفة للربح وطبقا للمادة رقم «505» من القانون المدني المصري كمنظمة مهنية تقوم بالدراسات والابحاث والاستشارات التطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية بمصر والوطن العربي كما يقوم المركز بكل الانشطة المساعدة مثل التخطيط ودراسات الجدوى والتدريب وعقد المؤتمرات والندوات، أما بالنسبة لتمويل المركز فقد بدأ بالقيمة المادية للجائزة التي حصلت عليها عام 1985 من دولة الكويت اضافة لكل ما حصلت عليه من جوائز ومكافات وأتعاب استشارية حتى قارب المبلغ حوالي مليون جنيه وأعلنت التاسيس.

أما في ما يتعلق بمقاطعة المفكرين والمثقفين المصريين للمركز فهذا غير صحيح بدليل ان اعضاء مجلس الأمناء لمركز ابن خلدون يمثلون صفوة المجتمع المصري، مثل الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الاعلام السابق، والسفير عبد الرؤوف الريدي سفير مصر الأسبق في واشنطن والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والسفير محمد شاكر سفير مصر في بريطانيا سابقا، والدكتور مصطفى الفقي مساعد وزير الخارجية ومندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية والسفير مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الافرو آسيوية وآخرين.

● مرة أخرى من أين تحصلون على التمويل؟

- قال - في نبرة ساخرة - من بنجلاديش وبلاد تركب الافيال ومن أوروبا واميركا والصين واليابان ومن هيئات غير حكومية والدول التي تؤمن بالحرية وباختيارات الشعوب، وعلى أية حال ميزانية المركز كل عام أقل من نصف مليون جنيه.

● كيف وأنت تحصل على تمويل من كل هذه الدول؟

– أنا أمزح، لم نحصل على تمويل من الخارج.

● أنت متهم باثارة الفتن بين الشعب المصري؟

– انا مع حقوق الأقليات والقيمة الأساسية للمجتمع المدني هي الحرية وحرية الانسان هي في ما يختاره والدولة لها ضرورتها والشعوب لها خياراتها.

● اذن لماذا كل هذا الهجوم الذي نراه على مركز ابن خلدون؟

– لقد بدأ الهجوم على المركز منذ عام 1994، وقام به محمد حسنين هيكل في مقال في صحيفة «الاهرام» عندما كنا نعد لعقد مؤتمر عن الاقليات في الوطن العربي واعتبره دعوة من الأجانب للتدخل في الشؤون المصرية، وقال ان الاقباط نسيج واحد في المجتمع المصري مع المسلمين، وبذلك اعطى هيكل شرعية للهجوم المستمر على مركز ابن خلدون لانه يطرح القضايا الحساسة والشائكة وخاصة البحث في أسباب الحروب الاهلية في السودان والتي تعود الى مسألة الاقليات وهي مشكلة مستمرة منذ 44 عاما، وفي السابق كان لبنان وحاليا العراق، اذن ناقل الكفر ليس بكافر ونحن نقدم سبب المشكلة وعلاجها ويجب ان نذكر ان الاقباط في مصر منذ عام 72 وهو العام الذي شهد أحداث الخانكة ولم تنفذ توصيات مجلس الشعب بشأنها الأمر الذي أدى الى احداث الكشح 1 والكشح 2.

● وكيف ترد حول ما يدور عن

علاقاتك مع اسرائيل وتبني فكرة التطبيع؟

– هذا غير صحيح بالمرة لأننا لم نتعامل مع اسرائيل كمركز وبعد اتفاق أوسلو في عام 1993 بدأ التعامل كأفراد ويوجد في المركز من لا يتعامل مع اسرائيل ونحن نؤمن بالحرية ولا يمكن أن نصادر حق أحد في اختيار ما يريد.

من جهة اخرى، استبعدت مصادر في القاهرة وجود احتمالات لحدوث توتر جديد في العلاقات المصرية ـ الأميركية نتيجة قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم.

وأكدت المصادر ان القاهرة قد حرصت على نقل تاكيدات مصرية واضحة إلى أن التصرف في هذه القضية يقع في اطار الأمور الداخلية وباعتبار أن الجريمة التي ارتكبها وقعت على الأرض المصرية. وان السلطات حريصة تماماً على توفير كافة الضمانات اللازمة لعملية التحقيقات مع المتهم. والاشارة إلى استقلالية السلطة القضائية في مصر.

ونفت المصادر وجود ضغوط اميركية على أي مستوى للافراج عن الدكتور سعد حتى إتمام التحقيقات معه وايضاح كافة الحقائق وتحديد الاتهامات الموجهة إليه. في اطار من حق مصر الثابت في الدفاع عن الاستقرار الأمني والسياسي. خاصة ان كافة الاتهامات المنسوبة إلى رئيس المركز وبعض أعضائه تسيء إلى مصر وسمعتها ومن شأنها ان تحدث بلبلة في الرأي العام وأثارة مرفوضة.

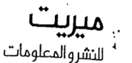
من ناحية اخرى نفى الفنان أحمد صيام أية علاقة له بمركز ابن خلدون أو رئيسه الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس المركز المحبوس حالياً على ذمة التحقيقات وقال انه لا يعرف موقع أو عنوان المركز.

وذكر صيام انه شارك في الفيلم التسجيلي ومدته 10 دقائق على أساس أنه فيلم للتوعية وحث المواطنين على الخروج للادلاء باصواتهم في الانتخابات وتعاقد عليه على أساس انه فيلم للتلفزيون المصري. وان شركة فيديو كايرو تنفذه بنظام المنتج المنفذ وانه يحتفظ عنده بنسخة من السيناريو وليس فيه ما يسيء إلى مصر. وأعلن رفضه لأي أساءة إلى مصر.

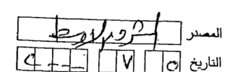
وكشف انه سبق وان رفض الصعود إلى خشبة المسرح عندما علم بوجود السفير الاسرائيلي في قاعة العرض.

وذكر ان قيامه بعمل حلقات للتوعية في محو الأمية والقراءة للجميع كانت السبب الرئيسي في اختياره لهذا الفيلم التسجيلي.

من ناحية أخرى كشفت أجهزة الأمن أن الفيلم الذي قام بتمويله د. سعد الدين ابراهيم مدته 17 دقيقة ويتضمن حواراً بين بطلة الفيلم صفاء والممثل أحمد صيام ويركز على سير العملية الانتخابية ويتضمن ما وصفته باسقاطات كثيرة على النظام بتزوير الانتخابات بأسلوب عمدي يحث على الاثارة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



ارتفاع عدد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون بمصر إلى 11

القاهرة: «الشرق الأوسط»

قررت نيابة امن الدولة العليا بالقاهرة امس حبس 5 متهمين جدد من المتورطين في قضية مركز ابن خلدون، الذي يرأسه الدكتور سعد الدين ابراهيم، على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة في القضية. وشمل قرار الحبس كلا من خالد فياض مدير مشروع التنمية السياسية واحمد عطا موظف بالبورصة وتامر محمد نبيل باحث في المركز، ومحمد ابراهيم عبد العزيز باحث في المركز وطارق حسان من اعضاء الجماعات الاسلامية «التائبين» وكان احد المتعاونين بمركز ابن خلدون.

وجهت النيابة للمتهمين الخمسة تهمة الاشتراك في اتفاق جنائي مع المتهم الاول الدكتور سعد الدين ابراهيم، مدير المركز، في تحرير اوراق مزورة عبارة عن كشوف وهمية للناخبين، منسوب صدورها لجهات رسمية نظير الحصول على دعم مادي من الدول الاجنبية، والمشاركة في اعداد فيلم سينمائي يسيء الى سمعة مصر واعداد تقارير عن حالة الاقباط في مصر وزعمهم وجود اضطهاد لهم مما يسيء للوحدة الوطنية والاساءة لسمعتها امام الدول الاجنبية.

وامرت النيابة بالقبض على 3 آخرين من المتورطين في القضية ليصبح عدد المتهمين 11. وكشفت التحقيقات والاعترافات التي ادلى بها طارق حسان عضو الجماعة الاسلامية التائب انه كان يرتكب وقائع تزوير يدوية للبطاقات الانتخابية منذ ثلاث سنوات، تنفيذا للاوامر الصادرة من مدير المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم والاوامر المباشرة له من مدير المشروع خالد احمد فياض. واعترف بتزوير تلك البطاقات في منطقة امبابة نظير حصوله والمركز على دعم مادي من الخارج.

وعثر على العديد من الشيكات المحررة لهم من الخارج قيمتها 4 ملايين جنيه، كما تبين حصولهم على مبلغ 220 الف دولار من الاتحاد الاوروبي نظير تسجيل اسماء ووظائف وعناوين المسجلة اسمائهم في البطاقات المزورة بزعم انها بطاقات انتخابية قاموا برصدها منذ عدة اشهر.

زوجة سعد الدين إبراهيم لـ «الشرق الأوسط»: خطيئة زوجي أنه خاض في قضايا حساسة

بربارة إبراهيم: رصيدنا المشترك أقل من 5 آلاف دولار وميزانية مركز ابن خلدون معلنة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

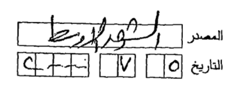
منذ إلقاء السلطات المصرية القبض على مدير مركز ابن خلدون واستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الاميركية الدكتور سعد الدين ابراهيم والأضواء تسلطت على أفراد أسرته الصغيرة التي تتكون من زوجته الاميركية بربارة ابراهيم ونجليه أمير ورندا، وعلى الرغم من ذلك تحفظت الزوجة من الإدلاء بأية تصريحات صحافية واكتفت بمهمة العمل على الافراج عن زوجها وتبرئته من التهم المنسوبة إليه.

وفي حوار خاص لـ«الشرق الأوسط» جرى في مكتبها بالقاهرة، قالت ان زوجي خاض في قضايا حساسة وتلك كانت خطيئته، واشارت الى انها لم تطلب تدخل السفارة الاميركية



سعد الدين ابراهيم وزوجته بربارة (خاصة بـ«الشرق الأوسط»)

المصدر
التاريخ



في القاهرة وأنها تحمل الجنسيه المصرية، ولكنها كشفت انها هي التي اختارت المحامي فريد الديب لتولي مهمة الدفاع عن زوجها.

وهذا نص الحوار:

● ما هي الخطوط الحمراء التي تجاوزها زوجك وكانت السبب في إلقاء القبض عليه؟

- خطيئة الدكتور سعد انه صاحب المركز الوحيد الذي قام بمباشرة القضايا الحساسة التي يخشى الجميع الاقتراب منها، وأهمها حقوق الأقليات وخاصة الأقباط والبحث عن نزاهة الانتخابات وحريات مختلف الأفراد.

● ما هو سر اهتمامه بقضية الأقباط في مصر والتي اعتبرها كثيرون محاولة منه لإفساد الوحدة الوطنية ورفض حتى الأقباط تدخله؟

- لأنه يقدس احترام الأفكار والدين والحريات ويرى ان سلامة اي وطن تكون في استيعاب مختلف المعتقدات، وهو استشعر ان الأقباط لديهم في السنوات الأخيرة بعض الهموم. ولأنه يعشق وطنه مصر أراد أن ينبه المجتمع الى ان هناك خطرا قادما ولا أظن انه اخطأ لأنه أعلن أن هناك أزمة قادمة ويجب أن نتنبه اليها.

● هل ساعده في التحقيقات انه يحمل الجنسية الاميركية؟

- السجن المصري فيه كثير من المصريين معهم جواز سفر اميركي، وأي مواطن يعيش في مصر يقع تحت طائلة القانون المصري. والدكتور سعد لم يقدم جواز سفره الاميركي لجهات التحقيق ولم يطلب مساعدة رسمية من السفارة الأميركية لانه مواطن مصري فلاح من قرية «بدين» التابعة لمحافظة الدقهلية والقضية شأن مصري خالص لا دخل لاميركا بها وان كنا نشكر أي جهود للافراج عنه باعتباره استاذ جامعة ورجل كبيرا في السن عمره تجاوز الستين عاماً.

● وما تعليقك على ما قاله السفير الاميركي بأنه يشعر بالقلق على المواطن الاميركي؟

- أنا احترم السفير الاميركي في القاهرة، وقد التقى الدكتور سعد عدة مرات في اجتماعات مختلفة وأشكره لاهتمامه وأشكر اي سفير أو أي شخص اهتم بالقضية.

● كيف تنظرين لموقف المثقفين المصريين من القضية؟

- لا أستطيع أن أقول ان هناك موقفا موحدا لكل المثقفين، فهناك من سانده ودافع عنه بحذر وهناك من صمت وهناك من برر إلقاء القبض عليه.

● وماذا عن موقف دول الاتحاد الأوروبي الذي كان يعمل لحسابه؟

- الاتحاد الأوروبي قام بالدور المضبوط تجاه قضية مركز ابن خلدون وطلب من النيابة المصرية كل المعلومات عن القضية وحقيقة الاتهامات الموجهة لمديره ولا بد ان ينتظر وصول هذه المعلومات حتى لا يتحرك بشكل عشوائي.

● كيف ساعدت زوجك كمواطنة اميركية ومن خلال طبيعة عملك في مجال حقوق الانسان؟

- أنا مواطنة مصرية أيضاً وأكرر لا دخل لاميركا في هذه القضية المصرية المتعلقة بمواطن مصري، أما عملي فلا علاقة له بهذه القضية، وأنا أساعد الدكتور سعد باعتباره زوجي وصديقي ووالد ابنائي وقبل كل ذلك رجل أحترمه واقدره وأحبه واؤمن بما يؤمن به.

● من اختار فريد الديب المحامي الذي دافع عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام ليدافع عنه؟

- أنا التي اخترت فريد الديب لان عددا كبيرا من المحامين الأصدقاء أكدوا لي انه محام كفء في هذه النوعية من القضايا ولم أكن أعلم انه دافع عن الجاسوس الاسرائيلي عزام ولا أظن ان دفاعه عن الجاسوس الاسرائيلي ينفي كونه محاميا جيدا، فالمحامي رجائي عطية دافع عن قتلة السادات فهل هذا اضر بسمعته او تعامل مع الآخرين بأنه يحسب على المتطرفين، انا اخترت أفضل المحامين للدفاع عن زوجي وعن المتهمين من مركز ابن خلدون وعددهم يصل الى عشرة أشخاص.

● ما هي علاقة مركز ابن خلدون باسرائيل؟

- ليست هناك علاقة يمكن الحديث عنها ولكن مركز ابن خلدون كان مفتوحاً لأي شخص بوجوده في مصر، وأي شخص من السفارة الاسرائيلية كان يزور المركز مسموح بان يكون في مصر

من قبل السلطات المصرية، ومن تسمح له السلطات المصرية بان يكون في مصر لا نرفض زيارته للمركز.

● هل تخشين من توريطك في القضية؟

- اطلاقاً، لا يوجد ما أخشاه ولا يوجد ما أدان به.

● هل تنوين مغادرة مصر أنت وأسرتك بعد الافراج عن الدكتور سعد؟

- انا وزوجي وأبنائي لم ولن نغادر مصر، فنحن مصريون ونعشق هذا البلد. والدكتور سعد فلاح يعشق تراب أرض مصر ولن يغير عمله وسيستمر في الدفاع عن حريته وحرية الآخرين.

● أين كنت وقت إلقاء القبض عليه؟

- كنت في مدينة سفاجا بالبحر الاحمر في مؤتمر يتعلق بظروف عملي واتصل بي ابني (امير) الساعة 12,45 مساء وابلغني ان والده تم القبض عليه بمعرفة ضباط امن الدولة وانهم اصطحبوه معهم، وفي الرابعة فجراً اتصل بي الدكتور سعد في سفاجا وطمأنني بانه لا يوجد ما يدعو للقلق، وعندما ذهبنا إليه ظهر اليوم التالي كنا نعتقد ان بقاءه رهن التحقيقات لن يستمر ساعات أخرى ولكن للأسف سيستمر قرابة الشهر بعد ان تم تجديد حبسه حتى 7/27.

● ما هي حقيقة الخزنة التي رفض الدكتور سعد فتحها وقال ان مفتاحها معك انت؟

- الصحافة بالغت في هذه النقطة وكتبت معلومات خاطئة وبالفعل مفتاح هذه الخزنة لا يعرف مكانه الدكتور سعد بل انه فقد مني اصلا خلال انتقالنا من بيت الى آخر في نفس المنطقة التي نقطنها (المعادي) وداخل الخزنة التي تم فتحها بمعرفة النيابة لم يكن هناك سوى عدد من القطع الذهبية الخاصة بي وباولادي، وعقد لؤلؤ، و40 قطعة سرفيس سفرة ورثتها عن جدة جدتي، ولم تكن هناك أوراق سوى شهادتي ميلاد رندا وأمير وعقد شقة صغيرة نمتلكها في لندن، وقد كتبت بعض الصحف ان داخل الخزنة كانت هناك شيكات وخطابات متبادلة مع جهات مختلفة ولا أعرف من أين جاءوا بهذه المعلومات.

● هل بكيت بسبب حبسه؟

- نعم أمام باب سجن طرة بكيت بحرقة، ففي هذا اليوم ذهبت الى السجن لزيارته أنا وامير ورندا، وكان معنا 20 كلجم طعام فاكهة وزبادي وخبز وجرجير. وبعد ان مشينا حوالي 4 كم تحت درجة حرارة 40 درجة مئوية ووصلنا الى باب السجن فوجئنا بالحارس يخبرنا أننا وصلنا الى الباب الخطأ، وعاودنا السير 4 كم وسط بكاء ابنتي وقطرات العرق تغطي جسد ابني بالكامل، وقتها بكيت وقلت بيني وبين نفسي ماذا كنت سأفعل بمفردي لو لم يكن لدي أولاد (وأغرورقت عيناها بالدمع).

● وهل بكى زوجك؟

- اطلاقاً لم يبك أمامنا وأنا اعرفه جيداً لا يبكي بمفرده فهو يفكر جيداً وبوضوح ويرى طريقه أمامه ويعرف كيف يجب ان يتصرف، وهو لم يبك إلا عندما ماتت أمه عام 1984.

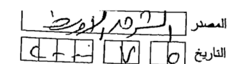
● وكيف يقضي يومه في السجن؟

- يعيش بشكل طبيعي جداً وطعامه الذي تعود عليه يصل اليه في السجن وهو حالياً ينام بشكل جيد ويقرأ ويكتب، ولكن في السجن رفضوا دخول الصحف إليه باستثناء الصحف القومية المصرية (الاهرام والأخبار والجمهورية).

● كيف حدث تعارفكما الذي انتهى بالزواج؟

- اسمي بربارة كاي وحماتي والدة الدكتور سعد السيدة جوهرة رحمها الله كانت تختصر اسمي الأجنبي ببساطة جميلة وتناديني (بركة). وهذه السيدة كنت أحبها كثيراً وكانت تبادلني نفس المشاعر لأنني استطعت أن أقنع الدكتور سعد الابن المفضل لديها من بين اشقائه السبعة بالزواج بعد ان تقدم به العمر ووصل الى سن الثلاثين، فهذا العمر كان يعتبر سنا متأخرة للزواج.

أما تعارفي بالدكتور سعد فقد جاء خلال وجوده في اميركا للدراسة بعد حصوله على منحة دراسية هناك تقديراً لتفوقه، فقد كان ترتيبه الرابع على مستوى الجمهورية في الثانوية العامة، حين كان الدكتور سعد استاذا مساعدا في جامعة «ديبو» De-puw وانا تلميذة في قسم الاجتماع عام 1968 والفارق بيننا عشر سنوات، وتزامن تعارفنا مع



حرب فيتنام وكان يجمعنا نشاط سياسي لصالح المواطن العربي والامـيـركي. وفي عـام 1971 تزوجنا وجئنا الى مصر عام 1975 بعد ان أعاد الرئيس السادات الجنسية المصرية للدكتور سعد والتي كان سحبها منه الرئيس عبد الناصر لانه نظم مظاهرة باعتباره رئيس اتحاد الطلاب العرب باميركا ضد زيارة وزير خارجية إحدى الدول العربية لاميركا بعد حرب 67 مباشرة، وكانت هذه المظاهرة مرفوضة من نظام عبد الناصر.

● ما الذي اعجبك فيه؟

. أشياء كثيرة أهمها انه رجل يحترم حريته الشخصية وفي نفس الوقت يعطي للآخرين ذات الحق في الحرية، ويعشق العمل لساعات طويلة.

● ما حقيقة رصيده في البنوك؟

. رصيدنا المشترك أقل من 5 آلاف دولار فقط لا غير، ولا يوجد رصيد شخصي لزوجي. أما رصيد مركز ابن خلدون فهو معلن على شبكة الانترنت ويستطيع أي شخص أن يطلع عليه.

حبس ٥ موظفين بمركز ابن خلدون

كتب- عاطف فاروق

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا حبس خمسة من العاملين بمركز ابن خلدون ١٥ يوما .

شمل القرار حبس كل من خالد احمد فياض واحمد عطا وسامر محمد ومحمد ابراهيم عمران وطارق غسان.

وكشفت التحقيقات التى يباشرها هشام بدوى رئيس النيابة واشرف عشماوى وكيل اول النيابة ان المتهمين اشتركوا فى اعداد البطاقات الانتخابية وتسجيل اسماء وهمية للناخبين.

وتبين من التحقيقات انه تم ضبط ١٧ الف بطاقة انتخابية مزورة داخل منزل سعد الدين ابراهيم وان المتهم طارق حسان كان قد افرج عنه ضمن التائبين الذين افرجت عنهم وزارة الداخلية وعملوا بمركز ابن خلدون فى مشروع تشغيل التائبين

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meril56@hotmail.com

المصدر: الأهالى
التاريخ: ٥ - ٧ - ٢٠٠٠

٣ محاور للتحقيقات مع الدكتور سعد الدين إبراهيم

ممثلو دول الاتحاد الأوربى يجتمعون فى السفارة الفرنسية لمناقشة القضية

شعور بالقلق من عدم إعلان قائمة اتهامات رسمية

□ كتب حازم منير:

ارتفع عدد المستجوبين فى قضية الدكتور إبراهيم سعد الدين مدير مركز ابن خلدون إلى ١١ شخصا.

شهدت دار السفارة الفرنسية فى الجيزة اجتماعا ظهر الاثنين الماضى، حضره سكرتير أول سفارات دول الاتحاد الأوربى، ورئيس مفوضية الاتحاد فى القاهرة، للتباحث فى شأن القضية.

وعلمت «الأهالى» أن الاجتماع «التشاورى غير الرسمى» الذى عقد فى مقر السفارة الفرنسية بصفتها الرئيس الحالى للمجموعة الأوربية واستغرق نحو ساعة، بدأ بإعراب المجتمعين عن قلقهم تجاه قضية د. إبراهيم سعد الدين باعتباره شخصية عامة ذات سمعة فى المجالين العلمى وحقوق الإنسان.

تداول المجتمعون فى علاقة القضية بانتخابات مجلس الشعب المقبلة، وما اعتبروه مناخا عاما فى مصر ضد المجتمع المدنى، ووضعية التشريعات والقوانين المنظمة لهذا النشاط، ووسائل التعامل الحكومى فى قضايا الديمقراطية والحريات العامة.

تقرير إلى بروكسل

وأبدى المجتمعون قلقهم أيضا من عدم إعلان قائمة اتهامات رسمية موجهة ضد «د. إبراهيم سعد الدين» والاكتفاء بنشر التهم عبر الصحف ووسائل الإعلام، دون صدور بيان رسمى حتى الآن، وهو ما ساهم فى خلق صعوبات أمام هذه الدول لاتخاذ المواقف الملائمة.

مشروع «المشاركة السياسية» الذى يمثل عصب الاتهام ضد «د. إبراهيم» قائم منذ ٣ سنوات، ولم تصدر له اعتمادات مالية جديدة لتمويله، وذلك حسب ما دار فى الاجتماع.

وعلمت «الأهالى» أن الاجتماع أسفر عن الاتفاق علي إعداد وثيقة تم تحريرها، وإرسالها إلى اجتماع عقدته امس فى العاصمة البلجيكية «بروكسل» إحدى لجان الاتحاد الأوربى، الذى كان مقررا انعقاده سلفا، وتمت إضافة قضية سعد الدين إبراهيم إلى جدول أعماله.

وحسب المعلومات المتوافرة، فإن الوثيقة تتضمن عرضا لتطورات القضية والظروف والملابسات المحيطة بها، وتتصل بتوضيح طرق تعامل الحكومة مع منظمات المجتمع المدنى والبنية التشريعية القائمة، فى سياق الأوضاع الديمقراطية العامة.

من جهة أخرى قام مسئولون فى السفارة الأمريكية، بزيارة د. إبراهيم فى سجنه بمزرعة طرة ظهر الاثنين الماضى. وأدلى متحدث باسم السفارة بتصريح لوكالة الأنباء الفرنسية اكتفى فيه بالقول بأن الوفد الزائر يشعر بالرضا من نتائج لقائه مع د. سعد الدين إبراهيم، الذى أكد أنه يُعامل معاملة طيبة والمعروف أن مدير مركز ابن خلدون يحمل الجنسية الأمريكية إلى جانب جنسيته المصرية.

وكانت زوجة د. إبراهيم الدكتورة «باربارا إبراهيم» قد طالبت السفارة الأمريكية بالتدخل، لتحديد مكان زوجها عقب القبض عليه، بعد أن فشلت جهودها فى هذا الإطار، حتى تلقت اتصالا هاتفيا من زوجها فى الرابعة صباحا، يخطرها باحتجازه فى مقر مباحث أمن الدولة، وإنه انتقل منها فى الصباح إلى نيابة أمن الدولة لبدء التحقيقات معه.. وذلك قبل انتقاله إلى سجن مزرعة طرة.

وتشير الشواهد إلى تركيز التحقيقات فى القضية على عدة محاور أساسية من ابرزها، موضوع استخراج بطاقات انتخابية لمواطنين تقدر بنحو ١٨ الف بطاقة، قيل عنها إنها مزورة، وتوسعت دائرة التحقيقات فى هذا الجانب على وجه التحديد.

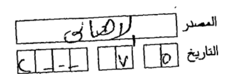
وقد ألقى القبض على «طارق حسان»، و«تامر محمد نبيل»، و«محمد إبراهيم عمران»، و«خالد فياض»، و«ممدوح منصور». وقررت النيابة حبس كل منهم ١٥ يوما .كما أصدرت قرارا بضبط وإحضار «أحمد عطا»، و«إبراهيم كمال»، و«حسن صالح»،و«أيمن أبو جبل».

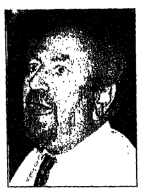
ويذكر أن د. سعد الدين إبراهيم بدأ قبل ٣ سنوات مشروع «المشاركة السياسية»، الذى ينظم من خلاله ندوات وورش عمل ودورات ومحاضرات عن أهمية المشاركة السياسية، ويحث من خلاله المواطنين على القيد فى جداول الناخبين، ويمثل موضوع استخراج البطاقات الانتخابية الجانب العملى للمشروع، والدال على نجاحه، وفقا للبروتوكول المعقود مع الاتحاد الأوربى فى هذا الصدد.

اما المحور الثانى الابرز فى التحقيقات فيتعلق بفيلم «مشارك» والذى

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com




□ د. سعد الدين إبراهيم


□ ماجر عبد الواحد

مصر، كما تتهم د. سعد الدين إبراهيم بإنفاق ٢٠ ألف جنيه على الفيلم، فى حين أنه خصص له فى ميزانية المشروع ١٢٠ ألف دولار، وهو اتهام يعنى من وجهة نظر أجهزة الأمن «الاحتيال» على أموال المشروع.

وربما يمثل الاتهام الموجه إلى «نادية عبدالنور» (سودانية الجنسية) فى هذا الصدد، تأكيدا لهذه المعانى، حيث اتهمتها النيابة بالاشتراك مع «د. سعد الدين» فى الاستيلاء على أموال ومبالغ مالية من جهة أجنبية باستخدام طرق احتيالية، والاشتراك فى تزوير محررات رسمية (بطاقات انتخابية).

اللافت للنظر أن نادية رفضت اصطحاب محامين معها لدى مثولها للتحقيق، غير أن ضغوطا مارسها المحامون أثناء التحقيق، سمحت لهم بدخول النصف الثانى من التحقيق، حيث أكدت المتهمة أنها تعمل كمحاسبة فى المركز، وغير مسئولة عن رسم سياسات أو تعاقدات مع أى جهة، وتنفذ عملا محاسبيا فنيا، حسب التعليمات الصادرة من «د. سعد الدين»، وتعد كشوف الحسابات والميزانيات المتعلقة بنشاط المركز.

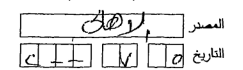
المحور الثالث فى التحقيقات يتعلق بمخالفة قرار الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، بحظر تلقى أموال من جهات أجنبية دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وهو من أضعف جوانب القضية، إذ أن شبهات عدم الدستورية تحيط بهذا القرار، خاصة بعد صدور حكم محكمة إدارى بعدم قانونية قرار الحاكم العسكرى بتنظيم عمليات الهدم والبناء.

وحسب هيئة الدفاع عن «د. سعد الدين»، فإن مسألة الإساءة إلى سمعة مصر، تقديرية تتطلب أدلة غير عادية لإثباتها، خاصة إنها اتهامات ذات صفة سياسية، ويصعب إقامة دليل قانونى عليها وتحيط بالقضية العديد من الملابسات، خاصة ما يتعلق بتوقيت تفجيرها، وكثافة الأوراق الموجودة فيها، والتى تثير ملاحظات حول كيفية الحصول عليها، خاصة ان المشروع محل الاتهام قائم منذ ٣ سنوات، مما يعنى وجود أسباب خفية غير معلومة كانت وراء التحقيقات المالية.

وتدور أغلب التكهنات حول تحرك «د. سعد الدين» لتشكيل لجنة مراقبة الانتخابات، على غرار مثيلتها التى تم تكوينها إبان انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ١٩٩٥، وهى ضمن «مشروع المشاركة السياسية». وكانت الحكومة قد هاجمت بشدة نتائج تقرير لجنة سعد الدين إبراهيم الذى صدر عن هذه الانتخابات، واتهمها بأنها مزورة وسيئة السمعة.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



والمعروف أن الدوائر الرسمية تعتبر عمليات المراقبة الشعبية للانتخابات، جزءا من محاولات خارجية للضغط عليها، وتخشى ان يمتد هذا الأسلوب مستقبلا، إلى استدعاء مراقبين من الخارج للاشتراك فى عمليات المراقبة، الأمر الذى تعتبره الحكومة نوعا من التدخل الخارجى أو الأجنبى فى الشئون الداخلية، ويصيب سمعة الحكومة، خاصة فى ملف الديمقراطية والحريات العامة.

وجاءت ردود فعل منظمات حقوق الإنسان معاكسة، حيث هاجمت حبس د. سعد الدين احتياطيا، وانتقدت الاتهامات الموجهة له، وطالبت بالإفراج الفورى عنه.

وأثار قرار النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد والذى أصدره أول أمس بإدراك اسم د. سعد الدين إبراهيم على قوائم الممنوعين من السفر، تساؤلات شتى، حول احتمالات صدور قرار بالإفراج عنه، وإنهاء فترة الحبس الاحتياطى، مع استمرار التحقيقات فى القضية، وهو من ضمن الاحتمالات المطروحة خلال الأيام المقبلة للتعاطى مع الضغوط الخارجية من ناحية، وفى الوقت ذاته تأكيد عدم وجود نية اضطهاد له بسبب نشاطه السياسى، وأيضا لتأكيد جدية الاتهامات والتحقيقات الجارية.

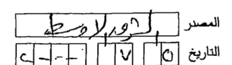
أوضاع المجتمع المدنى

وعلى صعيد ردود الفعل الداخلى، عقد عدد من أعضاء مجلس أمناء مركز ابن خلدون اجتماعا عصر اول أمس فى النادى الثقافى المصرى، للتداول فى شأن التطورات الأخيرة، وهو أول اجتماع يعقد منذ القبض على رئيس المركز د. سعد الدين إبراهيم مساء الجمعة الماضى.

ولم يستغرق الاجتماع أكثر من ١٥ دقيقة، حيث اقتصر على الاتفاق على توكيل فريد الديب المحامى للدفاع عن د. سعد الدين وانتظار ما ستفسر عنه الاحداث فى الأيام القليلة المقبلة، ولم يتطرق الاجتماع إلى مداولات أو مناقشات فى شأن ردود فعل أو سبل التعامل السياسى مع القضية.

وجاءت مبادرة مناقشة أوضاع المجتمع المدنى من جمعية النداء الجديد، حيث وجه رئيسها د. سعيد النجار، دعوة إلى عقد اجتماع اليوم (الأربعاء) لمناقشة تأثير قضية د. سعد الدين على النشاط الأهلى فى مصر.

———



سعد الدين إبراهيم: تمويلنا الأول كويتي

القاهرة: سوسن ابو حسين

قال سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع المصري ومدير مركز ابن خلدون ان مجلس امناء المركز يضم صفوة المجتمع المصري، مشيراً الى وجود وزراء سابقين وسفراء ومسؤولين في المركز.

ودافع في مقابلة مع «الشرق الأوسط» قبل ايام من اعتقاله عن توجهات المركز ازاء حملة الاتهامات التي يتعرض لها، قائلا «نحن نؤمن ببناء المجتمع المدني والتربية السياسية وندافع عن حقوق الاقليات في الوطن العربي خاصة في مصر والسودان ولبنان». وحول اتهامه باثارة الفتن قال «انا مع حقوق الأقليات، والقيمة الاساسية للمجتمع المدني هي الحرية».

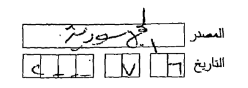
وحول قضايا تمويل المركز واتهامه بتلقي تمويل اجنبي قال: «ان المركز مسجل منذ 1982 كشركة توعية لا تهدف الربح وإن اول تمويل بدأ بقيمة مادية كجائزة حصل عليها عام 1985 من الكويت، اضافة الى ما حصل عليه من مكافآت وأتعاب استشارية قاربت المليون جنيه.

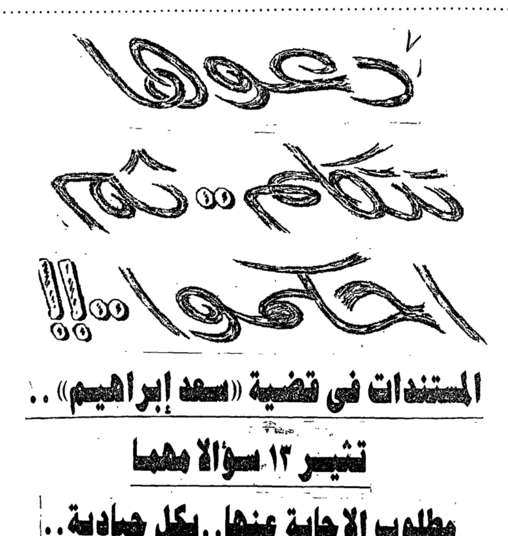
من جهة اخرى، ارتفع امس عدد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون الى 11 متهماً بعد ان أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس 5 متهمين والقبض على 3 متورطين.

ووجهت النيابة المصرية اليهم الاتهام بالاشتراك في اتفاق جنائي مع الدكتور سعد الدين ابراهيم في تحرير اوراق مزورة عبارة عن كشوف وهمية للناخبين والمشاركة في اعداد فيلم سينمائي يسيء الى سمعة مصر واعداد تقارير عن صالة الاقباط في مصر والزعم بوجود اضطهاد، بما يسيء للوحدة الوطنية وسمعة البلاد في الخارج. وشمل قرار الحبس كلاً من خالد فياض مدير مشروع التنمية السياسية، واحمد عطا موظف بالبورصة وتامر محمد نبيل باحث في المركز، ومحمد ابراهيم عبد العزيز باحث في المركز، وطارق حسان من اعضاء الجماعات الاسلامية «التائبين» وكان احد المتعاونين بمركز ابن خلدون.

(تفاصيل ص 3)







المستندات فى قضية «سعد إبراهيم» ..

تثير ١٣ سؤالا مهما

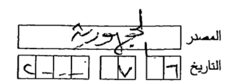
مطلوب الإجابة عنها.. بكل حيادية..

وموضوعية.. ودون تحيز

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ





بقلم: سمير رجب

هل النظام العام فى مصر.. يحول دون نشاط العمل الأهلى.. سواء أكان متمثلاً فى فرد، أو جمعية، أو مركز من المراكز..؟؟

وهل من حق أى مواطن.. أن يقوم بنشاط «تطوعى».. تحت اسم «التربية السياسية».. يحث من خلاله المواطنين على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات..؟؟

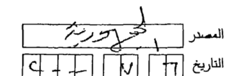
.. وهل القيام بهذا العمل.. يستلزم فيمن يتصدى له أن يكون مصرياً مائة فى المائة.. أم أن الجنسية المزدوجة يمكن أن تثير بعض التساؤلات وعلامات الاستفهام..؟؟

.. وهل القانون فى مصر يمنع الفرد، أو الجمعية الأهلية، أو المركز من تقاضى أموال من الخارج.. أم أن الأمر مباح على اعتبار أن أى نافذة للرزق أو الاسترزاق لايستحسن إغلاقها..؟؟

.. وهل يصح.. أن يستغل «الوطن» واسمه، وسمعة أبنائه.. فى القيام بعمليات تزوير بهدف الحصول على مكاسب أكثر..؟؟

.. وهل من حق الدولة ـ أى دولة ـ التى يحمل مواطن مصرى.. جنسيتها، الإضافية.. التدخل فى التحقيقات التى تجرى معه إذا وقع فى خطأ، أو ارتكب جريمة..؟؟

●●●



تلك كلها مجرد تساؤلات.. اردت أن أطرحها اليوم.. طرحاً مجرداً.. دون أن أنحاز لموقف ضد آخر بمناسبة حكاية د.سعد الدين إبراهيم.. صاحب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والذى انتقل يوماً وفجأة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.. والذى نصّب نفسه مدافعاً عما أسماه «بالأقليات» والذى أثار إلقاء القبض عليه مناقشات ساخنة شاركت فيها بعض «القوى» الأجنبية..!!

وقد حرصت على توثيق التساؤلات بالمستندات.. لكى تتحدث.. فهذا - من وجهة نظرى - أفضل، وأكثر تحديداً.

●●●

Assessment
It is evident that there is a need for more political awareness and civic education for the mass of ordinary people. It is far more difficult to engage fraudulent or electoral irregularities with educated and politically aware voters. At present, as many as 70% of the citizens in some Egyptian electoral districts are not registered in the voting rosters. Out of such a low registration rate, still a substantial number would not vote- either because of a stunted political consciousness, or because they simply do not know how to go about the voting process
Ironically, rural Egyptian electoral districts have higher rates of voters registration and elections turnouts than their urban counterparts. In recent elections, averages for rural areas on both counts are 85% and 70% respectively, compared to 65% and 40% in urban areas. Elections are about the only occasion in which each village can bargain with candidates, especially of the ruling party, to get concrete services or promises of such services in return for votes. Thus the notables and community leaders of each village are keen on registering as many of the eligible citizens in elections rosters; and are equally keen on mobilizing as many of such voters to turn out and exercise their rights. However, except for rural leaders and notables, the majority in rural areas lack any political awareness. Thus, the anomaly of low rate of political awareness and high rate of exercising a political right.
Egypt's urban areas, on the other hand, present the opposite situation- i.e. higher rate of political awareness but lower rates of exercising political rights. One reason is political cynicism- e.g. a belief that elections are rigged, hence one's vote would not make any difference. Another reason is the administrative hardships entailed in exercising voting rights. A third reason, especially in the 1995 elections, were the widespread violent clashes among candidates and their respective supporters.
The proposal fits within the priorities of the MEDA Democracy budget-line for the Machreq-Israel region in 1997, by "assistance to the preparation of democratic and free elections, as well as international observation".

Visibility
The European Community's support will be explicitly mentioned in all documents distributed or published and during any events having a connection with this project.

المستند الأول

- المستند الأول صادر من مركز ابن خلدون إلى الاتحاد الأوروبى وهو عبارة عن خطاب أو «نشرة» تقول:
من الواضح أن العامة فى مصر يحتاجون إلى برامج للوعى السياسى وأخرى لتوعيتهم بحقوقهم المدنية إذ يوجد أكثر من ٧٠٪ من سكان مصر يجهلون حقوقهم الخاصة بالاقتراع.. وما يدعو للسخرية ارتفاع عدد الأصوات الانتخابية بالمناطق الحضرية.. وقد سجلت الانتخابات الأخيرة أن الدوائر الانتخابية فى القرى أعلى نسبة حضور انتخابى تراوحت بين ٧٠ و٨٥٪ مقابل ٤٠ و٦٥٪ فى المدن.. حيث إن سكان

الأرياف يستغلون فرصة الانتخابات لعرض طلباتهم ومشاكلهم.
أما الوضع في المدن.. يعكس صورة مختلفة حيث إن سكانها يمتلكون نسبة عالية من الوعي السياسي.. لكنهم لايكترثون بالذهاب إلى مكاتب الاقتراع.. فهم مقتنعون بأن نتائج الانتخابات معروفة مسبقاً وذهابهم إلى مكاتب الاقتراع لن يحدث «فروقاً واضحة».. كما يوجد سبب آخر لعزوف سكان المدن عن المشاركة في الانتخابات يكمن في حرصهم على الابتعاد عن «مصادر العنف».. مثلما حدث على سبيل المثال في انتخابات عام ١٩٩٥.

Ibn Khaldun Center for Development (ICD)
On Project No. 97/ Mas 45
Funded by:
European Commission (EC)
(For the period June 15th, 1997 to September 20th, 1999)
(Details Notes)

) All accounts of ICD are computer based (including Project no. 97/ Mas 45, the software is a product of Delta Computer organization that holds an ISO 9001 certificate

Accounts are chronologically introduced in Arabic using Egyptian currency according to law, The computer does the data processing, then the administration takes out the needed financial reports.

The reports involving each item of the estimated budget of Project 79/ Mas 45 are included in this system. These reports for each item of the project are displayed in Egyptian currency.

To match the guiding lines for preparing the financial reports forwarded earlier by you and to have each item of the budget calculated in ECU, the following has been introduced.

a) Introducing an exchange calculation for the whole sum transferred the EC (which is 68,000 ECU) received on October 23, 98 into Egyptian Pounds (L.E) using the bank exchange rate of that day (which was 3.8089) The equal amount is 259,006 L.E.

b) All expenses paid in Egyptian currency with a total of 241,867 L.E. are deducted from the transferred sum calculated in Egyptian currency which is 259,006 L.E.) Thus, the project retains a reserve of 17,139 L.E according to the exchange rate at cash receivable (3,8089).
Accordingly, the reserve money of the project
= 17,139 ÷ 3,8089 = 4,500 ECU

c) Each item of actual expenditure is also recalculated according to the exchange rate at cash receivable

2) The actual expenditure of item 6/2 was 13,181 ECU compared to the same item in the estimated budget, which was 7,200 ECU
Excess expenditure is.
13,181 - 7,200 = 5,981 ECU
This item funded by ICD, then No problem for exceeding the expenditure than the budget.

3) Registration
The expenditure of this item is recalculated according to the actual production of the researchers, this is due to their ability to encourage as many people as possible to registrate in election tables.
Each electoral card will cost 5 or 6 L.E., therefore paid to each individual is calculated according to the amount of the electoral cards which he could issue and not according to the period of his stay in the region.
The center helps in issuing 15164 electoral cards to 15164 individuals in 7 electoral districts, the center has photocopies of the issued electoral cards, and the lists for registering electoral cards.

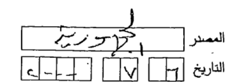
4) Field visits
(Topic 1 in the financial report)
Many seminars were held to Encourage the voters to participate in elections and to issue electoral cards. The expenses of these seminars are not included in the budget, these expenses are of the roundtrip expenses of the researchers, internal transportation, accommodations, privileges and drinks, renting loud speakers, videotaping the seminars, developing the films and erecting banners for the seminars. All these expences are calculated under topic7 Service provided free of charge

) Service provided free of charge
(Topic 7 in the financial report)
This topic includes the expenses of the seminars, which is mentioned in topic 4, beside other expenses such as:
Fees for accounting for 1998, 1999
Bank expenses

) Computer operator, staff
Topic 6\2 in the financial report.
This topic includes salaries and awards to all workers of PEER Project.
Note that each researcher receives a monthly constant salary which is minimum extent that should be lawfully paid, beside a monthly award according to his work in the project

المستند الثانى

ـ المستند الثانى صادر من مركز ابن خلدون خاص بالمشروع رقم «٩٧ماس ٤٥» من الفترة مابين ١٨ يونيو ١٩٩٧ حتى ٢٠ سبتمبر



١٩٩٩.. يقول المستند:
إن كل بطاقة انتخابية يتم إصدارها تتكلف مابين خمسة وستة جنيهات ومن ثم تحسب تكلفة جميع البطاقات المطبوعة وفقاً للمجموع كله.. وقد ساعد المركز على استخراج أكثر من ١٥ ألفاً و١٦٤ بطاقة انتخابية فى نحو ٧ مراكز مختلفة!

نفس المستند يشير إلى أنه تم عقد عدد كبير من حلقات البحث الخاصة بإقامة لقاءات جماهيرية لحث الناس على الاشتراك فى الانتخابات.. وقد تضمنت المصروفات حساب الأبحاث، والانتقالات الداخلية، والإقامة، وتقديم الأطعمة والمشروبات و«تأجير» بعض الأشخاص الذين يعرفون بأن لديهم القدرة على جذب أكبر عدد من الناخبين، وكذلك تم عمل حساب المصروفات الخاصة باللافتات الانتخابية وجميع وسائل الدعاية.

يضيف المستند ذاته فى البند رقم (٦).. أن فريق العمل يحتاج إلى مرتبات، وحوافز شهرية..!

Brussels,

Dr. Saad Eddin Ibrahim
Chairman of the Board of Trustees
Ibn Khaldoun Center for Development
Studies
17 Road 12
PO Box 13 Mokattam
Cairo-Egypt

Subject : Financial assistance chargeable to Chapter B7-7040 of the general budget of the European Commission. Subsidy to "Political education and [illegible] Rights"

Dear Dr. Ibrahim,

I refer to your letter of March 1997 requesting financial assistance from the Commission of the European Communities to carry out the above mentioned project as described in Annex A to present letter

1. Within the framework of the Community's co-operation programme in the Mediterranean area, I am pleased to inform you that the Commission of the European Communities has decided to support this action in granting you a financial contribution of maximum [illegible],000 ECU, payable in ECU. This subsidy will contribute to finance the organisation of the above project, as per the financial breakdown in Annex B to the present letter.

2. Payments relating to the said financial assistance granted by the Commission will be made as follows :

- 48,000 ECU or 40 % will be paid once the Commission has received the signed declaration containing the hand-written statement "read and approved" above.
- intermediary payment of 48,000 ECU or 40 % on receipt and approval by the Commission of an intermediate technical and financial report detailing all activities and expenditure undertaken so far.
- the balance of the financial assistance, i.e. maximum 24,000 ECU, shall be paid after submission to and acceptance by the Commission of a final technical and financial report which will detail all costs related to the action subject to the financial assistance. This final

Payments shall be made to the following bank account :

- bank account n° : 5560063
- bank : MIBank Misr International Bank
- branch : Main Branch, 14, Alfi St. POB 631, Cairo
- account holder: Ibn Khaldoun Center for Development Studies "PEER"

Payments shall be made within sixty days of receipt of the request for payment and shall be deemed to have been made on the date they were debited to the Commission's account.

The Commission may however, after notice has been given to the recipient, defer payments if the services covered by the request for payment are contested by the Commission or if the vouchers in support of the request are incomplete. Where payment has been deferred, the Commission shall not be liable to pay interest or any [illegible] of any kind.

The Commission shall be bound to comply with above-mentioned payment only if requests for payment have been sent to the address below

Conversions from other currencies will be made at the rate published in the Supplement to the Communities' Official Journal after the 10th of the month in which the expenses have been incurred. For currencies not quoted in the Official Journal, conversions will be made at the rates published in the Financial Times on the first Monday of the relevant month.

3. All communications relating to this financial assistance, including payment requests, will mention the project number "[illegible]" and will be addressed to :

Directorate General IB A2
Commission of the European Communities
Rue de la Science, 14- 8/10
B - 1049 Brussels
Telephone 32 2 2954686
Fax 32 2 2990164
Telex 21877 COMEU B

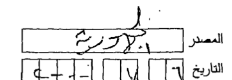
4. Undertakings of the recipient of the financial assistance from the Commission :

- the recipient is aware that the contribution does not constitute a claim on the Commission and cannot therefore be succeeded to another body ;

[1] I.e. an account statement, certified by the person in charge of the body receiving the contribution, or a financial statement together with duly certified supporting documents [illegible] of each item of expenditure and the corresponding [illegible] the Commission [illegible]. For air travel (economy) the original air ticket stubs are required.

المستند الثالث

ـ المستند الثالث يقول.. وهو صورة خطاب موجه للدكتور سعدالدين إبراهيم:
سوف يتم تقديم الأموال لكم من الاتحاد الأوروبى طبقاً لهذه القواعد:



× ٦٨ ألف يورو (مايعادل ٢٣٨ ألف جنيه مصرى) أى نحو ٤٠٪ من المبلغ المقرر سيتم إرساله فور تسلم الاتحاد الوثيقة الموقعة من طرفكم والتى تنص صراحة على موافقتكم بتقديم هذه المساعدات وتنفيذ البرنامج المقترح.

× شيك مؤجل بـ ٦٨ ألف «يورو» (أى مايعادل ٢٣٨ ألف جنيه مصرى أيضاً) عند تقديم الاتحاد الخطاب الخاص بالموافقة على الأنشطة المقدمة، وكذلك تقديم تقرير مفصل عن النفقات والأنشطة التى تم البدء فى تنفيذها.. كذلك سيتم إرسال مبلغ ٣٤ ألف يورو (١١٩ ألف جنيه مصرى) عند وصول التقرير النهائى والخاص بانتهاء المشروع.

هذه المبالغ ستُرسل على العنوان التالى: حساب رقم «٥٥٤٠٠٦٣» بنك مصر الدولى- الفرع الرئيسى ١٤ شارع الألفى بالقاهرة لحساب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .

Ibn Khaldon Center for Development (ICD)
Project No. 97/Mas 45 Fonded by
European Commission (EC)
For the Period From
June 18-1997 to September 20-1999

Independent Auditor's Report

To EUROPEAN COMMISSION (EC)

1- We have audited the accompanying statement of cash receipts and cash disbursements of Ibn Khaldon Center for Development for the Project No. 97/Mas 45funded by European Commission (EC) for the period June18-97 to September 20-1999. This statement is the responsibility of ICD's management. Our responsibility is to express an opinion on the accompanying statement basedon our audit.

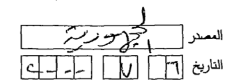
2-We conducted our audit in accordance with generally accepted auditing standards. Those Standards require that we plan and perform the audit to obtain reasonable assurance about whether the financial statement is free of material misstatement. An audit includes examining, on a test basis, evidence supporting the amounts and disclosures in the financial statement. An audit also includes assessing the accounting principle used and significant estimates made by management as well as evaluating the overall statement presentation. We believe our audit provides a reasonable basis for our opinion.

3-The accompanying statement of cash receipts and cash disbursements have been prepared on the cash basis, which is comprehensive basis, which is a comprehensive basis of accounting other than generally accepted accounting principles. Included in the statement of cash receipts and cash disbursements are details notes. The basis for questioning these notes is described in the "Details Notes" section of this report.

4- In our opinion, except for the effects of the details notes referred to in the preceding paragraph, the accompanying statement of cash receipts and cash disbursements presents fairly, in all material respects, the amounts received and expenses paid by Ibn Khaldon Center for Development pursuant to project agreement No. 97/Mas 45 for the period June 18- 1997 to September 20- 1999 in conformity with the cash basis.

5- Our audit was conducted for the purpose of forming an opinion on the statement of cash receipts and cash disbursement described in the first paragraph. The information included in supplementary schedules provides details of notes. Such information has been subjected to the auditing procedures applied in the audit of statement of cash receipts and disbursements and, in our opinion is fairly stated in all material respects in relation to the statement of cash receipts and cash disbursements taken as whole.

المستند الرابع



ـ المستند الرابع من سعد إبراهيم إلى الاتحاد الأوروبي:

مرفق صورة من البيان الخاص بما تم دفعه علماً بأن البيانات تم إعدادها وفقاً للنظام القضائى وهو نظام شامل وعام للقاعدة الحسابية بدلاً من القواعد المتعارف عليها.. وفى رأينا أن النفقات تمت فى شكل «عادل» ودون تجاوز وطبقاً للاتفاق الخاص بالمشروع «٩٧ ماس ٤٥» فى الفترة من ١٨ يونيو ١٩٩٧ وحتى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٩.



المستند الخامس

ـ المستند الخامس والأخير.. صادر من عاطف أبوزيد تهامي (محاسب وخبير ضرائب) أوضح فيه بيان إيرادات مشروعات عام ١٩٩٨ فى مركز ابن خلدون على النحو التالى:

١ ـ مشروع الأقليات (هيئة حقوق الأقليات لندن) محول من ناشيونال وست مانستر بنك (لندن) ٢٨ ألفاً و٨٥٢ جنيهاً..!

٢ ـ مشروع إعادة تأهيل الإسلاميين (من السفارة الهولندية بالقاهرة) ٣١ ألفاً و٩٩٢ جنيهاً.

٣ ـ مشروع الفتيات المصريات (السفارة الاسترالية بالقاهرة) ٢٥ ألف جنيه..!

●●●

وفى النهاية تبقى كلمة :

مثلما بدأت هذا المقال بـ ٦ أسئلة اختتمه ـ على الجانب المقابل ـ بـ ٧ أسئلة مماثلة:

● كيف تتكلف البطاقة الانتخابية التى توزع بالمجان ستة جنيهات مصرية..؟؟

● كيف يتسنى لإنسان يزعم بأنه يعمل على توعية المواطنين سياسياً أن يعترف صراحة بأنه يؤجر أشخاصاً لهم قدرة على جذب الناخبين..؟!

أليست تلك قمة التناقض..؟؟

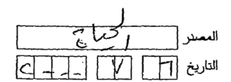
● هل حقاً .. كان المركز يتلاعب بالبطاقات الانتخابية.. بحيث يدون عليها أسماء.. غير الأسماء حتى يستطيع أن يقول ـ كما قال بالفعل ـ إنه تمكن من استخراج ١٥ ألفاً و١٦٤ بطاقة انتخابية..؟؟

● عبارة مشروع إعادة تأهيل الإسلاميين.. ألا تضفى ظلالاً من الشكوك..؟؟

● .. وعبارة مشروع الفتيات المصريات.. أليست مبهمة يحوطها الغموض من كل جانب..؟؟

● عندما يتقاضى مواطن مصرى يعيش على أرض مصر مبالغ من بريطانيا تحت بند «مشروع الأقليات».. ألا يكون هذا المواطن متعمداً إثارة الفتن على اعتبار أننا نفخر ونعتز بأننا جميعاً من نسيج واحد..؟؟

و.. و.. أترك لك الإجابة.. بكل حيادية، وموضوعية، وتأكد أن.. الكلمة الأولى والأخيرة لك.



ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

قضية سعد الدين إبراهيم: تطويق "هيئة دعم الناخبات"

□ القاهرة - محمد صلاح

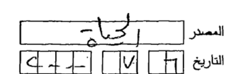
■ وجهت السلطات المصرية ضربة جديدة الى رئيس مركز «ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يقضي في سجن طره فترة حبس احتياطي لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة معه وآخرين من الباحثين ومتعاملين مع المركز.

ودهمت قوات الأمن فجر أمس مقر «هيئة دعم الناخبات» الذي تترأسه الصحافية أمينة شفيق ويتولى ابراهيم موقع أمين الصندوق فيه، وتقع الهيئة في شارع الجمهورية (وسط القاهرة) وصادرت أجهزة الأمن أعداداً كبيرة من الملفات والأوراق والبطاقات الانتخابية المزورة اضافة الى ديسكات واجهزة كومبيوتر. وتحفظت على المكان الذي عاينته النيابة في وقت لاحق.

وجاء الاجراء بعد ساعات قليلة من احتفال اقامته السفارة الاميركية في مقر دار الاوبرا في مناسبة عيد الاستقلال اكد خلاله مسؤولون أميركيون شاركوا فيه ان اميركا مهتمة بقضية سعد الدين ابراهيم وستعمل على إطلاقه. واوفد الرئيس حسني مبارك مندوباً عنه لحضور الاحتفال وألقى السفير الاميركي دانيال كيرتزر كلمة أمام الحضور لم يتحدث فيها عن قضية «مركز ابن خلدون» بصورة مباشرة لكنه شدد على أن أميركا «تهتم بنشاط المنظمات الاهلية والناشطين العاملين في مجال حقوق الانسان والديموقراطية في العالم». لكن آخرين من مسؤولي السفارة تداولوا في احاديث جانبية مع الحضور قضية ابراهيم والجهود الاميركية التي تهدف الى إطلاقه.

وتشتهر هيئة «دعم الناخبات» باسم «هدى» نسبة الى الرائدة النسائية هدى شعراوي. وعلمت «الحياة» ان إحدى الباحثات في الهيئة توجهت صباح أول من أمس الى نيابة أمن الدولة وابلغت عن وجود ملفات وأوراق ووثائق تتعلق بالتحقيقات التي تجري مع ابراهيم ومساعديه، فاصدرت النيابة قراراً بتفتيش المركز ومصادرة ما فيه وضمه الى أدلة الاتهام الموجهة الى ابراهيم والباقين فتوجهت قوات الشرطة الى مقر المركز فجراً لتنفيذ القرار.

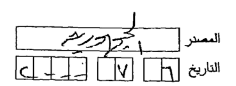
وافادت مصادر مطلعة أن هيئة «هدى» اسست كشركة توصية بسيطة مستقلة تماماً عن مركز ابن خلدون، مشيرة الى أن التحقيقات كشفت تداخل الاختصاصات بين المركز والهيئة وان الأموال التي حصل ابراهيم



عليها من الجهات الاجنبية المانحة للاثنين أودعت في حساب شخصي باسمه برقم: ٥٥٠٢٢٢٧ في بنك مصر الدولي.

وازداد موقف ابراهيم صعوبة اثر إعلان مدير مشروع المشاركة السياسية في مركز ابن خلدون خالد فياض انه ابلغ الى اجهزة الامن معلومات تفصيلية عن نشاط المركز. ورغم ان النيابة قررت حبس فياض باعتباره تواطأ في المخالفات التي ارتكبها المركز إلا أن محاميه السيد مرتضى منصور أكد سلامة موقف موكله وأشار إلى أن فياض ظل خلال الاسابيع الماضية على اتصال مع اجهزة الامن وابلغها تفاصيل ساهمت في الايقاع بابراهيم وباقي العاملين في «مركز ابن خلدون».





في قضية د. سعد الدين إبراهيم:

نيابة أمن الدولة تتحفظ على أدلة اتهام جديدة

فياض: رئيس المركز احتال على الكاتب على سالم والملحن محمد نوح

كتب - جمال عقل وانتصار النمر :

مازالت المفاجآت تتكشف فى قضية د. سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المتهم بالاتصال. بجهات ومنظمات أجنبية والحصول منها على رشاوى وأموال مقابل إمدادها بأبحاث ومعلومات مخالفة للحقيقة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمصر مما يضر بالمصلحة الوطنية.

انتقل فريق التحقيق بنيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لمقر «مركز هدى لدعم الناخبات» التابع لمركز ابن خلدون بالعقار ١٤ شارع الجمهورية بوسط المدينة، والذى انفردت «الجمهورية» بالكشف عنه فى عدد أول أمس ـ قبل أن تكشف عنه تحقيقات النيابة ـ وتحفظ فريق التحقيق على الكثير من الأوراق والمستندات التى تدين رئيس المركز والتى ضمها لمحاضر التحقيق كمستندات جديدة منها مايفيد تقاضى د. سعد الدين إبراهيم مبالغ مالية كبيرة من الاتحاد الأوروبى وصور شيكات وبطاقات انتخابية بأسماء وهمية ومزورة.

وايصالات لمعاملات مالية ومراسلات من الاتحاد الأوروبى باسم رئيس مركز ابن خلدون.. وكلها مستندات جديدة غير التى تم العثور عليها فى مقر مركز ابن خلدون بمنطقة المقطم او داخل مسكنه بفيلا المعادى.

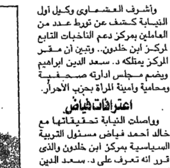
وأمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول بمخاطبة البنوك لمعرفة حساب د. سعد الدين ابراهيم والأرصدة والأموال التى سحبها ومصادرها وصور الشيكات ويتابع المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام نتائج التحقيقات أولاً بأول.

علمت «الجمهورية» أن فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة العليا



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





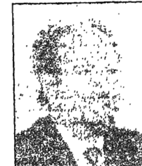
وأشرف العشماوى وكيل أول النيابة كشف عن تورط عدد من العاملين بمركز دعم الناخبات التابع لمركز ابن خلدون.. وتبين أن مقر المركز يمتلكه د. سعد الدين ابراهيم ويضم مجلس ادارته صحفية ومحامية وامينة المرأة بحزب الأحرار.

اعترافات فياض

وواصلت النيابة تحقيقاتها مع خالد أحمد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون والذى قرر انه تعرف على د. سعد الدين ابراهيم بالصدفة من خلال مكالمة تليفونية وعرفه بنفسه بحكم حصوله على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية وله خبرة في عمل الابحاث الميدانية فطلب العمل معه بمركز ابن خلدون مقابل مكافأة شهرية واقتصر دوره علي اعمال البحث ولكنه فوجيء برئيس المركز يتلاعب بالمعلومات التى تتضمنها الابحاث ويرسلها لجهات ومنظمات اجنبية يحصل مقابلها على أموال بالدولارات واليورو ـ العملة الاوروبية الموحدة

واتهم خالد فياض رئيس مركز ابن خلدون بحصوله على مبالغ طائلة من عدد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الأجنبية وانه لم تكن له علاقة بتلك المنظمات التي كانت تتعامل مع د. سعد الدين ابراهيم مباشرة من خلال بعض الأشخاص العاملين بالخارج والذين كان على اتصال دائم بهم وأن الأموال كانت تصل

لرئيس المركز مباشرة دون تدخل احد من الادارة او العاملين بالابحاث ويصرفها بنفسه من البنوك



د . سعد الدين إبراهيم

الطريف ان نيابة امن الدولة سألت المتهم خالد فياض عن رصيده بالبنوك فقرر انه لا يملك شيئا وانه لا يعرف شكل الدولار!!!

تزوير الانتخابات

واتهم خالد فياض رئيس مركز ابن خلدون بتكليفه بتزوير البطاقات الانتخابية لعدد من الناخبين بالمناطق الشعبية مقابل الحصول على رشاوى من المنظمات الدولية.. وعندما اكتشف اللعبة هدده رئيس المركز ونهره بعدم التدخل فى عمله!!

وقال خالد فياض في حضور محاميه مرتضى منصور إن د. سعد الدين ابراهيم خاطب الاتحاد الاوروبى مطالبا بمبلغ ٢٠ ألف دولار مقابل انتاج فيلم تسجيلى عن العملية الانتخابية لمجلس الشعب المقبل رغم ان تكاليف الفيلم لا تتعدى ٣٠ ألف جنيه وان على سالم كاتب السيناريو والحوار للفيلم حصل على مبلغ ألف جنيه فقط والموسيقى مهداة من الفنان محمد نوح ورغم ذلك سجل د. سعد الدين ابراهيم فى كشوف انتاج الفيلم ان على سالم حصل عى ٣ آلاف دولار.. كما سُجِّل ان مؤلف الموسيقى للفيلم حصل على مبلغ كبير رغم انها مهداه.. وكشفت التحقيقات ان رئيس المركز نصب واحتال على مؤلف الفيلم ومحمد نوح.

من ناحية اخرى تواصل مباحث أمن الدولة العليا جهودها لضبط ٣ هاربين ممن كشفت التحقيقات عن تورطهم واصدرت النيابة قرارا بضبطهم منذ اول امس

وعلمت «الجمهورية» ان عملية مداهمة مركز هدا لدعم الناخبات كشفت عن تورط متهمين جدد من المحتمل ان تستدعيهم النيابة لسؤالهم.. واحتمال تورط عدد من الهاربين للخارج ممن كانوا على اتصال برئيس مركز ابن خلدون.

سؤال حائر

والسؤال الحائر الذى تحاول اجهزة الامن وفريق التحقيق الاجابة عليه.. لماذا صمت الاتحاد الاوروبى كل هذا الصمت منذ بدء التحقيقات والقبض على د. سعد الدين ابراهيم ولم يتساءل عن الاوراق والمستندات المزورة التى كان يرسلها له رئيس مركز ابن خلدون؟

هل كان الاتحاد الاوروبى يعرف هذا التزوير ويرضى عنه ام انه ارتضى بما فعله د. سعد الدين ابراهيم بالنصب والاحتيال عليه؟!

واكد المتهم خالد فياض فى حضور محاميه مرتضى منصور ان نادية عبدالنور المدير المالى والادارى بمركز ابن خلدون هى العقل المدبر

حلية الانتخابات المقبلة وكل الابحاث تي يجريها المركز.

وقال إن رئيس المركز كلفه بالبحث ن شخصيات بالمناطق الشعبية تسجيل اسمائهم فى كشوف ناخبين وانه توجه لمنطقة ارض اللواء إمبابة ولم يسجل سوى ٥ بطاقات نتخابية.

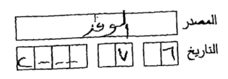
السفير الإسرائيلي

وأوضح خالد فياض علاقة سعد الدين ابراهيم بالسفير الاسرائيلى بالقاهرة والذى له حق دخول مركز ابن خلدون في اى وقت وبدون اى موعد مسبق ويجتمع بالدكتور سعد ونادية عبدالنور والملحقة الثقافية بسفارة اسرائيل فى مكتبه بالمركز عدة ساعات ويشاهدون أفلام فيديو مسجلا عليها حرب اكتوبر ويقومون بعمل مونتاج لابراز عمليات تعذيب الجنود الاسرائيليين على غير الحقيقة

قال مرتضى منصور المحامى عن موكله خالد فياض انه تطوع للدفاع عنه باعتباره شاهدا ومبلغا وليس متهما.. واثبت فى محاضر التحقيق انه يدين كل دكاكين الخيانة ومنها دكان سعد الدين ابراهيم الذين يبيعون الافلام الشعبية مقابل الاف الدولارات

وقال المحامى انه كان من المفروض ان يتم القبض على رئيس مركز ابن خلدون منذ فترة طويلة لانه اساء لسمعة مصر

وهدد مرتضى منصور بالانسحاب من الدفاع عن خالد فياض اذا اتهم في القضية ولم يكن شاهدا عليها.



سعد الدين إبراهيم.. مواطن مصري!!

●● أخيراً.. سقط الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي اعتقد يوماً أنه فوق القانون، وخارج نطاق سلطات الدولة، وراح يعيث في الأرض فساداً!!. إننا كنا نتساءل دائماً: ما هي القوة التي تقف وراء سعد الدين إبراهيم حتي يفعل ما يشاء، ولا يجد من يردعه؟!.

إننا كنا آخر من انتقد تصرفاته وأفعاله، ومنها ما أسماه وصايا سعد الدين إبراهيم، والذي يفاجأ من يقرأها بأننا نعيش في دولة عنصرية، ينفرد فيها قطب بكل مقاليد السلطة والمناصب والجاه حتي الدراسة والإعلام، ويعيش فيها الطرف الآخر مضطهداً!!. وهذا غير صحيح.. إلا في تهيؤات سعد الدين إبراهيم لغرض في نفس يعقوب!.

ولذلك كنا نتساءل: هل سعد الدين إبراهيم دولة داخل دولة؟!، وهل هناك قانون آخر يضفي علي تصرفات وأفعال سعد الدين إبراهيم الشرعية؟!، ولماذا تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمامه؟!.

ولكن.. تبددت علامات الاستفهام، وتلاشت علامات التعجب فور مثول سعد الدين إبراهيم أمام جهات التحقيق لمحاسبته علي ما اقترفه في حق الوطن الذي نشأ عليه، وتربي فوقه!!.

إن سعد الدين إبراهيم مصري قبل أن يحمل الجنسية الأمريكية، وارتكب أفعاله وتصرفاته فوق أرض مصرية، وطعن في وطنه الأم. ومن حق مصر أن تحاسبه، وتدينه أو تبرئه!!.

وتدخلات السفارة الأمريكية في هذه القضية تثير السخرية، وخصوصاً عندما يبررونها بأنها لحماية مواطن أمريكي!!.

في قضية مركز ابن خلدون

صيام: شاركت في الفيلم المشبوه على أنه من إنتاج التليفزيون!

اكد الممثل احمد صيام الذى شارك فى بطولة الفيلم المشبوه الذى انتجه مركز ابن خلدون انه شارك فى الفيلم باعتباره من انتاج التليفزيون المصرى.

قال صيام فى تصريحات نقلتها وكالة رويتر للانباء انه وافق على القيام بالدور الاساسى فى الفيلم بعدما تأكد ان الفيلم يدعو الى التوعية السياسية وحث المواطنين على الخروج للادلاء باصواتهم فى الانتخابات وأضاف انه مازال يحتفظ بنسخة من سيناريو الفليم وليس فيه ما يسيء الى سمعة مصر.

جاء هذا فى الوقت الذى نفى فيه سعدالدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون جميع الاتهامات الموجهة اليه وقال فى تصريحات لصحيفة الشرق الاوسط ان مركزه لم يحصل على اى تمويل من الخارج مشيرا الى ان ميزانية ابن خلدون اقل من نصف مليون جنيه فى العام.

مدير مشروع الاتحاد بمركز ابن خلدون يعترف بأن أهالى الجيزة رفضوا استخراج البطاقات

كتبت خديجة عفيفى:

استعرض المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام أمس نتائج التحقيقات الأولية فى «قضية ابن خلدون» مع المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا. تبين من تحقيقات النيابة قيام المتهم د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية ومدير مركز ابن خلدون بأنه تخصص فى كتاباته عن الأقليات الاثنية والدينية فى العالم العربى وقيامه بأعمال واتصالات بجهات اجنبية وتقاضيه مبالغ مالية بادعاء القيام بأعمال بحثية فى مجالات عدة بلغت فى مجملها لأحد المشروعات نحو ٣ ملايين جنيه.

ومازالت النيابة تواصل تحقيقاتها مع المتهم خالد فياض مدير المشروع بالمركز والمتهم بمشاركته مع د. سعد فى تحرير محررات مزورة للناخبين. قرر خالد فياض امام أشرف العشماوى وكيل النيابة بأنه تعرف على د. سعد عام ٩٤ وبصفته خريج كلية السياسة والاقتصاد طلب منه الاخير مساعدته بعمل ابحاث ودراسات بالمركز واضاف المتهم وبالفعل قمت بعمل ذلك خلال ٣ سنوات بمكافأة شهرية بمبلغ ١٥٠ جنيها وبعد ذلك تم تعيينى فى وزارة الاعلام كباحث وتركت العمل بالمركز. وبعد فترة طويلة تقابلت مع د. سعد خلال احدى الندوات فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعرض علىّ مرة أخرى العمل معه ووافقت وعهد الىّ ان اقوم بعمل مركز المشاركة السياسية واشرف على تنفيذ برنامج التوعية السياسية وعمل بطاقات انتخابية فى بعض المناطق بالجيزة. واضاف بأن أهالى الجيزة لم يستجيبوا لنا لاستخراج مثل هذه البطاقات.. وفوجئت عقب ذلك بقيام د. سعد باعداد قوائم انتخابية وبطاقات مزورة. ويقوم بارسالها للاتحاد الأوروبى مقابل ٥ آلاف جنيه عن البطاقة الواحدة. واضاف المتهم أمام جهات التحقيق بأن د. سعد الدين ابراهيم يرغب فى الصاق كل التهم لى.. ولكن جميع المستندات والأوراق والفاكسات والشيكات تحمل توقيعه وهو المسئول الأول عن كل المخالفات. وجهت النيابة للمتهم المشاركة فى الاحتيال على دولة اجنبية والاستيلاء على اموالها من خلال القوائم والبطاقات المزورة والاساءة الى سمعة مصر. وقرر المتهم احمد عطا امام جهات التحقيق بأنه كلف من خالد فياض باعداد كشوف انتخابية مقابل مبالغ مالية وان المتهم طارق حسان شارك معه فى ذلك.

ومازالت التحقيقات مستمرة وتكشف العديد من المخالفات والأسرار.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

الرسالة وصلت ؟؟؟

بقلم: د. إبراهيم دسوقي أباظة

كيف أكتب؟ وماذا أكتب؟.. إذا لم يكن في الكتابة نفع أو نتيجة؟! وما جدوي الكتابة ان لم تحمل الكاتب علي المخاطرة بقلمه فيما ينفع الناس والمجتمع؟!.

كيف أكتب؟ ومن حولي البصاصون والدساسون والجهلاء يؤولون ما يقرأون ويستخلصون ما يريدون ويوجهون سهام الحقد والبغضاء لكل من جاهرهم بالحق أو عارضهم بالنقد!!!

كيف أكتب؟.. وفي بلدي قوانين تعاقب الكاتب اذا ما تصدي للفساد.. أو قاوم الانحراف.. أو كشف الجرائم التي يحرص المجرمون علي اخفائها!!!

هل نكتب من مصر كذباً ونفاقاً وتزويراً يضاف الي بحار الكذب والنفاق والتزوير التي تتدفق علينا من كل صوب؟!.

أم نحترف النكات والأزجال وأحاديث النوادي لننجو بجلودنا من غضب السلاطين.. وبطش صغار الفراعين!!!

قولوا لنا.. كيف نكتب؟.. وأقلامنا مهددة بالاعتقال.. وصحفنا معرضة للاغلاق.. ودماؤنا مباحة لكل من أراد سفك الدماء!!!

قولوا لنا.. ماذا نكتب بعد ذلك؟.. ان كانت ارادة الله ان نكتب في السياسة وأن نعالج قضايا المجتمع.. وأن نشق طريقاً ضعباً تحفه الالام والألغام!!!

ألا يجدر بنا أن نكتب بلا تعتيم.. وأن ننتقد بلا مجاملة.. وأن نكاشف بلا خوف.. وأن نتحمل في هذا السبيل كل المخاطر!!!

واذا قدر للكاتب السياسي أن يخوض في الضباب.. وأن يتحرك في الظلام بحثاً عن الحقيقة.. ثم يجانبه الصواب أو يخالفه الحظ فلا يوفق.. فهل يكون مصيره السحل والقتل والتنكيل؟!!.

الواقع أن هذا دستور الاستبداد الذي عرفناه واكتوينا بناره.. فليس في عرفه التمييز بين الحق والباطل.. ولا الفصل بين الغث والسمين في قضايا الرأي والكتابة.. وعنده حلول جاهزة لكل المارقين عن خط النفاق الرخيص حتي ولو كان في هذا الخروج مصلحة وطنية.. فالمصالح الوطنية لا تقاس الا بالنغمة التي يستسيغها الاستبداد!!!

أما النغمة التي توقظ المواطن.. أو تفتح أمامه أبواب الحقيقة فنغمة ممجوجة لابد من مقاتلتها واخمادها حتي ولو كانت المقاتلة بسلاح الباطل من القوانين والشاذ من المحاكمات!!!

دعونا نقصف الأقلام.. ونكف عن الكتابة ما دمنا لا نقوي علي كلمة حق في قضايا الانسان.. ولا نملك صريح رأي في اهدار الحريات وتزوير الانتخابات.. وانتهاك أحكام القضاء!!!

دعونا نكذب مع الكذابين ونزعم ان مصر بلد الديمقراطية.. ومعقل الحرية وأن الحكم فيها للأغلبية.. وأن الجميع ينعم بالعدل والمساواة ويتمرغ في نعيم العز والرفاهية!!!

دعونا ننزع برقع الحياء حتي لا نخجل من تزوير الانتخابات.. وضرب النقابات.. وقتل منظمات حقوق الانسان.. والاعتداء علي الأساتذة والمفكرين والرواد باسم الاساءة الي سمعة مصر وتقاضي أموال من جهات أجنبية.. والتشهير بالوحدة الوطنية.. الخ الخ!!!

دعونا نتنسم رياح الحرية من اسرائيل!! ونسمع عن الديمقراطية من الخليج!! ونتعلم حقوق الانسان من الهند والسنغال!!.. فهذه الدول أجدر منا في اقرار الحرية والديمقراطية.. وأقدر منا ألف مرة علي احترام حقوق الانسان!!!

شكراً.. فقد وصلتنا الرسالة نحن الكتاب السياسيين فمحاكم أمن الدولة العليا جاهزة.. وعرائض الاتهام مرتبة.. والاعلام الرسمي حاضر لمحاكمة خصوم الحكومة حتي قبل أن يحاكموا!!!

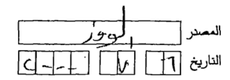
وحذار من أن تطرحوا قضية جادة أو تقولوا رأياً صريحاً يثير سخط الحكام والا كان مصيركم مزرعة طرة ومحكمة أمن الدولة وتهمة الاساءة الي سمعة مصر!!!

أقول للسادة مهندسي هذه الخطوة القمعية الجديدة انه ليس أسوأ من الاساءة لمصر من القبض علي أستاذ بالجامعة يرأس جمعية أهلية مصرية بتهمة تقاضي أموال من الخارج مع أن الأساس في عمل الجمعيات أن تتلقي أموالاً ومعونات من الداخل والخارج.

والأصل أيضاً أن تكون هذه الأموال معروفة ومعلنة كما أن الأصل في نشاط الجمعيات الأهلية متابعة قضايا المجتمع المدني في دوائر اختصاصها.. وكشف العيوب واقتراح الحلول.. فاذا جاز أن تلقي الدكتور سعد الدين ابراهيم أموالاً ولم يبلغ عنها.. واذا جاز أيضاً أنه تناول قضية كتزوير الانتخابات وبالغ في معالجتها.. فلا يمكن ان يكون مآله الي محاكم أمن الدولة.. بل الي المحاكم العادية.. ولا يمكن أن يكون مصيره التحقيق السري والتعتيم الاعلامي.. والتشهير الحكومي!!!

بل يجب أن يكون الفيصل في كل ذلك.. الاجراءات العادية والمحاكم العادية.. والضمانات القضائية التي تكفلها الدساتير الديمقراطية لمواطنيها ورعاياها!!!

ولست هنا في معرض الدفاع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم.. فالرجل قادر علي الدفاع عن



نفسه.. ولكنني في معرض الدفاع
عن الحرية وحقوق الانسان حتى
ولو كان هذا الانسان خصما لدودا
للوطن.. فواجبنا ان نحميه بكل
الضمانات التي تنأي به عن
العسف والتنكيل.. وأن نحاكمه
عند الاقتضاء أمام قاضيه
الطبيعي لا ان نحكم باعدامه قبل
أن تثبت ادانته!!!.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

سكرتيرة مدير المركز مضربة عن الطعام لمعاملتها كسجينة

باحث في "مركز ابن خلدون" أوقع بسعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - «الحياة»

■ اتخذت قضية «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» ورئيسه الدكتور سعد الدين ابراهيم أبعاداً جديدة بعدما فجرت التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة في القضية أن مدير «مشروع المشاركة السياسية في الانتخابات» في المركز السيد خالد فياض هو الذي أوقع بإبراهيم وابلغ أجهزة الأمن عن تفاصيل نشاطات المركز والعاملين فيه، فيما اعلن والد سكرتيرة مدير المركز المعتقلة على ذمة التحقيق ان ابنته تعامل معاملة السجينة وانها اعلنت اضرابا عن الطعام من اجل تحسين ظروف اعتقالها.

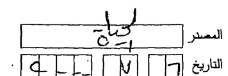
وكشفت تحقيقات النيابة مع فياض الذي استدعي للتحقيق كمتهم انه تعاون مع أجهزة الأمن المصرية لفترة غير قصيرة وامدها بمعلومات مهمة تمكنت من خلالها من تجهيز الأدلة الثبوتية ضد إبراهيم وبقية العاملين في المركز. وقال مرتضى منصور محامي فياض لـ«الحياة»، إن موقف موكله في القضية سليم باعتباره شاهداً وليس متهماً، مؤكداً أن فياض لم يكن يعلم بالتجاوزات والانحرافات التي تورط فيها ابراهيم وبقية العاملين في المركز، وحين علم بها قام بإبلاغ الشرطة.

وأصدر والد المتهمة نادية عبدالنور بياناً أمس أعلن فيه أن ابنته اعتقلت مساء الجمعة الماضي وليس صباح السبت، كما أعلن من قبل بعد خروجها من مركز «ابن خلدون» حيث حاصرتها سيارات الشرطة ونزل منها رجال أمن حاولوا إجبارها على الركوب معهم فقاومتهم لجهلها انهم من الشرطة.

وذكر أن ابنته نقلت، بعد خضوعها للتحقيق من جانب النيابة، إلى سجن القناطر حيث احتجزت في قسم قضايا الآداب «الذي لا يتناسب مع وضعها الاجتماعي والثقافي وطبيعة القضية المتهمة فيها»، وأنها أرغمت على ارتداء ملابس السجن على رغم أنها محتجزة احتياطياً على ذمة قضايا ما زالت محل تحقيق، ووجود ملابس خاصة بها معها. واضاف الاب في البيان: «ذهبنا إلى النيابة الأحد الماضي ولم نتمكن من لقائها، ورفضت السلطات تسليم أي ملابس أو أطعمة لها. وذهبنا في اليوم التالي الى سجن القناطر ولم نتمكن من زيارتها»، مشيرا إلى أن الشرطة نقلت ابنته أول من امس الى مقر النيابة مرة أخرى لكن لم يحقق معها فأعيدت الى السجن مرة أخرى. وذكر أنها اخبرت أفراد اسرتها اثناء ركوبها



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: marit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

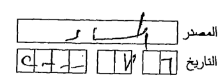
سيارة الترحيلات انها مضربة عن الطعام حتى يتم تعديل ظروف حبسها، وناشد البيان الاجهزة الرسمية في مصر «تحسين ظروف احتجاز نادية عبدالنور ومعاملتها معاملة كريمة لكونها ما زالت متهمة فقط ولم تتم ادانتها والقضية ما زالت محل تحقيق».

ونقلت وكالة «انباء الشرق الاوسط» عن مصادر مطلعة على التحقيقات في القضية أن المتهمين اقروا أن الدكتور سعدالدين ابراهيم هو المسؤول الأول مالياً وإدارياً عن العمليات والانشطة كافة التي يقوم بها المركز وبصفة خاصة ما يتعلق بتزوير البطاقات الانتخابية والشيكات المزورة، وأن ابراهيم والعاملين معه «تحصلوا بالفعل على نموذج بطاقة لبطاقة حقيقية لمواطن وقاموا بإزالة بياناتها ثم تصويرها بكميات كبيرة وملئها ببيانات مزورة لاسماء وهمية (تحصل عليها المركز والقائمون عليه من بعض الشركات التجارية وشركات التصدير والاستيراد) وارسلها الى الاتحاد الأوروبي للحصول على أموال عن تلك البطاقات بواقع سبعة جنيهات عن كل بطاقة من خلال إصدار شيكات مزورة بعضها بقيمة مالية عالية لمحاسبة الاتحاد الأوروبي عليها والاخرى بقيمة مالية بسيطة لصاحب الشيك».

ومعروف ان البطاقة الانتخابية تصدر مجانية للمواطنين في مصر لمباشرة حقوقهم السياسية، لكن المصادر ذكرت ان ابراهيم «كان يحاسب الاتحاد الاوروبي ثم يقوم بمحاسبة صاحب البطاقة الانتخابية على سبعين قرشاً في حين يذهب باقي المبلغ في حسابه».

وعن الفيلم السينمائي التسجيلي «ادخل شريكاً وشارك» ذكرت المصادر ان ابراهيم ابلغ الاتحاد الأوروبي أنه بصدد انتاج فيلم سينمائي تسجيلي مدته ساعة عن الممارسة الانتخابية في مصر وذلك في إطار مشروع المشاركة السياسية وأن الفيلم سيتكلف ٨٠ ألف جنيه وأن ذلك تبين من خلال المستندات الرسمية والخطابات المتبادلة بينه وبين الاتحاد الأوروبي، وأن مدير المركز اتفق مع شركة «فيديو جوهر» لتصوير الفيلم بناء على عقد بقيمة ٣٠ ألف جنيه على أن تكون مدة العقد عشرة أيام واعداد اربع نسخ للفيلم (٢ بيتا ماكسي و٢ في اتش اف) وحصلت الشركة التي صورت الفيلم على دفعة مقدمة بقيمة ١٨ ألف جنيه بشيك موقع من الدكتور سعدالدين ابراهيم على أن يتم تسليم باقي المبلغ ١٢ الف جنيه عند تسليم نسخ الفيلم.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



صفاء جلال بطلة فيلم «ادخل وشارك»:

الفيلم كوميدي.. يسخر من تزوير الانتخابات

لم التق بسعد الدين إبراهيم.. ولا أعلم شيئاً عن ابن خلدون

الإسكندرية - دينا زكى:

أصيبت الفنانة «صفاء جلال» بصدمة شديدة فور علمها بالقبض على الدكتور «سعد الدين إبراهيم» مدير مركز ابن خلدون والتحقيقات التى تدور حول الفيلم الذى شاركت فى بطولته «ادخل شريك وشارك» مع الفنان «أحمد صيام».

قالت صفاء انا «مخضوضة» من هذا الكلام حيث لا اعلم شيئا عن التحقيقات التى تجرى حالياً لأننى لا اقرا الصحف على الاطلاق هذه الأيام بسبب انشغالى فى تصوير مسلسلين فى وقت واحد.

اضافت لم التق فى حياتى بالدكتور سعد الدين إبراهيم ولم اتحدث معه حتى تليفونيا وكل علاقتى بالفيلم الذى صورته منذ أسبوع هو أن شركة «فيديو كايرو» اتصلت بى واخبرتنى ان هناك فيلماً دعائياً لتوعية المواطنين بأهمية الانتخابات سيشاركنى فى بطولته الفنان أحمد صيام،



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



واخبرونى بأنه لن يعرض بالتليفزيون المصرى ولكنه سيعرض بمراكز الشباب ودار ابن خلدون وسيتم اهداؤه إلى التليفزيون خلال الانتخابات القادمة وان مخرج الفيلم هو «سامح بهلول» وكاتب السيناريو هو على سالم.

أجر رمزى

قالت اتفقت معى الشركة على اجر رمزى قدره «٧٠٠ جنيه» ولكن لان التصوير استمر يومين من الساعة العاشرة صباحا حتى الحادية عشرة مساء ومن الثالثة ظهراً حتى الثانية بعد منتصف الليل قررت الشركة زيادة اجرى إلى «الف جنيه».. وقد قمنا بتصوير الفيلم فى أحد المنازل الريفية وفى الشوارع وفى لجنة مدرسية يستعان بها فى الانتخابات وفى المطاعم ولم اشاهد احداً على الاطلاق من مركز ابن خلدون سوى فى اخر يوم عندما حضر شخص لا اعرف اسمه شاهدنا ونحن نصور المشاهد الأخيرة من الفيلم.

اكدت انها لا تعرف ان «على سالم» زار اسرائيل او ان هناك اتصالات بينه وبينهم، كما لاتعرف اى شىء عن نشاط مركز ابن خلدون وان كل ما عرض عليها سيناريو كوميدى عن الانتخابات ودعوة للمواطنين للمشاركة ولذلك قبلت الدور.

اشارت إلى ان الفيلم يبدأ بسيدة فلاحة تجلس مع زوجها فى ساعة صفاء ويتحدثان بصورة كوميدية عما يفعلانه لو حصلا على مبلغ كبير من المال، فيقترح الزوج ان يشتريا «تاكسي» فنشاهد فى مشهد اخر أمين شرطة يوقف الزوجين ويلقى القبض عليهما بسبب مخالفتهما للمرور ثم يقترح الزوج المشاركة فى قرية سياحية فنشاهد فى مشهد مختلف القبض عليهما ايضاً بعد ان استعانا بقروض من البنوك.

فتقول للزوج ماذا لو شاركنا فى الانتخابات وبدلا من التفكير فى الحصول على المال نفكر فى مصير بلدنا، فيرد على الزوج بان الانتخابات يتم تزويرها فتقول له «الواحد اللى يسيب الناس تسرقه ليس من حقه ان يسأل ويجب ان نبحث عمن يمثلنا ونفكر فى التفرقة بين محمد الانسان صاحب القيم وأحمد الانسان الفاسد المرتشى.

ثم تتوالى مشاهد كوميدية نظهر فيها كأننا عصابة «حمادة وتوتو» ونضع قناع اللصوص على عيوننا وندخل إلى لجنة انتخابات خالية ونسرق صناديق الانتخاب دون ان يشعر بنا أحد!!

وفى مشهد اخر ندخل لجنة أخرى ونرى المتواجدين بها نياماً لا يشعرون بما يحدث حولهم ونقوم بتزوير البطاقات الانتخابية دون ان يقف احد ليقول لنا ماذا تفعلان!!

ثم فى نهاية الفيلم نقول نصيحة بأننا يجب ان نبحث عن مستقبلنا وبأننا لو لم نشارك فى الانتخابات سنترك الغير يسرقنا لان المال السايب يعلم السرقة.

وفى النهاية تقول «صفاء جلال».. الحقيقة انا لا اعلم بالمبالغ الطائلة التى صرفت على الفيلم لانه فيلم دعائى عادى جداً، ولا اعلم شيئا عن كيفية تمويله وانا لا يمكن ان افكر فى اساءة لبلدى ولو بملايين الجنيهات كما ارفض ان اتلقى حضنا او قبلة فى أى فيلم حتى اننى رفضت فيلمين هذا العام لهذا السبب فما بالكم بخيانة الوطن.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

في قضية د. سعد الدين إبراهيم: **نيابة أمن الدولة تتحفظ على أدلة اتهام جديدة**

فياض: رئيس المركز احتال على الكاتب على سالم والملحن محمد نوح

كتب - جمال عقل وانتصار النمر:

مازالت المفاجآت تتكشف في قضية د. سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المتهم بالاتصال بجهات ومنظمات أجنبية والحصول منها على رشاوى وأموال مقابل إمدادها بأبحاث ومعلومات مخالفة للحقيقة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمصر مما يضر بالمصلحة الوطنية.

انتقل فريق التحقيق بنيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لمقر «مركز هدى لدعم الناخبات» التابع لمركز ابن خلدون بالعقار ١٤ شارع الجمهورية بوسط المدينة، والذى انفردت «الجمهورية» بالكشف عنه في عدد أول أمس - قبل أن تكشف عنه تحقيقات النيابة - وتحفظ فريق التحقيق على الكثير من الأوراق والمستندات التي تدين رئيس المركز والتي ضمها لمحاضر التحقيق كمستندات جديدة منها مايفيد تقاضى د. سعد الدين إبراهيم مبالغ مالية كبيرة من الاتحاد الأوروبي وصور شيكات وبطاقات انتخابية بأسماء وهمية ومزورة.

وايصالات لمعاملات مالية ومراسلات من الاتحاد الأوروبي باسم رئيس مركز ابن خلدون.. وكلها مستندات جديدة غير التي تم العثور عليها في مقر مركز ابن خلدون بمنطقة المقطم أو داخل مسكنه بفيلا المعادى.

وأمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول بمخاطبة البنوك لمعرفة حساب د. سعد الدين ابراهيم والأرصدة والأموال التي سحبها ومصادرها وصور الشيكات ويتابع المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام نتائج التحقيقات أولاً بأول.

علمت «الجمهورية» أن فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة العليا

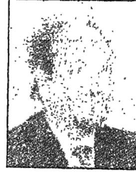
وأشرف العشماوى وكيل أول النيابة كشف عن تورط عدد من العاملين بمركز دعم الناخبات التابع لمركز ابن خلدون.. وتبين أن مقر المركز يمتلكه د. سعد الدين ابراهيم ويضم مجلس ادارته صحفية ومحامية وأمينة المرأة بحزب الأحرار.

اعترافات فياض

وواصلت النيابة تحقيقاتها مع خالد أحمد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون والذى قرر انه تعرف على د. سعد الدين ابراهيم بالصدفة من خلال مكالمة تليفونية وعرفه بنفسه بحكم حصوله على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية وله خبرة فى عمل الابحاث الميدانية فطلب العمل معه بمركز ابن خلدون مقابل مكافأة شهرية واقتصر دوره على أعمال البحث ولكنه فوجىء برئيس المركز يتلاعب بالمعلومات التى تتضمنها الابحاث ويرسلها لجهات ومنظمات أجنبية يحصل مقابلها على أموال بالدولارات واليورو ـ العملة الأوروبية الموحدة.

واتهم خالد فياض رئيس مركز ابن خلدون بحصوله على مبالغ طائلة من عدد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجنبية وانه لم تكن له علاقة بتلك المنظمات التى كانت تتعامل مع د. سعد الدين ابراهيم مباشرة من خلال بعض الأشخاص العاملين بالخارج والذين كان على اتصال دائم بهم وأن الاموال كانت تصل

لرئيس المركز مباشرة دون تدخل احد من الادارة او العاملين بالابحاث ويصرفها بنفسه من البنوك.



د. سعد الدين إبراهيم

الطريف ان نيابة امن الدولة سألت المتهم خالد فياض عن رصيده بالبنوك فقرر انه لا يملك شيئا وانه لا يعرف شكل الدولار!!!

تزوير الانتخابات

واتهم خالد فياض رئيس مركز ابن خلدون بتكليفه بتزوير البطاقات الانتخابية لعدد من الناخبين بالمناطق الشعبية مقابل الحصول على رشاوى من المنظمات الدولية.. وعندما اكتشف اللعبة هدده رئيس المركز ونهره بعدم التدخل فى عمله!!

وقال خالد فياض فى حضور محاميه مرتضى منصور إن د. سعد الدين ابراهيم خاطب الاتحاد الاوروبى مطالبا بمبلغ ٢٠ الف دولار مقابل انتاج فيلم تسجيلى عن العملية الانتخابية لمجلس الشعب المقبل رغم ان تكاليف الفيلم لا تتعدى ٣٠ ألف جنيه وأن على سالم كاتب السيناريو والحوار للفيلم حصل على مبلغ ألف جنيه فقط والموسيقى مهداة من الفنان محمد نوح ورغم ذلك سجل د. سعد الدين ابراهيم فى كشوف انتاج الفيلم ان على سالم حصل على ٣ الاف دولار.. كما سجل ان مؤلف الموسيقى للفيلم حصل على مبلغ كبير رغم انها مهداه.. وكشفت التحقيقات ان رئيس المركز نصب واحتال على مؤلف الفيلم ومحمد نوح.

من ناحية اخرى تواصل مباحث أمن الدولة العليا جهودها لضبط ٣ هاربين ممن كشفت التحقيقات عن تورطهم وأصدرت النيابة قرارا بضبطهم منذ اول امس

وعلمت «الجمهورية» أن عملية مداهمة مركز هدا لدعم الناخبات كشفت عن تورط متهمين جدد من المحتمل ان تستدعيهم النيابة لسؤالهم.. واحتمال تورط عدد من الهاربين للخارج ممن كانوا على اتصال برئيس مركز ابن خلدون.

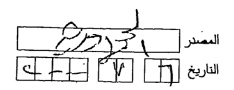
سؤال حائر

والسؤال الحائر الذى تحاول اجهزة الامن وفريق التحقيق الاجابة عليه.. لماذا صمت الاتحاد الاوروبى كل هذا الصمت منذ بدء التحقيقات والقبض على د. سعد الدين ابراهيم ولم يتساءل عن الاوراق والمستندات المزورة التى كان يرسلها له رئيس مركز ابن خلدون؟!

هل كان الاتحاد الاوروبى يعرف هذا التزوير ويرضى عنه ام انه ارتضى بما فعله د. سعد الدين ابراهيم بالنصب والاحتيال عليه؟!

وأكد المتهم خالد فياض فى حضور محاميه مرتضى منصور ان نادية عبدالنور المدير المالى والادارى بمركز ابن خلدون هى العقل المدبر

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

لعملية الانتخابات المقبلة وكل الابحاث التى يجريها المركز

وقال إن رئيس المركز كلفه بالبحث عن شخصيات بالمناطق الشعبية لتسجيل اسمائهم فى كشوف الناخبين وانه توجه لمنطقة ارض اللواء وامبابة ولم يسجل سوى ٥ بطاقات انتخابية.

السفير الإسرائيلى

واوضح خالد فياض علاقة سعد الدين ابراهيم بالسفير الاسرائيلى بالقاهرة والذى له حق دخول مركز ابن خلدون فى اى وقت وبدون اى موعد مسبق ويجتمع بالدكتور سعد ونادية عبدالنور والملحقة الثقافية بسفارة اسرائيل فى مكتبه بالمركز عدة ساعات ويشاهدون أفلام فيديو مسجلا عليها حرب اكتوبر ويقومون بعمل مونتاج لابراز عمليات تعذيب الجنود الاسرائيليين على غير الحقيقة.

قال مرتضى منصور المحامى عن موكله خالد فياض انه تطوع للدفاع عنه باعتباره شاهدا ومبلغا وليس متهما.. واثبت فى محاضر التحقيق انه يدين كل دكاكين الخيانة ومنها دكان سعد الدين ابراهيم الذين يبيعون الاقلام الشعبية مقابل الاف الدولارات.

وقال المحامى انه كان من المفروض أن يتم القبض على رئيس مركز ابن خلدون منذ فترة طويلة لانه اساء لسمعة مصر

وهدد مرتضى منصور بالانسحاب من الدفاع عن خالد فياض اذا اتهم فى القضية ولم يكن شاهدا عليها.

موسى: مايقال عن ضغوط أمريكية أمر غير دقيق

فى رده على أسئلة الصحفيين مساء أمس، نفى السيد عمرو موسى وزير الخارجية وجود ضغوط أمريكية على مصر بشأن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم. وقال موسى: إن ما يقال بشأن وجود ضغوط على مصر هو أمر غير دقيق.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥١٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الحياة
التاريخ

القاهرة: المحكمة تأمر بكشف حسابات سعد الدين ابراهيم

□ القاهرة - «الحياة»

■ في تصعيد جديد للحملة المصرية ضد رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم وافقت محكمة استئناف القاهرة أمس على طلب قدمه النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد بإلزام كل البنوك العاملة في مصر تمكين نيابة أمن الدولة الاطلاع على كل الحسابات التي اودعتها جهات اجنبية لحساب ابراهيم والمركز وستة آخرين من العاملين فيه يقضون فترة حبس احتياطي لاتهامهم في القضية.

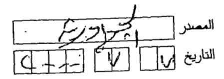
ووفقاً للقانون المصري فإن الاطلاع على حسابات المودعين في البنك يتطلب حكماً قضائياً، وبدا من الإجراء الاخير ان السلطات تسعى الى ترسيخ التهم التي وجهت الى ابراهيم بارتكاب

انحرافات وتجاوزات مالية، اضافة الى التهمة التقليدية التي تتعلق بـ«اجراء اتصالات مع جهات أجنبية ومدها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد تسيء الى موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية».

ووافقت المحكمة ايضاً على طلب النيابة الاطلاع على حسابات «هيئة دعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» بعدما دهمت قوات الامن أول من أمس مقرها وصادرت منه كمية من المستندات اعتبرتها أدلة اتهام جديدة ضد ابراهيم، وعلم أن النيابة بدأت عقب صدور الحكم مباشرة في تنفيذه ويتوقع أن توجه الى ابراهيم تهماً جديدة بداية من الاسبوع المقبل. وارتفع أمس عدد المحتجزين على ذمة التحقيق في القضية الى ثمانية بعدما قررت النيابة حبس الباحث اسامة حماد لمدة ١٥ يوماً ايضاً بعدما وجهت له تهم «التواطؤ والتزوير والتستر على المخالفات التي ارتكبت داخل مركز ابن خلدون». وأطلقت النيابة الصحافية أمينة شفيق التي توجهت من تلقاء نفسها الى سراي النيابة للإدلاء بأقوالها كشاهدة باعتبارها مسؤولة عن هيئة «هدى». وذكرت أن سعد الدين ابراهيم حصل للهيئة على أموال من جهات أجنبية، لكنها اوضحت أن الهيئة لا علاقة لها بمركز ابن خلدون، وان ابراهيم يتولى موقع أمين الصندوق فيها.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



إلزام البنوك بإطلاع النيابة على حسابات مركز ابن خلدون

أمينة شفيق تتقدم للشهادة وصفية العمرى تنفى علاقتها بالمركز

تغطيـــــــة:
جمال عقل - إبراهيم أبوكيلة - انتصار النمر

قررت محكمة استئناف القاهرة دائرة حسابات جنوب الزام جميع البنوك بتمكين نيابة أمن الدولة العليا من الاطلاع على بيانات وحسابات مركز ابن خلدون للدراسات والمتهمين سعد الدين ابراهيم ونادية محمد احمد عبدالنور واحمد عطا عبدالقادر وتامر مجدى نبيل وطارق احسان عبدالعزيز منذ عام ٩٧ حتى الآن حيث يواجه المتهمون تهم الاتصال بجهات اجنبية والحصول على أموال وتبرعات مقابل تقارير ومعلومات عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاضرار بالمصلحة الوطنية.

توجهت أمس الصحفية أمينة شفيق إلى نيابة أمن الدولة العليا من تلقاء نفسها وتقدمت للمستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للادلاء بشهادتها فى قضية سعد الدين ابراهيم بوصفها رئيس مركز دعم الناخبات التابع لمركز ابن خلدون.

قال مصدر قضائى ان امينة شفيق ليست متهمة لأن الشهود اكدوا عدم علاقتها بمخالفات د.سعدالدين ابراهيم.

وجهت النيابة تهمة تزوير محررات رسمية للشاهد اسامة حماد وامرت بحبسه ١٥ يوما.

من جهة أخرى نفت الفنانة صفية العمرى علاقتها بالمركز وقالت انها حضرت ندوات بناء على دعوات موجهة إليها من سعدالدين ابراهيم وانها لم ترتبط بأى علاقة بمجلس الأمناء ولم تتقاض مبالغ مالية.

وقالت امينة شفيق انها تقدمت للشهادة لحرصها على مصر وأنها لاتعلم بأى تجاوزات فى مركز ابن خلدون أو مركز دعم الناخبات ولابأى تعاملات مالية داخل المركز.

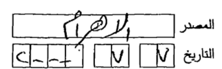
اضافت ان سعد الدين ابراهيم هو الذى يتولى عملية الإنفاق على مركز دعم الناخبات.

وتبين من التحقيقات ان سعد الدين ابراهيم استعان بالعناصر الارهابية والتائبين والمفرج عنهم للعمل بالمركز.

اعترف خالد فياض بأن «سعد» قام بالتزوير فى تكاليف انتاج فيلم «شارك وادخل شريك» وهو فيلم عن الانتخابات به اسقاطات عن عملية التزوير وتكلف انتاجه ٣٠ ألف جنيه بينما طلب سعد ٢٠ ألف دولار من الاتحاد الاوروبى تكاليف الفيلم.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر: الأهرام
التاريخ: ٧ / ٧ / ٢٠٠٠

الكشف عن حسابات مركز ابن خلدون بالبنوك وتحديد المبالغ المحولة من الخارج والجهات التى حولتها له

كتب - محمد عيان:

طلب المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام من محكمة استئناف القاهرة الكشف عن حسابات مركز ابن خلدون فى البنوك والقائمين عليه، وذلك طبقا لقانون الكشف عن سرية الحسابات، واستجابت المحكمة لطلب النائب العام وأصدرت أمس قرارا بالموافقة على الكشف عن حسابات المركز وحسابات كل من الدكتور سعد الدين ابراهيم ونادية عبد النور وأحمد عطا وتامر نبيل وطارق حسان المحبوسين حاليا على ذمة التحقيقات التى تجريها نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول. كما وافقت المحكمة على الكشف عن حسابات هيئة دعم الناخبات المصريات التابعة لمركز ابن خلدون وأسماء المنتمين لها مع تحديد المبالغ المحولة لهم من الخارج وأرقام الشيكات وكذا اسماء الهيئات الأجنبية التى ارسلت هذه الشيكات والغرض من ارسالها، وكذا تحديد المبالغ المحولة التى تم صرفها من بداية عام ٩٧ وحتى بداية التحقيقات.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

مواجهة ٥ ساعات بين متهمى مركز ابن خلدون
سعد إبراهيم جند الإرهابيين وتقاضى رشاوى دولية

كتب ـ جمال عقل وانتصار النمر :

أجرت نيابة امن الدولة العليا امس مواجهة بين خالد احمد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون ود.سعد الدين ابراهيم رئيس المركز ونادية عبدالنور المدير المالى والإدارى.

واجه فياض الدكتور سعد الدين ابراهيم بالتزوير الذى ارتكبه فى كشوف الناخبين وبطاقات الانتخاب والأبحاث المخالفة للحقيقة المرسلة إلى الاتحاد الأوروبى وحصوله على أموال من منظمات أجنبية.

استمرت المواجهة ٥ ساعات باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول وهشام بدوى رئيس النيابة وأشرف العشماوى وكيل أول النيابة.. وتقرر حبس خالد فياض ١٥ يوما على ذمة التحقيق بتهمة التواطؤ مع رئيس مركز ابن خلدون فى الحصول على رشاوى دولية وتزوير محررات رسمية وأمرت النيابة بضبط واحضار إبراهيم كمال وحسن سمير صالح المتهمين بتزوير كشوف الناخبين.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٧ / ٧ / ٢٠٠٠

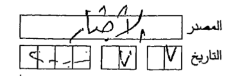
كشف الحسابات السرية للمتهمين بمركز ابن خلدون

أصدرت محكمة استئناف القاهرة قرارا بالكشف عن سرية حسابات جميع المتهمين بمركز ابن خلدون، بناء على طلب المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

موسى: لاضغوط أمريكية في قضية سعد الدين إبراهيم

نفى عمرو موسى وزير الخارجية وجود ضغوط امريكية على مصر فيما يتعلق بقضية سعد الدين إبراهيم. وفى رده على سؤال صحفى مساء أمس عما إذا كانت هناك ضغوط امريكية على مصر واتصالات للإفراج عن سعد الدين إبراهيم، قال موسى إن الحديث عن وجود ضغوط أمر بعيد عن الدقة، فلاتوجد هذه الضغوط ولكن هناك كلاما، وإنما الضغوط كلمة ليس لها مضمون فى الواقع بالنسبة لنا.



بناء على طلب النائب العام

الكشف عن سرية حسابات المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون

حبس متهم جديد فى القضية ثبت تورطه بعد اخلاء سبيله كشاهد

كتبت خديجة عفيفي:

اصدرت محكمة استئناف القاهرة أمس قرارا بالكشف عن سرية حسابات مركز ابن خلدون وحسابات جميع المتهمين المتورطين فى القضية وعلى راسهم د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ومدير المركز اصدرت القرار الدائرة (٢٨) دائرة حسابات البنوك. وجار تنفيذ القرار.

جاء ذلك بناء على طلب المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية لتحديد جلسة عاجلة للكشف عن سرية حسابات المتهمين والمركز بناء على استعراضه لتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا مع المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول. حيث ثبت اتهام د. سعد إبراهيم وآخرين بالمركز بالتحايل فى الاستيلاء على اموال جهات اجنبية والتزوير وممارسة عمل الجمعيات الاهلية بدون ترخيص وتقاضى مبالغ مالية كبيرة بمختلف العملات الاجنبية سواء بالدولار أو اليورو.

تضمن قرار محكمة الاستئناف بالكشف عن سرية حسابات كل من المتهمين.نادية عبدالنور السودانية الجنسية المدير المالى للمركز واحمد عطا وتامر نبيل وطارق حسان الموظفين بالمركز كما شمل القرار هيئة دعم الناخبات المصريات التابع للمركز فى الكشف عن حساباتهم الخاصة ومعرفة المستفيدين من الشيكات التى تم تحويلها لحساباتهم ومن قام بصرفها منذ بداية عام ٩٧ وحتى الان وكذلك معرفة اسماء الهيئات التى ارسلت تلك الشيكات والغرض من تحويلها. وتواصل نيابة أمن الدولة تحقيقات موسعة فى القضية حيث امر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة بحبس المتهم اسامة حماد المحامى امين الخزينة بمركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.. المتهم اخلى سبيله فى بداية التحقيقات حيث حضر النيابة كشاهد اثبات. وبعد التحقيقات مع المتهمين واعترافاتهم بتورط المتهم فى الكثير من المخالفات ومشاركة المتهم الاول د. سعد الدين إبراهيم فى الحصول على اموال من الخارج. تبين من التحقيقات قيام المحامى اسامة حماد بتظهير جميع الشيكات الخاصة بالمركز ومشاركته فى تزوير ١٧ الف بطاقة انتخابية فى محافظات مصر باسماء وهمية تبين بانها حصل عليها من شبكات كمبيوتر لعدد من الشركات العاملة فى مصر. كما ثبت تورطه فى برامج التوعية الانتخابية للمواطنين بهدف زعزعة الاستقرار الاجتماعى.

وجهت له النيابة عدة تهم منها المشاركة فى جمع اموال مع المتهم الاول د. سعد دون الحصول على تصريح بذلك وبالمخالفة للامر العسكرى والاستيلاء على مبالغ مالية باستخدام اساليب احتيالية لاعداد كشوف وبطاقات مزورة وقبول مبالغ مالية من الدول الاجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية.

ومن ناحية اخرى.. أدلت أمس الكاتبة الصحفية امينة شفيق عضو مجلس نقابة الصحفيين (سابقا) باقوالها امام نيابة أمن الدولة العليا وذلك بصفتها مسئولة عن هيئة دعم الناخبات المصريات التابعة لمركز ابن خلدون. وقد قامت امينة شفيق بذلك دون استدعاء النيابة لها بصفة رسمية. وأكدت بان لديها اقوالا ومعلومات تفيد التحقيقات ومازالت التحقيقات مستمرة فى القضية.

قضية

الأسبوع: سيناريو على سالم دليل اتهام الدكتور سعد الدين إبراهيم

- متهم بتلقى ٤٤٠ ألف دولار من الاتحاد الأوربى بدون إذن وبالمخالفة للأمر العسكرى
- أعد شريطا سينمائيا تسجيليا مدته ست دقائق يسيء لمصر ثمنه ٢٠ ألف دولار
- استخدم كشوف المتعاملين فى البورصة على أنها كشوف انتخابية
- استخرج البطاقات الانتخابية بخمسة جنيهات لكل مواطن
- اتهاماته تصل لحدود ١٥ سنة سجناً وإغلاق المركز فى حالة ثبوتها فى حقه

● أحمد صبحى منصور: أدرت رواق «ابن خلدون» بـ ٤٠٠ جنيه شهريا

● سليمان شفيق: اتصالات الدكتور سعد لم تنقطع مع أجهزة الأمن

● على سالم: حصلت على ألف جنيه فقط مقابل سيناريو (نصري وزوجته نصرة)

● أمينة شفيق: الدكتور سعد كان أمينا لصندوق هيئة دعم الناخبات وجلب لها التمويل من الاتحاد الأوربى

من المتوقع الإفراج عن الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز «ابن خلدون» بكفالة مالية خلال الساعات القليلة المقبلة على ذمة القضية بعد فض الأحراز وفتح خزانته الخاصة ومواجهته بما تحويه من مستندات ووثائق، يسند هذا الاتجاه قرار النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد بمنع الدكتور سعد ومديرة المركز المالية نادية أبوالنور «سودانية الجنسية» من السفر إلي حين إشعار آخر، كشف مصدر مسئول بنيابة أمن الدولة العليا أن دليل الاتهام الرئيسى فى قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز «ابن خلدون» للدراسات الإنمائية عبارة عن فيلم تسجيلى مدته ست دقائق وضع له السيناريو الكاتب المسرحى على سالم والموسيقى التصويرية محمد نوح ومن إخراج سامح بهلول وتبلغ ميزانية الفيلم ٢٠ ألف دولار وعنوانه «ادخل شريك..شارك». الشريط حسب الاتهام الموجه من النيابة يتضمن عبارات وشائعات كاذبة ودعاية مثيرة من شأنها الحاق الضرر بالمصلحة الوطنية. الاتهام أيضاً يقول إن الدكتور سعد تلقى مبالغ مالية من دول أجنبية (الاتحاد الاوربى) بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية من خلال الفيلم. اتهامات النيابة للدكتور سعد الدين تنوعت ما بين الاستيلاء على مبالغ مالية بطرق احتيالية وتزوير محررات رسمية (كشوف وبطاقات انتخابية) وجمع مبالغ مالية دون إذن بالمخالفة للأمر العسكرى. وحسب ذلك المصدر فإن أحكام هذه التهم قد تصل إلى ١٥ عاماً على أقل تقدير وإغلاق المركز فى حالة ثبوتها فى حقه

تقرير: حمدي رزق ● عدسة: إبراهيم بشير

بغض النظر عن استغاثات زوجته الأمريكية «بربارة إبراهيم»، وطلبات السفارة الأمريكية بالافراج عنه لكونه مواطنا أمريكيا (يحمل الجنسية الأمريكية) فإن الدكتور سعد أقر فى التحقيقات التى حصلت «المصور» على نصها أنه حصل بالفعل على ٢٢٠ ألف دولار لمركز ابن خلدون لتطبيق برنامجه لتأهيل المواطنين انتخابيا كما حصل على ٢٠٠ ألف دولار من الاتحاد الأوربى أيضا لصالح هيئة دعم الناخبات «هدى» التى تترأسها الصحفية أمينة شفيق وهى هيئة مستقلة يعمل الدكتور سعد أمينا للصندوق فيها، إضافة إلى ٢٠ ألف دولار تكاليف إنتاج فيلم على سالم ومحمد نوح.

أكد الدكتور سعد أنه تلقى هذه الأموال بصفته مسئول المركز وليس بصفته الشخصية.

أيضاً كشف الدكتور سعد أنه استعان فى تنفيذ برنامجه بثمانية من شباب المركز فى محافظات (القاهرة، الجيزة، المنصورة، قنا) لدفع المواطنين لاستخراج بطاقات انتخابية بحيث يتم دفع خمسة جنيهات لكل شخص يستخرج بطاقة انتخابية داخل القاهرة تزيد إلى ستة جنيهات للمحافظات خارجها. كشفت التحقيقات أيضا أن الأسماء والبطاقات فى الكشوف مزورة وأن بعضها عبارة عن كشوف المتعاملين فى البورصة وليست كشوفا انتخابية، كما اكتشف المحققون أن أحد هؤلاء الثمانية العاملين فى البرنامج (متطرف تائب) من منطقة امبابة يدعى طارق حسان كان أحد إحدى الحالات التى أجرى عليها الدكتور سعد برنامجه لتأهيل التائبين وكان يصرف لهم مرتبات شهرية وافتتح لهم أعمالا تجارية تدر ربحا.

حتى كتابة هذه السطور لم تتم مواجهة الدكتور سعد بالأحراز التى ضبطت فى منزله ولم تتم فتح خزانته الخاصة التى قال إنها تخص زوجته بربارة إبراهيم «الأمريكية

الجنسية» أو الاطلاع على محتويات الكمبيوتر الخاص وثلاثة (دوسيهات ضخمة) كانت بمقر مركز ابن خلدون في المقطم تشمل كل بنود الاتفاق بين المركز والاتحاد الأوربي في برنامج (التنمية السياسية والوعي الانتخابي) محور الاتهام.

نصري ونصرة

دليل الاتهام الرئيسي على الدكتور سعد كان فيلم «نصري ونصرة» الفيلم نفذته شركة «ڤيديو كايرو سات» بالقاهرة مقابل ٣٠ ألف جنيه مصري والسيناريو لم يعرض على رقابة المصنفات الفنية باعتباره فيلماً تسجيلياً يعرض على رقابة وسيلة العرض عند عرضه. صاحب الشركة محمد جوهر يقول لسنا طرفا في تلك القضية. فالدكتور سعد مسئول عن استخراج التصاريح باعتباره مسئولا ومالكاً لكل الحقوق الادبية والمادية حسب العقد بيننا ومركز ابن خلدون.

واضاف جوهر ان الفيلم كان في مرحلة الاعداد ولم ينته بعد ووصلنا شيكات فقط باثني عشر ألف جنيه وعهدنا بتنفيذه لمدير انتاج اسمه مصطفى حسين والتعاقد مع (ابن خلدون) كان بمبلغ ٣٠ ألف جنيه شاملة التصوير والفنانين، والفيلم من النوع الاعلاني الترشيدي في شكل فقرات متفصلة كل منها دقيقة أو دقيقة ونصف باجمالي ٦ دقائق لدعوة الناس لانتخابات مجلس الشعب، وعن موقف شقيقه نادر جوهر قال إنه شاهد وليس متهما.

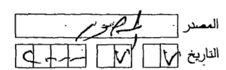
الكاتب على سالم الذي كتب سيناريو فيلم «ادخل شريك.. شارك يقول: أنا مسئول عن كل كلمة في السيناريو من الناحية السياسية أوالقانونية فالفيلم عمل إبداعي ويمثل أفضل سبل الدعاية السياسية للذهاب إلى لجان الانتخابات (على سالم اتفق على خمسة آلاف جنيه كأجر عن سيناريو الفيلم حصل منها فقط على ألف جنيه). يضيف سالم: الحكاية بدأت عندما طلب مني الدكتور سعد من خلال المسئول السياسي «خالد» إنهم يريدون فيلما عن التوعية الانتخابية. فلم أفهم ماذا يريدون فالتقيت بالدكتور سعد وبعدها ذهبت معهم إلى إحدى قرى المنصورة وقضيت ليلة هناك وسط أهالي القرية وسمعت كلامهم عن الانتخابات ونسبة مشاركتهم ومن هذه الليلة خرجت بفكرة السيناريو، الذي صورته من خلال (نصري وزوجته نصرة) اللذين قررا المشاركة في أي حاجة. فذهب تفكيرهم أولا الى المشاركة على بقرة لكنهما أراد أن يكبرا الحلم فقررا المشاركة على تاكسي لكن حلمهما اصطدم باشارات المرور. قررا المشاركة على سوبر ماركت فاصطدم حلمهما بمشاكل التموين والغش التجاري. قررا المشاركة في مصنع ثم المشاركة على قرية سياحية مثل بقية رجال الأعمال أصحاب الملايين والقروض الكبيرة من البنوك (في كل مرة يتكسر الحلم).

في النهاية قررا أن يشاركا في مصر بناسها ونيلها وأراضيها. بحاضرها ومستقبلها قررا أن يشاركا في صنع القرار في البلد وأن تكون البداية بالمشاركة في الانتخابات. ولن يسمحوا بتزوير الانتخابات لأن ترك اللجان فارغة من الناخبين أشبه بالمال السايب الذي يعلم السرقة فاللجان الفاضية تعلم التزوير وتشجع عليه.

تقول نصرة في السيناريو (الناس في الشارع هي اللي بتحدد نوع الحكومة اللي بتحكمها، مافيش حكومة على وجه الأرض هاتتطوع بعمل ديمقراطية.. اليأس هو أعدى أعداء الديمقراطية والحرية. وفي بلاد ظروفها أسوأ من مصر بكثير الشارع تمكن من أن يصعد الناس اللي بيثق فيهم. انتخب الشخص الذي نثق فيه .. مسلم.. مسيحي.. راجل.. ست.. وبعدين.. حاسبه).

بعد هذا الموقف تنتقل الكاميرا في ذات الفيلم الى مشهد على مقهى أشبه بمقهى «ريش» جلس عليها بعض اليائسين يقول أحدهم : (التعليم زفت.مفيش تعليم.. والآخر.. العلاج قطران مفيش علاج.. مفيش حرية مفيش

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ



ديمقراطية.. مفيش سلام.. مفيش حرب.. مفيش صحافة.. مفيش مشروع قومي.. مفيش مبسم للشيشة.. مفيش حد عايز يدينى تفرغ.. الامبريالية العالمية واقفة لنا بالمرصاد وهدفها القضاء على البلد والمجتمع والأسرة والدليل ان مراتى خلعتنى امبارح).

ويدخل شخص يقول: (تصوروا أنا لقيت البلد كلها على رجل مالقيتش).. وقبل أن يكمل كلامه يتدخل آخر فيقول: (ولا تلاقى أى حاجة.. كنت بتدور على إيه؟).

فيرد عليه: (بأدور على جنازة أشبع فيها لطم).

يدخل نصرى ونصرة المقهى فتقول نصرة: (اليائسين مافيش أى حاجة موافقون.. طيب حضراتكم ناويين تعملوا إيه؟). ثم تقول: (ادخل شريك ويقول نصرى شارك شارك فى الانتخابات).. يقولان هذا بينما الكاميرا تأخذ لقطات.

يضيف على سالم أن د. سعد لم يتدخل معى فى كتابة السيناريو وإن الفيلم لا يصلح للعرض فى الخارج لأنه خاص بالحياة المصرية.

وحوار المقهى كان حواراً بين اليائسين يقولون رأيهم وأردت وجود هذا لأننى فى الفيلم أناقش شخصا لايجب أن أخفى عنه أى شىء لأن العمل الفنى هدفه فى النهاية لاداعى لليأس لكن من خلال الدراما الممتزجة بالكوميديا.

ولأن العمل جيد وفكرته سعدت بها ولم أتلق أكثر من ألف جنيه كمقابل وليس لى دخل بتمويل الفيلم فأنا كتبت فكرته وحصلت عن أجر رمزى.

أمينة وهدى

الكاتبة الصحفية أمينة شفيق رئيسة برنامج هيئة دعم الناخبات (يسمونها هدى تيمنا باسم الراحلة هدى شعراوى)، قالت: إن الدكتور سعد كان أمين الصندوق وحصل على مبالغ باليورو - عملة الاتحاد الأوربى - لا أذكر المبالغ على وجه التحديد ولكنها يقينا أقل من ٢٠٠ ألف دولار، دكتور سعد اشترى للهيئة شقة فى شارع الجمهورية وأسسها وجددها على حسابه الخاص وعقدنا فيها ١٤ دورة فضلا عن الإصدارات والمحاضرات والندوات والأفيشات والكتب وكل هذا تمت مراجعته من قبل الاتحاد الأوربى الذى يدفع المبالغ على أقساط والمراجعة عادة قبل الدفع. أضافت: أن البرنامج عمره أكثر من عامين كما أن الموازنة تشمل مرتبات الموظفين والايجار وخلافه وكل هذا بالمستندات وكلها موجودة وتحت نظر من يطلبها.

ارتبط اسم الدكتور سعد فى الفترة الأخيرة باسم الدكتور أحمد منصور الأستاذ الأسبق بجامعة الأزهر والمشرف على ندوة المركز كل ثلاثاء (رواق ابن خلدون) الذى يعد النشاط الرئيسى للمركز. الدكتور منصور قال إن دوره فقط إدارة الندوة مقابل ١٠٠ جنيه فقط كل أسبوع إضافة لتصحيح نشرة المجتمع المدنى التى تصدر عن المركز شهريا وانه قرر وقبل شهرين ترك إدارة الندوات والتفرغ لمشروع مكتب كمبيوتر خاص بأسرته. وأضاف أن «الرواق» كان ظاهرة فريدة من نوعها واستمرت لمدة ٤ سنوات بلا انقطاع وحضرها كل المهتمين بالشأن العام وكان كل الحضور يتكلمون بدون حرج لدرجة أن الدكتور سعد كان يسمع شتائمه والهجوم عليه فى حضوره. واستغرب الدكتور منصور من القبض على الدكتور سعد وقال إن كل أعماله واتصالاته كانت تحت نظر الدولة. وحول تمويل الرواق قال الدكتور منصور كان يمول من وقفية للدكتور سعد من فلوسه الخاصة أوقفها على الندوات وهى ما كانت تتكلف كثيرا «سوى الشاى والمشروبات الباردة لا أكثر» وختم كلامه بأن كل علاقاته بالمركز كانت الندوة وتصحيح النشرة وانقطاعه قبل شهرين لا علاقة به بما جرى أخيرا.

الصحفى سليمان شفيق والذى عمل مع الدكتور سعد عدة سنوات قبل أن ينقطع عنه قال إن الدكتور سعد كان يعمل تحت سمع وبصر أجهزة الأمن. وانه كان على اتصال دائم بها وينسق معها وجميع تفصيلات عمل المركز واتصالاته بالخارج مرصودة.. وجميع الأموال التى تلقاها من الخارج معروفة بل إنه ما كان يمنع أى معلومات عن أحد إذا طلبها.. والدكتور سعد ذو تركيبة أوربية غربية مفتوح على كل التيارات والاتجاهات وإن كان ينقصه الحس السياسى اللازم لإدارة مثل هذه الأعمال خاصة أنها تلمس مع مناطق حساسة فى الدولة.

وأضاف سليمان أن الدكتور سعد ليس عنده مشاكل فى التمويل ومستعد أن يأخذ أى تمويل من أى جهة حتى لو من الشيطان أو إسرائيل. وختم كلامه لماذا الدكتور سعد وعديد من المراكز تأخذ تمويلات والتمويل معروف والمصادر معروفة ولكن يبدو الدكتور سعد كان

أكثرهم استفزازا بحكاية تدخلاته في الانتخابات سواء الماضية بمراقبتها أو المقبلة بالاستعداد لها.

مبنى السفارة

مركز القضية (ابن خلدون) الذى يحتل فيلا مستأجرة من السفارة الأمريكية فى أعلى هضبة المقطم وفق قرار انشائه فى ١٩٨٨ شركة مدنية بسيطة لاتهدف للربح وتحمل رقم ٣٠٤٤ «جنوب القاهرة» ويعمل كمنظمة مهنية تقوم بالدراسات والابحاث والاستشارات التطبيقية فى مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية بمصر والوطن العربي. يضم المركز مكتبة ومركز توثيق معلومات واتصالات وحاسبات آلية وقاعة للاجتماعات والندوات، كلها تحفظت عليها أجهزة الأمن.

الشركة شراكة بين الدكتور سعد الدين وآخرين، ووفق كلام رئيسها الدكتور سعد الدين نفسه فإنه يعمل فى سبع قضايا أهلية هى المجتمع المدنى والتعليم والمرأة والحركات الدينية والملل والنحل. والأعراق واقراض الفقراء، ويضم المركز مجلس أمناء يتكون من ٣٠ شخصية عامة ترسم سياسة المركز أبرزها الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق وشقيق مرشد الاخوان حسن البنا (جمال البنا) ورجل الأعمال هانى رزق والدكتور عبد المنعم سعيد والدكتور سعيد النجار والفنانة صفية العمري. أما ميزانية المركز فكما يقول د. سعد نفسه لا تزيد على مليون جنيه سنوياً.

المركز أخرج منذ إنشائه أكثر من ١٠٠ دراسة خرجت بعضها فى صورة تقارير على المستوى العربى يتناول التطور الديمقراطى فى المنطقة العربية ويعده عدد من الباحثين العرب منهم د. سعد الدين نفسه و د. سعيد النجار ونيفين مسعد.

كما يقوم المركز بعمل برامج داخل مصر مثل المشاركة السياسية وتأهيل التائبين كما

يصدر تقارير عن الاقباط، وأقام خمسة مؤتمرات تخص الاقليات في العالم العربي جميعا أقيمت في القاهرة، ماعدا أول مؤتمر الذى أثار ضجة هائلة فاضطر لنقله إلى قبرص. ويمتد اهتمام الدكتور سعد بالاقليات الأخرى كالاكراد ومسيحيى جنوب السودان والنوبة فى وادى النيل.

الدكتور الأمريكي

أما المتهم الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس المركز هو أستاذ علم النفس والاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية والنقيب السابق للاجتماعيين، من مواليد احدى قرى الدقهلية تم تعيينه معيداً بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ ليسافر بعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه من جامعتى كاليفورنيا وواشنطن، ثم عمل هناك في التدريس وانتقل بعد ذلك إلى بيروت كأستاذ في الجامعة الأمريكية هناك.

في عام ١٩٧٥ عاد الدكتور سعد إلى القاهرة. كأستاذ بالجامعة الأمريكية أما في أمريكا تولى رئاسة منظمة الطلبة العرب في أمريكا وبسبب مواقفه المناهضة للأمريكان في ذلك الوقت، تم إلغاء بعثته الدراسية وفرض الحراسة على أسرته. فاتجه إلى العمل في غسيل الأطباق ثم مساعد أمين المكتبة بالجامعة في أمريكا.

تزوج من سيدة أمريكية «بربارة» التى حملت اسمه «بربارة ابراهيم» وحصل على الجنسية الأمريكية أيضا ولكنه ظل محتفظا بالجنسية المصرية.

عاد سعد إلى القاهرة ليهاجم سياسة الرئيس الراحل أنور السادات رغم أنه هو الذى ألغى قرار الحراسة على أسرته.

مع بداية الثمانينات وعندما تم إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان تولى د. سعد الدين منصب الأمين العام لها. وظل حتى ١٩٨٦ لينتقل بعدها إلى إنشاء مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ويتولى رئاسته.

ظلت التقارير التى يصدرها الدكتور سعد مثار جدل كثير في الشارع المصرى وكان أكثرها إثارة للجدل التقرير الذى صدر عن المركز فى ١٩٩٤ تناول فيه وضع الأقباط كأقلية تعانى داخل مصر من عدة هموم دينية وتعليمية وإعلامية وسياسية وانتهى في تقريره إلى ضرورة معالجة هذه الهموم وعدم تجاهلها أو التستر عليها. أحد مشروعات سعد كان لجنة المراقبة المستقلة للانتخابات التشريعية التى حاول تطبيقها عام ١٩٩٥، كما كان يخطط خلال هذه الفترة لتطبيق الفكرة الانتخابية القادمة نفسها.

ليس وحده

الدكتور سعد ليس وحده في المجال وليس أول من وجهت لهم اتهامات التمويل والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجهت لأمينها العام حافظ أبو سعده قبل شهور ذات التهمة، أشهر الجمعيات والمنظمات الأهلية التى نشأت على طريقة الدكتور سعد وفقا للمادة ٥٠٥ فى القانون المدنى. مركز القاهرة لحقوق الإنسان والذى تأسس في ١٩٩٤ برئاسة بهى الدين حسن، ومركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا التعذيب وترأسه سوزان فياض، والمركز المصرى لحقوق المرأة برئاسة نهاد أبو القمصان، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء برئاسة محمد زارع، ومركز الكلمة لحقوق الإنسان برئاسة ممدوح نخلة والمركز المصرى لحقوق الإنسان (العدالة) برئاسة أحمد شرف ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ماعت) برئاسة أحمد شرف أيضا ومركز الأرض لحقوق الإنسان برئاسة كريم صابر ومركز حقوق الإنسان المصرى للوحدة الوطنية برئاسة كمال عباس وجماعة تنمية الديمقراطية برئاسة نجاد البرعى - اغلقت في العام الماضى - ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان برئاسة جاسر حسين عبد الرازق ومركز الحقوق النقابية في المنصورة برئاسة عبدالحميد الحطيب ومركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان لأمير سالم وجمعية انصار حقوق الإنسان بالقاهرة، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى مازالت تحت التأسيس فى انتظار الحكم من المحكمة الإدارية العليا. الغريب أن القانون المدنى المادة ٥٠٥ يعطى كل هذه الجمعيات الحق في تلقى الدعم طبقا لقانون إنشائها. في الوقت ذاته فان الحكومة تؤكد أحقيتها فى مراقبة كل مليم يدخل جيب هذه الجمعيات، عدد المنظمات الأهلية التي تستهدف في نشاطها الدفاع عن حقوق الإنسان فقط ٢١ منظمة أهلية منها ١٥ منظمة يوجد مقرها الرئيسى بالقاهرة وثلاثة فى الجيزة والباقى موزع على الأقاليم ما بين الإسكندرية (١) والمنصورة (١) والمحلة (١). إضافة إلى عشرات الجمعيات والمراكز الأخرى التى يدور نشاطها حول أهداف أخرى مثل الأمومة والطفولة أو المرأة أو الدراسات الاجتماعية مثل مركز ابن خلدون.

حافظ ونجاد

من جانبه يؤكد حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن المنظمات الأهلية الموجودة فى كل العالم تعيش على التمويل الأجنبى وليس مصر فقط، بل ومن تلك المنظمات الموجودة في أمريكا أو إنجلترا. أما أغلب المنظمات الأهلية المصرية تحصل على تمويلها من المنظمات التى توجد لها مكاتب فى مصر مثل فورد الأمريكية أو فريديش ناومان أو فريديش ايبرت الألمانيتين وسيدا «هيئة المعونة الكندية» ودانيدا «هيئة المعونة الدنماركية». ومعظم هذه المؤسسات لا تستطيع تمويل منظمة من المنظمات الأهلية أو حقوق الإنسان إلا من خلال عقد اتفاق مع الحكومة المصرية.

ويحدد حجم المساعدات التى تدخل مصر من هذه المؤسسات بحوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً نصيب منظمات حقوق الإنسان منها لا يزيد على نصف مليون دولار فليس كل مؤسسات التمويل الدولية تعطى لحقوق الإنسان فمؤسسة مثل «دانيدا» تعطى مصر ٣٠ مليون دولار معظمها لمشروعات المياه والباقي فقط يوزع على منظمات حقوق الإنسان. كما تركز منظمة «نوفب» الهولندية على مشروعات الأسر المنتجة وخاصة مشروعات البدو السيناوى ويقيمون لهم معارض فى الخارج.

أما نجاد البرعي رئيس جماعة تنمية الديمقراطية والتى أغلقت أبوابها منذ عام تقريبا فيقول أن جماعة تنمية الديمقراطية كانت تحصل على تمويل يتراوح ما بين ١٠ إلى ٤٠ ألف دولار من منظمات التمويل حسب النشاط الذى تقوم به فإذا كان النشاط عبارة عن مؤتمر أو ندوة لمدة يومين أو ثلاثة يكون التمويل فى حدود ١٠ الاف دولار أما إذا كان النشاط مشروعا ممتداً مثل «مشروع دليل النائب فى البرلمان» يزيد التمويل إلى ٤٠ ألف دولار.

مساهمة مؤسسات التمويل كبيرة لكن معظمها للمشروعات الحكومية مثل دانيدا التى تخصص ٥٠ مليون دولار لمشروعات البيئة بينما تمول حقوق الإنسان بنحو ١٠ ألف دولار.

أما مشكلة المشروعات التى يمولها الاتحاد الأوربى أنه يشترط أنها لا يقل تنفيذها عن ٢ سنوات كما أنه فى الغالب يعطى التمويل على أقساط.

ويضيف نجاد البرعى إن القضية ليست فى الحصول على تمويل من الخارج لكن المهم أين يتم صرف هذا التمويل وهنا لابد من الرقابة الايجابية والتى اقترحتها من خلال وضع قانون يوجب اخطار الجهة الإدارية بالتمويل لتبدأ رقابتها على الصرف من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات. نحتاج إلى قانون ينظم عملية الصرف ومراقبته لكن بشرط أن تكون مراقبة جادة وليست لمجرد تصيد الأخطاء. □

حمدى رزق

تستهدف الهيئات المرتبطة بـ"مركز ابن خلدون"

مصر: الحملة الحكومية تتسع ضد إبراهيم

☐ تواجه نيابة أمن الدولة العليا في مصر غداً رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين إبراهيم بالمعلومات التي أدلى بها ستة من الباحثين والعاملين في المركز أثناء التحقيقات التي جرت معهم طوال الاسبوع الجاري. ويقضي هؤلاء فترة حبس احتياطي لمدة ١٥ يوماً باعتبارهم متهمين في القضية نفسها، فيما تزداد الحملة الحكومية على إبراهيم سواء عبر الصحافة أو عبر استهداف المؤسسات والهيئات التي كان يديرها.

☐ *القاهرة - محمد صلاح*

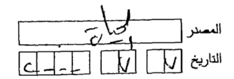
■ افادت مصادر مطلعة ان فريق المحققين انتهى من فحص كميات كبيرة من الاوراق والوثائق التي ضبطت في منزل الدكتور سعدالدين إبراهيم رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية»، وداخل المركز إضافة إلى مضبوطات اخرى عثر عليها داخل مقر «هيئة دعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» والذي اقتحمته اجهزة الامن فجر أول من امس وصادرت فيه مستندات واوراقاً وديسكات واجهزة كومبيوتر وبطاقات انتخابية مزورة ومخاطبات بين إبراهيم وجهات اجنبية تتعلق بمشاريع انجزها مركز «ابن خلدون» وهيئة «هدى» واخرى كان يجري اعدادها.

وكانت السلطات قبضت السبت الماضي على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور، واصدرت النيابة قراراً بحبسهما في اليوم التالي بعد ما وجهت إلى الأول تهماً عدة من بينها «تلقي أموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع الداخلية في البلاد ما يسيء إلى موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الخارج وتضر بالامن القومي للبلاد»، في حين وجهت الى الثانية تهم «التواطؤ والتزوير والتستر على انحرافات مالية». وفي وقت لاحق القت السلطات القبض على خمسة من الباحثين والعاملين في مركز «ابن خلدون» بينهم مدير «مشروع المشاركة السياسية في الانتخابات» في المركز السيد خالد فياض الذي تبين انه تعاون مع اجهزة الامن لفترة غير قصيرة وأمدها بمعلومات عن نشاطات ابراهيم والشخصيات الاجنبية التي كان يلتقيها وطبيعة الابحاث التي اجراها المركز. وطلب فياض في التحقيقات اعتباره شاهداً في القضية وليس متهماً فيها، لكن النيابة امرت بحبسه مع الأربعة الآخرين للتستر على نشاط المركز.

وعكس اتساع الحملة على ابراهيم و«مركز ابن خلدون» وهيئة «هدى» رغبة حكومية في ضرب البنية التحتية للهيئات التي لها علاقة بابراهيم وحرمانه من كل الآليات التي يستخدمها في نشاطه. ورأى مراقبون ان اقدام السلطات على السيطرة على هيئة «هدى» دليل عن إصرار حكومي على عدم عودة الوضع على ما كان عليه قبل الحملة الأخيرة.

وتوقعت السيدة راندة إبراهيم ابنة الدكتور سعد الدين ابراهيم اطلاق والدها في وقت لاحق ورأت أن الحملة عليه «تستهدف الإساءة إلى سمعته بأي شكل» ووصفت الإجراءات التي اتخذت ضده بأنها «تصفية حسابات»، وقالت لـ«الحياة» إن التهم التي وجهت إلى والدها «مجرد أقوال مرسلة من دون أساس حقيقي». ونفت معلومات عن انحرافات مالية مورست داخل مركز «ابن خلدون» واشارت إلى أن نشاط والدها «كان دائماً يتم علناً ولم يلجأ إلى السرية للتغطية على أي سلوك اقدم عليه». وذكرت أن المحامي فريد الديب رئيس هيئة الدفاع عن والدها زاره في سجن طرة أمس ونقل عنه تفاؤله بقرب إطلاقه ورد الاعتبار اليه، واشارت إلى أن مسؤولين في السفارة الاميركية في القاهرة «حريصون على الاطمئنان على حال الاسرة».

وتواصل اجهزة الأمن جهودها لتوقيف ثلاثة آخرين من العاملين في المركز طلبت النيابة إخضاعهم للتحقيق وهم ممدوح السمبسي وحسن سيد صالح وإبراهيم كمال في حين أعلن الكاتب علي سالم الذي ورد اسمه في التحقيقات باعتباره أعد سيناريو فيلم «ادخل شريكاً».. وشارك» الذي اعتبرته النيابة دليل اتهام ضد ابراهيم والعاملين في المركز انه ابلغ مسؤولاً أمنياً نيته السفر الى اسرائيل اليوم لحضور ندوة تنظمها جامعة تل ابيب عن الأدب في دول البحر المتوسط. وقال سالم لـ«الحياة» «لم يبلغني أحد انني مطلوب للتحقيق على رغم ان وسائل الإعلام ذكرت أن الشرطة اعتقلتني». وابدى استعداده مجدداً للخضوع للتحقيق مؤكداً



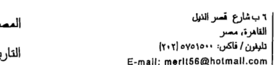
انه فخور بما فعله. ونفى ما ورد في التحقيقات من أنه حصل على مبالغ كبيرة بالعملة الأوروبية (اليورو) نظير كتابته السيناريو واضاف «لم اشاهد اليورو في حياتي».

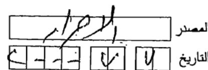
وعلمت «الحياة» أن النيابة خاطبت مصارف مصرية للوقوف على حجم الاموال الموجودة لديها باسم سعد الدين ابراهيم أو مركز «ابن خلدون» أو هيئة «هدى».

وعكس مقال نشره رئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» السيد سمير رجب المعروف بقربه من مؤسسة الرئاسة أمس حجم الغضبة الحكومية على ابراهيم إذ أورد رجب خمسة مستندات اعتبرها أدلة إدانة ضد رئيس «مركز ابن خلدون الإنمائي» الأول صادر من المركز إلى الاتحاد الأوروبي جاء فيه «من الواضح ان العامة في مصر يحتاجون إلى برامج للوعي السياسي واخرى لتوعيتهم بحقوقهم المدنية، إذ يوجد أكثر من ٧٠ في المئة من سكان مصر يجهلون حقوقهم الخاصة بالاحترام، وما يدعو للسخرية ارتفاع عدد الاصوات الانتخابية في المناطق الحضرية». والمستند الثاني صادر من المركز وخاص بمشروع المشاركة الانتخابية، وورد فيه «إن كل بطاقة انتخابية يتم اصدارها تتكلف ما بين خمسة إلى ستة جنيهات ومن ثم تحسب كلفة جميع البطاقات المطبوعة وفقاً للجمهور كله، وقد ساعد المركز على استخراج أكثر من ١٥ ألفاً و١٦٤ بطاقة انتخابية في نحو ٧ مناطق مختلفة». والمستند الثالث خطاب وجه من الاتحاد الأوروبي إلى ابراهيم جاء فيه: «سوف يتم تقديم الأموال لكم من الاتحاد الأوروبي طبقاً للقواعد التالية: ٦٨ ألف يورو (ما يعادل ٢٣٨ الف جنيه مصري)، أي نحو ٤٠ في المئة من المبلغ المقرر سيتم ارساله فور تسلم الاتحاد الوثيقة الموقعة من طرفكم والتي تنص صراحة على موافقتكم على تنفيذ البرنامج المقترح. وشيك مؤجل بـ٦٨ الف يورو عند تسلم الاتحاد الخطاب الخاص بالنفقات والأنشطة التي تم البدء في تنفيذها. و٣٤ ألف يورو (١١٩ الف جنيه مصري) عند وصول التقرير النهائي».

أما المستند الرابع فكان رسالة من سعد الدين ابراهيم الى الاتحاد جاء فيها: «مرفق صورة من البيان الخاص بما تم دفعه علماً بأن البيانات تم إعدادها وفقاً للنظام القضائي وهو نظام شامل للقاعدة المحاسبية بدلاً من القواعد المتعارف عليها. وفي رأينا أن النفقات تمت في شكل عادل ودون تجاوز وطبقاً للاتفاق الخاص بالمشروع»، والمستند الخامس عبارة عن تقدير لمراقب حسابات حول إيرادات مشاريع «مركز ابن خلدون» العام ١٩٩٨ وبينها مشروع الاقليات الممول من هيئة حقوق الاقليات في لندن محول من ناشيونال دست مانشستر بنك - لندن بمبلغ ٢٨ الف و٨٥٢ جنيها، ومشروع إعادة تأهيل الإسلاميين ممول من السفارة الهولندية في القاهرة بمبلغ ٣١ ألفا و٩٩٢ جنيهاً، ومشروع الفتيات المصريات ممول من السفارة الاسترالية في القاهرة بمبلغ ٢٥ ألف جنيه.

ميريت
للنشر والمعلومات





الاطلاع على الحسابات السرية لمركز ابن خلدون

كتب عاطف فاروق

قررت امس محكمة استئناف القاهرة دائرة حسابات البنوك الزام جميع البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بتمكين نيابة امن الدولة العليا من الاطلاع على الحسابات السرية لمركز ابن خلدون للدراسات الانمائية كما قررت المحكمة الاذن لنيابة امن الدولة العليا بالاطلاع على حسابات المتهمين سعد الدين ابراهيم ونادية محمد احمد عبدالنور وهيئة دعم الناخبات المصريات واحمد عطا عبدالعال وتامر محمد نبيل وطارق حسان عبدالعزيز الموظفين بمركز ابن خلدون عن الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى الان.

وقرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا حبس اسامة حمادة امين خزينة مركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيق لاتهامه بالاشتراك مع المتهم الاول سعد الدين ابراهيم فى تزوير كشوف الانتخابات وباقى الاتهامات الموجهة اليه. تقدمت امينة شفيق الصحفية بالاهرام الى نيابة امن الدولة لسؤالها فى بعض وقائع القضية.

[الحوادث ص٨]

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٨ / ٧ / ٢٠٠٠



أدلة اتهام إضافية بداخل خزينة باربرا سعد الدين إبراهيم.. وكشف أرصدته فى ١٢ بنكا

هـل كـانت الأبحـاث والدراسـات.. وسـيلة للتخـابر علـى مصـر؟!

أمينة شفيق: أنـا آخـر مـن يعـلم فـى مركز ابن خلدون!

جمال عقل
انتصار النمر

كشفت الصحفية امينة شفيق عضو مجلس نقابة الصحفيين السابقة عن كثير من المفاجآت فى شهادتها امام نيابة أمن الدولة العليا عن مخالفات مركز ابن خلدون ورئيسه د. سعد الدين ابراهيم المتهم بالحصول على رشاوى دولية واتصاله بجهات ومنظمات اجنبية وامدادها بابحاث ومعلومات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية عن مصر على غير الحقيقة مقابل حصوله على منح وأموال.

استمع هشام بدوى رئيس نيابة امن الدولة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وكيلا اول النيابة على مدى ٥ ساعات لشهادة امينة شفيق التى توجهت لسراى النيابة ظهر اول امس وطلبت من المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول الادلاء بشهاداتها بصفتها رئيس هيئة دعم الناخبات المصريات - هدا - League of Egyptian Voters بالعقار ١٤ شارع الجمهورية بوسط العاصمة التابع لمركز ابن خلدون

يذكر ان «الجمهورية» أول من كشفت عن «مركز هدا لدعم الناخبات» فى صفحتها الأولى بعدد الثلاثاء الماضى قبل أن تكشف عنه جهات التحقيق وأكدنا ان هذا المركز يتبع مركز ابن خلدون وترأسه صحفية وأن د. سعد الدين ابراهيم يعقد بداخله الاجتماعات والندوات، وفى نفس اليوم امر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول بتفتيش المركز وعثر بداخله على كشوف ناخبين وبطاقات انتخابية وتم التحفظ عليه وتشميعه بالشمع الأحمر.

خلف الكواليس

نفت أمينة شفيق خلال التحقيقات علمها بمخالفات رئيس مركز ابن خلدون ومديرة الشئون المالية والادارية.. وقررت انها رئيسة مركز دعم الناخبات الذى يقتصر نشاطه على اقامة الدورات التدريبية والمؤتمرات وورش عمل لدعم الناخبات وكشوف المرشحات لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات المقبلة.

واكدت انها لم تكن تعلم بما يدور خلف الكواليس مما تنشره الصحف وتكشف عنه تحقيقات النيابة عن مخالفات المركز الأمر الذى دفعها للتقدم بشهادتها

وروت امينة شفيق الكثير عن علاقتها بمركز ابن خلدون ومركز دعم الناخبات وغادرت سراى النيابة بعد الادلاء بشهادتها.. وأرفقت الأقوال بملفات القضية.

وتكشف «الجمهورية» اليوم عن مجلس ادارة مركز هدا لدعم الناخبات الذى يضم هدى عفيفى امينة المرأة بحزب الأحرار، وايزيس محمود المحامية ونهاد أبو القمصان زوجة حافظ ابو



نيابة أمن الدولة تحفظت على مركز «هدا»

سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان. واخريات من مختلف المحافظات من المرشحات لمجلس الشعب وان مجلس الادارة يجتمع كل يوم أحد من كل أسبوع لتجنيد فتيات وسيدات اخريات من مختلف الأحزاب.

وعلمت «الجمهورية» من مصادرها الخاصة ان نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول سوف تستدعى أعضاء مجلس ادارة مركز دعم الناخبات والمتعاملين معه ومواجهتهم بما أسفرت عنه عملية التفتيش وضبط الأوراق والمستندات وما أدلت به أمينة شفيق رئيس المركز فى شهادتها.

التحقيقات مستمرة:

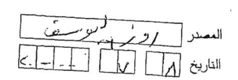
من ناحية أخرى تواصل نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها فى القضية.. أخطر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول البنوك التى كان يتعامل معها رئيس مركز ابن خلدون وعددها ١٢ بنكا للوقوف على أرصدة وحسابات مركز ابن خلدون ورئيسه سعد الدين ابراهيم الخاصة ومصادر الشيكات السحرية وقيمتها وأوجه صرفها.

من ناحية أخرى قامت نيابة امن الدولة بفتح الخزينة الحديدية التى تم ضبطها فى فيلا د. سعد الدين ابراهيم بالعقار ١ شارع ميدان النصر بالمعادى والتى قرر انها خاصة بزوجته بربارا ابراهيم الأمريكية الجنسية.. عثر بداخلها على مستندات وأوراق تؤكد استعداد مركز ابن خلدون لانتخابات مجلس الشعب المقبلة والخطة المستقبلية لخوض الانتخابات ومراقبة اللجان عن طريق محكمين دوليين يتم انتدابهم بمعرفة مركز ابن خلدون وباشراف الاتحاد الأوروبى.

وتحفظت النيابة على مستندات أخرى لدعم الأقليات بقصد اثارة الفتن والعثور على مستندات تشوه العملية الانتخابية والاساءة للجهاز الحكومى والدورة البرلمانية الماضية.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





من التمويل العراقي إلى التمويل الأمريكي!

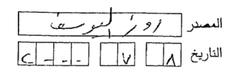
الباعث والباحث!

وثائق فضيحة الدكتور سعد الدين إبراهيم

- دولة عبد الناصر أسقطت عنه الجنسية المصرية والرئيس السادات أعادها إليه
- أيد «حرب العصابات» لمحاربة الإمبريالية.. ثم قبض الأموال من كل جهات الإمبريالية
- زوجته عضو بارز في الحزب الديمقراطي الأمريكي وهو كان مستشاراً لعرفات!
- لماذا يحرص وزير ووزيرة ومساعد وزير على أعمالهم في مجلس أمناء مركزه؟
- إذا كان كل من يهاجمونه «حكوميين».. فلماذا يقف الممولون أمام اتجاهات الرأي العام؟

عبدالله كمال

لم يكن داخل هذه الفيلا المعروفة بميدان (النصر) في حي المعادي سوى الدكتور سعد الدين إبراهيم و(الكلب).. بينما كان يقف على الباب الخارجي حارس تابع للجامعة الأمريكية.. كانت زوجته الأمريكية [illegible] في الغرفة.. ولم يشهد أحد من أفراد أسرته لحظات انهياره العابر حين فوجئ بقوات الأمن تطرق بابه عند منتصف الليل.. لم يكن يتوقع ذلك أبداً.. بل إنه كان يرد على من يتشككون في وطنيته [illegible] بأنه لو لم يكن مرضياً عنه [illegible] الحكومة.. وقد بلغ حد اطمئنانه أنه احتفظ بآلاف من صور البطاقات الانتخابية المزيفة تحت سلم الفيلا.. ولم يكن يتخيل أن يأتي ضابط من مباحث أمن الدولة ليسأله: ما هذا يا دكتور سعد؟ [illegible] قبل أن ترفع أكياس البطاقات إلى صندوق سيارة الشرطة تحت رقابة [illegible] من رجال النيابة



ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

كانت دهشة جيرانه مبررة وكان تعجب السكان حول مقر مركز ابن خلدون في المقطم له أسبابه. ذلك أن الرجل الذي يصعد «البوكس» محاطاً بالضباط والجنود، هو نفسه الذي كانت تخصص له مساحة أسبوعية مميزة بعد نشرة أخبار التاسعة، ليلقي على الناس مواعظ سياسية وفكرية وما أسماه أفكاراً اجتماعية جديدة، وحتى حين توقف هذا البرنامج كان يحل ضيفاً على برامج أخرى كثيرة.

وهو نفسه الذي كانت مطبوعاته ومؤلفاته تباع في الأسواق وتصل منها نسخ إلى مكاتب غالبية الصحفيين وقادة الرأي وكل من يعنيه الأمر.. وفيها ما فيها من أفكار غير مقبولة وطنياً.. صحيح أنه كان يواجه حملات انتقاد ترتفع حيناً وتخفت حيناً.. لكنه كان يعمل بكل جرأة أمام الجميع ينظم الندوات الغريبة ويجري الأبحاث المريبة.. ويتلقى الأموال الأجنبية متعددة المصادر ولا يخفي ذلك إن لم يكن يفخر به علناً.

لقد أدى تنامي هذه الأوضاع المثيرة للتساؤل إلى نشوء أسطورة تحمل اسم الدكتور سعد.. وترويج شائعات تقول أن هناك من يساعده أو أن لديه نصيباً من ضوء أخضر.. وقد حاول هو إقناع من يتابعون أعماله بذلك.. ومع اتساع الدائرة وبقاء «النشاط» ظن «الباحث» أن لديه «حصانة داخلية» كما أوهم الآخرين أن لديه «حماية دولية» وأنه لا يجوز الاقتراب منه.. حتى انهارت هذه «القلعة الرملية» حين صعد الدكتور سعد إلى «البوكس» يوم الجمعة قبل الماضي.

■ حرب العصابات

وليس صحيحاً أن قصة هذا الباحث المعروف بدأت قبل أعوام قليلة من دخوله «سجن طرة» ليقضي عقوبة «الحبس الاحتياطي» في القضية الأخيرة متعددة الاتهامات.. فقد بدأت في منتصف الستينيات.. وقتها كان هذا الشاب الذي ينتمي لأسرة ريفية من محافظة الدقهلية يعيش في شقة بمنطقة المساحة في حي الدقي مع زميل تفوقه «حلمي شعراوي».. في هذه الأثناء كانت أجهزة الأمن تؤمن بأفكار التعاون مع الطلاب المتميزين.. وقد استفاد الدكتور سعد من هذا.. ومن حصوله على تقدير «امتياز» في شهادة «الليسانس» فسافر في بعثة إلى الولايات المتحدة دارساً للدكتوراه.. وبمقاييس هذه الفترة كان أمامه مستقبل مبهر.. إذ كان يعرف نفسه بأنه «ناصري فاشي» بينما كان يراه آخرون «ماركسي الاتجاه».. وقد بلغ تطرفه فيما بعد ذلك بقليل أنه كتب دراسة يؤكد فيها على أهمية حرب العصابات في مواجهة الإمبريالية الأمريكية.. هذه «الإمبريالية» التي صار فيما بعد يحمل جنسيتها ويتلقى التمويل المستمر من روافدها المتنوعة!

في غضون فترة قصيرة أصبح سعد الدين إبراهيم رئيساً لاتحاد الدارسين العرب.. ثم حدث ما جعله يجد نفسه في صدام مع الدولة المصرية.. ضائعاً.. بلا جنسية.. ففي هذه الأثناء عرض أحد الملوك العرب التفاوض مع إسرائيل.. وقرر الدارسون العرب التظاهر ضد الملك أمام سفارة دولته في واشنطن ونجح رجال هذه السفارة في إقناع الدارسين بأنه يمكنهم الاعتراض على أي شيء فيما عدا الملك بدون

التظاهر ضده.. وكان هناك رأيان.. الأول: يرى حتمية التظاهر.. والثانى: يرى الاستجابة لطلب السفارة.. وبصفته رئيس الاتحاد رجح الدكتور سعد الدين إبراهيم الرأى الثانى حين تساوت الأصوات ودخل السفارة بدلا من أن يتظاهر ضد الملك أمامها.. فسحبت منه دولة الرئيس جمال عبدالناصر الجنسية المصرية!

■ الميلاد الدولى

ضائعا.. وحيدا.. بلا وطن.. وجد الدكتور سعد طريقا بلا عودة فى اتجاه مؤسسات الدولة التى يدرس بها - الولايات المتحدة - ولذا يبدو فإن تلك هى النقطة الفارقة فى حياة هذا الرجل.. فمن بعدها صارت له علاقات مع كل الدول.. وكل الأطراف.. رغم أنه أعيدت له الجنسية المصرية مرة أخرى حين مات الرئيس عبدالناصر وجاء الرئيس السادات والتمس منه إعادتها فوافق الرئيس الراحل.

لقد وجد واحدة من قيادات العمل الطلابى فى الحزب الديمقراطى الأمريكى تحتفظ باهتمام وحب.. هذه الفتاة هى نفسها «باربرا» التى صارت فيما بعد زوجته.. وعن طريقها وبالزواج منها حصل على الجنسية الأمريكية.. وهى نفسها التى صارت فيما بعد شخصية ذات طابع مميز فى الحزب الأمريكى الذى ينتمى له الرئيس بيل كلينتون.. وهى الآن عضو هام فى لجنة حقوق الإنسان فى ذلك الحزب.. ومدير فرع القاهرة للمجلس العالمى للسكان.. تقضى نحو ٧٠٪ من وقتها فى القاهرة والبقية فى الولايات المتحدة.

وبتمويل عراقى.. عن طريق زميل دراسة عراقى فى أمريكا.. أصبح سعد الدين إبراهيم مسئولا عن مركز دراسات عربية فى بيروت خلال نهاية الستينيات.. وبدأت تظهر فى حقل أبحاثه حول الأقليات.. وكان أشهرها فى هذه الأثناء بحثا بعنوان «تأثير الأقليات على الوحدة العربية».. وقبل أن يصبح فيما بعد مديرا لفرع المركز فى القاهرة ثم أستاذا فى الجامعة الأمريكية.. كان الدكتور سعد قد أصبح واحدا من المستشارين الذين يدلون برأيهم لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.. فى منتصف السبعينيات.

ومن خلال المواقع العلمية المتنوعة والعلاقات السياسية كانت الأبواب تتفتح.. ولم يعد هو يواجه شبح الضياع الذى فاجأه حين سقطت عنه الجنسية المصرية فى لحظة.. فأصبحت له علاقة عمل مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.. وعلاقة عمل أخرى مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية.. قبل أن يبدأ رحلة الاستقلال الذاتى عن كل هذه المؤسسات فى نهاية الثمانينيات.

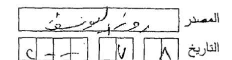
■ اعتراض قبطى

بأموال أغلبها - فى البداية - كان مصدره الدكتورة سعاد الصباح اشترك سعد الدين إبراهيم مع محمد فائق وزير الإعلام الأسبق وفتحى رضوان السياسى الراحل وشخصيات عربية أخرى فى تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ليماسول بقبرص.. وقد قامت المنظمة بدعم تكوين منظمات محلية أخرى فى نفس الاتجاه.. وبتكليف من خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت كتب الدكتور سعد دراسة عن الأقليات



ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر روز اليوسف
التاريخ ٨ / ٧ / ٢

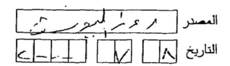


■ نجوم العصر

■ الدقة المضحكة

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com


المصدر
التاريخ

كان يقوله الدكتور سعد لأحد المسئولين السابقين حين كان يناقشه في أهداف ما يقوم به.. دون أن يوضح: هل يمكن أن يصبح الباحث مباحث لآخرين؟!

■ في الداخل أو في الخارج !

وفي هذا الإطار كان الدكتور سعد حريصا كل الحرص على أن تكون لديه حسابات كاملة على الورق، بحيث لا يتمكن أحد من إدانته قانونا.. حتى سقط في القضية الأخيرة.. وقد بلغ الإفراط في الدقة الورقية لهذه الحسابات نقطة مضحكة.. ففي كشف حسابات صادر عام ١٩٩٨ سجل محاسبه «عاطف أبوزيد تهامي» أن قائمة المدينين للمركز تضم الدكتورة أماني قنديل وهي مدينة بـ ٦٢ جنيها، ونقابة الاجتماعيين مدينة بـ ٢٧٠ جنيه، بل وصل الأمر إلى حد تسجيل أن الجامعة الأمريكية مدينة لمركز «ابن خلدون» بـ ٧ جنيهات!

إن هذا هو ما يمكن وصفه بأنه «العملية الكاملة» الخالية من الثغرات التي يمكن النفاذ منها إليه.. وليس ذلك الأسلوب مطبوعا فقط على المستوى الداخلي لكنه مطبق أيضا على المستوى الخارجي في أحجام [illegible] التمويل.. حيث تتقاطع الخطوط بين صفة المفكر وصفة [illegible].. ويقوم فكره [illegible] على طلب مبالغ كبيرة مقابل تنفيذ الأفكار التي يريدها دافع التمويل.. وينقطع ذلك إلى شيء حتى لو لم يكن صحيحا.. بمعنى أنه هناك شخص يطلب ٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع حول تعاطي المصريين لدواء الإسهال مثلا.. ويقول في أوراق المشروع المقترح إن هذا سوف يحتاج إلى تكوين مجموعات عمل كل منها تتكلف ٢٠٠ دولار.. يوزع مبلغها على ٢٠ فردا بواقع مائة دولار لكل منهم.. بينما في الواقع لم يقم بهذا العمل سوى فرد واحد أخذ بدلا ألف دولار.. والبقية في جيب من دبر كل هذا!

■ مثال على «التفقيطة»

مثل هذه «التفقيطة» يمكن أن نراها في إحدى الوثائق الصادرة عن مركز «ابن خلدون» والخاصة بتمويل مشروع المشاركة الانتخابية، فالكشف الذي أرسله إلى الاتحاد الأوروبي ينص في إحدى المراحل على الآتي:

■ أجور المتدربين ٤٠٠ إكو - العملة الأوروبية قبل اليورو - ×١٥ = ٦٠٠٠ إكو.

■ المنح: ٨٠ إكو لكل ورشة عمل × ١١ يوما = ٨٨٠ إكو.

■ زيارات: إقامة كاملة لفردين في شهرين = ١٦٠٠ إكو.

■ تأسيس ٤٠ جمعية متطورة = ١٦ ألف إكو.

■ إصدار مائة ألف نشرة بسعر الواحدة «١٦٠ ,٠» إكو = ١٦ ألف إكو.

■ ملصقات عامة وخاصة = ٢٠ ألف إكو.

■ الإعلام لغير المؤيدين للإعلان التليفزيوني = ٢٤ ألف إكو.

■ برامج إذاعية ٢٠٠×٨٠ = ١٦ ألف إكو.

■ إصدارات إعلامية = ١٦ ألف إكو.

■ ١١٠ عمال للتسجيل × ٢٠ يوما ×١٢ إكو = ٢٦ ألف إكو.

■ إجمالي إشراف الباحثين × ٤ لشهر × ٢٤٠٠ = ٩٦٠٠ إكو.

■ واضعو برامج الكومبيوتر والسكرتارية = ٧٢٠٠ إكو.

■ خدمات محاسبية = ١٠ آلاف إكو.

[illegible] إجمالي هذه الأرقام ٢٦٨ ألف إكو أي ما يزيد على مليون جنيه بكثير.. والجهة المانحة لا تقوم بالطبع بمراجعة كل ما يحدث.. فهي لا تعد النشرات.. ولا تراجع الصحف كي تقرأ الإعلانات.. ولا تتابع الإذاعة لتعرف أن سطرا واحدا لم يقرأ على الناس عبر الأثير عن هذا الموضوع ولا سألت في مرحلة لاحقة عن تكاليف الحملة التليفزيونية التي صممت لدعوة الناس للمشاركة في الانتخابات ومدى عشوائيتها وتكلفتها لا تزيد حسب العقل الذي

تنفرد بنشره على ٣٠ ألف جنيه، بينما طلب الدكتور سعد ٢٠ ألف دولار ثمنا له، ولانعلم بالطبع كم وضع منها في حسابه رقم ٥٥٠٠٢٢٢٧ في بنك مصر الدولي - فرع المعادي.

عموما، رفض محمد جوهر صاحب شركة فيديو كايرو التي صورت الفيلم أن يعلق على الأمر وقال هذه قضية نصب واحتيال وليست قضية فكر وحرية إبداع، ونحن نعمل في مناخ ديموقراطي متوافق تماما لحرية الإبداع. لكن الذي يجب أن يهتم به الغرب الآن في هذه القضية هو أن شخصا استغل بيانات لأفراد على أجهزة كمبيوتر في أعمال تزوير. وهذا أمر خطير للغاية بمقاييس الغرب، حيث لايمكن مثلا لموظف الضرائب أن يستفيد من معلومات أفراد على كمبيوتر مصلحة حكومية أخرى.

■ غفلة الممولين

إن هذا ما يدفعنا للتساؤل: هل دافعو هذه الأموال يعانون الغفلة؟

إنهم على الأقل لم يسألوا أنفسهم أين سيعرض الفيلم إذا كان الدكتور سعد لن يستطيع بثه تليفزيونيا كما لن يتمكن من عرضه في أي دار عرض سينمائي. وكل ما يمكن أن يحدث هو أن يعرض في ندوة يحضرها عشرة أفراد داخل مركز ابن خلدون. هل الممولون مغفلون أم إنهم يريدون أن يدفعوا مثل هذه الأموال تحت أي مسمى على أن تكون الأوراق كاملة بسبب الحاجات عمليا وفي القضية الأخيرة التي ضبط فيها الدكتور سعد الدين إبراهيم لجأ الباحث إلى تسديد عدة آلاف من البطاقات الانتخابية ليقنع من يمولونه أن مشروعه يؤتي ثماره.

وقد أرسلت دفعة أولى من أوراق التدليس هذه إلى الاتحاد الأوروبي، وطلب منه إبقاءها معه والاكتفاء بإرسال الأرقام. وبقيت بقية الأوراق حبيسة في بيت الدكتور سعد حتى ضبطها مباحث أمن الدولة أيام النجاح.

عموما لا الاتحاد الأوروبي يدفع للدكتور سعد وحده، ولا الدكتور سعد يقبض من الاتحاد الأوروبي وحده.. وقبل أشهر صدر تقرير عن الاتحاد الأوروبي يحدد علانية عن دفع هذه الأموال في مصر وغيرها..

ويقول التقرير - الذي ننقله عن «جريدة كايرو بوست» للمحرر مجدي عبيد» - إن التمويل يتم من خلال برنامج «ميدا للديمقراطية».

بمبادرة تم تدشينها من البرلمان الأوروبي عام ١٩٩٤، وقد بدأ تقديم الدعم لما يسمى «بالمنظمات غير الساعية للربح».

في عام ١٩٩٦، وقد بلغت موازنة البرنامج عام ١٩٩٨ نحو ١٠ ملايين «إكو»، وهناك نية لزيادة مخصصاته.. ومن مصر حصلت المنظمات الآتية على مبالغ يحددها التقرير:

- مركز حقوق الإنسان للأبحاث القانونية - ١٠٠ ألف يورو لدعم مشروع اسمه «برنامج تعليم حقوق الإنسان» يتضمن إصدار جريدة شهرية! وورش عمل وأبحاثا وندوات.
- منظمة «هدا» - ١٤٥ ألف يورو - لتمويل حملة تسجيل الناخبات المصريات.
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - ١٢٠ ألف يورو - لتمويل مشروع الدفاع عن حقوق الإنسان.
- مركز ابن خلدون - ١٧٠ ألف يورو - لمشروع «الحقوق الانتخابية والتعليم السياسي».
- مركز حقوق الإنسان لمساعدة المسجونين - ٢٠٠ ألف يورو.
- المركز المصري لحقوق المرأة - ٢٠٠ ألف يورو.
- المركز العربي لاستقلال القضاء - ٢١٥ ألف يورو.

■ حماية أمريكية

أما الدكتور سعد الدين إبراهيم فيتلقى الأموال من عديد من الجهات وتظهر وثائق حصلنا عليها، تعود إلى عام ١٩٩٨ أنه حصل على أموال من مؤسسة وقفية الديمقراطية في لندن دفعة أولى ٧٢ ألف جنيه، ودفعة

ثانية ٤٦ ألف جنيه»، من مؤسسة فورد فونديشين الأمريكية ٣٤١ ألف جنيه لمشروع الأحزاب السياسية. ومن مؤسسة EZE الألمانية ٢٢١ ألف جنيه لمشروع التعليم. ومن نفس المؤسسة ٣٦ ألف جنيه لمشروع مشاركة المرأة فى السياسة

ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الوثيقة لا تشير إلى إجمالى التمويل، وإنما إلى بيان استرداد جزء من المصروفات من حساب المشروعات.

فضلا عن أن تلك قائمة بحساب سنة واحدة بينما التمويل يأتى على دفعات، بالإضافة إلى أن هناك جهات أخرى تدفع أيضا.. ويطبق معهم نفس أسلوب «التفقيط»

فى إطار هذا نوجه مجموعة من الأسئلة للاتحاد الأوروبى وغيره من الممولين

– أين هى جدوى هذه المشروعات على مستوى الشارع، وما هى حقيقة تأثيرها بين الناس بعيدا عن البيانات المالية التى ترسلها تلك المراكز والمنظمات؟

– إذا كان الدكتور سعد الدين إبراهيم لم يجد مقالا واحدا يؤيده وهو متهم فى قضية، بخلاف البيانات التى يصدرها الآخرون الذين يحصلون على تمويل مثله.. ما هى إذن مصداقيته لديكم كى تدفعوا كل هذه الأموال له.. ثم إذا كانت كل الآراء التى تهاجمه حكومية ألا يعنى هذا أن الحكومة ناجحة تماما فى أن تحشد رأيا عاما قويا معها وبالتالى أنتم تقفون أمام هذا الرأى العام؟

– وإذا كان هدف المشروع الذى ضبط به الدكتور سعد هو محاربة التزوير فى الانتخابات.. كما تقول الأوراق والمستندات.. فمن الذى يمول مشروعا لمواجهة تزوير الدكتور سعد.. وهو لم يقم بتزوير أصوات وإنما بتزوير بطاقات انتخابية كاملة.. لا يعرف أحد كيف سيكون موقف من استخدمت أسماؤهم فيها لو نشرناها فى الصحف؟

– ثم هل الدكتور سعد حماية أمريكية لأنه يحمل جنسية الولايات المتحدة.. لقد قال لى الدكتور إبراهيم العنانى أستاذ القانون الدولى بجامعة عين شمس «أن من حق الدولة الثانية التى يحمل جنسيتها أى متهم أن «تتابع» إجراءات التحقيق معه ومسار ذلك.. دون تدخل «حسب نص القانون الدولى».. وإذا كان هذا من حقه القانونى لماذا إذن يمارس النشاط السياسى فى مصر وحدها.. لماذا لا يسافر إلى الولايات المتحدة ليجرى أبحاثا عن اضطهاد السود هناك.. ووقتها إذا ألقت القبض عليه المباحث الفيدرالية سوف تتدخل السفارة المصرية للدفاع عنه؟!

– وقبل كل هذا.. لماذا لا تتوجه هذه الأموال إلى دعم جمعيات أهلية ترعى صحة المواطن، وغذاءه، وتحميه من الفقر، وتوفر له فرصة عمل، إذا كان هدف الممولين هو حقوق هذا المواطن.. والسؤال الذى يواجه الممولين فى مصر من الشارع هو: هل السياسة قبل الأكل وفرصة العمل؟ أم أن الموضوع كله غطاء لأهداف أخرى؟

■ القلعة الرملية

عموما نعود إلى قصة الدكتور سعد الدين إبراهيم.. وفيها الكثير مما يكشف الهدف، ويلقى المسئولية الجزئية على مصريين آخرين ساهموا بوعى أو بغير ذلك فى صنع «القلعة الرملية» التى تحولت إلى أسطورة.. حتى ألقت المباحث القبض على صاحبها

ففى أوائل التسعينات استطاع الدكتور سعد الدين إبراهيم أن يحصل على برنامج تليفزيونى خاص.. استمر فترة طويلة.. كان واحدا من ثلاثة.. الأول هو الدكتور على الدين هلال الذى قدم برنامجا تحت اسم «كلام فى السياسة» والثانى هو الدكتور عبدالمنعم راضى الذى قدم برنامج «كلام فى الاقتصاد».. والثالث هو الدكتور سعد الدين إبراهيم الذى كان يتحدث فى الاجتماع ويستخدم كثيرا اسم العالم العربى الكبير «ابن خلدون» فى استشهاداته.. وبالتالى فى الدعاية لاسم مركزه.. ثم توقف البرنامج.. وبعدها البرنامجان الآخران

فى غضون ذلك استطاع سعد الدين إبراهيم أن ينضم إلى مجلس أمناء

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: روز اليوسف
التاريخ: ٨ / ٧ / ٢٠٠٠

المركز عدداً من الأسماء الكبيرة التى ظلت معه، تجتمع مرتين سنويا، رغم كل ما أثير حوله، ورغم أن هذه الشخصيات صارت صاحبة مواقع رسمية.. وهم الدكتور علىّ الدين هلال وزير الشباب، وكان وقتها عميدا لكلية السياسة والاقتصاد، والدكتورة أمينة الجندى وزيرة الشئون الاجتماعية وكانت وقتها أمينا للمجلس القومى للطفل، والدكتور مصطفى الفقى مساعد وزير الخارجية وكان وقتها سفيرا بالنمسا، والدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق، وعزيزة حسين الشخصية البارزة فى مجال العمل النسائى، والمحامية منى ذو الفقار، وسعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، والفنانة صفية العمرى، وجمال البنا المفكر الإسلامى، وعبدالمنعم سعيد رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ورجل الأعمال هانى رزق الله.

هذا المجلس الذى لايناقش التفاصيل بالطبع، وليست له علاقة بإجراءات التمويل، من حقه أن يقف ليسأل نفسه عن استغلال أسماء أصحابه فى إضافة مصداقية لمن لايستحقها، خاصة أن أحدهم وهو الدكتور عبدالعزيز حجازى كان وسيطا للتفاوض بين الدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتورة سعاد الصباح فى خلاف مالى شهير اتهم فيه الدكتور سعد بارتكاب مخالفات تتعلق بالذمة، وعادت للدكتورة ملايينها.. أو بعضها.

ومن عجب أن الدكتور مصطفى الفقى كتب كثيرا عن امتزاج عنصرى الأمة فى مصر، ويظل اسمه فى نفس الوقت فى هذا المركز الذى ظل يردد طويلا، وكثيرا أن الأقباط هم أقلية وقد وضعهم فى كل كتاب بين الأكراد والجنوبيين فى السودان، والبربر والنوبيين والشيعة وغيرهم.

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فنشير إلى أنه سعد صاحب المؤتمر الشهير للأقليات والذى لقى اعتراضا شعبيا قبل الاعتراض الرسمى. ونشير كذلك إلى أن هناك من كانوا يعملون معه وعقدوا مؤتمرا فى مركزه لرفض التمويل الأجنبى لأية أبحاث خاصة بالأقباط.

وقد تركه صحفى قبطى هو سليمان شفيق الذى يرى أن الدكتور سعد الدين إبراهيم «عالم اجتماع كبير.. حمال أوجه ومتناقضات مثل أى عالم. لديه عقلية صائبة وتصرفات خائبة».

■ انهيار المصداقية

إن الدكتور سعد الدين إبراهيم الذى اهتم كثيرا بحماية نفسه ماليا وسياسيا وقانونيا، والذى توصف علاقات تعامله مع إسرائيل بالخفة، والذى نجح كثيرا فى ترويج أفكار ودعايات لم تكن مطروحة، والذى استفاد كثيرا من مساحات الظلال والأضواء فى الديمقراطية المصرية يقضى الآن عقوبة الحبس الاحتياطى فى سجن طرة.. يبدو مبتسما فى الصور بشكل مثير وعجيب.. وبما يفرض على المحللين دراسة أبعاد شخصيته وملامحها النفسية.. يدافع عن نفسه بأنه ليس مسئولا عن التحريف والتدليس الذى ضبط بوثائقه.. ويلقى بالاتهام على كاهل شاب صغير يأتمر بأجره.. وربما يجد محاموا الدكتور [illegible] ود ثغرة قانونية.. وربما [illegible] جهدا أكبر من أمريكا للدفاع عنه.. وربما تتدخل سفارة السودان للدفاع عن سكرتيرته.. ويبقى الضحية مجموعة من المواطنين المصريين لا تسأل عنهم [illegible] ولكن مصداقية الدكتور سعد انهارت.. وانتقلت أخيرا من ساحة الشكوك فى مقالات الصحف إلى مرحلة الاتهامات الواضحة فى تحقيق قضائى فها هو الآن موقف الجميع منه■

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الحياة
التاريخ ٨ / ٧ / ٢٠٠٠

مصر: مصير ابراهيم يتحدد الاسبوع الجاري وموسى ينفي ضغوطاً أميركية لإطلاقه

□ ستحدد النيابة المصرية الاسبوع الجاري ما إذا كانت ستمد فترة الحبس الاحتياطي للدكتور سعد الدين ابراهيم أم ستكتفي بما قضاه داخل السجن على ذمة التحقيق. ونفى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى وجود ضغوط اميركية لإطلاق ابراهيم، فيما سمحت السلطات أمس للكاتب علي سالم بالسفر الى اسرائيل على رغم أن اسمه ورد في القضية.

□ القاهرة - محمد صلاح

■ دخلت التحقيقات التي تجريها نيابة امن الدولة العليا في مصر في قضية «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» ورئيسه الدكتور سعد الدين ابراهيم مرحلة حاسمة. وستخضع النيابة في وقت لاحق ابراهيم لتحقيقات جديدة في شأن المعلومات التي أدلى بها سبعة من الباحثين والعاملين في المركز قبض عليهم الاسبوع الماضي، وكذلك نتائج درس وثائق ومستندات وملفات ضبطت في منزل ابراهيم وأخرى صودرت من «مركز ابن خلدون» ومقر «هيئة دعم الناخبات» المعروف باسم «هدى».

وستنظر النيابة الاسبوع الجاري في أمر تمديد اعتقال ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور على ذمة التحقيق او اطلاقهما، في حين ستنظر في أمر المتهمين الستة الباقين الاسبوع المقبل، لكونهم اعتقلوا في مرحلة لاحقة، وبينهم مدير «مشروع المشاركة السياسية والانتخابات» في المركز خالد فياض الذي تبين انه تعاون مع اجهزة الأمن لفترة غير قصيرة امدها بمعلومات عن نشاطات ابراهيم والشخصيات الأجنبية التي كان يلتقيها وطبيعة الابحاث التي اجراها المركز.

وانتهى فريق من المحققين خلال اليومين الماضيين من مراجعة كل الحسابات التي اودعتها جهات اجنبية في الحساب المصرفي للمتهمين، بعدما أقرت محكمة الاستئناف ذلك الاجراء. ومن المنتظر أن تعرض النيابة على المتهمين في جلسات التحقيق التالية تقارير صادرة عن «البنك المركزي» تتضمن حركة حساباتهم والجهات التي تولت الايداع والاشخاص الذين قاموا بالسحب.

وبدا أن السلطات تركز على التهم المتعلقة بالانحرافات المالية اكثر

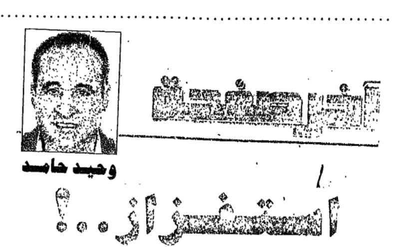
من التهم الاخرى التي تتعلق بـ«اجراء اتصالات مع جهات اجنبية وإمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد مما يسيء الى موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

ورأى مراقبون ان ذلك يهدف الى احراج الجهات التي تطالب بإطلاق ابراهيم وزملائه ووقف التحقيقات في القضية خصوصاً المسؤولين في السفارة الاميركية في القاهرة ، وعلى رأسهم السفير دانيال كيرتزر، والذين اجروا طوال الاسبوع الماضي اتصالات مع المسؤولين المصريين للعمل على اطلاق ابراهيم.

ورفض وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى اطلاق لفظ «ضغوط» على التحركات الاميركية وفضّل استخدام كلمة «حديث متبادل بين الطرفين». وقال، ردا على اسئلة صحافيين اول من امس: «ان الحديث عن وجود ضغوط امر بعيد عن الدقة. فلا توجد هذه الضغوط ولكن هناك كلاماً وحديثاً متبادلاً والضغوط كلمة ليس لها مضمون بالنسبة الينا في تلك القضية».

وسمحت السلطات المصرية امس للكاتب علي سالم بالسفر الى اسرائيل على رغم أن اسمه ورد في التحقيقات في القضية باعتباره أعد سيناريو فيلم «ادخل شريك .. شارك» الذي اعتبرته النيابة دليل إدانة لابراهيم على أساس أنه يحوي اسقاطات سياسية تسيء الى نظام الحكم. وقال سالم لـ«الحياة» انه سيعود الى البلاد الاسبوع المقبل بعد مشاركته في ندوة تنظمها جامعة تل ابيب عن الأدب في دول البحر المتوسط لافتاً الى أنه لم يتسلم حتى قبل سفره ما يفيد استدعاءه للمثول للتحقيق أو سماع أقواله في القضية. وأفادت مصادر رسمية أن اسم علي سالم لم يدرج على قائمة الممنوعين من السفر، وانه في حال طلب النيابة اخضاعه للتحقيق سيتم استدعاؤه.

ولم تستبعد المصادر أن تقوم النيابة باستدعاء اعضاء في «مجلس الامناء» في «مركز ابن خلدون» والذي يضم ٣٠ من الشخصيات العامة للاستماع الى اقوالهم من اجل تحديد مدى مسؤوليتهم عن الاموال التي يتلقاها المركز من الخارج وسبل إنفاقها.



استفزاز..!

وحيد حامد

شعرت وغيرى من أهل مصر بشئ من الاستفزاز من تصريح السفير الأمريكى بالقاهرة حول قضية السيد/ سعد الدين إبراهيم صاحب ومؤسس مركز ابن خلدون للدراسات والمحبوس حالياً على ذمة التحقيق. تصريح السيد السفير المستفز يقول أن أمريكا تشعر بالقلق البالغ إزاء القبض على المواطن الأمريكى المصرى الأصل د. سعد الدين إبراهيم.

والسيد السفير يعلم ويعرف حق المعرفة أن المذكور أعلاه مواطن مصرى ويحمل الجنسية المصرية. والمركز الذي أنشأه حصل على ترخيصه باعتباره مواطناً مصريا .. وأن السيد والده اسمه إبراهيم وليس جون أو جورج.. وأمه لها اسم مصرى وليس باربارا أو مارلين، وكون أنه يحمل الجنسية الأمريكية فهذا لا يعفيه من الخضوع للقانون المصرى إذا ارتكب ما يستحق عليه المساءلة والمحاسبة، أو يكون له الحق فى ضرب المصريين على قفاهم..!!

فالمواطن الأمريكى ليس على رأسه ريشة عندما يتآمر او يتجسس أو يشعل نار الفتنة أو يشرب من دم الوطن الأصلى معتقدا أنه نبيذ معتق، ونسأل السيد السفير ماذا فعلت أمريكا نفسها مع الجاسوس الأمريكى «بولارد» الذى كان يعمل بكل الهمة والنشاط لصالح طفلة أمريكا اللعوب إسرائيل..؟

ونحن لا ندين الدكتور سعد الدين إبراهيم، هذا الأمر يخص القضاء وحده.. ولكننا ندين الأفعال المتهم بارتكابها حالة ثبوتها سواء كان مصريا أو امريكيا أو من أهالى جزر القمر، وعن نفسى أنا شخصياً لا أستريح تماما لأصحاب الجنسيات المزدوجة وثقتى دائما بالنسبة لهم منقوصة والأسباب لا تحتاج إلى شرح طويل. فالمواطن الحقيقى هو المنتمى عن قناعة تامة إلى أرضه وأهله ويعيش راضيا إذا كان يشعر بالرضا ورافضا إذا كانت الأحوال لا تعجبه، وثائرا إذا لزم الأمر، لأن الأوطان والأديان لا خيار للإنسان فيها، فهى قدر محتوم بكل ما فيه من خير وشر .. ولا أعرف انتماء الدكتور المذكور للوطن الأم التى حملت وأنجبت وأرضعت .. ام للأم بالتبنى التى قررت أن تمنحه حنانها وعطفها وجنسيتها!!

وبصراحة مطلقة أقول إننا لم نسمع عن ما يسمى بالفتنة الطائفية إلا بعد ظهور هذه المراكز والجمعيات، فهى التى أشعلت النار عن عمد لتجلب إلى يديها الدفء بأموال المنظمات المسماة بحقوق الإنسان. ولجأت إلى المغالطة والمبالغة والكذب وهم على علم ويقين بأن النار التى تدفىء أيديهم هى ايضا النار التى تشوى أجساد أبناء جلدتهم .. وإذا كانت المنظمات العالمية التى تنادى بحقوق الإنسان وتنفق الأموال الطائلة تهتم بالأديان والحريات والأقليات، فإنه من الأهم والأجدى الاهتمام بالجياع فى كل بلاد الدنيا! تهتم بالمرضى!! تبحث فى مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الإنسانية التى تعوق التنمية والتطور والرفاهية. ولكن لأنها منظمات تعمل بالسياسة أصلا وتخدم مصالح خاصة ومحددة فإنها لا تخرج عن كونها روافد لأجهزة المخابرات المختلفة.

أما بالنسبة لمصر فما أكثر الذين يتاجرون بها، بعض أبنائها تحولوا إلى نخاسين يعرضون جسدها فى سوق الجوارى، ومنهم من يتسول بجراحها وآلامها .. ومنهم من لا يخجل من تقديمها إلى الزبائن حسب طلبهم، وكل هذا يحدث تحت سمع وبصر من بيدهم الأمر، انظروا إلى الصحف التى يتم تحريرها وطبعها وتصديرها إلى الخارج قبل الداخل وهى تحمل فضائح وهمية وأكاذيب فاضحة!! انظروا إلى المكاتب الصحفية التى ترى الخير فتغمض عينيها.. وترى الشر عندما يحدث بألف عين وعين! انظروا إلى الجمعيات بمختلف المسميات والتى تعيش على الموارد الخارجية واسألوهم ما بضاعتكم؟ ما صناعتكم؟ ومقابل أى شىء تحصلون على هذه الأموال بالدولار واليورو والإسترلينى وربما الشيكل الإسرائيلى؟

وفى قضية الدكتور سعد الدين أمور عجيبة يحار العقل فى تفسيرها وتحتاج إلى عبقرية لا نملكها حتى يتم فك شفرتها، لماذا يستعين السيد الدكتور باثنين من الإرهابيين السابقين ولا أقول التائبين لأن التوبة تكون من الذنوب أما الجرائم فتدون فى صحيفة السوابق؟! وكلنا يعلم أن الدكتور يناهض الإرهاب، ويدافع عن الأقليات فهل يعتبر التيار الدينى المتطرف أقليات تستحق الحماية؟!

ثم تعالوا!

المحاربون حقا من أجل الحرية لا يتلقون الهبات والعطايا .. المناضلون هم الذين يتعرضون للسجن والتعذيب وكل ألوان القهر بصبر وجلد.. لأنهم أصحاب رسالة وليسوا أصحاب حسابات فى البنوك!! هم الذين يحملون عذابات الناس ويطوفون بها بحثا لها عن حل ووسيلة للخلاص منها. أما الذين يبحثون عن مشاكلنا وهمومنا وخلافاتنا بقصد التصدير مع جودة التغليف .. فهم من أعداء الحرية وليسوا من أنصارها، هم كارهون للوطن بكل عناصره وفئاته، هم مرتزقة، ولن تسترهم ألقاب أو مناصب أو مراكز أو حتى جنسيات مزدوجة، وأقول للسفير الأمريكى لا تقلق على المواطن الأمريكى سعد الدين إبراهيم فمصر لا تأكل أبناءها ولا تأكل غيرهم «أمريكان» كانوا أو أى شىء آخر. ■

السعيد: مركز ابن خلدون يمثل «كارثة» التدخل الأجنبى فى مصر والقائمة «النهائية» لمرشحى حزب التجمع أمام الأمانة العامة

تبحث الأمانة العامة لحزب التجمع فى اجتماعها يوم ١٩ يوليو الحالى القائمة «شبه» النهائية لمرشحى الحزب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

من جانبه أكد خالد محيى الدين رئيس الحزب أن العدد سيصل الى ٤٠ مرشحا على مستوى الجمهورية إلا أن هناك احتمالات لإضافة أسماء جديدة، ويحتل النواب الحاليون فى مجلس الشعب عن حزب التجمع (٤ نواب) راس القائمة، وهم المرشحون الذين يثق الحزب فى قدرتهم على النجاح فى الانتخابات القادمة، وفى حين أكد حسين عبدالرازق الأمين المساعد


■ رفعت السعيد

للشئون السياسية أن الأمانة العامة ستبحث عددا من الموضوعات الداخلية ومنها إلغاء قانون

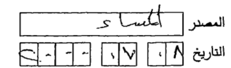
الجمعيات، والموقف بالنسبة لمركز ابن خلدون، استبعد رفعت السعيد الأمين العام للحزب ان تتم مناقشة هذا الموضوع وقال فى أول تعليق له إن اعتماد الجمعيات الأهلية على التمويل الخارجى يثير تساؤلات حول الدافع من العمل المدنى.. هل هو الخدمة العامة أم الكسب!!..

وقال إن «الكارثة» فى قضية مركز ابن خلدون وسعد الدين إبراهيم تكمن فى تدخل السفير الأمريكى.. فإذا كنا «سابقا» إزاء مواطن مصرى يتدخل فى الأداء الحكومى للانتخابات.. فكيف نسمح لمواطن امريكى -بعد تدخل السفير- أن يتدخل فى الشئون المصرية الداخلية.

وقال السعيد كما ان هناك أراء تقول ان علينا إثبات أن هناك فسادا فى الاتفاق مع الاتحاد الأوربى، وأن «الاتحاد» يستشعر الخطأ.. وهذا ليس صحيحا فالاتحاد الأوربى يسعى جاهدا الى إفساد النخبة المصرية.. وبفعل متعمد، وأنا شخصيا أعرف جمعيات لحقوق الإنسان افتتحت لنفسها «مطابع»، والاتحاد الأوربى هدفه «الإفساد» ولا يفرق معه «التلاعب»!

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الجنسية المزدوجة!

بقلم: مؤمن الهباء

بصرف النظر عن ملابسات قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون، ومايمكن أن تنتهي إليه من ادانة أو تبرئة، فإن شعورا بالصدمة سيطر على المصريين خلال الاسبوع الماضي بسبب مانشر عن محاولات السفارة الأمريكية بالقاهرة للتدخل من أجل اطلاق سراح سعد الدين ابراهيم على اعتبار انه يحمل الجنسية الأمريكية، وأنه مواطن أمريكي من أصل مصرى.

بصريح العبارة.. فهم المصريون من تحركات وتصريحات السفارة الأمريكية أن الجنسية المزدوجة التي يحملها سعد الدين إبراهيم وآخرون يمكن أن تكون مبررا لفرض حماية أجنبية على بعض المواطنين، حتى يفلتوا من القانون المصرى، وحتى لايتساووا مع بقية المصريين «الأصلاء» الذين لايحملون إلا جنسية مصر، ولايعرفون غير الانتماء لوطن واحد.

صحيح أن السلطات في مصر رفضت بحزم كل محاولات التدخل التي قام بها الأمريكيون، ورفعت بذلك هاماتنا، وردت إلينا ثقتنا في أنفسنا، وفي سيادتنا وكرامتنا، ولكن يبقى المغزى والمعنى من محاولات التدخل، وهو مغزى كريه، ومعنى مرفوض، وقد يستدعي الأمر اعادة النظر في حكاية «الجنسية المزدوجة» وعدم السماح بها، خاصة مع الدول التي تفهم الجنسية المزدوجة على انها مبرر لفرض حمايتها على بعض الموالين لها من مواطني الدول الأخرى.

أما بالنسبة لبعض المواطنين الذين يسعون للفوز بالجنسية المزدوجة متصورين انها تضفي عليهم حماية الدولة العظمى على حساب سيادة وكرامة وطنهم الذي نشأوا وتربوا فيه فنحن في غنى عن هؤلاء، وليذهبوا إلى وطنهم الجديد الذي أرادوه.

لابد أن يفهم الأمريكيون على وجه التحديد أن الشعب المصرى لديه حساسية خاصة تجاه محاولات التدخل الخارجي في سيادته، وأن كرامته في هذا الشأن فوق اعتبارات الصداقة والشراكة والتعاون والاقتصاد والمعونات.. وإذا كانت الوقائع التي يتم التحقيق فيها حدثت على أرض مصر، والذين قاموا بها مصريون، فلابد أن يتم التحقيق طبقا للقانون المصرى، ولايمكن السماح اطلاقا لأحد بالتدخل في هذه التحقيقات، وإلا ضاعت المساواة بين أبناء الشعب الواحد، وأصبح المصريون فريقين، أحدهما «أصيل» يطبق عليه القانون كاملا، والآخر «مزدوج» يتمتع بالحماية الأمريكية، ويعامل كمواطن «سوبر» فوق القانون.

لقد جاءت التحركات والتصريحات الأمريكية في قضية سعد الدين ابراهيم فجة وجارحة، لذلك كان رد الفعل المصرى على المستوى الشعبي عنيفا وواضحا في رفضه ويكفي - مثلا - أن كلمة واحدة لم تكتب في أية صحيفة أو مجلة دفاعا عن الرجل المتهم، ولم يسمح ضمير أي كاتب مصرى لصاحبه أن يكتب للدفاع عن مركز ابن خلدون.

يقيني الشخصي أن «الجنسية المزدوجة» هي سبب بلاء الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي كان يأتي بتصرفات غريبة، متصورا انه فوق القانون وخارج سلطان الدولة لأنه يتمتع بالجنسية الأمريكية والحماية الأمريكية، ويكفي أنه كان يعترف جهارا نهارا انه يتلقى أموالا من الخارج ويقدم تقارير إلى جهات اجنبية عن أوضاع داخلية في مصر،

لدرجة ان بعض البسطاء - مثلى - تصوروا أن هذه التصرفات صارت من مسلّمات «العولمة».. خاصة بعد أن تبجح البعض ممن يسترزقون من التمويل الاجنبى قائلين انهم يتلقون اعانات وهبات من جهات اجنبية كما تتلقى الدولة اعانات وهبات من نفس الجهات، ووضعوا بذلك راسهم - كمواطنين - براس الدولة، وماسمع أحد بذلك فى الاولين والآخرين.

طوال تاريخنا.. كان حصول اى مواطن على اموال من الخارج يمثل القرينة الاكيدة على خيانته، وكانت الابدان تقشعر من مجرد أية اشارة توجه لشخص ما على أنه تلقى اموالا من جهات اجنبية، ثم حدث تطور غير مفهوم حتى الآن.. فعندما نشرت صحيفة «الأهرام» فى أواخر الثمانينيات على صدر صفحتها الأولى تقريرا كتبه مراسلها فى موسكو عبدالملك خليل من واقع وثائق الحزب الشيوعى السوفيتى التى نشرت عقب سقوط الشيوعية، واتضح منها ان هناك بعض أسماء مصرية حصلت على مساعدات ثابتة من هذا الحزب، وأفصح عبدالملك خليل عن بعض هذه الاسماء بالاحرف الاولى، ومنها «د.ر.السعيد» الذى يشغل موقعا حزبيا مرموقا.. وتوقعنا ساعتها ان هؤلاء الاشخاص سيقلبون الدنيا لاثبات براءتهم، لكنهم لم يتحركوا.. ثم بدات دائرة «التمويل الأجنبى» تتسع شيئا فشيئا مع ظهور منظمات قطاع خاص لحقوق الانسان، كل مهمتها ان تحصل على أموال من الخارج مقابل تقديم تقارير ودراسات وأبحاث واحصاءات تضر بمصلحة البلد واستقراره، وكان أخطر هذه الأنشطة مؤتمر الاقليات الذى سعى سعد الدين ابراهيم إلى عقده لمناقشة اوضاع الاقليات فى العالم العربى ومنها أوضاع الاقباط فى مصر.. وعندما رفض المصريون هذا المؤتمر المشبوه، ورفضه البابا شنودة أدركنا جميعا أين يقف الدكتور سعد الدين، ولمصلحة من يتحرك.

لقد انكشفت لعبة «التمويل الاجنبى».. وظهرت حقيقتها، مع سقوط الراس الاكبر، وإن شاء الله ستسقط بقية الرءوس، لتنتهى هذه اللعبة السخيفة وليغلق ملفها إلى الأبد، ويبقى أن تجد وسيلة حضارية لعلاج ظاهرة «الجنسية المزدوجة» خاصة مع أمريكا، وكل من يفهم الجنسية المزدوجة على انها طلب للحماية الاجنبية.

اعرف أن كلامى هذا سيغضب كثيرا من الفنانات اللاتى يسافرن ليضعن حملهن فى أمريكا حتى يحصل الابناء على الجنسية الأمريكية، صك السعادة والحماية والأمان فى الدنيا، وسيغضب أيضا كثيرا من الطموحين والمغامرين الذين لايرون فى هذا العالم إلا أمريكا.. لكنى أعرف أكثر اننى اعبر عن غالبية المصريين «الأصلاء» و«البسطاء» الذين تمثل مصر بالنسبة لهم الدنيا بأسرها، أو هى أم الدنيا، ولايعرفون غير حب واحد، ووطن واحد، وانتماء واحد.

قنصل أميركا في القاهرة يطلب لقاء سعد الدين إبراهيم وموسى ينفي وجود ضغوط

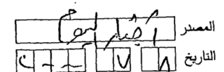
القاهرة: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر اميركية بالقاهرة عن قيام القنصل الاميركي في القاهرة بتقديم طلب الى الخارجية المصرية لتمكينه من زيارة ثانية لرئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم بمحبسه في سجن طرة جنوب القاهرة.

وقالت مصادر داخل السفارة الاميركية بالقاهرة لـ«الشرق الأوسط» ان زيارة مسؤولين بالسفارة لرئيس مركز ابن خلدون هو اجراء تقليدي باعتباره يحمل الجنسية الاميركية وان القنصل في زيارته الأولى عبر عن قناعته بحسن معاملة ابراهيم في محبسه، وهو ذات الأمر الذي أكد عليه سعد الدين بنفسه.

وكان وزير الخارجية المصري عمرو موسى نفى في تصريحات له مساء أمس الأول وجود ضغوط اميركية على مصر في قضية سعد الدين ابراهيم الذي يحمل الجنسية الاميركية الى جانب جنسيته المصرية، وهو الأمر الذي تناقلته دوائر سياسية على أصعدة مختلفة.

وفيما تواصل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها في القضية التي تتصاعد احداثها سريعاً، أجرت النيابة مواجهة لمدة خمس ساعات بين رئيس مركز ابن خلدون وعدد من المتهمين في القضية، حيث أكد احدهم وهو خالد فياض قيام رئيس المركز بتزوير ارتكبه في كشوف الناخبين وبطاقات الانتخاب والابحاث المخالفة للحقيقة المرسلة الى الاتحاد الأوروبي وحصوله على أموال من منظمات أجنبية.



بحث علمى... أم نقل معلومات... هناك فرق!



تحقيق:

حسين عبدالقادر..
احمد السرساوى
تصوير:
هشام المصرى

ضجة كبرى قامت فى «الخارج».. عندما تم القبض على د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون بتهمة الاساءة إلى وطنه.. ونقل معلومات كاذبة عنه الى الاتحاد الاوروبى.

قالوا فى الخارج: كيف يتم القبض على رجل يعمل فى الابحاث العلمية.. ولم يقدم الا دراسات تم الاتفاق عليها مقدما بينه وبين جهات خارجية؟

واضافوا قائلين: انه يحمل جنسية مزدوجة .. فهو مواطن مصرى.. وفى الوقت نفسه يحمل الجنسية الامريكية كانهم يريدون الاشارة إلى انه مواطن «متميز» له الحق فى ان يفعل مايشاء.. حتى ولو كان ما يفعله يسىء إلى وطنه الاصلى مصر.. ويضرب امنها الاجتماعى ووحدتها الوطنية الصلبة.. الصامدة امام كل المحاولات للنيل منها.

ولكن.. نسى هؤلاء المتشنجون فى الخارج.. ان مصر تملك قرارها.. وانها دولة مؤسسات.. وكل مؤسسة تقوم بواجبها.. اجهزة الامن ترصد اية محاولات مشبوهة.. وتقدمها النائبة العامة وهى النائبة عن المجتمع.. لتقول كلمتها.. فإذا رات ان ماقدمه اليها اجهزة الامن مخالفا للقانون.. وضارا بامن المجتمع وسلامه الاجتماعى.. فإنها تحيله إلى القضاء المصرى الشامخ.. الذى لايجرؤ احد سواء فى مصر او فى الخارج على الاقتراب منه.. او الحيلولة دون النطق بحكمه الذى هو عنوان الحقيقة.

هذا التحقيق.. ليس ادانة للدكتور سعد الدين ابراهيم الذى مازال متهما.. والقاعدة عندنا فى مصر.. ان المتهم برىء حتى يدان،

هذا التحقيق.. هو عرض امين لما جرى طوال السنوات الماضية فى مركز ابن خلدون الذى يراسه د. سعد الدين ابراهيم.. ماذا كتب هو وخبراؤه.. ما المعلومات التى اعطاها لمن استاجروه؟ واراء اساتذة القانون الدولى فى مسالة ازدواج الجنسية.. وهل تعرقل محاكمة مواطن مصرى منسوب اليه انه اساء إلى وطنه..

وفى الوقت نفسه يطرح هذا التحقيق سؤالا مهما: هل ما قام به المتهم ومركزه هو بحث علمى ام نقل معلومات مسيئة عن الوطن؟!

●● مكث سعد الدين ابراهيم فى امريكا ١٢ عاما.. حصل فيها على الدكتوراه بعد ٦ سنوات من سفره.. والفترة الباقية عمل فيها استاذا مساعدا بالجامعات الأمريكية.

اختير أثناء الدراسة رئيسا لاتحاد الطلبة المصريين ثم رئيسا لاتحاد الطلاب العرب.. وأثناء رئاسته حدث خلاف بينه وبين الحكومة المصرية فى عهد الرئيس عبدالناصر.. وتم فرض الحراسة عليه.. حصل على الجنسية الأمريكية بعد سحب جواز السفر المصرى.

بدات فكرة مركز ابن خلدون بعد حرب ١٩٦٧ .. ولكن تأخر تنفيذها إلى عام ١٩٨٨ لظروف خاصة به.

قبل مركز ابن خلدون.. أنشأ الدكتور سعد الدين ابراهيم مركزين للدراسات الأول: لدراسات الوحدة العربية من الفترة - ٦٧ - ٧٥ - بيروت.. والثانى منتدى الفكر العربى.. ولكن هذين المركزين لم يحققا طموح الدكتور سعد الدين ابراهيم.. فسعى بعدها لإنشاء مركز ابن خلدون ليكون مركزا للبحوث فى العلوم وتم تسجيله كشركة توصية بسيطة للدراسات الانمائية فى ١٧ شارع ١٢ بالمقطم عام ١٩٨٨ ويتكون المركز من عدد من وحدات الأبحاث أهمها وحدة المعلومات.. ووحدة التطرف والإرهاب.. ووحدة الأقليات.. ووحدة الأبحاث الميدانية.. ومن خلال هذه الوحدات البحثية اصدر مركز ابن خلدون ٦ تقارير.. كان أولها عام ١٩٩٣ .. وآخرها عام ١٩٩٩ وكلها تحمل اسم التقرير السنوى.. لمركز ابن خلدون.

إثارة الأقليات

وفى التقرير الأول [illegible] عنوان هموم الأقليات فى الوطن العربى شملت اقليات وادى النيل مصر والسودان واقليات المغرب العربى.. والمشرق العربى.. والجزيرة العربية.

ويقول: إن الوطن العربى فيه ٣٠٠ مجموعة اقلية يمثلون ٢٠٪ من سكانه أى ٥٠ مليون نسمة.. وهؤلاء لايتمتعون بصفات الأغلبية وتحت عنوان الأقباط يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم:

وفى تقريره السنوى الأول: إن الأقباط المصريين هم اكبر تجمع مسيحى فى الوطن العربى وصل عددهم فى اوائل التسعينات إلى ٥ ملايين نسمة.. وبهذا المعنى.. فهم اكثر من ٤ امثال عدد المسيحيين فى لبنان.. واكثر من ضعف عدد المسيحيين فى السودان.. ورغم ذلك.. فإن الإقباط يعاملون بدرجة اقل من المساواة فى الحقوق والواجبات كما انهم تعرضوا فى لحظات تاريخية لصنوف مختلفة من التفرقة والاضطهاد خاصة فى اوقات الضيق الاقتصادى والاستبداد السياسى العام الذى عانى منه كل سكان مصر.

ويشير الدكتور سعد الدين ابراهيم إلى أن المسيحيين فى مصر يتعرضون للاضطهاد فقد شهدت الفترة من ٨٢ وحتى ٩٢ ، ٦٣ حادثة منهم ٦ حوادث ضد الأقباط اى نسبة ١٤٪.. وان كل منشآت المسيحيين ومحلات الذهب تتعرض الآن لمضايقات عديدة فى مصر.

ويدعو فى نهاية تقريره إلى البدء فورا فى الاصلاح الطائفى وإلغاء الخط الهمايونى والتفكير فى دراسة إنشاء وزارة للأديان ترعى عملية بناء دور العبادة للطرفين.. وبحث الجوانب الأخرى من مطالب الأقباط.

هذه كلها دعوة لإلغاء وزارة الأوقاف والأزهر وجميع المؤسسات الدينية الإسلامية فى مصر..!!

قضية أهل النوبة

● أما قضية النوبة فقد احتلت هى الأخرى.. الاهتمام الاكبر للدكتور سعد الدين ابراهيم والذى يرى: أن عددهم يزيد عن نصف مليون نسمة.. ويتركزون فى أسوان وكوم أمبو على وجه الخصوص.. ويرى ان لهم مطالب عادلة ينبغى الاهتمام بها. ويمضى فى مسلسل الاثارة ويضيف رغم المطالبات الكثيرة بحقوق ومشكلات الأقلية النوبية إلا أنها استمرت كما هى ويزعم الدكتور سعد الدين ابراهيم فى تقاريره المغرضة: أن هناك فى مصر أكثر من ٤٠ ناديا للأدب النوبى كلها تردد الآن معزوفة الانفصال بشكل خفى أحيانا ومعلن فى احيان اخرى. فهذه النوادى تقيم أمسيات أسبوعية يتم فيها انعاش الذاكرة النوبية بحلم العودة وإذكاء فكرة الانفصال.

إشعال الفتنة..!

● وفى عام ١٩٩٩ .. اصدر مركز ابن خلدون التقرير السادس والذى صدر بعنوان الملل والنحل والأعراق.. وتركز التقرير أيضا عن الأقباط والنوبيين فى جنوب مصر ثم البربر والأكراد والشيعة وعرب ٤٨ وطوائف لبنان.

وفى هذا التقرير طالب بمعالجة جدية لما اسماه هموم الأقباط.. واستغل حادث الكشح ليؤكد الاضطهاد الواقع على الأقباط فى مصر. وقال إن حادث الكشح ظل بعيدا عن أى معالجة رسمية.. وأن المسئولين لم يتصدوا لأى رد أو ايضاح إلا عندما نشرت الصحف البريطانية تقريرا عن الحادث.. أى أن تحرك الحكومة لم يحدث لولا أن صحيفة أجنبية تناولت الحادث.. وادعى أن هناك حالات تعذيب كبيرة لعدد من المواطنين على أيدى قوات الشرطة..!

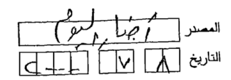
ويضيف التقرير: أن أحداث الكشح قد حدث فيها تجاوز من جانب الشرطة في مواجهة الأقباط فقط.. ويقال إنه تجاوز زاد عن حده مما أدى لتحول الحادث الجنائى إلى حادث طائفى.

وهكذا استمر اللعب على وتر الأقليات فى كل أبحاث ودراسات هذا الدكتور ومركزه..!

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ



زعزعة الاستقرار فى مصر.. سلعة رائجة تدر ملايين الدولارات!

لم يكن نشاط د. سعد الدين إبراهيم بعيدا عن أعين أجهزة الأمن.

كان نشاطه مرصودا من البداية وحتى النهاية.

بدأ سعد الدين إبراهيم فى البداية يساريا متشددا يعادى أفكار الراسمالية ثم انقلب بعد ذلك ليصبح استاذا بالجامعة الأمريكية ببيروت ثم القاهرة.

والتفاصيل كما يوضحها التقرير الأمنى عنه.. تقول:

عندما أسس مشروعه الخاص بمركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث كانت شركة توصية بسيطة لاتهدف إلى الربح ثم تحولت إلى شركة جعلت من استقرار مصر وزعزعة أمنها سلعة تجارية تدر ملايين الدولارات من الخارج .

فى كل أعمال مركزه كان يتهم الدولة بعدم وجود ديمقراطية حقيقية بينما هو لم يطبق هذه الديمقراطية فى مركزه وظل هو صاحب القرار والكلمة الأخيرة ولا راى يخالفه، وأيضا اتهم النظام الحاكم بتزوير الانتخابات.. وعندما اراد أن يثبت مزاعمه كان التزوير هو وسيلته فى إعداد الكشوف الوهمية لأسماء الناخبين وصور التذاكر الانتخابية المزورة.

اتهم الدولة بالطبقية وهو نفسه استغل شبابا من فئات اجتماعية مختلفة استنفد جهودهم وطاقاتهم فى مشروعاته واستولى على الحصيلة ولم يعطهم سوى الفتات.

كل هذه التناقضات طرحت تساؤلا مهما فى الشارع: اين كانت أجهزة الأمن طوال السنوات الماضية من متابعة ومحاصرة هذا النشاط الهدام؟

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر أخبار اليوم
التاريخ ٨ / ٧ / ٢٠٠٠

الواضح أنه كانت هناك عملية رصد لنشاط المركز ولكنها كانت تعتبر نشاط المركز او د. سعد الدين يقوم على أساس سياسة الرأى والرأى الآخر.. كذلك فإن التعامل معه كان يتم بحساب لحساسية الموضوعات التى يثيرها وأى تصد ومواجهة له كانت ستفسر بطريقة أخرى. ولكن بعد فترة أصبحت الشبهات تدور حول طبيعة نشاطه وأهداف هذا النشاط. ومن هنا كان لابد من الحذر الشديد عند متابعته قبل اتخاذ أى إجراء لمواجهة نشاطه الذى أصبح يهدد الأمن القومى لمصر.

إثارة قضايا مشبوهة

وكانت المواجهة الاولى فى عام ١٩٩٥ برفض عقد مؤتمره المشبوه الذى كان يتم الإعداد له بالتنسيق مع بعض الهيئات البريطانية تحت شعار «الأقليات والنحل» فقرر عقده فى قبرص بدلا من القاهرة.

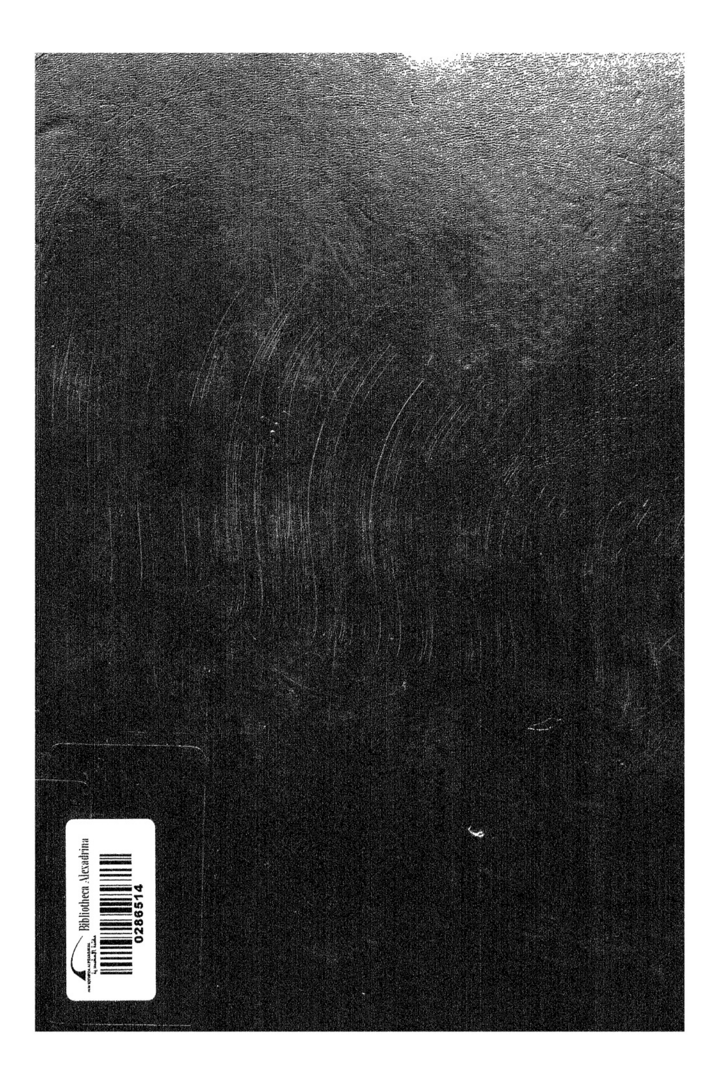
وبدأت أجهزة الأمن فى متابعة نشاط الدكتور ومركزه عندما بدأ يطرح بعض القضايا الحساسة والشائكة والتى بدأت بالمطالبة بتعديل الدستور لإلغاء الفقرة الثانية منه والتى تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع!

وقضايا أخرى مشبوهة تحت شعار البحث العلمى وأهمها ادعاء اضطهاد الإقباط فى مصر.

وبمرور الوقت أصبح ضروريا المتابعة الدقيقة لاختراق نشاط المركز ومعرفة مصادر التمويل وأوجه الانفاق.. وأنواع الأبحاث التى يجريها ويجمع بشأنها المعلومات والبيانات.. وكذلك مصير هذه الأبحاث وكيفية استخدامها.

وتزداد الصورة وضوحا أمام أجهزة الأمن.. فنشاط د. سعد الدين يقوم على تنفيذ المخطط المشبوه لتغيير الخريطة السياسية والجغرافية بالمنطقة والتى تعتمد على تقسيم المنطقة بما فيها مصر إلى دويلات قائمة على أسس عرقية وطائفية.. والمركز يقوم بدور لتهيئة المنطقة كلها وإثارة الفتن الطائفية والعرقية بالتحدث عن حقوق ضائعة للأقليات بداية من الأقباط وأهالى النوبة على المستوى المحلى وحقوق الأكراد وغيرهم على المستوى العربى.

وأصبح واضحا الدور المشبوه الذى يقوم به المركز لصالح المخطط الإسرائيلى لمستقبل المنطقة. خاصة مع تعدد زيارات السفير الإسرائيلى للمركز.


Bibliotheca Alexandrina
0286514